الجمهورية التونسية

وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار

الميزان الاقتصادي

لسنة 2021

أكتوبر 2020

تمهيد

شهدت سنة 2020 تراجع غير مسبوق للنشاط الاقتصادي بسبب تفشي جائحة كوفيد 19 وتداعيات الإجراءات الصارمة للحجر الصحي الشامل على الصعيدين الدولي والوطني مما تسبب في انخفاض حادّ للنمو وللمبادلات التجارية وتزايد الضغوطات على المالية العمومية. واستوجبت هذه الوضعية الاستثنائية اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات ذات الطابع المالي والجبائي لمساندة المؤسسات المتضررة والأسر فضلا عن تخصيص اعتمادات إضافية لدعم القطاع الصحي.

وتكتسي سنة 2021 طابعا خاصا جراء تواصل مخلّفات الأزمة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وارتفاع منسوب عدم اليقين بخصوص الآفاق الاقتصادية العالمية رغم توقع استرجاع تدريجي للنشاط الاقتصادي العالمي.

وعلى هذا الأساس، يفترض منوال النمو لسنة 2021 حتمية مواصلة الجهود لتنشيط الاقتصاد والخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وذلك وفقا لأولويات البرنامج الحكومي المتعلقة أساسا باستعادة الثقة ودعم الاستثمار مع الحفاظ على القدرة الشرائية وحماية الفئات الهشة.

ومن هذا المنطلق، ترتكز التقديرات على تحسّن نسبي للمؤشرات الاقتصادية الكبرى في علاقة بمفعول مختلف الإجراءات والتدابير الرامية لدفع الدورة الاقتصادية وتيسير النفاذ إلى التمويل فضلا عن التقدّم في تسوية عدد من الملفات القطاعية والاجتماعية العالقة وكذلك التقدم في الإصلاحات الكبرى على المستويين الاقتصادي والاجتماعي الرامية إلى تحسين النفاذ إلى الخدمات العمومية خاصة الصحة والتعليم والرفع من الادماج والتقليص من الفوارق بين الفئات والجهات.

الفهرس

الجزء الأول : التوازنات العامة 1

الباب الأول : الوضع الاقتصادي خلال سنة 2020 3

الباب الثاني : منوال النمو لسنة 2021 17

الباب الثالث : السياسة المالية وتمويل الاقتصاد لسنة 2021 29

الجزء الثاني : نحو تطوير هيكلة الاقتصاد ودعم طاقته التشغيلية 45

الباب الأول : تطوير السياسات القطاعية وتعصير البنية الأساسية 47

الباب الثاني : دعم التنافسية والتصدير 81

الباب الثالث : دفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال 85

الباب الرابع : التحديث الإداري واصلاح الوظيفة العمومية والحوكمة والوقاية من الفساد 91

الباب الخامس : الاقتصاد الرقمي دافع للتنمية الشاملة 103

الباب السادس : دعم التشغيل وتحسين التشغيلية 111

الجزء الثالث : التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي 115

الباب الأول : التنمية البشرية 117

الباب الثاني : النهوض الاجتماعي 147

الجزء الرابع : تجسيم طموح الجهات 159

الجزء الخامس : التنمية المستدامة 167

الملحق الإحصائي 179

ملخص تنفيذي

1. توطئة:

كان لانتشار جائحة كورونا آثارا سلبية واسعة على الصعيد الدولي نتيجة الحظر وإغلاق الحدود وتراجع مستوى الطلب العالمي والتجارة الدولية، حيث يتوقع أن يسجل الاقتصاد العالمي نموّا سلبيا بـ **4.9%** حسب تقديرات صندوق النقد الدولي.

أما على الصعيد الوطني فقد تزامن تفشّي جائحة كورونا مع عدم الاستقرار السياسي والتحركات الاجتماعية التي ساهمت بحد كبير في تراجع النشاط الاقتصادي وأثرت سلبا على مختلف الأنشطة على غرار المحروقات والسياحة والصناعة والصناعات الكيميائية واستخراج الفسفاط إلى جانب تراجع المبادلات التجارية الداخلية والخارجية.

وفي ظل هذه التطوّرات وللحد من الآثار السلبية لجائحة كورونا على المؤسسات الاقتصادية وعلى الفئات الاجتماعية الهشة، تم اتخاذ عدّة إجراءات للمحافظة على ديمومة المؤسسة وعلى مواطن الشغل ولمساعدة ذوي الدخل المحدود على تجاوز الصعوبات نذكر منها بالخصوص:

- سن أحكام استثنائية وظرفية بخصوص تعليق العمل ببعض أحكام مجلة الشغل بمقتضى مرسوم رئيس الحكومة عدد 2 لسنة 2020 مؤرخ في 14 أفريل 2020.
- ضبط إجراءات اجتماعية استثنائية وظرفية لمرافقة بعض الأصناف من العاملين لحسابهم الخاص بمقتضى مرسوم رئيس الحكومة عدد 3 لسنة 2020 المؤرخ في 14 أفريل 2020.
- سنّ إجراءات اجتماعية استثنائية وظرفية لمرافقة المؤسسات والإحاطة بأجرائها بمقتضى مرسوم رئيس الحكومة عدد 4 لسنة 2020 المؤرخ في 14 أفريل 2020.
- سن إجراءات جبائية ومالية للتخفيف من حدّة تداعيات انتشار فيروس كورونا بمقتضى مرسوم رئيس الحكومة عدد 6 لسنة 2020 المؤرخ في 16 أفريل 2020.
- ضبط أحكام خاصة لزجر مخالفة قواعد المنافسة والأسعار خلال فترة الحجر الصحي الشامل بمقتضى المرسوم عدد 10 لسنة 2020 المؤرخ في 17 أفريل 2020.
- مراجعة الأداءات والمعاليم المستوجبة على منتجات الحماية الفردية ومدخلاتها بمقتضى مرسوم رئيس الحكومة عدد 11 لسنة 2020 المؤرخ في 17 أفريل 2020.

- توفير الأدوية الضـرورية لكل المرضـى بمقتضـى المرسـوم عدد 15 لسـنة 2020 المؤرخ في 28 أفريل 2020 المتعلق بضبط إجراءات استثنائية لصرف وتجديد صرف الأدوية للعموم خلال فترة الحجر الصحي الشامل.
- وضـع خطة للتقصـى والتكفل بالحالات المشـبوهة والمؤكدة بمقتضـى الأمر حكومي عدد 152 لسنة 2020 المؤرخ في 13 مارس 2020.
- ضـبط صـيغ وشـروط وإجراءات الانتفاع بالمنح الاسـتثنائية والظرفية المحدثة لمرافقة بعض الأصناف من العاملين لحسابهم الخاص المتضررين من التداعيات المنجرة عن تطبيق إجراءات الحجر الصحي الشامل توقيا من تفشي فيروس كورونا بمقتضى الأمر الحكومي عدد 184 لسنة 2020 مؤرخ في 27 أفريل 2020.
- ضـبط أحكام اسـتثنائية تتعلق بوكالات الأسـفار المتضـررة بمقتضـى الامر الحكومي عدد **647** لسنة 2020 مؤرخ في 21 أوت 2020.
- صرف مساعدات اجتماعية لفائدة حوالي 1.1 مليون عائلة معوزة أو محدودة الدخل بـ 287 م د.
- تمكين 460 ألف أجير وعامل لحسابه الخاص بمساعدات مالية بـــ 92 م د (باستعمال منصتين الكترونيتين Batinda و help entreprises).
- تمكين بعض الفئات الهشة من التونسيين بالخارج بمساعدات عينية ونقدية (1272 منتفعا بـ 400 أ د).
- تمكين الأجانب المتواجدين بتونس المتضررين من تداعيات فيروس كورونا من مساعدات غذائية ومالية.
- تمكين العائلات الفقيرة من 174 ألف طرد غذائي.
- مرافقة المؤسـسـات العمومية والخاصـة على حسـن التكفل بالمرضـى من خلال إصـدار أدلة إجراءات ومسـارات التكفل بالمرضـى بمقتضـى المنشـور عدد 23 لسـنة 2020 بتاريخ 24 أفريل 2020.
- إنشـــاء صـــندوق 18-18 مخصـــص لمكافحة فيروس كورونا والحد من آثاره الاقتصـــادية والاجتماعية.
- تأجيل خلاص أقسـاط القروض من غرة مارس إلى موفى سـبتمبر 2020 (منشـور محافظ البنك المركزي التونسي عدد 6 لسنة 2020).

- توظيف 100 م د من آلية ضمان القروض البنكية المحدثة بمقتضى المرسوم عدد 6 لسنة 2020 لضمان القروض المسندة من طرف البنوك لفائدة المؤسسات المتضررة من تداعيات فيروس كورونا بعد توسيع مجالها لتشمل قروضا بمبلغ جملي بـ 1500 م د.
- مراجعة أحكام الأمر الحكومي المتعلق بضبط شروط الانتفاع وصيغ التصرف في الخط المخصص لإعادة تمويل قروض إعادة الجدولة المسندة من قبل البنوك لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة المتضررة من أزمة فيروس كورونا بمبلغ 300 م د على موارد ميزانية الدولة.
- ضخّ 500 م د في شكل قروض ميسرة وتمويلات، لاحتواء آثار فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحي.
- التمديد في فترة تأجيل خلاص أقساط القروض الممنوحة للمؤسسات السياحية والمهنيين الناشطين في قطاع الصناعات التقليدية إلى موفى سبتمبر 2021 (منشور البنك المركزي التونسي).

2. النتائج المنتظرة لسنة 2020

بالرجوع إلى الإشكاليات الهيكلية للاقتصاد التونسي وإلى الآثار السلبية لجائحة كورونا فضلا عن تراجع إنتاج الفسفاط والبترول نتيجة للتحركات الاجتماعية، يتوقع أن تكون نسبة النمو سلبية **-7.3%** سنة 2020 مقابل **1%** سنة 2019.

وقد تراجع المجهود الاستثماري الخاص المحرك الأساسي للنمو رغم الارتفاع الملحوظ لنوايا الاستثمار بـ3% (موفى أوت 2020) حيث بلغ حجم الاستثمارات المصرح بها 1909 م د مقابل 1853.4 م د خلال نفس الفترة من سنة 2019 وهو ما يعكس مدى عدم وضوح الرؤية وعدم اليقين لدى المستثمرين وقد تجلى ذلك من خلال نتائج المسح المنجز من قبل المعهد الوطني للإحصاء والبنك الدولي لدى عينة من المؤسسات الناشطة حيث أن:

- 54.3% من الشركات أعلنت إمكانية الإغلاق نهائيا.
- 75.6% من الشركات المصدرة أعلنت تعرضها لنقص في الطلب الموجه.
- 74.2% من المؤسسات السياحية أكدت خطر الإغلاق نهائيا.
- 50.6% من الشركات أعلنت صعوبة التزود بالمواد الأولية.

وقد وتراجعت الاستثمارات الأجنبية بـ14.2%. كما تراجعت الاستثمارات في قطاع الخدمات بـ 50.8% وفي قطاع الصناعة بـ13.3% وفي قطاع الطاقة بـ9%. وفي المقابل تحسن مردود القطاع الفلاحي حيث تطوّرت الاستثمارات بـ 18% خلال الفترة الأولى من السنة الجارية.

أما نفقات الاستثمار العمومي فقد تراجعت بـ 14% (إلى موفى جويلية 2020) حيث بلغت

2812.7 م د مقابل 3269.9 م د خلال نفس الفترة من 2019.

وعلى مستوى **التوازنات المالية** فقد تقلصت الواردات بنسق أسرع من الصادرات وتقلص العجز التجاري بـ28.4%. ففيما يتعلق بالصادرات تشير المعطيات إلى تراجع صادرات السلع بـ18.6% في موفى أوت 2020 مرده بالأساس انخفاض الكميات المصدرة في قطاعي النسيج والملابس والصناعات الميكانيكية والكهربائية، أمّا الواردات فقد انخفضت بـ21.6% بعلاقة مع تراجع أسعار الطاقة على المستوى العالمي واستقرار سعر الصرف.

والبتوازي عرفت منظومة تمويل الاقتصاد خلال سنة 2020 ضغوطات متزايدة أملتها ضرورة الاستجابة إلى الحاجيات غير المسبوقة لمختلف الأعوان الاقتصاديين وفيما مقدمتها الدولة في ظل تداعيات الأزمة الصحية والتراجع الملحوظ لحجم الادخار الوطني الذي من المتوقع أن يتراجع الى 4.6% من الدخل الوطني المتاح في موفي سنة 2020 مقابل تقديرات اولية ب 9.3% وهو أدنى مستوى عرفته البلاد طيلة عقود من الزمن.

وفي هذا الإطار سارعت السلط العمومية إلى اتخاذ القرارات الاستباقية الملاءمة حسب الهوامش المتوفرة للتقليص من تداعيات الأزمة وذلك سواء من خلال الدعم المباشر لميزانية الدولة أو عبر معاضدة القطاع المالي لمختلف الأعوان الاقتصاديين. وقد تركزت أهم التدخلات على توفير التمويلات للأفراد والمؤسسات المتضررة من إجراءات الحجر الصحي بما يساعد على ضمان حد أدنى من الدخل وتجنب تدهور القدرة الشرائية للأسر وكذلك ضمان استمرارية نشاط المؤسسات الاقتصادية والمهنيين قصد المحافظة قدر الامكان على مواطن الشغل.

أما على مستوى **التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي**، ورغم الصعوبات التي عرفتها قطاعات التربية والتعليم والتكوين والصحة خلال المرحلة الأولى من انتشار جائحة كورونا فقد تطوّر مؤشر رأس المال البشري من 0.51% سنة 2018 إلى 0.52% سنة 2020 حسب تقرير البنك الدولي واحتلت تونس المرتبة 102 عالميّا من جملة 174 دولة.

وفي هذا السياق تم استكمال السنة الدراسية والسنة الجامعية وإجراء كل الامتحانات الوطنية والحرص على ضمان الحد المطلوب من التكوين وتكافؤ الفرص واستعمال المنصات الرقمية للتدريس عن بعد، حيث تم إطلاق قناة تلفزية تربوية خاصة للتعليم عن بعد وإنشاء المدرسة الافتراضية التي تحتوي على فضاء التعليم عن بعد وفضاء المكتبة الافتراضية وموارد رقمية الى جانب إمضاء اتفاقية إطارية مع "التجاري بنك" لدعم مراكز التكوين الخاصة خلال فترة كورونا.

وقد مكنت جائحة كورونا من الوقوف على عدّة إشكاليات هيكلية وخاصّة المتعلقة منها بقطاع الصحة وبمدى استجابته لمتطلبات المرحلة من حيث التجهيزات والموارد البشرية علاوة على عدم التهيؤ المسبق للتحول الرقمي.

وتعتبر سنة 2020 سنة استثنائية بالنظر الى حجم **التدخلات الاجتماعية** حيث تم صرف مساعدات

اجتماعية لفائدة 1.1 مليون عائلة معوزة أو محدودة الدخل بحوالي 287 م د وتمكين 483 ألف أجير وعامل لحسابه الخاص من مساعدات مالية بعنوان شهر أفريل 2020 باعتمادات قدرت بـ97 م د وتمكين العائلات الفقيرة من 174 ألف طرد غذائي وصرف مساعدات اجتماعية بمبلغ قدره 14 م د لفائدة أصحاب الجرايات التي لا يتجاوز 180 دينارا شهريا (140 ألف منتفعا) وتمكين بعض الفئات الهشة من التونسيين بالخارج من مساعدات عينية ونقدية إلى جانب مساعدة الأجانب المتواجدين بتونس المتضررين من تداعيات فيروس كورونا من مساعدات غذائية ومساعدات مالية.

أما في المجال **الصحي**، فقد تركزت الجهود خاصة على مقاومة جائحة الكورونا وتم تسخير كل الموارد لمجابهة هذا الوباء وتبعاته من خلال وضع استراتيجية وطنية شاملة للتوقي والترصد والوقاية من انتشاره ترتكز على تحديد الهياكل المشرفة على تطبيق الاستراتيجية على مستوى المنظومة الصحيةٍ وضبط مهامها ومجال تدخلها وتنسيق عملها مع هياكل الوزارات الأخرى بالإضافة إلى وضع خطة للتقصي والتكفل بالحالات المشبوهة والمؤكدة ومرافقة المؤسسات العمومية والخاصة على حسن التكفل بالمرضى إلى جانب إحكام التصرف في الموارد الذاتية والهبات التي تم الحصول عليها في إطار مجابهة الوضعية الوبائية والحرص على التوزيع العادل للتجهيزات والمعدات الطبية وأدوات الحماية الفردية. ولئن تمكنت تونس من السيطرة على تفشي هذا الوباء ومحاصرته خلال الموجة الأولى إلا أن فتح الحدود وعدم الالتزام بالبروتوكولات الصحية سارع في وتيرة الإصابات ووضع القطاع أمام تحديات جمة.

أمّا على مستوى **التشغيل** واعتبارا للتراجع الحاد للنمو خلال سنة 2020، فقد تم تسجيل خسارة تقدر بحوالي 160 ألف موطن شغل وارتفاعا ملحوظا في نسبة البطالة لتبلغ 18% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2020 إلى جانب ارتفاع نسبة بطالة أصحاب الشهائد العليا إلى حدود 31.2%. وقد شهدت أغلب قطاعات الإنتاج تراجعا في عدد المشتغلين خاصة منها قطاعات الصناعات المعملية وغير المعملية وقطاع الخدمات مقابل شبه استقرار في عدد المشتغلين في قطاعات المناجم والطاقة والبنوك والتأمين. وتجدر الإشارة إلى أن جائحة كورونا كشفت عن عديد الهشاشات وخاصّة القدرة على مواكبة العمل عن بعد.

ولمزيد دعم منظومة حماية **الحقوق المكتسبة للمرأة** وتحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في جميع المجالات على مستوى التشريعات والواقع، ومقاومة جميع أشكال التمييز إضافة إلى دعم حضورها في مواقع القرار وتحمل المسؤوليات تم خلال سنة 2020 العمل على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص في السياسات العمومية والترفيع في الاعتماد المخصص لبرنامج دفع المبادرة الاقتصادية النسائية "**رائدة**" من 3 م د إلى 10 م د والترفيع في نسبة القروض المخصصة للمشاريع الفلاحية النسائية من 30% إلى 70% في إطار هذا البرنامج.

وفي **مجال النقل والبنية الأساسية**، تعتبر سنة 2020 استثنائية حيث أدّت الإجراءات الوقائية المعتمدة إلى تراجع حاد في حركة الطيران المدني وانخفاض المداخيل بنسبة 97.8% خلال شهر

جوان 2020 انعكس سلبا على السيولة وعلى قدرة الشركات على مواصلة التكفل بمختلف المصاريف وعلى رأسها الأجور كما تأثرت مختلف أنماط النقل البري والنقل البحري بتداعيات كورونا بعلاقة مع حركة البضائع والأشخاص، حيث تراجعت المداخيل وتمّ تأجيل عدّة مشاريع. ورغم التوقف الذي عرفته جل الحضائر فقد شهدت جل مشاريع البنية الأساسية للطرقات نسقا تصاعديا في الانجاز بعد فترة الحجر.

وعلى مستوى **قطاعات الإنتاج** فقد شهد القطاع الفلاحي تطورا إيجابيا لمختلف المنتوجات الاستراتيجية خلال سنة 2020 مما انعكس إيجابيا على نسبة نمو القطاع التي من المنتظر أن تبلغ 5.5%.

وعرف القطاع السياحي صعوبات أصبحت تهدّد استدامته حيث انخفضت العائدات السياحية بـ 59.8% في موفّى سبتمبر 2020، كما مرّ قطاع الصناعات المعملية خاصّة الموجهة للتصدير بعدة صعوبات حيث تراجعت صادرات النسيج والملابس بـ 20.1% وصادرات الصناعات الميكانيكية والإلكترونية بـ 25.2% وصادرات الصناعات الأخرى بـ 25% وصادرات المناجم والفسفاط ومشتقاته بـ 11.6% وذلك إلى موفى أوت 2020.

وعلى مستوى **دعم التنمية الجهوية والمحلية** تم سنة 2020 رصد اعتمادات تعهد ودفع بـ 352 م د بعنوان تحسين ظروف العيش وإحداث وتدعيم مواطن الشغل والتكوين المهني. وقد مكنت اعتمادات الدفع المرصودة في إطار ميزانية البرنامج لسنة 2020 من تغطية جزء من التعهدات السابقة لسنوات 2015-2019 والتي بلغت إلى غاية شهر ديسمبر 2019 حوالي 488 م د بالإضافة إلى تغطية جزء من اعتمادات الدفع المطلوبة بعنوان البرنامج لسنة 2020. كما تواصل تنفيذ القسطين الأول والثاني من برنامج التنمية المندمجة (90 مشروعا موزعة على 90 معتمدية) لفائدة حوالي 2,9 مليون ساكن ويتوقع أن تبلغ جملة التعهدات في موفى سنة 2020 حوالي 497,4 م د. كما تم إلى غاية شهر أوت 2020، في إطار القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة (100 معتمدية بكلفة تقدر بـ 1000 م د)، إنجاز 520 مشروعا فرديا بقيمة 15,4 م د مكنت من توفير 790 موطن شغل منها 181 موطن شغل لفائدة حاملي الشهائد العليا. كما تواصل إنجاز برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (تهذيب 156 حيا يقطنها حوالي 865 ألف ساكن) إلى جانب الانطلاق في إنجاز الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (146 حيا بكلفة تقدر بـ 665 م د) ومواصلة إنجاز برنامج السكن الاجتماعي

وفي مجال **التنمية المستدامة** شهدت سنة 2020 مواصلة إنجاز مشاريع محطات التطهير وتوسيع الشبكة الوطنية لتصريف المياه المستعملة إلى جانب إعلان طلب العروض الخاص بالتصرف في منشئات التطهير في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كما تكثفت الجهود لتدعيم الموارد المائية ومجابهة طلب الذروة على المياه الصالحة للشرب.

3. آفاق 2021:

اعتبارا لجملة التغيرات الحاصلة سنة 2020 واستنادا إلى المؤشرات الإيجابية على مستوى النموّ العالمي، ينتظر أن يحقق الاقتصاد التونسي

خلال سنة 2021 نسبة نمو بـ 4% بما سيساهم في تحسين الدخل الفردي من 9575 د سنة 2020 إلى 10270 د سنة 2021.

وتستند هذه التوقعات بالأساس على تطوّر قطاعات الصناعات المعملية بـ5% والصناعات غير المعملية بـ 10.7% والخدمات المسوقة بـ 5.3% إلى جانب تراجع أداء القطاع الفلاحي بـ 2.6%. حيث تشير المعطيات إلى ارتفاع عدد المشاريع المعلنة والتي يفوق حجم استثماراتها 15 م د إلى 41 مشروعا إلى موفى سبتمبر 2020 بكلفة جملية تقدّر بـ1.78 مليار دينار تتوزع بين 22 مشروع في قطاع الصناعة بكلفة 766 م د و9 مشاريع في قطاع الطاقة بكلفة 506 م د و7 مشاريع في قطاع الخدمات بكلفة 235 م د و3 مشاريع في قطاع السياحة بكلفة 277 م د.

ويستوجب بلوغ هذه الأهداف العمل على القيام بالإصلاحات الضرورية وتوفير السلم الاجتماعية لإعادة الثقة في الوجهة التونسية وتطوير صورة تونس كوجهة استثمارية واعدة.

ففي **مجال دفع الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الأعمال**، تكتسي سنة 2021 أهمية بالغة لاستعادة ثقة المستثمرين في مناخ الأعمال وتعزيز مكانة المؤسسة الاقتصادية في تنشيط الدورة الاقتصادية. ومن هذا المنطلق ستتواصل مساندة المؤسسات المتضررة للمحافظة على ديمومة مواطن الشغل بها وملاءمة الأولويات القطاعية مع المستجدات الاقتصادية في العالم من خلال إيلاء عناية خاصة بالقطاعات الواعدة على غرار الإنتاج الفلاحي والصناعات الغذائية والاقتصاد الرقمي والتجارة الالكترونية والصناعة 4.0 والصحة والبحث والتطوير. كما سيتم العمل على تعزيز النفاذ إلى التمويل عبر الشروع الفعلي في نشاط الصندوق التونسي للاستثمار فضلا عن الانطلاق في تجسيم قانون التمويل التشاركي والمجلة الجديدة للتوظيف الجماعي وتبسيط الإجراءات وتحرير المبادرة الخاصة والتقليص من التراخيص وتسريع نسق رقمنة الخدمات الموجهة للمستثمرين من خلال العمل على تعميم المنصة الإلكترونية للهيئة التونسية للاستثمار على مختلف الهياكل المتدخلة في مجال الاستثمار.

وفي هذا السياق تعتبر الملاءمة بين توفير التمويل الملائم للاقتصاد من جهة وضمان الاستقرار المالي من جهة أخرى من التحديات الرئيسة التي سيواجهها الجهاز المالي خلال السنة القادمة. وعليه سيتكثف الجهد خلال سنة 2021 على مواصلة الدعم المالي للمؤسسات والأسر في إطار الحرص على إضفاء المزيد من التنسيق على السياسات المالية الكلية وبالخصوص السياسة النقدية وسياسة المالية العمومية، بالإضافة الى تعبئة أقصى ما يمكن من الموارد المتاحة على المستويين الداخلي والخارجي لتمويل عجز الميزانية وتيسير الضغوط على سيولة القطاع المصرفي. ويتوقع خلال سنة 2021 أن ترتفع نسبة الادخار الوطني إلى 6.4% ولكن دون بلوغ المستويات المسجلة سابقا بحكم تواصل هشاشة الظرف الاقتصادي والضغوط على دخل مختلف الأعوان الاقتصاديين.

وبالتوازي مع إدارة الظرف الاقتصادي والمالي، سيتم الحرص خلال السنة القادمة على التقدم في تجسيم الإصلاحات المالية الهيكلية فيما يتعلق خاصة بالمؤسسات العمومية ومنظومة الدعم مع العمل في ذات الوقت على ضمان ديمومة التوازنات المالية. كما سيتجه العمل على مواصلة

الإصلاحات من أجل تعزيزي الأسس المالية للقطاع المصرفي والتقدم في تنفيذ مكونات الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي وكذلك مزيد النهوض بأداء السوق المالية وتنمية قطاع التأمين وتطوير اليات تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وفي مقدمتها الصندوق التونسي للاستثمار.

وفي مجال **التنمية البشرية والاجتماعية** ستكثف الجهود خلال سنة 2021 للرفع من مؤشر التنمية البشرية ومن مؤشر رأس المال البشري وذلك من خلال مواصلة تحسين جودة المحتوى التعليمي والتكوين ومعالجة الإشكاليات الهيكلية للقطاع الصحي والسعي إلى إدماج الفئات الهشة ومقاومة الفقر والتهميش.

وفي هذا الإطار تم تخصيص 48.1% من ميزانية الدولة لسنة 2021 إلى القطاعات ذات العلاقة بالتنمية البشرية والاجتماعية.

وللرفع من مردودية **قطاع التربية** وتعزيز الجهود للتصدي لظاهرة الانقطاع المدرسي، سيتواصل خلال سنة 2021 العمل على تحسين المردود الداخلي الكمي والنوعي من خلال مواصلة التعميم التدريجي للسنة التحضيرية وتطوير المناهج البيداغوجية والوسائل التعليمية ودعم تكوين المدرسين وإطار الإشراف البيداغوجي ودعم وظيفة البحث والتجديد وتطوير منظومة التعليم عن بعد وتوظيف تكنولوجيات المعلومات والاتصال في عملية التعلم والتعليم وتعميم الربط بالتدفق العالي. كما سيتواصل العمل على تحسين ظروف الدراسة بالمؤسسات التربوية عبر دعم بنيتها الأساسية وإيلاء عنصر التهيئة والصيانة العناية الضرورية إلى جانب توسيع شبكة المطاعم المدرسية وتدعيم النقل المدرسي وخاصة بالمناطق النائية.

وفي مجال الصحة ستشهد سنة 2021 مواصلة دعم الصحة الأساسية والطب الوقائي والحرص على متابعة تنفيذ الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة "الصحة الجيدة والرفاه للجميع" وتحديد الأولويات في المجال إلى جانب دعم السياسة الدوائية ودفع الاستثمار في مجال الصناعة الدوائية ومضاعفة قدرة الصيدلية المركزية على الترفيع في احتياطي الدواء وتزويد قطاع الصحة بانتظام والانطلاق في تركيز مشروع الصحة الرقمية «e.santé» والشروع في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات حول مكافحة الأمراض غير السارية والاستراتيجية الوطنية لصحة الأم والوليد والشروع في إنجاز المرحلة الثالثة للحوار المجتمعي حول "السياسة الصحية المستقبلية في أفق 2030" مع دعم البحث العلمي والتجديد في المجال الصحي.

وبالتوازي، ستشهد سنة 2021 الانطلاق في إنجاز المستشفيات المموّلة في إطار التعاون الدولي (المستشفى الجامعي بالقيروان، المستشفيات الجهوية بسبيبة والجمّ والمستشفيات متعددة الاختصاصات بقفصة وسيدي بوزيد...) وذلك في إطار تجسيم الحق الدستوري في الصحة.

أما على مستوى **التعليم العالي والبحث العلمي** سترتكز الجهود خلال سنة 2021 على تطوير حوكمة منظومة التعليم من خلال إحداث الوكالة الوطنية لاستقطاب وتوجيه الطلبة الدوليين والهيئة الوطنية للتقييم وضمان جودة الاعتماد للتعليم العالي والبحث العلمي، وتقييم البرامج المنجزة في إطار مشروع الإصلاح «PAQ-PROMESSE»

والانطلاق في برنامج التمويل حسب الأداء للجامعات ومراكز البحث ودواوين الخدمات الجامعية. كما سيتم الشروع في وضع الإطار القانوني لمكاتب نقل التكنولوجيا ومواردها البشرية لتحديد دورها وطرق تمويلها وآليات تفاعلها مع الباحث ومع المحيط الاقتصادي فضلا عن إعداد تطبيقة عن بعد لضمان حركية الباحثين الشبان فضلا عن وضع آليات جديدة لتشجيع مختلف الفاعلين الاقتصاديين على انتداب الباحثين الشبان.

وستشهد سنة 2021 مواصلة تنفيذ مشاريع البنية الأساسية قصد الرفع من طاقة **التكوين** وتنويع عروض التكوين وتحسين الخدمات الموجهة للشباب من مبيتات ومطاعم وفضاءات ثقافية ستمكن من بلوغ حوالي 66 ألف متكونا بالجهاز الوطني المقيس للتكوين المهني. إلى جانب تفعيل العمل بكراس الشروط الجديد المنظّم للقطاع الخاص للتكوين المهني والعمل على تركيز وتفعيل المنصة الرقمية الموحدة للإعلام والتوجيه وبالتوازي، سيتم تنفيذ المرحلة التجريبية لتفعيل البرنامج الوطني التحضيري لتكوين وإعداد الدراسة المتعلقة بتطوير المنظومة الوطنية للتكوين المستمر والترقية المهنية.

في مجال **الحماية الاجتماعية** ستشهد سنة 2021 العمل على الارتقاء بالبرامج الاجتماعية إلى مستوى النجاعة المطلوبة عبر تحسين الاستهداف وتصويب المساعدات نحو الفئات المستحقة وذلك من خلال تفعيل كل مكوّنات المنظومة الجديدة لبرنامج الأمان الاجتماعي ووضعها حيز التنفيذ لضمان شموليتها لكافة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل دون إقصاء. وفي إطار تفعيل الحلول المستدامة للفقر سيتم الشروع في إنجاز برنامج دعم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل في إطار استراتيجية متكاملة للنهوض بها وإخراجها من دائرة الفقر والحد من توارثه بالإضافة إلى وضع خطة وطنية لتعزيز ثقافة الضمان الاجتماعي وتفعيل نشاط المجلس الوطني للحوار الاجتماعي

وفي مجال تعزيز دور **المرأة** وضمان المساواة بين الجنسين سيتم الشروع في وضع إطار قانوني لتكافؤ الفرص بين الجنسين في مواقع القرار واستكمال تنفيذ مكونات برنامج ترسيخ المساواة بين النساء والرجال في مجالات تتعلق بمأسسة النوع الاجتماعي والميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي وتمكين المرأة في المجال الاقتصادي ومقاومة العنف المبني على النوع الاجتماعي. وذلك فضلا عن تقييم القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة بعد سنتين من دخوله حيز التنفيذ والعمل على تطويره ومراجعته. كما سيتم العمل على تنفيذ استراتيجية إنتاج مؤشرات العنف المسلط على النساء اعتمادا على السجلات الإدارية 2015-2022 التي تهدف إلى إنتاج 38 مؤشرا خصوصيا لقياس تطورات العنف القائم على النوع الاجتماعي اعتمادا على السجلات الإدارية بعد أن كان عددها 24 مؤشرا سنة 2017

وفي إطار مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية لدفع المبادرة الاقتصادية النسائية في مرحلتها الثانية سيتم التركيز على بعث المشاريع الصغرى والمتوسطة وذات القدرة التشغيلية ومرافقة

المشاريع النسائية في كافة مراحل السلسلة القيمية ودعم القطاعات الواعدة بالنسبة للنساء.

أما على مستوى **التشغيل** وتبعا لتقديرات النمو المرسومة بمنوال التنمية لسنة 2021، من المنتظر أن تبلغ إحداثات الشغل حوالي 52 ألف موطن شغل جديد وأن تنخفض نسبة البطالة إلى حدود 17.3%. وتستند هذه التقديرات غلى فرضية الاسترجاع النسبي للنشاط الاقتصادي العالمي واسترجاع نسق إنتاج الفسفاط والمحروقات إضافة إلى التعافي التدريجي للقطاعات الاقتصادية التي تضرّرت مباشرة من تداعيات أزمة كورونا وخاصة الصناعات الميكانيكية والكهربائية والنسيج والسياحة وتأقلم المؤسسات والأفراد مع موجات أخرى من الجائحة واستحثاث نسق تنفيذ المشاريع الاستثمارية خاصة في مجال الطاقات المتجددة والصناعات المعملية وغير المعملية والخدمات ودفع المبادرة الخاصة.

وفي مجال **تطوير السياسات القطاعية** تندرج مختلف الإصلاحات والإجراءات في إطار هيكلة الاقتصاد ودعم قدرته التنافسية ومزيد فتح قطاعات الإنتاج أمام المبادرة الخاصة ومزيد تطوير الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. ففي المجال **الصناعي** يتوقع أن يتم الشروع في تنفيذ الاستراتيجية الصناعية 2035 ووضع برنامج للمرور إلى الصناعة من الجيل الرابع «Industrie 4.0» وصناعة الذكاء. كما سيتواصل تنفيذ برنامج التأهيل الصناعي وتطوير وتوفير البنية الصناعية. وسيتم خلال سنة 2021 التركيز على القطاعات الواعدة على غرار صناعة مكونات الطائرات ومكونات السيارات وصناعة الأدوية.

وفي **المجال الطاقي** ستتميز سنة 2021 بالشروع في إنجاز مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية في إطار اللزمات وفي إطار التراخيص بكلفة جملية تقدّر بـ1000 م د. أما على مستوى الانتقال الطاقي وترشيد استهلاك الطاقة وتنويع مصادرها، سيتمّ الانطلاق سنة 2021 في إنجاز عدة مشاريع أهمها تنفيذ البرنامج الوطني لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة 2021-2025 الذي ينتظر أن يتم إعداده والمصادقة عليه قريبا وتنفيذ برنامج وطني يهدف إلى الحدّ من الهشاشة الطاقية للعائلات محدودة الدخل التي تستهلك أقل من 100 كيلوواط ساعة في الشهر والتي تمثل حوالي مليون عائلة.

أما فيما يتعلق **بالقطاع الفلاحي** واعتبارا لدوره الأساسي على مستوى التشغيل والتصدير وضمان الأمن الغذائي تعتمد الخطة التنموية لسنة 2021 على ضمان استدامة النشاط الفلاحي وتحسين سلاسل القيمة لضمان دخل مجزي للفلاح وذلك بالتركيز على حماية الموارد الطبيعية وترشيد استعمالاتها ودعم الإحاطة بالفلاحين وتوفير مستلزمات الإنتاج. كما ستتواصل عمليات تعصير المناطق السقوية وتطوير طاقات الخزن للمنتوجات الاستراتيجية وتفعيل خطة البذور العلفية وإعادة تكوين القطيع الوطني من الأبقار الحلوب.

وفي مجال **النقل واللوجستية** سيتواصل خلال سنة 2021 إنجاز برنامج تعصير الطرقات وتهيئة المسالك الريفية لفك العزلة وضمان إندماج التراب الوطني. كما ستتواصل الجهود لاستعادة نشاط النقل ومساعدة الشركات العاملة على تجاوز تداعيات كورونا. ومن جهة أخرى ستشهد سنة

2021 انطلاق إنجاز المنطقة اللوجستية قرقور في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص إلى جانب مواصلة إجراءات الانتقاء بالنسبة لميناء النفيضة وتوسعة ميناء رادس.

واعتبار لأهمية **الاقتصاد الرقمي** باعتباره دافع للتنمية الشاملة سيتواصل تنفيذ مشروع تونس الناشئة والعمل خلال سنة 2021 على إصدار المجلة الرقمية الجديدة إلى جانب مراجعة وتنقيح مجلة البريد ووضع الإطار الترتيبي الخاص بالترابط البيني الوطني والتبادل الإلكتروني للمعطيات بين الهياكل العموميّة، فضلا عن إصدار قانون مكافحة الجرائم السيبرنية وإصدار قانون يتعلق بتنظيم المشهد السمعي البصري ووضع إطار ترتيبي لمستعملي خدمة الـ SNC Satellite News Cathering، إلى جانب استكمال مشاريع البنية التحتية الرقمية. كما يتّجه العمل نحو إنجاز مشروع الحوسبة السحابية أوّلا «Cloud First» وتركيز البريد الرقمي للمواطن والتطبيقات ذات العلاقة بالخدمات الإلكترونية للشؤون الخارجية (e-Visa،e-Consulat) فضلا عن العمل على إنجاز برنامج "الحوكمة الالكترونية لدعم التحوّل الرقمي للخدمات الإدارية الموجهة للمواطن GOV" .TECH

وفي مجال **التنمية الجهوية** وعلى مستوى تحسين ظروف العيش وإحداث وتدعيم مواطن الشغل والتكوين المهني، ستتواصل تدخلات البرنامج الجهوي للتنمية لمعاضدة المجهود الجهوي والمحلي حيث تم رصد حوالي 355.6 م د. أما في إطار برنامج التنمية المندمجة 1 و2 و3 والذي يشمل 191 معتمدية فقد تخصيص 65 م د. وفي إطار مواصلة العمل على تركيز مسار اللامركزية ستشهد سنة 2021 مواصلة تنفيذ برنامج تدعيم قدرات البلديات، بالإضافة إلى مواصلة انجاز برنامج تجهيز البلديات الجديدة والبلديات التي شملتها عملية توسعة لحدودها الترابية. كما سيتم الانطلاق في انجاز برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2021 بـ 272 بلدية في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية وإعداد برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2022، وذلك بالإضافة إلى الانطلاق في إنجاز برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة.

وبخصوص **التنمية المستدامة** تتمحور جملة المشاريع والبرامج حول المحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد استعمالها وحسن توظيفها لتحقيق تنمية عادلة ومتوازنة ولضمان حق الأجيال القادمة وفي هذا السياق تتصدر مسالة المياه وندرتها قائمة الاولويات االوطنية حيث ينتظر استكمال الدراسة الاستشرافية حول الماء في أفق 2050 ومواصلة العمل على تنفيذ خطة تعبئة الموارد المائية التقليدية وخاصة منها السطحية عبر إنجاز السدود والعمل على تحسين الاستغلال الرشيد للموارد المائية والاقتصاد في مياه الري عبر تعصير المناطق السقوية وتجهيزها بمعدات الاقتصاد في الماء وبلوغ نسبة 95% مع نهاية سنة 2021 وذلك فضلا عن مواصلة إنجاز مشاريع التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وتسريع إنجاز المشاريع الكبرى لتحلية مياه البحر. كما ستشهد سنة 2021 مواصلة إنجاز المشاريع الخاصة بالغابات والمراعي والأراضي الفلاحية باعتبار دورها الاجتماعي والاقتصادي والبيئي الهام، والرفع من

نسبة الغطاء الغابي من 8.47% سنة 2020 إلى 8.51% مع نهاية سنة 2021.

كما ستشهد سنة 2021 مواصلة الجهود للحدّ من التلوث بكل أشكاله والرفع من مستوى العيش من خلال استحثاث نسق إنجاز المشاريع المتعلقة بمعالجة المياه المستعملة والنفايات والشروع في إنجاز مشروع التصرف في منشآت التطهير في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والانطلاق في أول مشروع في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص عن طريق اللزمة والذي يتمثل في إنجاز 3 وحدات معالجة وتثمين النفايات بكل من ولايات قابس وسوسة وبنزرت، بالإضافة إلى مواصلة أشغال حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والمحافظة على الملك العمومي البحري.

وفي مجال مجابهة التغيرات المناخية وما أفرزته من ظواهر طبيعية حادة كالفيضانات والجفاف وارتفاع درجات الحرارة سيتم التركيز على مشاريع حماية المدن من الفيضانات إلى جانب دعم القدرات الوطنية لرصد المخاطر الطبيعية وتعزيز الإنذار المبكر للتوقّي من الكوارث الطبيعية كما سيتم العمل على استحثاث نسق إنجاز مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة.

وفي مجال متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 ولتنفيذ التعهدات الوطنية تجاه المجموعة الدولية، ستتولى تونس إعداد تقريرها الوطني الطوعي الثاني.

وتجدر الإشارة إلى أن تونس كانت قد تقدمت بأول تقرير وطني طوعي سنة 2019 وتحصلت على المرتبة الثانية إفريقيا والمرتبة 62 على المستوى العالمي.

الجزء الأول

التوازنات العامة

الباب الأول

الوضع الاقتصادي خلال سنة 2020

طبعت الأزمة الصحية كوفيد 19 الوضع الاقتصادي خلال سنة 2020 جرّاء تضرّر القطاعات الموجهة للتصدير من انخفاض الطلب الخارجي الموجّه لتونس واضطراب منظومات وسلاسل التزويد وغلق الحدود في مرحلة أولى وتعطّل شبه كلّي لدورة الإنتاج خلال فترة الحجر الصّحي العام في مرحلة ثانية.

وتختلف أزمة كوفيد 19 عن الأزمات السابقة التي شهدها الاقتصاد التونسي (تداعيات الأزمة المالية لسنة 2008، ثورة 2011، الهجمات الإرهابية خلال سنة 2015، ...) على اعتبار البعد العالمي للأزمة التي أثّرت على كلّ محرّكات النمو علاوة على ارتفاع منسوب عدم اليقين وصعوبة التكهّن بكيفيّة الخروج من الأزمة والمدّة الزّمنيّة الضّروريّة لذلك.

وأمام هذه الأزمة الاستثنائيّة تركّزت الجهود المبذولة على الصّعيد الوطني على مقاومة الجائحة الصّحية والحدّ من تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية وخاصّة المحافظة على مواطن الشغل وموارد الرزق وعلى ديمومة المؤسسة الاقتصادية. وتم إقرار جملة من التدابير ذات الطابع المالي والجبائي بهدف معاضدة المؤسّسات المتضرّرة ودعمها بالتوازي مع اعتماد عديد الإجراءات الاجتماعية لفائدة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل.

وتجدر الإشارة إلى أن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحجر الصحي الشامل (من 20 مارس إلى 4 ماي) ثمّ العودة التدريجيّة (من 5 ماي إلى 12 جوان) مع احترام التّباعد الاجتماعي فاقت التّقديرات الأوّليّة حيث ينتظر تسجيل انكماش تاريخي وغير مسبوق لنموّ الناتج المحلي الإجمالي سنة 2020 بالأسعار القارّة وارتفاع هام لنسب البطالة كنتيجة لفقدان مواطن الشغل وهو ما من شأنه أن يزيد من حدّة الضغوطات الاجتماعية.

المحيط العالمي - أزمة لا مثيل لها وتعاف غير مؤكّد -

انتشار سريع لجائحة كوفيد 19 أدى إلى اعتماد حجر صحي شامل وتراجع حادّ للاقتصاد العالمي. في ظلّ الركود الذي طبع الاقتصاد العالمي سنة 2019 نتيجة تداعيات الصراع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أساسا والذي ازداد حدّة خلال سنة 2020 بسبب الانتشار السريع لجائحة كورونا وما فرضته من إجراءات صارمة للحجر الصحي، من المنتظر أن يتراجع الاقتصاد العالمي خلال سنة 2020 بنسق لم يتمّ تسجيله منذ الأزمة الماليّة العالميّة.

وتشير التوقعات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في شهر أكتوبر 2020 إلى انخفاض مستوى النمو الاقتصادي العالمي بنسق أقل حدة مما كان متوقع بـ4.4% سنة 2020 مقابل انخفاض بنسبة 4.9% خلال شهر جوان و3.0% كتقديرات أوّليّة لشهر أفريل من نفس السنة.

وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ تسجيل مراجعات متقاربة وجدّ هامّة ومتباينة لنسب النمو في العالم لسنة 2020 خاصّة في ظلّ صعوبة التّنبّؤ بتأثير الإجراءات التي تمّ اعتمادها لمجابهة الأزمة.

(النمو، %)	جانفي	أفريل	جوان	أكتوبر
العالم	**3.3**	**3.0-**	**4.9-**	**4.4-**
أمريكا	**2.0**	**5.9-**	**8.0-**	**4.3-**
منطقة الأورو	1.3	7.5-	10.2-	8.3-
فرنسا	*1.3*	*7.2-*	*12.5-*	*9.8-*
ألمانيا	*1.1*	*7.0-*	*7.8-*	*6.0-*
إيطاليا	*0.5*	*9.1-*	*12.8-*	*10.6-*
البلدان الصاعدة	***4.4***	***1.0-***	***3.0-***	***3.3-***
الصين	*6.0*	*1.2*	*1.0*	*1.9*

الآفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي –أكتوبر 2020–

أمّا على مستوى سوق الشغل، فقد كان لتداعيات كوفيد 19 الأثر البالغ في ارتفاع معدّلات البطالة بجلّ البلدان الصناعيّة خاصّة خلال فترة الحجر الصّحّي حيث ارتفع معدّل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية ليبلغ 8.4% خلال شهر سبتمبر 2020 وذلك بعد المستوى القياسيّ المسجّل خلال شهر أفريل (14.7%)، فيما تواصل ارتفاع نسب البطالة في منطقة الأورو إلى حدود 8.1% خلال شهر أوت.

وفيما يتعلّق بتطوّر الأسعار، فتجدر الإشارة إلى بقاء نسب التّضخّم في مستويات ضعيفة دون الأسقف المحدّدة حيث بلغ مؤشر الأسعار عند الاستهلاك 0.9% في الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر أوت وذلك بعد استقرارا في حدود 1.0% خلال شهري جوان وجويلية وبلغت نسبة التضخم 0.7% في منطقة الأورو خلال شهر اوت بعد استقرار عند 0.8% خلال شهري جوان وجويلية.

وشهدت أسعار المحروقات تراجعا حادّا خلال فترة الحجر الصّحّي حيث بلغ معدّل سعر البرنت حوالي 18.4 دولارا للبرميل خلال شهر أفريل، وذلك بالعلاقة مع شلل النّشاط الاقتصادي، إلاّ أنّه تمّ تسجيل انتعاشة تدريجية مع منتصف شهر ماي نتيجة الفتح التدريجي وعودة بعض قطاعات الإنتاج حيث بلغ معدّل سعر البرنت 29.4 دولارا للبرميل خلال شهر ماي ليرتفع إلى حدود 40.9 دولارا للبرميل خلال شهر سبتمبر.

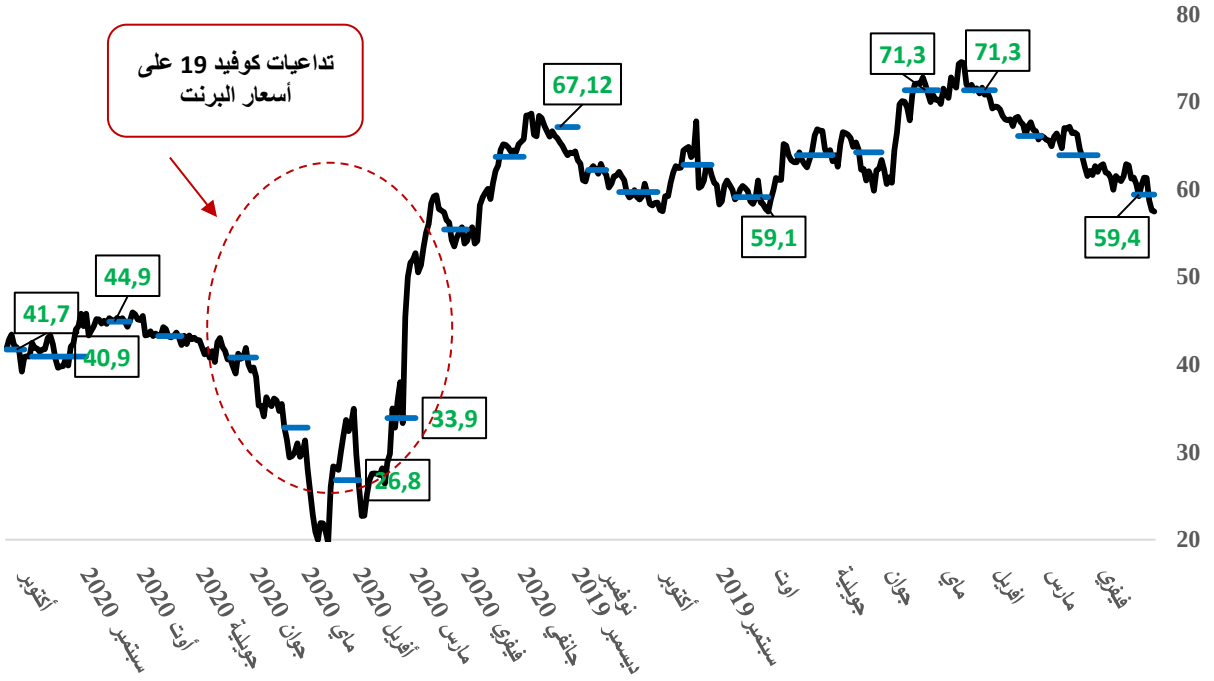

كما اتّسمت أسواق الصرف بارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار بنسبة 6.1% منذ بداية السنة ليبلغ 1.1792 خلال شهر سبتمبر 2020 مقابل معدل 1.1828 خلال شهر أوت.

وأمام هذه الجائحة التي اكتست بعدا عالميا، سعت كل دول العالم إلى تطويق التداعيات الاقتصاديّة والاجتماعيّة للأزمة وتعددت المبادرات لبلورة برامج لدعم الاقتصاد.

وفي هذا الإطار، تبنّت القمّة الأوروبية المنعقدة في جويلية الماضي خطّة إنعاش للاقتصاد بقيمة 750 مليار أورو منها 360 مليار أورو في شكل قروض و390 مليار أورو في شكل مساعدات.

وأعلنت الحكومة الفرنسية عن خطة عمل تحفيزية قيمتها 100 مليار أورو لمدّة سنتين ونصف تهدف إلى خلق 200 ألف موطن عمل وإعادة تنشيط العجلة الاقتصادية.

كما صادق البرلمان الألماني على إنشاء "صندوق الاستقرار الاقتصادي" بـ 600 مليار يورو لإنقاذ الشركات الكبيرة من تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد. وصادقت الحكومة الألمانية على حزمة مساعدات بقيمة 750 مليار أورو تهدف إلى تخفيف الآثار السلبيّة لمساعدة الشركات والأشخاص المتضررين من تفشي الفيروس.

هذا ورفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من شراء الأصول علاوة على الإعلان عن برنامج طوارئ لدعم الاقتصاد الأمريكي بما يناهز 2.3 ترليون دولار.

كما تمّ تسجيل تراجع ملحوظ لنسق تطور التجارة العالمية.

أدّت أزمة كورونا إلى تسجيل تداعيات هامة على مستوى الاقتصاد العالمي وبيّنت قصور المنظومات الصحية وعدم النجاعة في إدارة الأزمات الكبرى إضافة إلى ضعف التنسيق على المستوى الدولي والإقليمي. كما تأكّدت أهميّة توظيف التكنولوجيات الجديدة في منظومات الإنتاج والتسويق وهو ما ساعد على تأقلم بعض وحدات الإنتاج في مجابهة الأزمة.

وقد فرضت هذه الوضعية الاستثنائية تدخّلات هامة لهياكل الدول عبر رصد برامج ذات مفعول مالي كبير وهو ما سينعكس حتما على التوازنات المالية مستقبلا.

الوضع الاقتصادي الوطني - أزمة غير مسبوقة وتراجع حادّ للأداء الاقتصادي -

كان لجائحة كوفيد 19 تداعيات جدّ هامّة على أداء مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصّة الموجهة للتصدير والسياحة والنقل. كما شمل الانخفاض القطاعات الموجهة نحو السوق الداخلية نظرا لتعطل جهاز الإنتاج نتيجة إجراءات الحجر الصحي الشامل وذلك إلى جانب تراجع الطلب الداخلي بعنوان الاستهلاك الخاص بسبب انخفاض دخل العائلات والأفراد.

وبالتوازي، تمّ تسجيل ضغوطات اجتماعية نتيجة فقدان مواطن الشغل رغم تكفّل الدولة بصرف مساعدات مالية للفئات المعنيّة وأهميّة الإجراءات في مجال المحافظة على مواطن الشغل.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الوضعية الخصوصية لسنة 2020 أتاحت فرصا للتسريع في نسق بعض الإصلاحات في شتّى الميادين بما من شأنه أن يسهم في توفير الظروف المثلى لتثبيت مقوّمات الحوكمة ومزيد تحسين مناخ الأعمال وتكريس الإدماج الاجتماعي.

تقدم تنفيذ الإصلاحات خلال سنة 2020
اتّسمت الفترة الأولى من السنة الجارية بتعدّد وتنوّع الإصلاحات فى شتّى المجالات وذلك بالرغم من تداعيات الجائحة. وتركّزت الإصلاحات أساسا على: **تكريس مبادئ الحوكمة في المؤسسات العمومية:** – إصدار الأمر الحكومى عدد 314 لسنة 2020 المتعلق بضبط مبادئ اختيار وتقييم أداء وإعفاء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميين والمتصرفين المستقلّين. – اعتماد إلزامية نشر القوائم المالية السنوية المدققة وذلك طبقا لمنشور رئيس الحكومة عدد17 بتاريخ 18 ماي 2020. **توفير مناخ استثمار محفّز وذلك من خلال:** – تركيز الصندوق التونسى للاستثمار. – إصدار قانون التمويل التشاركى الذي يعد آليّة تمويل جديدة موجّهة أساسا لتلبية احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة. – تفعيل صندوق الصناديق ANAVA والتوقّق فى ختم الإغلاق الأوّل بمبلغ 100 م د.

- إصدار قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي سيوفر أرضية سانحة لدفع المبادرات الاقتصادية واستحثاث خلق مواطن الشغل.
- إصدار المرسوم المتعلق بنظام المبادر الذاتي الذي يهدف إلى توفير إطار مبسّط ومحفّز للمبادرة الذاتية.
- استكمال إصدار الأوامر التطبيقية للقانون عدد 47 لسنة 2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار: ضبط شروط وإجراءات منح اللزمات، ضبط شروط وصيغ وآجال تبسيط الإجراءات الإدارية، تقليص الآجال واستعمال وسائل الاتصال الحديثة واعتماد الشفافية.
- تنقيح وإتمام الأمر عدد 1123 لسنة 2016 المتعلق بضبط شروط وإجراءات إنجاز مشاريع إنتاج وبيع الكهرباء من الطاقات المتجددة.
- إصدار مرسوم رئيس الحكومة عدد 31 لسنة 2020 المؤرخ في 10 جوان 2020 الذي يهدف إلى رقمنة مسارات المعاملات الإدارية وإرساء الترابط البيني لتحديد هوية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.
- رقمنة جملة من الخدمات لفائدة المستثمر على مستوى المنصة الرقمية للمستثمر خاصّة خدمة الإنخراط بالضمان الاجتماعي والحصول على المعرف الديواني.
- إطلاق الأشغال الفنية لبوابة الاستثمار والتقدم في رقمنة عديد الإجراءات الخاصة بالتجارة الخارجية.

التقدم في تكريس الادماج الاجتماعي

- إصدار قانون التشغيل لتوفير الإطار الأنسب لخلق مواطن الشغل.
- إصدار النص التطبيقي المتصل ببرنامج الأمان الاجتماعي المتعلق بضبط شروط وإجراءات الانتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي وسحبه والاعتراض عليه.
- إصدار قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 19 ماي 2020 يتعلق بضبط انموذج التنقيط الذي يهدف لتصنيف الفئات المعنية ببرنامج الأمان الاجتماعي إلى فئات فقيرة وفئات محدودة الدخل.
- إصدار مرسوم رئيس الحكومة المتعلق بالمعرف الوحيد للمواطن.

تراجع تاريخي وغير مسبوق للنشاط الاقتصادي

تزامن استثنائي لعوامل ظرفية مؤثّرة على النشاط الاقتصادي وتواصل الإشكاليات الهيكلية في عدد من القطاعات الدافعة. فرضت أزمة كوفيد 19 العديد من التّحديات الإضافية على الاقتصاد الوطني والمرتبطة أساسا بتداعيات الحجر الصحي العام وآثاره العميقة على النسيجين الاقتصادي والاجتماعي. ولقد فاقت التداعيات السلبية للحجر الصحي والتباعد الاجتماعي التوقعات الأولية وأدّت إلى انكماش اقتصادي غير مسبوق.

وتشير المعطيات الظّرفيّة إلى تسجيل انخفاض تاريخي وغير مسبوق للناتج المحلي الإجمالي خلال الثلاثي الثاني من سنة 2020 بنسبة 21.6% بحساب الانزلاق السنوي و20.4% بحساب التغيرات الثلاثية مقابل ارتفاع على التوالي بـ1.2% و 0.3% خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.

تطور الناتج المحلي الثلاثي

(بحساب الانزلاق السنوي) (%)	2019-1ث	2019-2ث	2020-1ث	2020-2ث	السداسي الأول 2020
الفلاحة والصيد البحري	0.7-	2.8	7.1	3.6	5.3
الصناعات المعملية	0.6-	0.5-	1.9-	27.0-	14.5-
الصناعات غير المعملية	1.0-	2.8-	4.8-	20.8-	12.8-
الخدمات المسوقة	2.8	2.3	3.4-	30.4-	16.9-
الخدمات غي المسوقة	0.8	0.9	1.9-	15.8-	8.9-
الناتج المحلي الإجمالي	**1.2**	**1.2**	**2.2-**	**21.6-**	**11.9-**

وتتأكد حدّة الأزمة من خلال المؤشرات الظرفية المسجّلة وخاصة:

- انخفاض مؤشر الانتاج الصناعي بنسبة 7.4% خلال السبعة أشهر الأولى من سنة 2020 وخاصة قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية وقطاع النسيج والملابس والجلد وقطاع صناعة مواد البناء والخزف والبلور وقطاع الصناعات المختلفة.

- انخفاض إنتاج النفط بنسبة 3.1% إلى موفى أوت 2020 مع تواصل تعطّل الإنتاج بمحطات الجنوب.
- تذبذب إنتاج الفسفاط.

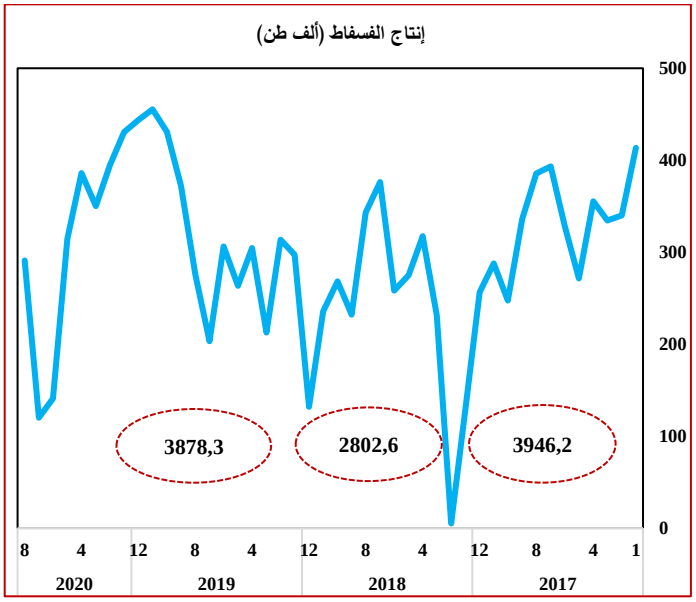

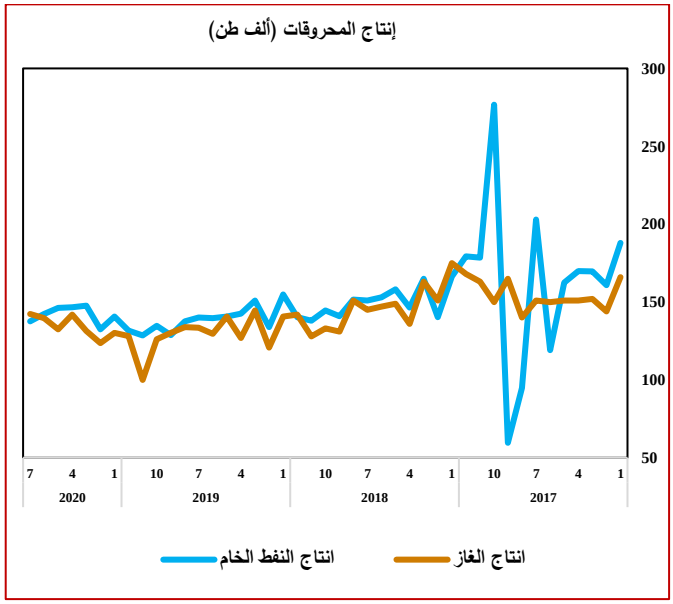

- تراجع حادّ لمؤشرات القطاع السياحي حيث انخفضت البيتات الجملية بنسبة 80% خلال التسعة أشهر الأولى من السنة الجارية وانخفضت العائدات السياحية بنسبة 59.8% لتبلغ 1755 م د مقابل 4362 م د خلال نفس الفترة من سنة 2019.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الانتاج القياسي لصابة الزيتون والمقدر بـ2 مليون طن سنة 2020 من شأنه أن يقلّص من الانخفاض الحادّ لنمو الناتج المحلي الإجمالي.

يتطلب الوضع الحالي استحثاث نسق المعالجات القطاعية وتيسير الاستفادة من الآليات المعتمدة لمساندة المؤسسات المتضررة والمحافظة على مواطن الشغل.

انخفاض حادّ للاستثمار بسبب ارتفاع منسوب عدم اليقين وتوقّف النشاط

تراجع المجهود الاستثماري بعلاقة مع ضبابية الآفاق بالنسبة للقطاع الخاص وضغوط المالية العمومية بالنسبة للاستثمار العمومي. كان للإجراءات المعتمدة للحدّ من انتشار الفيروس سواء المتعلقة بغلق الحدود أو إقرار الحجر الصحي الأثر البالغ على تطور نسق الاستثمار بشقيه الخاص والعمومي.

وتشير المؤشرات الظرفية إلى تباين ملحوظ حيث:

- ارتفعت نوايا الاستثمار إلى موفّى شهر أوت من سنة 2020 بنسبة 3.0% حيث بلغت 1909 م د مقابل 1853 م د خلال نفس الفترة من سنة 2019.
- تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 14.2% مقارنة بالسداسي الأوّل لسنة 2019 لتبلغ 1074.1 م د. ورغم التحسن في استثمارات القطاع الفلاحي (+18%) إلا أن الأزمة الصحّية أثرت على بقية القطاعات حيث تراجعت الاستثمارات المباشرة في قطاع الخدمات بنسبة 50.8% وفي قطاع الصناعة بنسبة 13.3% وفي قطاع الطاقة بنسبة 9%.

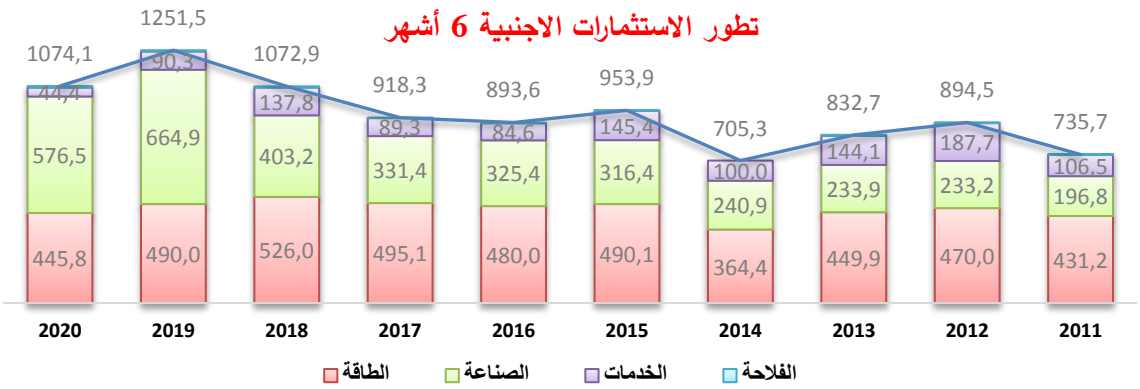

- ارتفع عدد المشاريع المعلنة والتي يفوق حجم استثماراتها 15 م د إلى 41 مشروعا إلى موفى سبتمبر 2020 بكلفة جملية تقدّر بـ1.78 مليار دينار. وتتوزع الاستثمارت بين 22 مشروع في قطاع الصناعة بكلفة 766 م د و9 مشاريع في قطاع الطاقة بكلفة 506 م د و7 مشاريع في قطاع الخدمات بكلفة 235 م د و3 مشاريع في قطاع السياحة بكلفة 277 م د.

- انخفضت نفقات الاستثمار العمومي بنسبة 14% إلى موفّى جويلية 2020 حيث بلغت 2812.7 م د مقابل 3269.9 م د خلال نفس الفترة من 2019.
- تباطأ نسق تطور المساعدات الممنوحة للاقتصاد ليبلغ 4% إلى موفّى جوان 2020 مقابل تطور بـ6% خلال نفس الفترة من سنة 2019.
- انخفضت واردات مواد التجهيز بنسبة 25.8% إلى موفّى سبتمبر 2020.

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج عدّة استطلاعات واستبيانات تؤكّد تواصل مناخ عدم اليقين. وبصفة أدقّ، تبرز نتائج مسح البنك الدولي والمعهد الوطني للإحصاء لنبض الاعمال بتونس لعينة تتكوّن من 2500 مؤسسة ناشطة في القطاعات الحيوية أنّ:

- 54.3% من الشركات أعلنت إمكانية الإغلاق نهائيا.
- 75.6% من الشركات المصدرة أعلنت تعرضها لنقص في الطلب الموجه.
- 74.2% من المؤسسات السياحية أكدت خطر الاغلاق نهائيا.
- 50.6% من الشركات أعلنت صعوبة التزود بالمواد الأولية.

ويستوجب الترفيع في المجهود الاستثماري وفقا للأهداف المرسومة إيلاء مزيد العناية بمقومات مناخ الأعمال لا سيما مزيد تفعيل منظومة الإحاطة وتكريس التقليص الفعلي من التراخيص والإجراءات الإدارية.

تراجع الاستهلاك بعلاقة مع تعطّل النشاط الاقتصادي

اتسمت الفترة المنقضية بانخفاض الاستهلاك الخاص كنتيجة للارتفاع الهام لنسبة البطالة وتغيّر السلوك الاستهلاكي نحو مزيد من الحذر. وكان لتوقف النشاط الاقتصادي تبعا لانتشار وباء كورونا الآثار السلبية على جل محركات النموّ خاصة الاستهلاك الخاص وذلك بعلاقة أساسا مع:

- تراجع هام لنفقات الأسر بعلاقة مع إجراءات الحجر الصحي وتراجع الدخل ببعديه الدخل الناتج عن الاستغلال (نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي) والدخل الناتج عن الأجور (نتيجة البطالة). وقد أدّى الانخفاض الهام لمداخيل الأسر إلى تراجع المقدرة الشرائيّة وذلك رغم التحويلات الاجتماعية الظرفية وتأخير سداد أقساط القروض والتخفيض في نسبة الفائدة المديرية.
- ارتفاع معدّلات البطالة.
- تأجيل عمليات اقتناء الشراءات ذات الاستعمال طويل المدى بالنسبة للأسر.
- تراجع هام لنفقات الخدمات (التي تمثل حوالي 20% من الاستهلاك الخاص) بعلاقة مع إجراءات الحجر الصحي العام والتباعد الاجتماعي علاوة على تداعيات غلق المحلاّت لفترة زمنية تجاوزت الشهر (إخلالات في العرض).

هذا ولقد تمّ تسجيل مؤشّرات تؤكّد انخفاض الإستهلاك الخاص على غرار التباطؤ الملحوظ للقروض الموجهة للإستهلاك.

واعتبارا لأهمية الإستهلاك الخاص كمحرّك أساسي للنموّ، فإنّ المعالجات المعتمدة يجب أن تأخذ بعين الإعتبار أهمية المحافظة على مستويات الدخل والقدرة الشرائيّة بهدف استعادة الأثر الإيجابي للاستهلاك الخاص على النموّ والحركة الإقتصادية عموما.

تداعيات الحجر الصحي التدريجي والشامل على تعمّق أزمة البطالة

التأثير المباشر لتقلص النموّ وتوقّف النشاط الاقتصادي على سوق الشغل. تشير المعطيات الظرفيّة إلى تسجيل ارتفاع قياسي لمعدل البطالة خلال الثلاثي الثاني من سنة 2020 ليبلغ 18% وخاصة منها بطالة أصحاب الشهائد العليا التي بلغت 31.2% (مقابل على التوالي 15.1% و28% خلال الثلاثي الأول من السنة)، علما أنه باحتساب الأشخاص الراغبين في العمل والذين تم تصنيفهم خارج القوى العاملة لأنهم لم يبحثوا عن عمل خلال فترة الحجر الصحي فإن نسبة البطالة ستكون في حدود 19.4%.

وشهدت أغلب قطاعات الإنتاج تراجعا في عدد المشتغلين خاصة منها قطاعات الصناعات المعملية وغير المعملية وقطاع الخدمات مقابل شبه استقرار في عدد المشتغلين في قطاعات المناجم والطاقة والبنوك والتأمين.

وتجدر الإشارة إلى أن أزمة كوفيد 19 أدّت إلى الوقوف على عديد الهشاشات وخاصّة القدرة على مواكبة العمل عن بعد.

وبالنظر إلى الطابع الهيكلي للبطالة وخاصة لحاملي الشهادات العليا، فإنّ التخفيف من الضغوط على سوق الشغل يستوجب على المدى القصير استعادة نسق النمو واعتماد مقاربات شاملة تستهدف حفز المبادرة واكتساب المهارات وتيسير إحداث المؤسّسات والمشاريع الاستثمارية.

انكماش هام لحجم المبادلات التجارية وانخفاض أكثر حدّة للعائدات السياحية

تقلص استثنائي للعجز التجاري بـ 31.7% نتيجة انخفاض الواردات بنسق أكثر تسارعا من الصّادرات. تراجعت صادرات السّلع بنسبة 16.6% إلى موفّى سبتمبر 2020 بعلاقة مع انخفاض الكميات المصدرة خاصة لقطاعي النسيج والملابس والصناعات الميكانيكية والكهربائية والتي تمثل أكثر من 68% من مجموع الصادرات بسبب توقّف نشاط المؤسسات المصدّرة خلال فترة الحجر الصّحي ثمّ الاستئناف البطيء والتدريجي للنشاط مواكبة لتطوّر الطلب الخارجي الموجّه لتونس.

وتجدر الإشارة إلى المجهود المتميز لصادرات الصناعات الغذائية خاصة منها زيت الزيتون والذي ساهم في تدارك نسبي للنقص المسجّل في صادرات القطاعات الصناعية (-18.1% لقطاع النسيج والملابس و-20.1% لقطاع

الصناعات الميكانيكية والكهربائية) والقطاعات الاستخراجية (-28.4% لقطاع الطاقة و-18.1% لقطاع الفسفاط ومشتقاته).

ويعكس انخفاض واردات السلع بنسبة 21.3% تراجع واردات المواد الأولية ونصف المصنعة بـ19.9% ومواد التجهيز بـ25.8% والتي تمثّل أكثر من 50% من مجموع واردات السلع. كما يفسّر الانخفاض بتراجع الأسعار على المستوى العالمي بـ3.5% خاصّة بالنسبة لمواد الطاقة (-21.7%) فضلا عن استقرار تطور سعر الصرف.

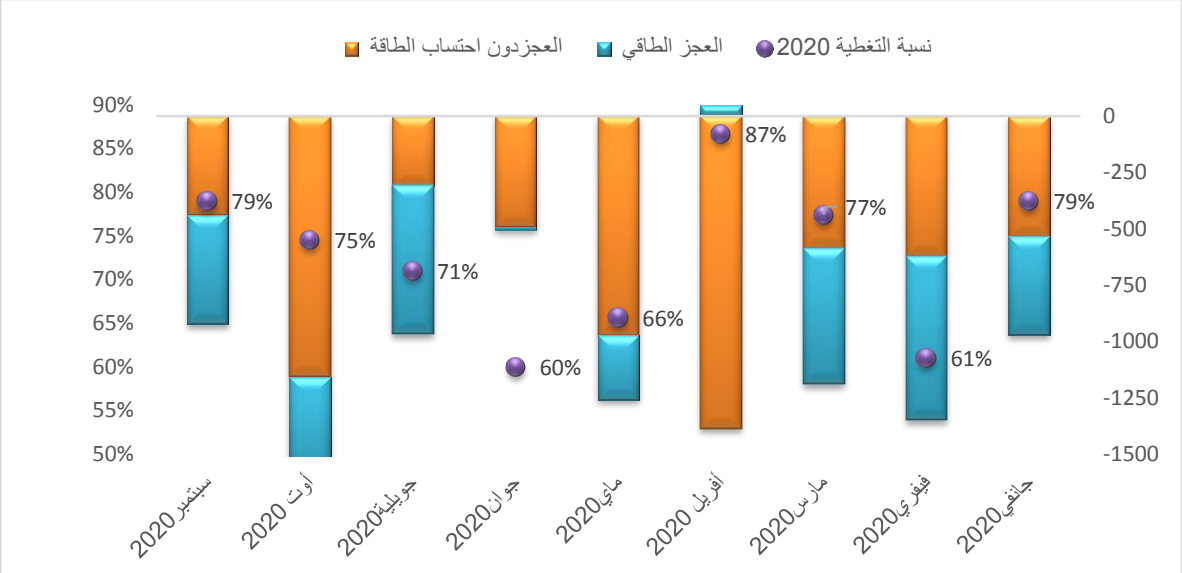

تسجيل عجز استثنائي ولأوّل مرّة لميزان الخدمات. كان لإغلاق الفضاء الجوي والبحري إلى حدود 27 جوان 2020 التأثير المباشر على تراجع المداخيل بالعملة الصعبة حيث انخفضت العائدات السياحية بنسبة 59.8% إلى موفّى سبتمبر 2020. كما تم تسجيل تراجع ملحوظ للعائدات بعنوان الأتاوة بنسبة 17% إلى موفّى أوت من سنة 2020.

وبالتوازي، انخفضت النفقات بعنوان النقل بالعلاقة مع إلغاء موسم الحجّ والعمرة وتراجع النفقات بعنوان الشّحن نتيجة الانخفاض الهامّ لمستوى الواردات.

تطورميزان الخدمات

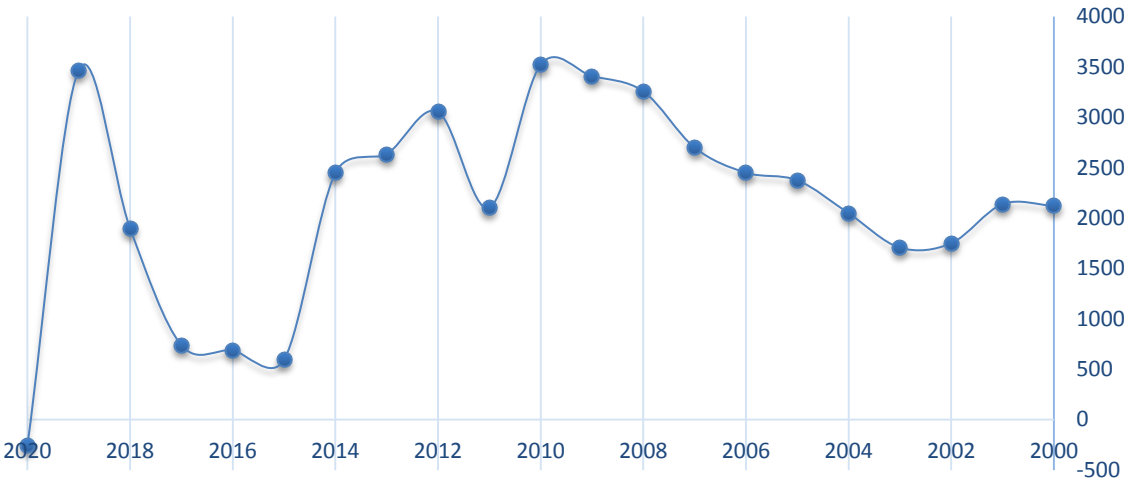

وتعكس النتائج المسجّلة الارتباط الوثيق للنشاط الاقتصادي بتطور الطلب الخارجي لا سيما الصناعات التصديرية والسياحة وشدّة التأثّر بالتقلبات الظرفية. هذا إلى جانب انعكاسات ضعف الاندماج القطاعي وبالتالي اظطراب منظومات الإنتاج كنتيجة لتعطّل مسارات التزويد.

انفراج نسبي لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك

تراجع ملحوظ لنسق تطور أسعار المواد الغذائية والتخفيض في أكثر من مناسبة في أسعار المحروقات. شهدت التسعة أشهر الأولى من سنة 2020 تسجيل تراجع ملحوظ لنسق تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك ليبلغ نسبة 5.8% في المعدل مقابل 6.9% خلال نفس الفترة من سنة 2019.

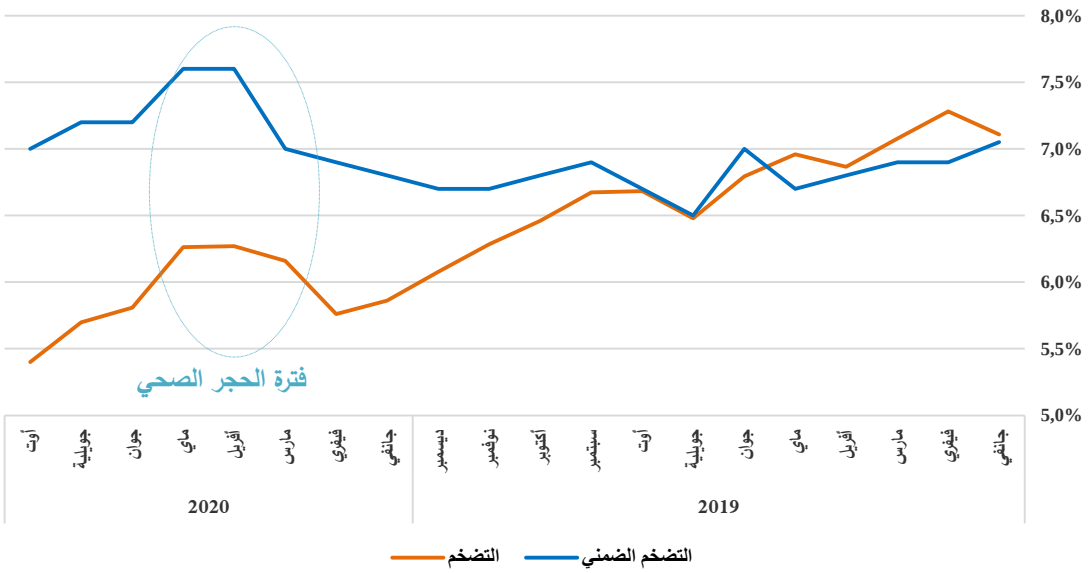

وفي المجمل تطوّر مؤشر الأسعار عند الاستهلاك بشكل متباين خلال الفترة الأولى من سنة 2020 حيث تم تسجيل:

- تراجع ملحوظ لنسق تطور أسعار المواد الغذائية (26% من السلة) ليبلغ 4.6% بحساب المعدل مقابل 7.1% خلال سنة 2019.
- تراجع التضخم المستورد بعلاقة مع تحسن سعر الصرف وانخفاض الأسعار العالمية.
- انخفاض أسعار توزيع المحروقات كنتيجة لتفعيل التعديل الآلي في 3 مناسبات متتالية.
- اضطرابات على مستوى العرض والطلب بعلاقة مع تداعيات الأزمة الصحية.

ورغم التحسّن في مؤشر الأسعار إلاّ أن تواصل ارتفاع التضخم الضمني (أي التضخم دون اعتبار الطاقة والتغذية) خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2020 ليبلغ 7.0% بحساب المعدل يعكس تواصل الضغوط النسبية على التضخّم.

مراجعة تصنيف تونس من قبل الوكالات العالمية

يعتبر الترقيم السيادي مؤشّرا على صحّة الاقتصاد وقدرته التنافسية وأيضا محدّدا للنفاذ إلى الأسواق المالية العالمية والحصول على التمويلات الخارجية. ولقد إتّسمت السنوات الأخيرة بازدياد خطر المضاربة وهو مؤشر على ضعف الملاءة المالية للاقتصاد الوطني.

وبصفة أدق، تمّت مراجعة الترقيم السيادي لتونس سنة 2020 نحو الانخفاض وذلك على النحو التالي:

الوكالة	الترقيم سنة 2010	الترقيم الحالي	الأفاق	تاريخ اسناد الترقيم
Moody's	Baa2	B2	آفاق سلبية	06 أكتوبر 2020
Fitch	BBB	B	آفاق مستقرة	12 ماي 2020
R&I	A-	BB-	آفاق مستقرة	22 جويلية 2020

ومن شأن تراجع التّرقيم السيادي لتونس أن يؤثّر على كلفة الاقتراض من السوق المالية العالمية واستقطاب الاستثمار الأجنبي وهو ما يتطلب استحثاث نسق تنفيذ الإصلاحات الدافعة بهدف تحسين الأداء الاقتصادي والتحكّم في التوازنات الكبرى.

النتائج المنتظرة لكامل سنة 2020

شهدت سنة 2020 استفحال أزمة خصوصية أثّرت على كلّ محرّكات النشاط الاقتصادي وأدّت إلى تسجيل صعوبات اجتماعية كبرى خاصة بالنسبة للفئات الهشة. ولمواجهة هذه المستجدّات غير المسبوقة تمّ إقرار جملة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية لتطويق تداعيات الأزمة الصحية والحدّ من آثارها.

واعتبارا للنتائج المسجلة وآفاق تطور النشاط الاقتصادي خلال الفترة المتبقية من السنة، ينتظر تحقيق النتائج التالية:

- انخفاض النموّ بنسبة 7.3% بالأسعار القارة مقابل 1.0% سنة 2019 وانخفاض مستوى الدخل الفردي بـ3.7% ليبلغ 9575 دينار.
- انخفاض الاستثمار بـ27.4% ليبلغ نسبة 13% من الناتج مقابل 17.5% سنة 2019.
- التحكّم النّسبي في العجز الجاري ليبلغ 8% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 8.5% سنة 2019 خاصة بفضل انخفاض العجز التجاري.
- التحكم النسبي في مستوى الأسعار عند الاستهلاك في حدود 5.8% مقابل 6.7% سنة 2019.

تؤكّد أبرز التحاليل والاستنتاجات أنّ الجائحة الصحية ستؤدّي إلى تحوّلات عميقة في العلاقات الاقتصادية الدولية على المدى المتوسط والطويل كنتيجة للطابع الأحادي والضيق في المعالجات والخيارات المعتمدة من جهة وما سيفرضه إعادة التموقع من تغيرات على مستوى شبكات التزويد والإنتاج من جهة أخرى. كما سيكون لهذه الجائحة تداعيات جدّ هامة على السلوك الاستهلاكي وانعكاساته على تنقل الأشخاص ونمط الاستهلاك.

كما بينت التحاليل بروز قيود إضافية على البلدان النامية بعلاقة مع هشاشة الهيكلة الاقتصادية وتزايد الضغوطات على مستوى المالية العمومية والمديونية.

ويتمثل الرهان في إحكام إدارة المنظومات الصحية وتصويب التحويلات الاجتماعية وتوفير الآليات المناسبة للاحاطة بالفئات الهشة التي عادة ما تكون أكثر عرضة لتداعيات هذه الأزمات الصحية واللأوبئة المستجدة.

وعلى المستوى الوطني، فرضت الأزمة الصحية صعوبات وتحدّيات جديدة وجب التعامل معها من منظوري قصير ومتوسط المدى.

فعلى المدى القصير، يستدعي الوضع مساندة المؤسسات المتضررة واستعادة نسق إنتاج الصناعات الاستخراجية ومعالجة ضعف أداء المؤسسات العمومية خاصة الحيوية منها وذلك إلى جانب مواصلة الإحاطة بالفئات الهشة ودعم المنظومة الصحية.

وعلى المدى المتوسط، فإنّ تحقيق التعافي يستوجب مواصلة تدعيم الإجراءات الرامية إلى تنشيط الحركة الاقتصادية وتوضيح الرؤى وتبويب اللأولويات ضمن مخطط تنموي جديد يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المرتقبة على الصعيدين العالمي والوطني بما يمكن من استعادة ثقة المتعاملين الاقتصاديين وتحسين الأداء التنموي.

الباب الثاني

منوال النمو لسنة 2021

يندرج إعداد منوال النمو لسنة 2021 في ظلّ وضع عالمي استثنائي لم يسبق له مثيل فرضته تداعيات الجائحة على مختلف البلدان وخاصّة عدم وضوح الرؤى بخصوص آفاق تجاوز هذه الأزمة خاصة مع تسجيل موجة ثانية للجائحة واحتمال التعايش مع الفيروس لمدّة زمنية أطول. وفي هذا السياق الصعب واعتبارا لأهميّة الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة على الصعيد الوطني، يتمثل الرهان في معالجة الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية ضمن تمشٍّ شامل يأخذ في الاعتبار الاسترجاع التدريجي لبعض القطاعات الدافعة كالخدمات والصناعات التصديرية والتي تضررت بفعل الأزمة.

وتكتسي سنة 2021 طابعا خاصا على اعتبار أهمية التحدّيات وجسامة الرهانات المطروحة لفترة ما بعد كوفيد 19 وهو ما يفرض إعادة ترتيب الأولويات لتحقيق انطلاقة جديدة للاقتصاد الوطني والمضي قدما في استكمال عمليّة اصلاح شامل وناجع وبناء مقوّمات اقتصاد تنافسي وتحقيق الادماج الاجتماعي والجهوي.

ويستدعي منوال النموّ للسنة القادمة معالجة مواطن الهشاشة الظرفية للاقتصاد الوطني من خلال تعزيز الإصلاحات الكبرى وتيسير النفاذ إلى التمويل إضافة إلى التقدّم في إرساء منظومة الأمان الاجتماعي. وتجدر الإشارة إلى الضغوطات المتعلّقة أساسا بارتفاع حاجيات التمويل الخارجي ومحدوديّة هوامش التحرك على مستوى السياسة المالية إضافة إلى عمق الإشكاليات الاجتماعية الناتجة عن ارتفاع مستويات البطالة خاصة لحاملي الشهادات العليا وهشاشة الوضع التنموي بالجهات الداخلية. هذا بالإضافة إلى ضرورة التقدم في بعض الإصلاحات الكبرى وخاصة تطوير حوكمة المؤسسات العمومية.

وتستند تقديرات منوال النمو لسنة 2021 على الاسترجاع التدريجي للنشاط الاقتصادي من خلال التحسّن النسبي لأداء محرّكات النمو وهو ما يفترض استعادة النسق الكامل لإنتاج الفسفاط ودخول حقلي نوّارة وحلق المنزل طور الإنتاج الفعلي إضافة إلى التعافي التدريجي للقطاعات الاقتصادية التي تضرّرت مباشرة من تداعيات أزمة كورونا وخاصة الصناعات الميكانيكية والكهربائية والنسيج والسياحة. كما يفترض منوال النموّ تأقلم المؤسسات والأفراد مع موجات أخرى من متطلبات الوضع الصحي وما يترتّب عنه من تدعّم للاستهلاك الخاص والعودة التدريجية للنشاط في القطاعات الموجهة للسوق الداخلية. ويتطلب تحقيق هذا الهدف أيضا تحفيز الاستثمار الخاص وخلق ديناميكية جديدة لبعث المشاريع والانطلاق الفعلي في تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

التطورات الاقتصادية العالمية -انتعاشة طفيفة في ظل تزايد المخاطر على الآفاق الاقتصادية-

ينتظر أن تشهد سنة 2021 انتعاشة طفيفة للنموّ الاقتصادي العالمي بعد الانكماش الحادّ المسجل خلال سنة 2020 حيث يتوقع أن يرتفع معدّل النموّ العالمي بنسبة 5.2% سنة 2021 مقابل انخفاض بنسبة 4.4% سنة 2020 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر 2020.

وتبقى هذه الانتعاشة على أهميّتها رهينة تحقيق الفرضيّات التالية:

- مدى نجاح السياسات المالية وبرامج الدفع الاقتصادي التي تم اتخاذها من قبل جل البلدان لتطويق تداعيات الأزمة العالمية.
- طول فترة الجائحة وتوفّر الامكانيّات الماديّة والماليّة بالقدر الكافي.
- تداعيات التباعد الاجتماعي الطوعي على الانفاق.
- قدرة المؤسسات المتضررة من جائحة كوفيد 19 على الخروج من الأزمة.
- مراجعة سلاسل التزويد العالمية وانعكاساتها على الإنتاجية للتوقي من اضطرابات التزويد.

وتستند التوقّعات الاقتصاديّة العالميّة لسنة 2021 على:

- انتعاشة الاقتصاد الأمريكي بنسبة 3.1% خلال سنة 2021 مقابل انخفاض حاد بـ4.3% سنة 2020 نتيجة الدفع الاقتصادي والمالي الذي من شأنه أن يسهم في التخفيف من تداعيات الأزمة الصحية، كما تبقى الآفاق الاقتصادية محفوفة بالمخاطر السلبية خاصة منها استفحال الأزمة الصحية وتزايد الضغوط الاجتماعية علاوة على تواصل التوترات مع الصين.
- تطور النموّ في منطقة الأورو بحوالي 5.2% سنة 2021 بعد الانكماش الحاد خلال سنة 2020 (-8.3%) نتيجة التدابير والإجراءات التي تم اتخاذها لدفع الاقتصاد خاصة بالبلدان والقطاعات التي تمرّ بصعوبات ماليّة على غرار إيطاليا واسبانيا والتي تشكو من مخاطر ارتفاع المديونية. وتجدر الإشارة إلى أن المفوضيّة الأوروبيّة اقترحت خطة إنعاش بقيمة 750 مليار أورو (360 مليار أورو قروض و390 مليار أورو كدعم) خلال شهر ماي وتمّ تبنيها خلال القمة الأوروبية في شهر جويلية لدعم البلدان والمناطق والقطاعات الأكثر تضررا من الازمة.
- تحسّن النشاط الاقتصادي الياباني خلال سنة 2021 (2.3% مقابل انخفاض بـ5.3% خلال سنة 2020) نتيجة أهميّة الاجراءات التي تم الإعلان عنها من قبل السلط اليابانية لدفع الاقتصاد حيث تحمّلت الحكومة النفقات الطارئة للحزمة الاقتصادية والتي قدرت بحوالي 40% من اجمالي الناتج المحلي. كما رفع البنك الياباني من نسبة شراء السندات الحكومية دون تحديد سقف للشراءات وإطلاق عمليّة خاصّة لتسهيل تمويل الاقتصاد.
- تطور النشاط الاقتصادي في البلدان الصاعدة والنامية بنسبة 6.0% سنة 2021 مقابل انخفاض بـ3.3% سنة 2020 نتيجة انتعاشة الاقتصاد الصيني (8.2% مقابل 1.9%) وانتعاشة الاقتصاد الهندي (8.8% مقابل -10.3%) بفضل السياسات المالية التوسعية والاجراءات المتبعة لدعم الاقتصاد.

- ارتفاع نسبة النموّ في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بنسبة 3.0% سنة 2021 مقابل انخفاض بـ-4.1% سنة 2020 وستشهد المنطقة تطورات متباينة لنسب النمو بسبب الصعوبات التي يمكن أن تشهدها البلدان المصدرة للنفط في ظل تراجع أسعار المحروقات، هذا بالإضافة إلى تواصل الاضطرابات السياسية والحروب بالمنطقة.

النمو العالمي

(%)	2018	2019	*2020	*2021
العالم	**3.6**	**2.9**	**4.4-**	**5.2**
الولايات المتحدة الامريكية	**2.9**	**2.3**	**4.3-**	**3.1**
منطقة الأورو	**1.9**	**1.3**	**8.3-**	**5.2**
ألمانيا	1.5	0.6	6.0-	4.2
فرنسا	1.8	1.5	9.8-	6.0
ايطاليا	0.8	0.3	10.6-	5.2
البلدان الصاعدة والنامية	**4.5**	**3.7**	**3.3-**	**6.0**
الصين	6.7	6.1	1.9	8.2
الهند	6.1	4.2	10.3-	8.8

المصدر: صندوق النقد الدولي- أكتوبر 2020

وينتظر أن يرتفع حجم المبادلات التجاريّة العالميّة بنسبة 8% سنة 2021 مقابل انخفاض حادّ بـ11.9% منتظرة لسنة 2020 وذلك بعلاقة مع التحسن المتوقّع للنموّ الاقتصادي العالمي. وينتظر أن يشمل التطور كل من البلدان المتقدّمة (7.2% مقابل -13.4%) والبلدان الصاعدة (9.4% مقابل -9.4%).

أمّا بخصوص التضخم، فينتظر أن تبقى الأسعار في مستويات منخفضة (1.1% بالبلدان المصنعة مقابل 0.3% خلال سنة 2020) بالعلاقة مع انخفاض أسعار المواد الأساسية. كما ينتظر أن تتواصل نسب التضخم في مستويات مرتفعة بالدول الصاعدة والنامية سنة 2021 لتبلغ 4.5% مقابل 4.4% خلال سنة 2020 بسبب الاختلال بين العرض والطلب.

وستشهد أسواق النفط تحسنا خلال سنة 2021 نتيجة إجراءات الحدّ من الإنتاج لتعديل الأسعار المتّبعة من قبل منظّمة الدول المصدّرة للنفط وأهم الدول المنتجة الأخرى من جهة وكذلك بعلاقة مع الانتعاشة الاقتصادية المنتظرة خلال السنة القادمة من جهة أخرى. وتتوقع المنظمة العالمية للطاقة تطورا للطلب العالمي على النفط بـ5.2 مليون برميل يوميا سنة 2021.

وتبرز الآفاق الاقتصادية العالمية إجمالا توقع تحسّن نسبي في نسق النمو والمبادلات العالمية بما يتيح إمكانات لتدعيم الطلب الخارجي الموجه لتونس وأيضا تحقيق انتعاشة نسبية للنشاط السياحي.

إلاّ أنّ هذه التقديرات تتّسم بدرجة عالية من عدم اليقين خاصة فيما يتعلق بتطويق الأزمة الصحية والتحكّم في بؤر العدوى من جهة وتأثير برامج الإنقاذ والدعم الاقتصادي المرسومة من قبل جلّ الدول الصناعية على تنشيط الحركة الاقتصادية من جهة أخرى.

الاقتصاد الوطني: منوال النموّ لسنة 2021 – انتعاشة اقتصادية تدريجية –

يستند منوال النموّ لسنة 2021 إلى حتميّة الخروج التدريجي من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وإلى تحسّن نسبي للمؤشرات الاقتصادية الكبرى بعلاقة مع مفعول مختلف الإجراءات والتدابير الرامية لتنشيط الدورة الاقتصادية فضلا عن التقدم في تنفيذ الإصلاحات الدافعة.

تحسّن نسبي لنسق الإنتاج والنموّ

يهدف منوال النموّ لسنة 2021 إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4% مقابل انخفاض حادّ بنسبة 7.3% سنة 2020. ومن المنتظر أن تبلغ نسبة نموّ الناتج المحلي الإجمالي بدون اعتبار الفلاحة والصيد البحري 4.8% سنة 2021 مقابل انخفاض بـ8.7% سنة 2020.

ويعدّ تجسيم هدف النمو الشرط الأساسي لتوفير الأرضية الملائمة لاستعادة التوازنات الكبرى والتقليص من الضغوطات الاجتماعية.

وسيمكن التحسن النسبي المرتقب للناتج المحلي الإجمالي من الترفيع في الدخل الفردي بالأسعار الجارية بنسبة 7.3% ليبلغ 10270 دينار سنة 2021 مقابل 9575 دينار سنة 2020.

ويرتكز منوال النموّ لسنة 2021 على:

- ارتفاع القيمة المضافة لقطاع الصناعات المعملية بنسبة 5% نتيجة التحسن النسبي في أداء القطاعات الموجهة للتصدير بعلاقة مع الانتعاشة التدريجية للطلب الخارجي الموجّه لتونس والمقدّر بـ6.3% سنة 2021 مقابل انكماش حاد سنة 2020. ومن هذا المنطلق، ينتظر أن تتطور القيمة المضافة لقطاعي الصناعات الميكانيكية والكهربائية والنسيج والملابس والجلد على التوالي بـ7% و8% سنة 2021.

وستتطور القيمة المضافة للصناعات الكيميائية بنسبة 4.3% على أساس الاسترجاع التدريجي لطاقة الإنتاج بالحوض المنجمي وتعبئة المخزونات من مادة الفسفاط.

- تطوّر القيمة المضافة لقطاع الصناعات غير المعملية بنسبة 10.7% بفضل تحسن أداء القطاعات الاستخراجية لاسيما قطاع المحروقات نتيجة دخول حقلي نوارة وحلق المنزل طور الإنتاج خلال سنة 2021.

- نمو القيمة المضافة لقطاع الخدمات المسوّقة بنسبة 5.3% بفضل الاسترجاع التدريجي للنشاط السياحي (9.5% مقابل انخفاض بنسبة 37% منتظرة لسنة 2020) وقطاع النقل بنسبة 7% مقابل انخفاض بـ21% سنة 2020. هذا إلى جانب الدخول حيز الاستغلال لشبكة الخطوط الحديدية السريعة وهو ما من شأنه أن يدعم حركة النقل البري.
- انخفاض القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 2.6% بالأسعار القارّة بسبب الأثر الدوري لإنتاج زيت الزيتون حيث ينتظر انتاج 700 ألف طن من زيتون الزيت خلال سنة 2021 مقابل صابة قياسية تقدّر بـ 2 مليون طن سنة 2020. وينتظر أن يرتفع انتاج الحبوب إلى حدود 19 مليون قنطار مقابل 15.3 مليون قنطار سنة 2020.

تطور نسب نمو مختلف القطاعات ومساهمتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)

	2020		2021	
	نسبة النمو	المساهمة في النمو	نسبة النمو	المساهمة في النمو
الفلاحة والصيد البحري	5.5	0.6	2.6-	0.3-
الصناعات المعملية	11.7-	1.9-	5.0	0.8
الصناعات غير المعملية	9.2-	0.8-	10.7	0.9
الخدمات المسوقة	10.6-	4.8-	5.3	2.3
الخدمات غير المسوقة	1.9-	0.4-	1.5	0.3
الناتج المحلي الإجمالي	**7.3-**		**4.0**	

وتستوجب المرحلة القادمة مزيد تطوير مضمون السياسات القطاعية وتعزيز العناية بالقطاعات الواعدة التي تتوفر على فرص تصديرية هامة بما في ذلك الأنشطة التي برزت بعد الجائحة وخاصة الصناعات الصيدلية والمستلزمات الطبية وصناعة البرمجيات إضافة إلى ضمان انتظامية إنتاج الفسفاط والمحروقات واستحثاث نسق معالجة الأنشطة التي تواجه صعوبات كالسكن والبناء والنقل.

ومن المنتظر أن يمهّد هذا التحسّن في نسق النموّ واسترجاع المنحى التصاعدي إلى فتح آفاق اقتصادية أفضل من خلال دعم مصادر الدخل والتشجيع على الاستثمار والتصدير وخلق مزيد من مواطن الشغل.

تواصل دعم المجهود الاستثماري

يعتبر الرفع من المجهود الاستثماري واستحثاث المبادرة الخاصة من أبرز الأولويات التي سيرتكز عليها العمل التنموي لسنة 2021 على اعتبار توفر المنطلقات لتحقيق انتعاشة للمجهود الاستثماري وخاصة منها استكمال العديد من الإصلاحات في مجال تطوير مناخ الأعمال ودفع المبادرة الخاصة وكذلك توفر فرص استثمار جديدة خاصة في مجال الصناعات الصيدلية والخدمات التي ترتكز على الرقمنة والتكنولوجيا.

وعلى هذا الأساس، سيتم العمل على مزيد تحسين ترتيب تونس على مستوى مناخ الأعمال والتنافسية والحوكمة الرشيدة من خلال مواصلة تنفيذ مخطط العمل المتعلّق بتحسين التصنيف الدولي لتونس والعمل على تسويق الوجهة

التونسيّة عبر وضع برنامج واضح المعالم لاستقطاب الاستثمارات الخارجيّة للاستفادة من الفرص المتاحة في إطار موجة إعادة تموقع الشركات الأجنبيّة.

وبالتوازي، سيتواصل العمل على مزيد تحفيز الاستثمار الخاص من خلال تفعيل منظومة المبادر الذاتي الهادف إلى دعم تشغيليّة اليد العاملة بإجراءات مبسّطة مع التركيز على الرقمنة من أجل تحسين القدرة التنافسيّة للمؤسسات والتأقلم مع الاحتياجات الجديدة بعد أزمة كوفيد 19 بالإضافة إلى تفعيل استراتيجية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عبر وضع الأوامر التطبيقيّة في أقرب الآجال.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الانطلاق الفعلي في تركيز الصندوق التونسي للاستثمار الذي يكرّس الاستكمال المؤسساتي لمنظومة الاستثمار سيسهم في مزيد حفز الاستثمار وبعث المشاريع من خلال خاصة دعم وتيسير النفاذ إلى التمويل.

وعلى هذا الأساس ينتظر أن يتطوّر الاستثمار الجملي بنسبة 17.5% بالأسعار الجارية سنة 2021 ليتجاوز حجم الاستثمار 17000 م د أي ما يعادل 14% من الناتج المحلي الإجمالي. كما تستند التقديرات إلى تعبئة ما يناهز عن 2300 م د بعنوان الاستثمارات الخارجية المباشرة مقابل 1800 م د متوقعة لسنة 2020.

ويبرز التوزيع القطاعي للاستثمار بالخصوص:

- تطوّر للاستثمار في القطاع الفلاحي والصيد البحري بنسبة 11.6% خلال سنة 2021 ليبلغ حوالي 1486.5 م د مقابل 1331.5 م د منجزة سنة 2020. وتتمثل أهم المشاريع الاستثمارية المبرمجة خلال سنة 2021 في تنفيذ مشروع التنمية والنهوض بالمنظومات الفلاحية ومواصلة تعزيز تعبئة الموارد المائية.
- ارتفاع الاستثمارات في قطاع الصناعات المعملية بنسبة 6.2% سنة 2021 لتبلغ 1572 م د مقابل 1480 م د سنة 2020 حيث سيشهد نسق الاستثمار في هذا القطاع تطورا لبعض الأنشطة الصناعية على غرار الصناعات الكيميائية وصناعة الملابس والجلود.
- ارتفاع الاستثمارات في قطاع الصناعات غير المعملية لتبلغ 3794.1 م د مقابل 2936 م د سنة 2020 ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة الهامة في الاستثمار في قطاع الكهرباء والغاز من خلال الانطلاق في إنجاز مشاريع الشراكة بين القطاعين الخاص في إطار نظام اللزمات بقدرة 500 ميغاواط وبكلفة تقارب 1200 م د ومواصلة طلبات العروض بالنسبة لنظام التراخيص بقدرة 70 ميغاوات وبكلفة تقارب 210 م د.
- تطور الاستثمارات في قطاع الخدمات بنسبة 15.8% سنة 2021 ليبلغ 7620 م د مقابل 6580 م د يعزى إلى تحسن نسبي لبعض القطاعات على غرار التكنولوجيا والاتصال والتجارة والخدمات الأخرى عبر تطوير مردوديّة ميناء رادس بهدف الوصول إلى رفع 10 حاويات في الساعة قبل نهاية السنة.

ويتمثل الرهان بالنسبة للفترة القادمة في استرجاع ثقة المتعاملين الاقتصاديين في الآفاق الاقتصادية ودعم مشاريع الشراكة بين القطاعين الخاص والعام وتحسين عناصر الاستقطاب وحفز المبادرة الخاصة لا سيما

تفعيل الإطار المؤسساتي الجديد لدفع الاستثمار والتقليص في التراخيص الإدارية والآجال المرتبطة بها وتيسير النفاذ إلى التمويل.

كما تتطلب المرحلة القادمة العمل على مواصلة تعزيز البنية الأساسية والخدمات اللوجستية علاوة على توظيف الآليات والأطر لاطلاق عدد من المشاريع الكبرى المهيكلة ذات الأثر الدافع بما يعزز الأثر المضاعف للاستثمار العمومي على الدورة الاقتصادية.

استرجاع تدريجي لنسق الاستهلاك

تستند تقديرات الميزان الاقتصادي لسنة 2021 على فرضيات حذرة تأخذ في الاعتبار الاسترجاع التدريجي لنسق تطور الاستهلاك الخاص كدافع للنمو بعد الانخفاض غير المسبوق سنة 2020 بعلاقة مع تداعيات أزمة كوفيد 19. علما وأن تطور الاستهلاك العمومي مرتبط أساسا بكتلة الأجور ومستوى الانتدابات في الوظيفة العمومية.

هذا وينتظر تسجيل تحسّن نسبي لنسق الاستهلاك الخاص بالنظر إلى تواصل الطابع الحذر للسلوك الاستهلاكي باعتبار استمرارية التخوّف من تداعيات كورونا.

وسيتطور الاستهلاك الخاص بنسبة 1.6% بالأسعار القارة فيما سيتطور الاستهلاك العمومي بنسبة 1.3% مقابل على التوالي انخفاض بـ3.9% و2.1% سنة 2020.

وعلى هذا الأساس، من المتوقع أن يتطور الاستهلاك الجملي بنسبة 1.5% بالأسعار القارة سنة 2021 مقابل انخفاض بنسبة 3.5% سنة 2020.

ويستوجب الوضع الحالي العمل على مزيد تأطير الإستهلاك العمومي اعتبارا لتأثيره المباشر على توازنات المالية العمومية.

المبادلات الخارجية ـ تطوير آليات دفع الصادرات واسترجاع نسق الواردات المنتجة ـ

ترتكز تقديرات المبادلات التجارية لسنة 2021 على فرضيات انتاج حذرة وتطور إيجابي للطلب الخارجي الموجه لتونس مع استعادة تدريجية للنشاط الاقتصادي.

تطور العجز التجاري والعجز الجاري

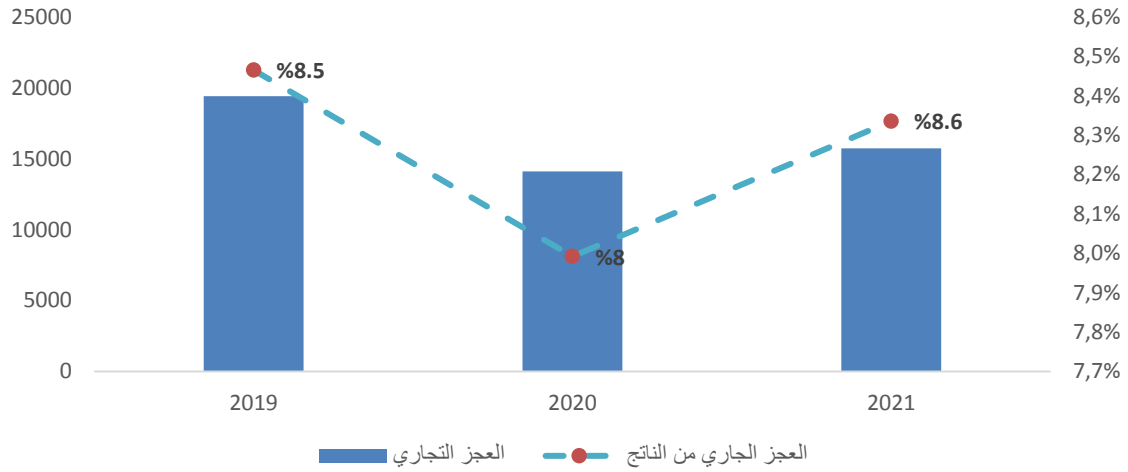

وعلى هذا الأساس يتوقع تطوّر صادرات السلع بنسبة 9.3% بالأسعار الجارية بالعلاقة مع استرجاع النسق الإيجابي لانتاج وتصدير الفسفاط ومشتقاته ودخول حقل نوارة حيز الإنتاج. وبالتوازي ينتظر تسجيل استعادة تدريجية لصادرات الصناعات المعملية نتيجة انتعاشة الطلب الخارجي الموجه الى تونس. وفي المقابل، ينتظر تسجيل تراجع للصادرات الفلاحية والصناعات الغذائية بسبب الأثر الدوري لإنتاج الزيتون حيث ينتظر أن يبلغ إنتاج الزيتون 700 ألف طن سنة 2021 مقابل 2 مليون طن سنة 2020.

الصادرات بالأسعار الجارية (م د)

2021/2020	2021	2020	
12.0-	4589.2	5217.9	الفلاحة والصناعات الغذائية
15.5	1652.7	1431.2	الفسفاط والكيمياء
11.5	2174.8	1949.9	الطاقة
9.9	8177.3	7443.5	النسيج والملابس والجلد
13.0	18499.0	16365.7	المواد الميكانيكية والكهربائية
16.7	4904.9	4201.6	صادرات معملية أخرى
9.3	**39997.9**	**36609.8**	**مجموع صادرات السلع**

أمّا بالنسبة للواردات، فينتظر أن تتطور بنسبة 9.9% في علاقة بمتطلبات الاسترجاع التدريجي لنسق الإنتاج والاستثمار. وتجدر الاشارة إلى أن سنة 2021 تمثل السنة الأولى من تنفيذ **برنامج تفكيك المعاليم الديوانية والذي سيشمل خاصة المواد الأولية كالمعادن في إطار اندماج تونس في منطقة التجارة الحرة الافريقية.**

هذا ويتوقع أن يتم تسجيل تطور طفيف لواردات المواد الاستهلاكية بالنظر إلى تواصل السلوك الاستهلاكي الحذر في ظلّ عدم التوفق في السيطرة على تفشّي الأزمة الصحية.

الواردات بالأسعار الجارية (م د)

	2020	2021	2021/2020
مواد التجهيز	9388.5	10722.1	14.2
مواد أولية ونصف مصنعة	16036.4	18046.7	12.5
مواد نفطية	7275.0	8002.5	10.5
مواد غذائية	5565.3	5815.8	4.5
مواد استهلاك غير غذائية	12463.5	13149.0	5.5
مجموع واردات المواد	**50728.8**	**55736.0**	**9.9**

وبالنسبة للخدمات، ترتكز التقديرات على الاستعادة التدريجية للنشاط السياحي وكذلك قطاع النقل الجوي بما يمكّن من تحقيق فائض ولو ضعيف سنة 2021 بعد العجز الاستثنائي المسجّل سنة 2020.

وسيمكن هذا التطور لعنصري المبادلات من حصر العجز التجاري للسلع والخدمات في حدود 10% من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن هذا المنطلق، ينتظر أن يتطور العجز الجاري في حدود 8.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 8.0% منتظرة سنة 2020.

وسيتم تمويل هذا العجز إضافة إلى مستلزمات تسديد أصل الدين والنفقات الأخرى بفضل تعبئة موارد في شكل هبات في حدود 850 م د سنة 2020 وموارد هامة في صيغة قروض متوسطة وطويلة المدى.

ويستدعي الوضع الاقتصادي والمالي الخصوصي لسنة 2021 والذي يتسم بذروة سداد عدد من القروض الخارجية من جهة والتطور الهام لحاجيات التمويل الخارجي نتيجة ارتفاع حاجيات تمويل عجز الميزانية العمل على إحكام برمجة تعبئة الموارد الخارجية من خلال تأمين الشروط المطلوبة للسحوبات وما يستوجب من إصلاحات وبلوغ مؤشرات قيس الأداء المتعهد بها.

كما يتطلب الوضع الحالي الإعداد المحكم للجوء المحتمل للسوق المالية العالمية خاصة بالنظر إلى الحجم الهام للموارد المطلوبة واشتداد شروط الاقتراض بعلاقة مع الترقيم السيادي الحالي.

واعتبارا لخصوصية التمويل الخارجي سنة 2021 وضرورة تعبئة الموارد المالية الكافية لتغطية حاجيات التمويل، يتعيّن اعتماد توجهات واضحة لتسريع نسق السحوبات والاستفادة من كلّ الفرص المتاحة في إطار التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف إضافة إلى تنويع مصادر وآليات التمويل الخارجي.

مواصلة استهداف التحكم في تطور الأسعار

ينتظر أن تشهد سنة 2021 مزيد التحكم في تطور الأسعار وحصر الزيادة في حدود 5.2% مقابل 5.8% سنة 2020 و6.7% سنة 2019. وتستند التوقعات بالأساس على تواصل النسق التنازلي لتطور أسعار مجموعة التغذية والمشروبات باعتبار فتور الطلب والتحسن المنتظر للإنتاج الوطني خاصة من المواد الغذائية الطازجة.

كما ينتظر انتهاج سياسة نقدية حذرة هدفها مواصلة استهداف التضخم والحرص على إحكام التنسيق مع سياسة المالية العمومية.

ويستوجب تحقيق الأهداف المرسومة لمنوال النمو لسنة 2021 وتوفير مقوّمات أداء تنموي أفضل على المدى المتوسط تكريس المنطلقات التالية:

أولا: إحكام تنفيذ مكونات برنامج المساندة للمؤسسات المتضرّرة خاصّة وأنّ عديد القطاعات واجهت صعوبات أكثر حدّة من المتوقّع. ولقد أكّدت الاستبيانات ضعف إدراك قطاع الأعمال للإجراءات المعتمدة.

كما تجدر الإشارة إلى أهمية إرساء منظومة ناجعة لإدارة الأزمات الكبرى (التمويل، المتابعة، الاتصال، الشراكة البناءة مع القطاع الخاص، ...).

ثانيا: اعتماد برنامج شامل لدعم النشاط الاقتصادي (إحكام بلورة مكوّنات البرنامج، حسن التملّك، ...).

ثالثا: استرجاع القدرة على مجابهة الصدمات والعمل على مزيد تنويع القاعدة الاقتصادية وتكريس الاندماج الفاعل في الدورة الاقتصادية العالمية

رابعا: إحكام صياغة منوال التمويل على أساس الاستغلال الأمثل لكلّ الإمكانيات المتاحة وتنويع مصادر التمويل الداخلي والخارجي (دعم الادّخار المؤسساتي وادّخار الأسر، ...)

خامسا: ضرورة التسريع في تنفيذ الإصلاحات الكبرى المعلنة التي تمّ التعهد بها على غرار منظومة الدعم وإصلاح الإدارة وإصلاح الصناديق الاجتماعية وحوكمة المؤسسات العمومية لتدعيم مصداقية الدولة.

سادسا: تصويب مضمون السياسات القطاعية مع المتطلبات الجديدة للمرحلة الحالية (سلاسل القيمة، إعادة التموقع على مستوى وحدات الإنتاج، ...).

تطور أهم المؤشرات الاقتصادية لسنة 2021

(% بالأسعار القارة)	2019	2020	2021
نمو الناتج المحلي الإجمالي	1.0	7.3-	4.0
الناتج ما عدا الفلاحة	1.0	8.7-	4.8
تطور الاستهلاك الخاص	1.3	3.9-	1.6
تطور مؤشر الأسعار	6.7	5.8	5.2
صادرات السلع والخدمات [1]	10.1	23.1-	10.4
واردات السلع والخدمات [1]	5.6	20.2-	10.2
تطور الاستثمار [1]	2.0	27.4-	17.5
نسبة الاستثمار من الناتج	17.5	13.0	14.0
نسبة الادخار [2] من الدخل	9.4	4.6	6.4
العجز الجاري من الناتج	8.5	8.0	8.6
نسبة الصادرات من الناتج	49.3	38.8	39.3
نسبة الواردات من الناتج	60.1	49.1	49.6

[1] بالأسعار الجارية

[2] بالمقارنة مع الدخل القومي المتاح

الباب الثالث

السياسة المالية وتمويل الاقتصاد لسنة 2021

اتسمت السياسة المالية ومنظومة تمويل الاقتصاد الوطني خلال سنة 2020 بطابع استثنائي يعكس المستجدات غير المسبوقة التي عاشتها البلاد في ظل ظهور وتطور جائحة كورونا على المستوى العالمي والتي تطورت من أزمة صحية لتصبح أزمة اقتصادية واجتماعية.

في هذا الإطار سارعت السلط العمومية إلى اتخاذ القرارات الاستباقية الملائمة حسب الهوامش المتوفرة للتقليص من تداعيات الأزمة وذلك سواء من خلال الدعم المباشر لميزانية الدولة أو عبر معاضدة القطاع المالي لمختلف الأعوان الاقتصاديين.

وقد تركزت أهم التدخلات على توفير التمويلات للأفراد والمؤسسات المتضررة من إجراءات الحجر الصحي بما يساعد على ضمان حد أدنى من الدخل وتجنب تدهور القدرة الشرائية للأسر وكذلك ضمان استمرارية نشاط المؤسسات الاقتصادية والمهنيين قصد المحافظة قدر الامكان على مواطن الشغل.

أهم الإجراءات المالية والجبائية للتقليص من تداعيات الأزمة الصحية
الإجراءات الهادفة إلى المحافظة على مواطن الشغل وضمان تواصل الدخل للعمال والأجراء: – تمكين بعض الأصناف من الأجراء والعاملين لحسابهم الخاص من منحة استثنائية وظرفية بقيمة 200 دينار طيلة فتر الحجر الصحى. – تقديم مساعدات لفائدة العمّال المحالين على البطالة الفنية بواسطة خط تمويل على ميزانية الدولة بقيمة 300 م د. – احداث برنامج خصوصي بقيمة 30 م د لتدعيم مؤسسات العمل الاجتماعي وبرامج النهوض بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية ولبعث موارد الرزق لفائدة الفئات الهشة. – تأجيل سداد القروض والتمويلات الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية لمدة 6 أشهر بالنسبة للأشخاص للذين لا يتجاوز دخلهم الشهري ألف دينار. التدابير الرامية إلى دعم سيولة المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة وأصحاب المهن الحرّة: – تأجيل دفع الأداءات والمساهمات المحمولة على الأعراف فى النظام القانونى للضمان الاجتماعى لمدة 3 أشهر، – تعليق العمل بخطايا التأخير فى دفع الأداءات لمدة ثلاثة أشهر،

- تعليق سريان أجال التقادم وخطايا التأخير فى مادة استخلاص الديون العمومية المثقلة،
- تيسير إجراءات استرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة المتأتى من الاستغلال فى أجل اقصاه شهر،
- تأجيل خلاص أقساط الديون البنكية والمؤسسات المالية لمدة 6 أشهر،
- تمكين كافة المؤسسات الاقتصادية من جدولة ديونها الجبائية على مدة تصل إلى 7 سنوات،
- احداث الية لضمان قروض جديدة في حدود مبلغ 1500 م د منها 500 م د لفائدة القطاع السياحي والصناعات التقليدية وتسند خلال الفترة الممتدة من أول مارس حتى موفى ديسمبر 2020 وتسدد على مدة أقصاها سبع سنوات،
- تخصيص اعتماد بمبلغ 300 م د على ميزانية الدولة لإعادة تمويل قروض اعادة الجدولة المسندة للمؤسسات المتضررة،
- إحداث صناديق استثمارية بمبادرة من صندوق الودائع والأمانات الأول بقيمة 100 م د مخصص حصريا لإعادة شراء مساهمات صناديق الاستثمار وشركات الاستثمار فى راس مال تنمية التى ستواصل جهودها لدعم الشركات الصغرى والمتوسطة والثانى بقيمة 500 م د لفائدة الشركات الصغرى والمتوسطة المتواجدة فى محافظ شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية جهوية والاستثمارات الجديدة للفترة الممتدة من جائحة كورونا حتى موفى السنة الحالية والمؤسسات الصغرى والمتوسطة ذات القدرة العالية والأداء الجيد قبل جائحة كورونا على الرغم من هيكلتها المالية غير المتوازنة، والشركات متوسطة الحجم التى تتسم بسرعة النمو وبإحداثها لفرص العمل،
- تدعيم موارد خطّ دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة المحدث سنة 2018 والذي سيمتد على 3 سنوات بهدف توفير المساعدة الفنّية لهذه الشريحة من المؤسسات،
- إعادة تقييم العقارات المبنية وغير المبنية التي تتضمنها موازناتها المالية حسب قيمتها الحقيقية بما من شأنه أن يحد من مشكل الضمانات البنكية الذي يعد من أبرز العوائق التي تحول دون نفاذ المؤسسات خاصة الصغرى والمتوسطة منها للتمويل البنكي،
- السماح للمؤسسات المصدرة كليا بالترفيع خلال سنة 2020 في نسبة التسويق المحلي من رقم معاملاتها من التصدير إلى 100% عوضا عن 30% بالإضافة إلى دعم الية ضمان الصادرات والمبادلات التجارية،
- التقليص بمائة نقطة مئوية في نسبة الفائدة المديرية للبنك المركزي.

وبناء على توقع استمرارية الضغوط على ديناميكية النمو الاقتصادي، سيتواصل خلال سنة 2021 مجهود القطاع المالي في دعم الأفراد والمؤسسات وذلك في إطار إضفاء المزيد من التنسيق على السياسات المالية الكلية، من جهة، وتنفيذ برنامج دفع النشاط الاقتصادي المرتقب خلال الفترة القادمة من جهة أخرى.

وبالتوازي مع إدارة الظرف الاقتصادي والمالي، سيتم الحرص خلال السنة القادمة على التقدم في تجسيم الإصلاحات المالية الهيكلية فيما يتعلق خاصة بالمؤسسات العمومية ومنظومة الدعم مع العمل في ذات الوقت على ضمان ديمومة التوازنات المالية وفي مقدمتها المالية العمومية.

في هذا الإطار، يعد البحث عن موارد تمويل إضافية وبديلة للاقتصاد من أهم التحديات المطروحة خلال سنة 2021.

1. السياسة المالية

تركزت أولويات السياسة المالية خلال سنة 2020 على معالجة تداعيات الأزمة الصحية على الوضعية المالية للأعوان الاقتصاديين بما لم يمكّن من بلوغ كل الأهداف المرسومة على صعيد الإصلاحات الكبرى. وفي هذا السياق، سيتكثف الجهد خلال سنة 2021 من أجل إعطاء الدفع اللازم لمسار الإصلاح المالي على المستويين التشريعي والعملي.

القطاع البنكي

ساهم القطاع المصرفي خلال سنة 2020 بشكل كبير في التقليل من الأثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19 على الشركات والأفراد وذلك من خلال تأجيل خلاص القروض أصلا وفائدة على مدى ثلاثة وستة أشهر والحصول على قروض جديدة تمكن من توفير السيولة للمؤسسات ومساعدتها على الحفاظ على حد أدنى من النشاط من جهة والمحافظة على القدرة الشرائية للأسر من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى مجانية بعض الخدمات المصرفية الأساسية المسداة.

وفي إطار دعم القطاع المصرفي لمختلف الأعوان الاقتصاديين، قامت مجموعة من البنوك المحلية بإسداء قرضين بالعملة لفائدة الدولة بقيمة 257 مليون أورو و130 مليون دولار لتمويل ميزانية الدولة لمجابهة تداعيات الأزمة الصحية والتخفيف من كلفة ومخاطر الاقتراض لدى الأسواق العالمية.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي قد أوصى بإلغاء توزيع أرباح سنة 2019 ومنع البنوك من إعادة شراء أسهمها بالإضافة إلى تخفيف شرط التخفيض في نسبة القروض من الودائع من 2% إلى 1% في كل ثلاثي وذلك بهدف دعم الأسس المالية لمؤسسات القرض والمحافظة على الاستقرار المالي وتيسير النفاذ إلى التمويل.

وسيتواصل الحرص خلال الفترة القادمة على مزيد دعم مجهود القطاع المصرفي في تمويل الاقتصاد ومرافقة المتعاملين الاقتصاديين بصفة حثيثة من أجل المساعدة على تجاوز الأزمة وتوفير الأرضية الملائمة لإنعاش الاقتصاد والخروج من الركود.

وبالتوازي سيتكثف الجهد لتعزيز مسار الإصلاح الهيكلي لمؤسسات القرض على جميع الأصعدة. وتتمحور أهم الإصلاحات حول دعم الرقابة المصرفية بالانتقال من رقابة الامتثال إلى رقابة قائمة على المخاطر اعتمادا على معايير بازل 2 و3. كما سيتواصل العمل من أجل تعزيز الأسس المالية للقطاع المصرفي وتكريس التوافق مع المعايير الدولية خاصة فيما يتعلق بمعيار تغطية السيولة وكفاية رأس المال.

هذا وينتظر أن تتقدم البنوك في اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) خاصة بعد صدور منشور البنك المركزي عدد 2020-01 بتاريخ 29 جانفي 2020 الذي يؤطر مشروع اعتماد هذه المعايير ويطالب البنوك

والمؤسسات المالية بإعداد خطة استراتيجية وخارطة طريق في هذا الشأن. وفيما يتعلق بإعادة هيكلة القطاع المصرفي، سيتواصل العمل على ترشيد وجود الدولة في القطاع لا سيما بالتخلي عن المساهمات العمومية غير الاستراتيجية في المؤسسات البنكية على غرار البنك التونسي الكويتي وبنك تونس والامارات فضلا عن التقدم في برامج إعادة هيكلة البنوك العمومية الكبرى.

سياسة الصرف

أثر تشديد السياسة النقدية في بداية سنة 2019 وتباطؤ عجز الميزان التجاري من جهة وتطور منظومة مكاتب الصرف –التي بلغ عددها 122 والتي تمكنت من تحصيل ما يعادل 474 م د من العملات الأجنبية مع موفّى ماي 2020–من جهة أخرى على تطور سعر صرف الدينار الذي عرف بداية تحسن تدريجي مقابل كل من الأورو والدولار منذ شهري مارس وأفريل من السنة المنقضية.

وينتظر أن يواصل البنك المركزي خلال الفترة القادمة انتهاج سياسة صرف تأخذ في الاعتبار ضرورة المحافظة على رصيد ملائم من العملة الصعبة وكذلك الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الجملية.

ومن المتوقع أن تسهم الإجراءات المضمنة في برنامج الانقاذ الاقتصادي ومنها العفو في مادة الصرف إلى تعبئة جزء من المداخيل بالعملة الأجنبية المتداولة خارج الجهاز المالي الرسمي وبالتالي تدعيم الرصيد من العملة الصعبة.

بالتوازي وقصد التقدم في مسار الاندماج الخارجي للاقتصاد الوطني والاستجابة إلى حاجيات الأعوان الاقتصاديين من التمويل، أصدر البنك المركزي المنشور عدد 3 لسنة 2020 الذي يقضي بتخفيف إجراءات الصرف عبر مزيد تيسير العمليات المالية في اتجاه الترفيع في أسقف التحويلات والاقتراض من الخارج للأشخاص الطبيعيين والمعنويين كما نص عليه.

وسيتواصل هذا المسار بصفة حثيثة في إطار التقدم في إصلاح مجلة الصرف الذي يهدف إلى إدخال المزيد من المرونة والشفافية على تشريع الصرف مع تطوير وسائل وآليات تغطية مخاطر الصرف لحماية المتعاملين الاقتصاديين والدفع أكثر بحركية المبادلات التجارية وعمليات تعبئة رؤوس الأموال مع الخارج.

السوق المالية

تأثر نشاط السوق المالية التونسية خلال الفترة الاولى من سنة 2020 بالظروف الاقتصادية الصعبة التي عاشتها البلاد والتي اثرت سلبا على قرارات المستثمرين. إلا أنه إلى جانب هذه الصعوبات الظرفية لا يزال القطاع يشكو عديد الاخلالات الهيكلية خاصة منها ضعف مساهمة السوق المالية في تمويل الاستثمار الخاص والذي تزايد خلال السنوات الأخيرة بتوجه عدد من المستثمرين نحو الادخار البنكي في علاقة بارتفاع معدلات الفائدة بالسوق النقدية. هذا بالإضافة إلى صغر حجم السوق وعدم استقطابها لجل القطاعات الاقتصادية، وضعف نسق

الادراجات حيث يعود آخر ادراج لسنة 2018، وهيمنة صغار المستثمرين على المعاملات في البورصة على حساب المستثمرين المؤسساتيين.

ومن هذا المنطلق، سيتم العمل خلال سنة 2021 على مواصلة الاصلاحات الرامية إلى تنشيط السوق المالية والارتقاء تدريجيا بمساهمتها في تمويل الاقتصاد عبر ترسيخ ثقافة البورصة لدى العموم والمتعاملين الاقتصاديين وتحسين شفافية المعاملات وحوكمة المتدخلين في السوق ومزيد تطوير الإطار التشريعي والترتيبي طبقا لأفضل المعايير والممارسات الدولية المعمول بها.

كما ستتركز الجهود على تحسين عمق السوق المالية من خلال تنويع القطاعات الاقتصادية الممثلة بالبورصة باستقطاب الشركات الكبرى الناشطة في القطاعات الحيوية، ودعم نشاط السوق البديلة وتطويرها من خلال مزيد الاحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة ومواصلة البرامج الرامية لمساعدتها على النفاذ للتمويل المباشر على غرار برنامج "Investia PME" الذي انطلق فعليا سنة 2019 وسيتواصل على امتداد ثلاث سنوات ليشمل 120 مؤسسة اقتصادية.

وبالتوازي سيتجه العمل نحو مزيد تنويع المنتجات على غرار الصكوك الإسلامية، فضلا عن خلق ديناميكية جديدة لنشاط مؤسسات التوظيف الجماعي باعتبار دورها في التشجيع على التوظيف في السوق المالية ومزيد تنشيط دور المستثمرين المؤسساتيين في تعبئة الادخار طويل المدى والمساهمة في تأمين سيولة واستقرار السوق.

تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

في ظل التراجع الحاد للنشاط الاقتصادي على خلفية أزمة كورونا، سارعت الدولة باتخاذ حزمة من الاجراءات الاستثنائية ذات الطابع المالي والجبائي لدعم سيولة المؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك ضمانا لاستمرارية نشاطها وتخطيها لصعوبات الظرف الاقتصادي الراهن بأقل تكلفة وكذلك المحافظة على مواطن الشغل بها.

وتوازيا مع هذه الإجراءات تواصل خلال سنة 2020 تنفيذ جملة من التدابير في إطار اصلاح منظومة الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال. وتتمثل أهم هذه التدابير الرامية للإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتيسير نفاذها لمصادر التمويل المباشر وغير المباشر انطلاق العمل بآلية التنفيل عبر تكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود ثلاث نقاط وذلك للتخفيف من كلفة الاقتراض. كما تم الانطلاق في عملية تركيز الصندوق التونسي للاستثمار الذي سيضم مختلف الهياكل الداعمة للاستثمار لضمان التوظيف الأمثل لدعم الدولة في هذا المجال حيث سيعهد للصندوق بالأساس صرف المنح المنصوص عليها بقانون الاستثمار والاكتتاب في الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية وصناديق ذات رأس مال تنمية وصناديق المساعدة على الانطلاق.

وينتظر أن تشهد سنة 2021 مواصلة الجهود لتطوير منظومة تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والاستجابة لحاجياتها بأكثر دقة سواء عبر توفير التمويلات اللازمة أو تحسين مناخ الأعمال. وسيتم في هذا الإطار العمل على مواصلة تطوير الإطار التشريعي والترتيبي بما يتلاءم مع أفضل المعايير والممارسات الدولية في المجال من خلال إصدار جملة من القوانين التي ستمكن من توفير بدائل جديدة للتمويل من جهة وتطوير منظومة تقييم المخاطر المرتبطة بتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة من جهة أخرى على غرار القوانين المتعلقة بإحداث مكاتب الاستعلام الائتماني وجودة المعلومات الائتمانية ومراجعة نسب الفائدة المشطة.

كما ستشهد الفترة القادمة استكمال النصوص التطبيقية لقانون التمويل التشاركي بعد المصادقة عليه من قبل مجلس نواب الشعب وانطلاق العمل بهذه الآلية الجديدة لتمويل المشاريع والمؤسسات عبر منح هبات أو إسناد قروض أو الاستثمار في سندات.

هذا وينتظر أن يعرف قطاع رأس مال التنمية ديناميكية في أدائه حيث ينتظر المصادقة على مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي بما يسمح بتفعيل الية الصناديق الاستثمارية بمختلف أنواعها لدعم الأموال الذاتية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وإطلاق صندوق الصناديق الخاص بمرافقة وتمويل المؤسسات الناشئة المبرمج خلال الثلاثي الأخير من سنة 2020.

الادماج المالي

تكثفت التدخلات العمومية خلال سنة 2020 سواء في إطار المجهود الاستثنائي للدولة لمجابهة تداعيات أزمة كورونا أو في إطار التقدم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي.

فيما يتعلق بالطابع الظرفي للتدخلات، اتخذ البنك التونسي للتضامن جملة من الإجراءات الاستثنائية لمعاضدة مجهود الدولة في المد التضامني والاجتماعي لمجابهة وباء كورونا ومساندة المشاريع والمؤسسات الصغرى المتضررة. وتتمثل أهم الإجراءات التي تم إقرارها ارجاء خلاص أقساط القروض ورصد اعتمادات لإعادة تمويل المشاريع والمؤسسات الصغرى المتضررة في شكل رأس مال متداول لتمكين هذه المؤسسات من السيولة الكافية لاستئناف نشاطها وكذلك لدعم تمويل المشاريع والمؤسسات الصغرى الناشطة في مختلف الاختصاصات الطبية وشبه الطبية، هذا بالإضافة إلى الدعم المالي لفائدة المحاضن المدرسية ورياض الأطفال واحداث خط تمويل عن طريق جمعيات القروض الصغيرة وقروض ميسرة عن طريق البنك لفائدة قطاع النقل والخدمات ذات العلاقة.

أما في مجال الإصلاحات الهيكلية فقد تم في سنة 2020 المصادقة على قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي سيؤسس لتحول هيكلي جديد للاقتصاد ويحدث نقلة نوعية في مجال الادماج المالي من خلال احداث بديل تنموي وقطاع اقتصادي ثالث إلى جانب القطاعين العمومي والخاص. وينظم هذا القانون حوكمة القطاع وتسجيل البيانات المتصلة به وكذلك الحوافز المسندة واليات تمويل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وسيتدعم هذا المد الإصلاحي في سنة 2021 من خلال وضع النصوص الترتيبية والتنظيمية لهذا القانون الرائد والذي يعتبر محورا أساسيا من محاور الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي.

كما تم خلال هذه السنة المصادقة على نظام المبادر الذاتي الذي من المتوقع أن يحدث ديناميكية جديدة على مستوى نشاط المؤسسات الفردية في مختلف قطاعات الإنتاج ويدمج العديد من الأشخاص في القطاع الرسمي بحكم الامتيازات الجبائية والاجتماعية الممنوحة والإجراءات التنظيمية المبسطة ذات العلاقة.

كما يتوقع أن تتم المصادقة خلال السنة القادمة على مشروع قانون دعم الادماج المالي الذي يهدف إلى دعم الإطار التشريعي لتحسين النفاذ واستعمال الخدمات والمنتجات المالية من قبل الفئات المعنية، وذلك من خلال تأطير اليات التمويل الصغير ودعم الرقابة وحماية الحرفاء ومستهلكي الخدمات المالية فضلا عن دعم التثقيف المالي وإحداث مجلس وطني للإدماج المالي.

وبالتوازي سيتواصل استكمال مسار إعادة هيكلة جمعيات القروض الصغرى ضمن 24 مؤسسة مالية جهوية في شكل جمعياتي عبر الانطلاق في إعادة هيكلة الدفعة الثانية من الجمعيات المعنية بعد الشروع في عملية هيكلة دفعة أولى من الجمعيات المتواجدة بإقليم تونس الكبرى والشمال الغربي والوسط الشرقي عن طريق مكتب دراسات مختص في الغرض. وسيساهم هذا البرنامج في دعم مقومات الحوكمة والتصرف السليم صلب جمعيات القروض الصغيرة وإضفاء النجاعة على تدخلاتها وضمان ديمومتها واستمرارية نشاطها.

2. تمويل الاقتصاد

عرفت منظومة تمويل الاقتصاد خلال سنة 2020 ضغوطات متزايدة أملتها ضرورة الاستجابة إلى الحاجيات غير المسبوقة لتمويل الأعوان الاقتصاديين بحكم تداعيات الأزمة الصحية مقابل تراجع ملحوظ لحجم الادخار الوطني. وعليه تعد الملائمة بين توفير التمويل الملائم للاقتصاد من جهة وضمان الاستقرار المالي من جهة أخرى من التحديات الرئيسة التي سيواجهها الجهاز المالي خلال السنة القادمة.

الادخار الوطني

انعكس التراجع غير المسبوق الذي عرفه الناتج الداخلي الخام ومن ثمة الدخل الوطني المتاح بصفة مباشرة على مستوى الادخار الوطني والقدرة على تمويل حاجيات الاقتصاد الوطني خلال سنة 2020. اذ من المتوقع أن تتراجع نسبة الادخار الوطني لكامل سنة 2020 إلى 4.6% من الدخل الوطني المتاح مقابل التقديرات الأولية (9.3%) وانجازات سنة 2019 (9.4%) وهو أدنى مستوى عرفته البلاد طيلة عقود من الزمن.

ويتوقع خلال سنة 2021 أن ترتفع نسبة الادخار الوطني إلى 6.4% ولكن دون بلوغ المستويات المسجلة سابقا بحكم تواصل هشاشة الظرف الاقتصادي والضغوط على دخل الأفراد والمؤسسات والمالية العمومية، على الرغم

من عودة النشاط الاقتصادي إلى نسقه الإيجابي بداية من سنة 2021 حسب الأفاق الاقتصادية على المدى القصير والمتوسط.

وتشير التقديرات إلى أن الجهود المبذولة من أجل الاستعادة التدريجية لديناميكية النشاط الاقتصادي والدخل الوطني بعد فترة الركود المسجلة للنمو سيمكن، بناء على نسق التطور المرتقب للاستهلاك الجملي وصافي المداخيل المتأتية من الخارج، من الترفيع في حجم الادخار الوطني خلال سنة 2021.

وباعتبار الرجوع التدريجي المتوقع لحركية الاستثمار الجملي تفوق نسق نمو حجم الادخار الوطني، ينتظر أن تتوسع أكثر حاجيات تمويل الاقتصاد الوطني في سنة 2021.

وتحتم هذه الوضعية التوجه نحو خيارات بديلة على مستوى السوق الداخلية لسد العجز بالتوازي مع مواصلة العمل على تعبئة موارد التمويل الخارجي بالحجم المقبول والشروط الملائمة في شكل هبات وقروض متعددة الأطراف وخاصة استثمارات مباشرة لمعاضدة المجهود الوطني للاستثمار والحفاظ على استدامة الدين العمومي.

وفي هذا الإطار، ستتكثف الجهود من أجل رفع التحديات الهيكلية المطروحة للترفيع في حجم الادخار الوطني خلال الفترة المقبلة وذلك من خلال:

- ضرورة الترفيع في حجم الادخار المؤسساتي عبر التقدم في الإصلاحات الكبرى المتعلقة بنظام التقاعد واعادة هيكلة المؤسسات العمومية وكذلك مزيد النهوض بأداء السوق المالية وإصلاح قطاع التأمين.
- تحسين الادخار العمومي عبر مزيد ترشيد نفقات التصرف ودعم الموارد الذاتية للدولة.
- ادراج السيولة المتداولة في الأطر الموازية وغير المنظمة في دائرة الجهاز المالي الرسمي من خلال اصلاح التقليص من تداول الأموال نقدا ومحاربة التهرب الضريبي والاقتصاد الموازي.
- الترفيع في حصة الادخار المالي طويل المدى للأفراد عبر دعم حسابات الادخار في الأسهم والاستثمار وكذلك التأمين على الحياة مع الحرص على حسن تصويبها نحو الاستثمارات المالية طويلة المدى لا سيما الأموال الذاتية للمؤسسات.
- تعزيز الثقة لدى المواطن بخصوص الادخار المالي من خلال تطوير الثقافة المالية وتحسين الخدمات وتطوير النواتج المالية.
- النهوض بالإدماج المالي عبر تطوير الادخار الصغير واستعمال الأدوات المالية الرقمية.

المالية العمومية

تطور المالية العمومية خلال سنة 2020

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفي شهر أكتوبر من سنة 2020 إلى ارتفاع مستوى عجز الميزانية إلى 6630.4 م د مقابل 3676.4 م د خلال نفس الفترة من السنة السابقة. ويعزى هذا الارتفاع غير المسبوق إلى

تراجع الموارد الذاتية للدولة بنسبة 7.7% وارتفاع جملة النفقات بـ 3.9%.

فعلى مستوى الموارد الذاتية عرفت المداخيل الجبائية تراجعا بنسبة 7.7% بالعلاقة مع التراجع الحاد للضريبة على الشركات خاصة البترولية منها والأداء على القيمة المضافة والمعاليم الديوانية على التوالي بنسبة 21.7% و12% و9.9% نتيجة الركود الاقتصادي الذي خلفته أزمة كورونا. كما سجلت المداخيل غير الجبائية تراجعا حادا بـ 31.8% بالعلاقة مع تراجع مداخيل عبور الغاز وعائدات المساهمات بـ 70.4% و7.4% تباعا. وفي المقابل عرفت الهبات الخارجية زيادة هامة لتبلغ 668.1 م د مقابل 60.1 م د فقط خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2019.

أما على مستوى النفقات فقد سجلت نفقات الأجور ارتفاعا بنسبة 12.8% في حين عرفت نفقات دعم المحروقات ونفقات التنمية تراجعا هاما بسبب هبوط أسعار النفط وتحويل جزء من اعتمادات عدد من المشاريع لقطاع الصحة. كما عرفت خدمة الدين العمومي ارتفاعا بـ 11.1% في علاقة بارتفاع خدمة الدين الداخلي أصلا وفائدة على التوالي بنسبة 169.7% و18.3% مقابل تراجع بـ 19% و0.9% على مستوى الدين الخارجي.

وعلى هذا الأساس ولتغطية عجز الميزانية تم خلال العشرة أشهر الأولى من السنة الحالية تسجيل ارتفاع غير مسبوق على مستوى موارد الاقتراض الداخلي بنسبة 127.4% لتبلغ 5558.4 م د مقابل تراجع الاقتراض الخارجي بنسبة 26% ليستقر في حدود 4608 م د نتيجة عدم الخروج إلى الأسواق المالية العالمية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها العالم لتبلغ بذلك موارد الاقتراض والخزينة 12566 م د مقابل 9196 م د في موفي أكتوبر من سنة 2019.

ويعزى هذا التطور غير الملائم لميزانية الدولة بالأساس الى انعكاس الظرف الاقتصادي الراهن على الموارد العمومية وتوسع بعض أبواب الانفاق العمومي للتقليص من تداعيات أزمة كورونا على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي بالبلاد، حيث كان لجملة الاجراءات الاستثنائية ذات الطابع المالي والجبائي والتي أقرتها الدولة بدء من موفي الثلاثي الأول من السنة الجارية من أجل المحافظة قدر الامكان على المقدرة الشرائية ومواطن الشغل وديمومة المؤسسات الاقتصادية تأثير حاد ومباشر على وضعية المالية العمومية في ظل ارتفاع ملحوظ لمستوى المديونية.

وينتظر بالنسبة لكامل سنة 2020 أن يبلغ الحجم الاجمالي للميزانية 49712 م د مقابل 47227 م د مقدرة بقانون المالية لسنة 2020 و42273.6 م د مسجلة خلال سنة 2019. وتتضمن هذه الميزانية موارد ذاتية بقيمة 30221 م د مسجلة بذلك تراجعا بنسبة 15.7% مقارنة بتقديرات قانون المالية وذلك بالعلاقة مع انخفاض الموارد الجبائية والغير الجبائية على التوالي بنسبة 16.9% و27.5%. ويعزي هذا التطور بدرجة أولى الى التأثير المباشر والالي للركود الاقتصادي على حجم النشاط المتوقع في سنة 2020 حيث ينتظر أن تتراجع الضريبة على الشركات بـ 24.8% وأن تنخفض عائدات المساهمات ومداخيل تسويق المحروقات وعبور الغاز على التوالي بنسبة 30.3% و50% و49.3% مقارنة بالتقديرات الأولية لقانون المالية. ولولا الإجراءات الاستثنائية التي وقع سنها لدعم أسس

التضامن الوطني وتعبئة موارد إضافية لفائدة ميزانية الدولة لمجابهة تداعيات تفشي فيروس كورونا لكان تراجع موارد الميزانية أكثر حدة. وقد شملت هذه الاجراءات إصدار قرض رقاعي تضامني وإحداث معلوم ظرفي يوظف على البنوك وشركات التأمين لفائدة ميزانية الدولة لسنتي 2020 و2021 فضلا عن إحداث ضريبة تقديرية بنسبة 10% على المداخيل والأرباح غير المصرّح بها والترفيع في نسبة الضريبة الموظّفة على الأرباح الموزّعة من 10% إلى 15% إلى موفّى سنة 2021 بالإضافة إلى إخضاع مداخيل رؤوس الأموال المنقولة المتأتية من الايداعات بأجل والمنتوجات المماثلة للخصم من المورد بعنوان الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات بنسبة 35% عوضا عن 20%، هذا الى جانب اقتطاع يوم عمل لفائدة ميزانية الدولة.

وبالتوازي يتوقع تسجيل زيادة هامة على مستوى الهبات لتبلغ 1057 م د مقابل 300 م د مقدرة بقانون المالية الأصلي وذلك بفضل الدعم الذي لقيته تونس من الشركاء الأجانب في إطار مساندة مجهود الدولة لمجابهة الأزمة الصحية وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.

أما على مستوى النفقات فيتوقع أن تتطور بنسبة 6.4% مقارنة بقانون المالية الاصلي وذلك جراء تكلفة الاجراءات التي اتخذتها الدولة لمجابهة جائحة كورونا والمقدرة بحوالي 1085 م د والانعكاس المالي لتفعيل قسط أوت 2020 بعنوان الزيادات العامة في الأجور والمقدر بحوالي 300 م د إضافة إلى تسوية ديون الدولة لدى بعض المؤسسات العمومية على غرار الشركة التونسية لصناعات التكرير (776 م د) وديوان الحبوب (616 م د) بالإضافة إلى خلاص مبلغ من استحقاقات المزودين والمقاولين الخواص. وعلى هذا الأساس ينتظر أن تعرف نفقات التدخلات زيادة هامة بنسبة 13.7% رغم انخفاض نفقات دعم المحروقات بـ 21.8% في علاقة بتراجع سعر النفط مقارنة بالسعر المعتمد في قانون المالية لسنة 2020، على أن ترتفع نفقات التسيير والتأجير على التوالي بـ 17% و2.7% مقارنة بالتقديرات الأولية لقانون المالية. هذا وينتظر أن تنخفض نفقات تسديد أصل الدين بـ 462 م د مقارنة بقانون المالية الأصلي لسنة 2020 خاصة بالعلاقة مع مفعول الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار.

واعتبارا لهذه التطورات ينتظر أن يتفاقم عجز الميزانية ليبلغ 11.4% من الناتج مقابل 3% حسب تقديرات قانون المالية الأصلي وأن ترتفع حاجيات التمويل إلى مستوى 19491 م د مسجلة بذلك حاجيات إضافية بقيمة 8123 م د. ويتوقع أن يتم تغطية هذه الحاجيات باللجوء إلى موارد الاقتراض التي ينتظر أن تبلغ 19312 م د منها 11948 م د أو 62% بعنوان الاقتراض الداخلي بما فيها البنك المركزي بمبلغ 2810 م د في شكل تسهيلات استثنائية لفائدة الخزينة العامة.

وبالنظر إلى توقع تواصل أثار الأزمة وما تحتمه من اتباع سياسيات نشيطة لاستعادة نسق النمو بصفة تدريجية ستتواصل الضغوطات على المالية العمومية خلال سنة 2021 لا سيما في ظل توسع المطالب الاجتماعية وتعهد الدولة باحترام تعهداتها الداخلية والخارجية.

وفي هذا الإطار، ستتركز الجهود خلال الفترة القادمة على حسن إدارة النفقات العمومية حسب الأولويات الوطنية واستحقاقات المرحلة وكذلك هوامش التحرك المتاحة. ويعد تنسيق السياسات الاقتصادية وملائمة أدوات التدخل

بين مختلف المؤسسات والهياكل العمومية من أوكد الشروط المطلوبة لتخطي صعوبة الأزمة وتعافي الاقتصاد الوطني. كما سيتجه العمل نحو تعميق الإصلاحات من أجل إضفاء الجدوى اللازمة على إدارة الميزانية والتصرف في الدين وكذلك تطوير النظام الجبائي ومنظومة الدعم.

توازن ميزانية الدولة لسنة 2021

قدّرت ميزانية الدولة لسنة 2021 قبضا وصرفا في حدود 51804 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 4.2% مقارنة بالنتائج المحينة لكامل سنة 2020.

وقد بنيت هذه التقديرات على جملة من الفرضيات من أهمها نمو الناتج المحلي بالأسعار القارة بنسبة 4% واعتماد معدل 45 دولار لسعر برميل النفط الخام من نوع" البرنت" واعتماد سعر صرف الدولار ب 2.8 دينار وتطور واردات السلع بنسبة 9.9% بالنسبة لكامل سنة 2020.

وتتضمن التقديرات المرسومة تعبئة موارد جبائية وغير جبائية وهبات بقيمة 33109 م د مقابل 30221 م د متوقعة سنة 2020 أي بزيادة بنسبة 9.6% بالعلاقة مع تطور المداخيل الجبائية بـ 12.9% مقابل تراجع المداخيل غير الجبائية والهبات على التوالي بـ 9.9% و24.3%. ويعود تطور المداخيل الجبائية بالأساس إلى أهمية التطور المرتقب للضريبة على الدخل والضريبة على الشركات خاصة البترولية منها بنسبة 10.7% 4.2% على التوالي والأداء على القيمة المضافة والمعاليم الديوانية ومعاليم الاستهلاك تباعا بـ 11.5% و13.5% و32.8% في علاقة مع التطور المتوقع للنمو الاقتصادي والتوريد والاستهلاك. وعليه يتوقع أن يرتفع الضغط الجبائي إلى حدود 24.6% من الناتج مقابل 23.8% منتظرة سنة 2020.

تطور الموارد

بحساب م د	ق م تكميلي 2020 (م د)	نسبة التطور (%)	ق م 2021 (م د)	نسبة التطور (%)
المداخيل الجبائية	26407	8.6-	29825	12.9
الأداءات المباشرة	11837	6.4-	12905	9
الحصة من المداخيل الجبائية (%)	44.8		43.3	
الأداءات غير المباشرة	14570	10.4-	16920	16.1
الحصة من المداخيل الجبائية (%)	55.2		56.7	
المداخيل غير الجبائية	2757	9.1-	2484	9.9-
الهبات	1057	324.5	800	24.3-
جملة الموارد الذاتية	30221	6.1-	33109	9.6
موارد الاقتراض والخزينة	19491	93.2	18695	4.1-
موارد الاقتراض	19312	99.2	18595	3.7-
موارد الخزينة	179	54.8-	100	44.1-
جملة الموارد	**49712**	17.6	**51804**	4.2

وفيما يتعلق بنفقات الدولة فقد تم ضبط التقديرات على أساس مواصلة الجهود الرامية للحد من تداعيات أزمة كوفيد-19 على المالية العمومية ومزيد التحكم في مستوى التداين عبر ترشيد نفقات التصرف وإحكام التصرف فيها. وعليه ينتظر أن يتراجع مجموع النفقات دون احتساب تسديد أصل الدين بنسبة 3.6% لتبلغ 40203 م د في موفي سنة 2021 وذلك بالعلاقة مع تراجع نفقات التسيير والتدخلات (بما في ذلك نفقات الدعم) على التوالي بنسبة 6.9% و16.2% مقابل ارتفاع نفقات التأجير بـ 2.9%. أما على مستوى الدعم فمن المتوقع أن تعرف النفقات تراجعا هاما بنسبة 30.9% وذلك نظرا للتدخلات الاستثنائية للدولة خلال سنة 2020 لتسوية نفقات دعم السنوات الفارطة. وفي إطار تطبيق القانون عدد 38 لسنة 2020 المتعلق بالأحكام الاستثنائية للانتداب بالقطاع العمومي، تضمن قانون المالية لسنة 2021 تخصيص اعتمادات لانتداب عشرة آلاف عاطل عن العمل من أصحاب الشهادات العليا الذين طالت بطالتهم على أن يتم تمويل هذه الانتدابات من اقتصاد وتعديل بعض المهمات وتخصيص نسبة من اعتمادات برنامج التشغيل.

وبالتوازي ينتظر أن يتواصل خلال سنة 2021 ارتفاع نفقات تسديد خدمة الدين العمومي ليبلغ 15531 م د مقابل 11280 م د متوقعة لكامل سنة 2020. وتتوزع هذه النفقات بين تسديد أصل الدين والفائدة في حدود 74% و26% على التوالي.

تطور النفقات

بحساب م د	ق م تكميلي 2020 (م د)	نسبة التطور (%)	ق م 2021 (م د)	نسبة التطور (%)
نفقات التأجير	19547	16.6	20118	2.9
نفقات التسيير	2040	27	1900	6.9-
نفقات التدخلات	11237	12.7	9420	16.2-
منها: الدعم	*4486*	*6.3-*	*3101*	*30.9-*
نفقات الاستثمار	3826	7.2-	4033	5.4
نفقات العمليات المالية	216	101.9	302	39.8
نفقات التمويل	4134	29	4030	2.5-
النفقات الطارئة وغير الموزعة	713		400	43.9-
النفقات دون تسديد أصل الدين	41713	16.6	40203	5.2
تسديد أصل الدين	7454	16.5	11501	54.3
قروض وتسبيقات الخزينة	545	445	100	81.7-
جملة النفقات	**49712**	17.6	**51804**	4.2

وبناء على هذه التطورات يتوقع خلال سنة 2021 أن ينحصر العجز الصافي للميزانية في حدود 7944 م د ما يمثل 6.6% من الناتج مقابل 12649 م د و11.4% من الناتج منتظرة لسنة 2020 وأن تبلغ حاجيات التمويل 18695 م د ليبلغ بذلك حجم المديونية العمومية من الناتج 90.1% مع موفي سنة 2021. وينتظر أن تبلغ موارد الاقتراض لتمويل الميزانية 18595 م د متأتية بنسبة 70% من الاقتراض الخارجي و30% من الاقتراض الداخلي.

وتتأتى موارد الاقتراض الخارجي من السوق المالية العالمية وقروض دعم الميزانية والقروض المعاد إقراضها والقروض الخارجية الموظفة.

تطور عجز الميزانية ونسبة المديونية من الناتج (%)

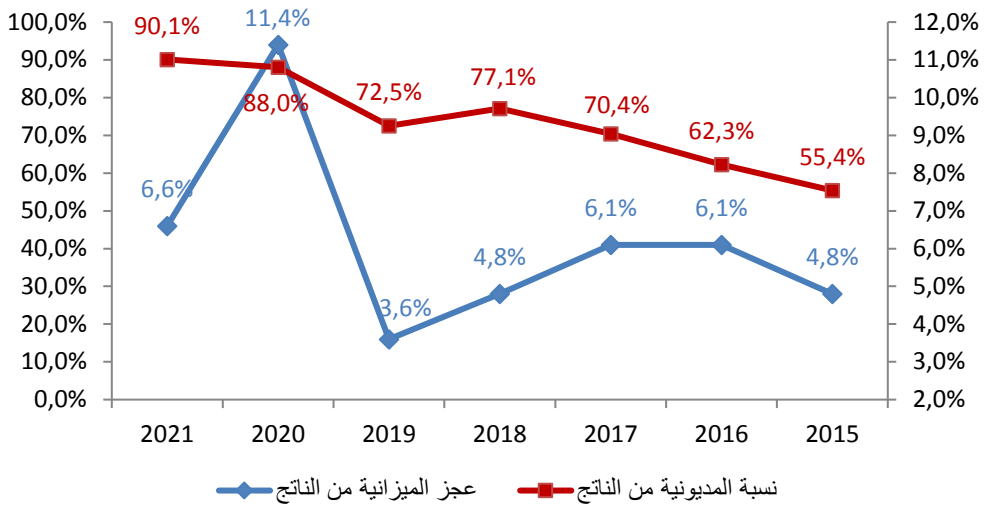

الاجراءات الجبائية لسنة 2021

تضمن قانون المالية لسنة 2021 جملة من الاجراءات الجبائية التي تهدف إلى مواصلة الاصلاح الجبائي وتعصير الإدارة، التشجيع على الادخار ودفع الاستثمار، دعم موارد ميزانية الدولة وتحسين استخلاص الأداء فضلا عن التصدي للتهرب الضريبي وترشيد تداول الأموال نقدا.

وقد شملت أهم الأحكام المتعلقة بالإصلاح الإداري وتعصير الإدارة توحيد نسبة الضريبة على الشركات وضبطها في حدود 15% على أن تطبق هذه النسبة على الأرباح المحققة ابتداء من سنة 2021 والمصرح بها خلال سنة 2022 والسنوات الموالية. ويهدف هذا الاجراء إلى تخفيف العبء الجبائي على المؤسسات الاقتصادية وإضفاء المزيد من التناسق على المنظومة الجبائية. كما تضمن قانون المالية الترفيع في الحد الأدنى للالتزامات القانونية المتعلقة بأسعار التحويل من 20 م د إلى 200 م د والتمديد في فترة الانتفاع بالنظام التقديري للضريبة على الدخل في صنف الارباح الصناعية والتجارية من 4 إلى 6 سنوات. هذا بالإضافة إلى إعفاء بيع الأدوية والمواد الصيدلية بالجملة والتفصيل من الأداء على القيمة المضافة وكذلك تخفيف العبء الجبائي على مشغلي شبكات الاتصال ومزودي خدمات الانترنت من خلال سحب تطبيق نسبة 7% للأداء على القيمة المضافة على خدمات الهاتف القار والإنترنات القار المسداة من قبل مشغلي شبكات الاتصال لمزودي خدمات الإنترنات المعدة للاستعمال المنزلي.

وفيما يتعلق بالتشجيع على الادخار ودفع الاستثمار تمثلت الاجراءات الجبائية الجديدة في الترفيع في سقف الطرح المخول لحسابات الادخار في الأسهم ولعقود التأمين على الحياة وتكوين الأموال بما في ذلك التأمين

التكافلي إلى 100 ألف دينار سنويا مقابل على التوالي 50 ألف دينار و10 آلاف دينار حاليا، إلى جانب تشجيع الأشخاص الطبيعيين على اقتناء محلات معدة للسكنى يتم تمويلها عن طريق الاقتراض أو عقود المرابحة من خلال منحهم تخفيض في الضريبة المستوجبة على الدخل بعنوان سنتي 2021 و2022 في حدود 200 دينار شهريا شريطة أن يتم إبرام عقدي اقتناء المسكن والقرض أو بيع المرابحة خلال نفس الفترة (2021 و2022) وألا يتجاوز مبلغ القرض أو عقد بيع المرابحة 300 ألف دينار. وبالتوازي سيتم العمل على تيسير اجراءات استرجاع معاليم التسجيل المستخلصة بعنوان شراء الأراضي المخصصة لإنجاز استثمار في القطاع الفلاحي، هذا إلى جانب دعم التوازنات المالية لشركة فسفاط قفصة من خلال التخفيض في نسبة المعلوم المنجمي من 10% إلى 1% من نتيجة الاستغلال الخاضعة للضريبة على الشركات.

ومساندة للقطاع السياحي الأكثر تضررا من جائحة كورونا نص قانون المالية على تمكين المؤسسات المتضررة والمؤسسات الناشطة في قطاع السياحة والصناعات التقليدية من إيداع التصريح السنوي بالضريبة المستوجبة بعنوان النتائج المحققة خلال سنة 2020 دون دفعها على أن يتم دفع الضريبة المذكورة في أجل أقصاه موفى شهر ماي 2022 أو دون تسبقة حسب رزنامة خلاص تمتد من غرة جانفي 2022 إلى موفى شهر ماي من نفس السنة، وعلى التخفيض في نسبة المعلوم على الاستهلاك المستوجب على العربات من نوع "كواد" واليخوت وبعض السفن وزوارق النزهة أو الرياضة من تعريفة المعاليم الديوانية إلى مستوى 20%.

وفي إطار دعم موارد ميزانية الدولة وتحسين استخلاص الأداء سيتم ربط خلاص معاليم الجولان بتسوية الوضعية الجبائية بالنسبة للأشخاص الخاضعين لواجب التصريح في الوجود وربط الانتفاع بالامتيازات الجبائية بعنوان إعادة استثمار المداخيل أو الأرباح في رأس مال الشركات أو في الصناديق أو في حسابات الادخار أو في عقود التأمين على الحياة وتكوين الأموال بما في ذلك التأمين التكافلي التي تمنح الحق في الانتفاع بالامتيازات الجبائية بعنوان إعادة الاستثمار بدفع الضريبة الدنيا في كل الحالات. كما سيتم الترفيع في تعريفة المعلوم على الاستهلاك المستوجب على بعض أنواع الخمور وبعض المنتجات البترولية وإحداث معلوم على السكر بمبلغ 100 مليم على كل كيلوغرام مباع من قبل الديوان التونسي للتجارة والمعد للاستهلاك المنزلي أو الصناعي أو الحرفي أو مورد من قبل الأشخاص المرخص لهم في ذلك. هذا إلى جانب مزيد إحكام استخلاص المعلوم الموظف على الغاز الطبيعي والكهرباء وذلك بتطبيق نفس القواعد المعمول بها في مادة الأداء على القيمة المضافة بالنسبة إلى المراقبة ومعاينة المخالفات والعقوبات والنزاعات والتقادم والاسترجاع وضبط بعض الإعفاءات في صورة استعمال الغاز الطبيعي والكهرباء كمواد أولية.

كما نص قانون المالية على أحكام إضافية في علاقة بالتصدي للتهرب الجبائي وترشيد تداول الأموال نقدا شملت إحداث معلوم على ألعاب الرهان والحظ من صنف متعددة الاحتمالات والألعاب الحينية والكشط والألعاب الرقمية وألعاب اللوطو، فضلا عن تعديل الجباية الموظفة على بعض منتجات التبغ.

ومن الاجراءات الهامة التي تم إقرارها التشجيع على استعمال البطاقات البنكية ووسائل الدفع الالكتروني وذلك بتحمل الدولة لمعلوم الخدمة الموظف على عمليات الدفع عن بعد لمختلف الأداءات والمعاليم ومختلف الموارد العمومية بواسطة هذه البطاقات والتخفيض في المبلغ الأقصى المحدد للدفع نقدا من 5000 دينار حاليا إلى 3000 دينار. كما سيتم في إطار تسريع نسق البت في ملفات المراجعة الجبائية التقليص في آجال رد الإدارة على ملاحظات واعتراضات المطالب بالأداء من 6 أشهر إلى 90 يوما.

وتكريسا لمبدأ اللامركزية وتطبيقا لمجلة الجماعات المحلية نص قانون المالية لسنة 2021 على إلغاء العمل بصندوق التعاون بين الجماعات المحلية المحدث بمقتضى قانون المالية لسنة 2013 وتعويضه بصندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية. ويتولى الصندوق الجديد تمويل ميزانيات الجماعات المحلية وفقا لمعايير موضوعية تأخذ بعين الاعتبار خاصة عدد السكان ونسب البطالة والطاقة الجبائية ومؤشر التنمية.

كما تضمن قانون المالية اجراءات جبائية خصوصية لمساندة القطاع الثقافي من خلال دعم موارد صندوق دعم التغطية الاجتماعية للفنانين والمبدعين والمثقفين بخصم 6 م د من موارد صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني وتحويلها لفائدته.

الجهاز النقدي والمالي

تأثر الجهاز المالي خلال الفترة المنقضية من سنة 2020 بتداعيات الأزمة الصحية حيث لم يتأخر البنك المركزي التونسي وكذلك المؤسسات المالية في الاستجابة لحاجيات تمويل الاقتصاد والمساهمة في التقليص من حدة هذه الأزمة على وضعية الأفراد والمؤسسات وذلك بالرغم من الضغوط المسلطة على السيولة المصرفية والمفعول المرتقب لإجراءات المساندة المالية على المؤسسات العاملة في القطاع.

وبعد تسجيل تراجع في نسب التضخم ولمجابهة تبعات الأزمة الصحية قامت السلطات النقدية في منتصف مارس 2020 بالتخفيض في نسبة الفائدة إلى 6.75%. وقد صاحب هذا القرار تسهيل في شروط توفير السيولة للبنوك وفتح نافذة جديدة لإعادة التمويل للاستجابة للحاجيات الاستثنائية من السيولة فضلا عن تيسير شروط توزيع الضمانات المعروضة لإعادة التمويل.

أما بخصوص تطور موارد واستعمالات الجهاز النقدي والمالي لسنة 2021 فقد بنيت التقديرات على أساس مواصلة البنك المركزي اتباع سياسة نقدية تلائم بين هدف الاستقرار النقدي والمالي من جهة، وضرورة مواصلة دعم النمو عبر تيسير نفاذ الأفراد والمؤسسات إلى التمويل في إطار تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، من جهة أخرى.

بالتوازي سيواصل العمل ضمن الخطة الاستراتيجية لإعادة هيكلة البنك المركزي للفترة 2019-2021 على تدعيم شفافية ومصداقية إطار إدارة السياسة النقدية وكذلك التقدم في تطوير آلياتها وأدواتها التحليلية والاتصالية قصد مزيد التحكم في التضخم والمساهمة بأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار المالي للبلاد.

الجزء الثاني

نحو تطوير هيكلة الاقتصاد ودعم طاقته التشغيلية

الباب الأول

تطوير السياسات القطاعية وتعصير البنية الأساسية

السياسات الاقتصادية

الفلاحة والصيد البحري

شهد الموسم الفلاحي 2019-2020 بداية طيبة من حيث الأمطار الخريفية، فيما عرفت الفترة الممتدة من ديسمبر 2019 إلى فيفري 2020 انحباسا في الأمطار انعكس على المخزون المائي بالسدود الذي تراجع إلى حوالي 1005 مليون م^3 موفى أوت 2020 أي بنسبة انخفاض تعادل 31 % مقارنة بالسنة الفارطة (حوالي 1450 مليون م^3). كما بلغت نسبة التعبئة 46% من طاقة الخزن المقدرة بـ 2167 مليون م^3. ورغم ذلك شهد قطاع الفلاحة تطورا في عديد المنتوجات الاستراتيجية خلال سنة 2020، مما انعكس إيجابيا على نسبة نمو القطاع الفلاحي الذي من المنتظر أن تبلغ 5.5% خلال سنة 2020 بالأسعار القارة للسنة الفارطة مقـابل نسبة نمو بـ 0.8% خلال سنة 2019. ويرتكز هذا النمو بالأساس على العناصر التالية:

- تحقيق استثمارات بـ 1331.5 م د (أي بانخفاض بـ 8% مقارنة بسنة 2019)،
- إنتاج حوالي 15.3 م. ق. من الحبوب (مقابل 24 م. ق. سنة 2019)،
- إنتاج مستوى قياسي من زيتون الزيت يناهز 2000 ألف طن (مقابل 700 ألف طن في سنة 2019 أي بنسبة تطور بـ 185%)،
- إنتاج حوالي 123 ألف طن من منتجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية مقابل إنتاج قياسي بـ 153 ألف طن خلال سنة 2019 تبعا لتضاعف إنتاج الصيد الساحلي العشوائي،
- إنتاج 332 ألف طن من التمور مقابل 289 ألف طن خلال سنة 2019.

ورغم النتائج المسجلة خلال سنة 2020 وارتفاع صادرات المنتوجات الاستراتيجية، إلا أنّ الميزان التجاري الغذائي لا يزال دون المؤمول حيث لا تتجاوز نسبة التغطية 88%.

وترتكز سياسة التنمية الفلاحية **خلال سنة 2021** على ضمان استدامة النشاط الفلاحي وتجاوز التداعيات السلبية للجائحة الصحية عبر تحقيق التوازن في منظومات الإنتاج وتحسين سلاسل القيمة بما يضمن دخلا مجزيا للفلاح ويساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية. إلى جانب الحدّ من الفقر والتهميش خاصة بالمناطق الريفية. كما

سيتم التركيز على الجوانب المتعلقة بحماية الموارد الطبيعية وترشيد استعمالاتها بغية تحقيق الهدف الرئيسي الاستراتيجي المتمثل في الأمن الغذائي المستدام.

ويتطلب تحقيق الأمن الغذائي إحكام تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية التي تهدف إلى مزيد النهوض بالإنتاج وتحسين الإنتاجية بالمستغلات الفلاحية من خلال دعم الإحاطة بالفلاحين وتوفير مستلزمات الإنتاج في أفضل الظروف بما يؤمن نجاح المواسم الفلاحية. كما ينتظر مواصلة برامج تعصير وتهيئة المناطق السقوية لدعم سلاسل القيمة المرتبطة بها وربطها بالأسواق المحلية والوطنية. كما سيتم العمل على تطوير طاقات الخزن للمنتوجات الاستراتيجية وتفعيل خطة البذور العلفية ومواصلة تنفيذ برنامج إعادة تكوين القطيع الوطني من الأبقار الحلوب.

وفي مجال الصيد البحري، سيرتكز العمل على مجابهة الصيد العشوائي والجائر لانعكاسه المباشر على استنزاف الثروة السمكية وذلك من خلال تضافر الجهود لتطوير كافة حلقات الإنتاج والتسويق وتنظيم مواسم الصيد والتحكم في تطور الأسطول البحري.

وباعتبار أنّ رقمنة المعطيات الفلاحية من أهم الرهانات المستقبلية، ينتظر استكمال التعداد العام للقطاع الفلاحي ونشر نتائجه، إضافة إلى تفعيل منظومة "إنجاز" لمتابعة تنفيذ المشاريع وغيرها من المنظومات الأخرى على غرار المنظومة الإعلامية الوطنية للمياه.

أما على **المستوى الكمي**، فينتظر خلال سنة 2021 أن تتراجع نسبة نمو القطاع الفلاحي إلى (-2.6%) بالأسعار القارة وذلك استنادا على توقعات الإنتاج التالية:

- إنتاج 700 ألف طن من زيتون الزيت مقابل 2000 ألف طن في الموسم الحالي، أي بنسبة تراجع تقدر بـ 65%،
- إنتاج حوالي 19 مليون قنطار من الحبوب مقابل حوالي 15.3 مليون قنطار خلال الموسم الحالي،
- انتاج حوالي 400 ألف طن من التمور مقابل 332 ألف طن سنة 2020 (بزيادة 20%)،
- إنتاج 140 ألف طن من منتجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية مقابل 123 ألف طن خلال سنة 2020 (بزيادة 14%)،
- تحقيق استثمارات بـ 1486.5 م د.

الصناعات المعملية

كان لتداعيات الجائحة الصحية كوفيد 19 وتقلص الطلب العالمي وتراجع التجارة الدولية بصفة عامة أثر هام على القطاع الصناعي ممّا استوجب اتخاذ عدة إجراءات للمحافظة على ديمومة المؤسسات. وعلى هذا الأساس تركزت الجهود خلال سنة 2020 على:

دفع القدرة التنافسية للمؤسسة

إرتكزت الجهود خلال سنة 2020 على المحافظة على النسيج المتواجد بالبلاد وتطويره من خلال التقدم في تنفيذ **برنامج التأهيل الصناعي** لما له من دور في تنمية القدرة التنافسية على الصعيد الوطني عبر حث المؤسسات ومساندتها في تمويل تطوير وسائل الإنتاج ومواكبة التكنولوجيات الحديثة وإرساء نظم الجودة وتطوير الإنتاجية والنهوض بالتجديد.

وقد شهد برنامج التأهيل الصناعي إلى موفّى جوان 2020 انخراط 7033 مؤسسة منها 6240 مؤسسة تمت المصادقة على برنامج تأهيلها بكلفة جملية تقدر بـ 11594.6 م د منها 1106.3 م د استثمارات غير مادية، بينما بلغت جملة المنح 1533.4 م د مسجلا بذلك تجاوز الهدف والمتمثل في بلوغ 7000 انخراط خلال سنة 2020.

أما بخصوص **الاستثمارات التكنولوجية ذات الصبغة الأولوية،** فقد تم تحقيق 108% من الأهداف المرسومة حيث تمّت المصادقة إلى موفى جوان 2020 على 10779 ملفا.

وتوازيا مع ذلك، سجل قطاع الخدمات المتصلة بالصناعة انخراط 307 مؤسسة خدماتية والمصادقة على 265 ملف بكلفة جملية تقدر بـ 190.8 م د. كما شهدت آلية الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية المصادقة على 986 ملف باستثمارات تقدر بـ 65.3 م د.

وترسيخا للتوجه نحو **التجديد والتأهيل** كأداة أجدى للتنمية المستدامة وتطوير القدرة التشغيلية، تواصل خلال سنة 2020 دعم جهود التأهيل والتجديد التكنولوجي والابتكار بإدراج 200 مؤسسة إضافية سنويا في البرنامج الوطني لتأهيل القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية مع إيلاء عناية أكبر بالمؤسسات.

كما تواصل **برنامج تحسين الإنتاجية** الذي يهدف إلى إرساء نظام دائم لتحسين الإنتاجية على المستوى الوطني. وقد تم في هذا الإطار مواصلة تأهيل المصالح المختصة في مجال تحسين الانتاجية بالمراكز الفنية وتمكينها من الخبرات الضرورية عبر مواصلة تكوين المكونين ومعلمي التكوين (في حدود 22 معلم تكوين) علاوة على تكوين مكونين من القطاع الخاص في مجال أدوات تحسين الإنتاجية عبر برمجة تكوين 25 إطار من القطاعين الخاص والعام. هذا وسيتواصل تقديم المساندة الفنية في مجال تحسين الإنتاجية لحوالي 36 مؤسسة.

وسيتم بداية من سنة 2021 استهداف 100 مؤسسة مع السعي إلى مزيد نشر أدوات تحسين الإنتاجية على المستوى الجهوي.

أما فيما يتعلق **ببرنامج النهوض بالجودة** فقد تم:

- تقديم المساندة الفنية للمؤسسات الصناعية لحثها على إرساء نظم الجودة بالتعاون مع القطاع الخاص حيث بلغ عدد المؤسسات المتحصلة على شهادات الجودة 2342 مؤسسة منها 36

مؤسسة سنة 2020.

ومن المنتظر أن يستهدف هذا البرنامج 100 مؤسسة خلال سنة 2021 ليرتفع بذلك العدد الجملي للمؤسسات المتحصلة على شهادة المطابقة للجودة إلى 2442 مؤسسة.

- مواصـــلة إنجاز وتطوير **البرنامج الوطني للنهوض بالإنتاجية** وذلك من خلال تكوين نواة من الخبراء في مجال استعمال مختلف آليات تحسين الإنتاجية وتقديم الإحاطة لعدد من المؤسسات الصـناعية الناشـطة في قطاعات الصـناعات الإلكتروميكانيكية والنسـيج والكيمياء والمؤسـسـات الجامعية ثم وفي مرحلة ثانية إضافة تصدير هذه الخبرات في المجالات المتصلة بالإنتاجية إلى الدول الإفريقية،
- الشـروع في تنفيذ **برنامج إعادة هيكلة المراكز الفنية** المنبثق عن الدراسـة الاسـتراتيجية لإعادة هيكلة المراكز الفنية بهدف مزيد تفعيل دورها وتحسين آدائها،
- دعم **المنظومة الوطنية للتحاليل والتجارب وتعزيز البنية التحتية للجودة بالمناطق الداخلية** وتطوير قدرات هياكل الدعم الصـناعي في الإحاطة بالمؤسـسـات في هذا المجال وذلك قصـد تطوير ودفع التكـامـل بين مختلف مكونـات البنيـة التحتيـة للجودة حتى تكون ملائمـة ومحفزة للاستثمار،
- **تطوير التشـــريعات القطاعية** من خلال مواصـــلة تنفيذ برنامج إعداد التراتيب الفنية المعوضـــة للمواصفات الإجبارية وذلك بهدف ضمان حماية أنجع للسوق المحلية والنهوض بالقدرة التنافسية الصناعية للمؤسسات التونسية عبر تطوير وتحسين جودة منتجاتها وتسهيل نفاذها إلى الأسواق الخارجية،
- **إبرام اتفـاقيـة الاعتراف المتبـادل في مجـال تقييم المطـابقـة مع الاتحـاد الأوروبي** والمتعلقـة بقطاعي الكهرباء والإلكترونيك ومواد البناء والعمل على تعميمها على قطاعات أخرى من خلال اســـتيفاء موائمة التشـــريعات الوطنية الإطارية والقطاعية مع نظيرتها الأوروبية وتجهيز ودعم القدرات المخبرية لهياكل تقييم المطابقة واعتماد المخابر وتسهيل منظومة مراقبة السوق،
- **تثمين الكفاءات الوطنية للجودة** عبر تصدير خدمات هياكل دعم البنية التحتية للجودة كالمراكز الفنية والمعهد الوطني للمواصـــفات والملكية الصـــناعية والمجلس الوطني للاعتماد إلى الدول العربية والإفريقية والتعريف بمنظومة البنية التحتية للجودة والتسـويق لها على الصـعيدين الوطني والدولي،
- تنظيم الجائزة الوطنية "**كايزن**" والمشاركة في الجائزة الافريقية.

وعلى مستوى **دعم البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية وتطوير البنية التحتية للجودة،** شهدت سنة 2020 استكمال تهيئة حوالي 73 هك من المناطق الصناعية التابعة للأقطاب التكنولوجية والمركبات الصناعية والتكنولوجية بكلّ من بن عون (13 هك) والرديف (6 هك) والعقيلة 2 (10 هك) ومحطة المحاميد بتاجروين

(34 هك) وسبيبة (10 هك). ومن المتوقع أن تشهد سنة 2021 استكمال تهيئة حوالي 170 هك بكل من بوعرقوب (85 هك) وتوزر (20 هك) ونفطة (20 هك) والنفيضة (45 هك).

وفي إطار **تطوير التشريعات القطاعية**، شهدت سنة 2020 بالخصوص:

- اصدار القانون عدد 37 لسنة 2020 المؤرخ في 6 أوت 2020 المتعلق بالتمويل التشاركي،
- اصدار الأمر حكومي عدد 1 لسنة 2020 المؤرخ في 2 جانفي 2020 المتعلق بتنقيح الأمر عدد 2095 لسنة 2006 المتعلق بضبط طرق تدخل صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب وطرق تسييره،
- اصدار الأمر حكومي عدد 571 لسنة 2020 المؤرخ في 7 أوت 2020 المتعلق بالأحذية والمصنوعات المماثلة،
- اصدار القرار المؤرخ في 17 أفريل 2020 من وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة ووزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي يتعلق بالمصادقة على كراس الشروط الخاص بممارسة نشاط المراقبة الفنية،
- اصدار القرار المؤرخ في 5 أوت 2020 من وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة ووزير التجارة يتعلق بتنقيح وإتمام قرار وزير الصناعة والتجارة المؤرخ في 19 جانفي 2017 المتعلق بشروط التثبت في نوعية التسليم والتعبئة ووضع العلامات للإسمنت،
- اصدار القرار المؤرخ في 7 أوت 2020 من وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة ووزير التجارة يتعلق بتأشير تركيبة الأحذية والمصنوعات المماثلة وبضبط متطلبات السلامة المتعلقة بها،
- اصدار القرار المؤرخ في 11 أوت 2020 من وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة ووزير المالية ووزير الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية ووزير التجارة يتعلق بتحديد المخزون التعديلي من الحليب الطازج المعقم ومدة ذروة إنتاج الحليب بالنسبة إلى سنة 2020 وبتحديد مدة انتفاع مركزيات الحليب بمنحة الخزن بالنسبة لسنة 2020.

ومن المنتظر أن تشهد سنة 2021 إصدار التشريعات التالية:

- أمر حكومي يتعلّق بضبط شروط ممارسة خدمات التمويل التشاركي عبر القروض،
- أمر حكومي يتعلّق بضبط شروط ممارسة خدمات التمويل التشاركي عبر الاستثمار في الأوراق المالية،
- أمر حكومي يتعلّق بضبط شروط ممارسة خدمات التمويل التشاركي عبر منح هبات،
- أمر حكومي يتعلق بضبط معايير وإجراءات اعتماد هياكل تقييم المطابقة،
- قرار يتعلق بإحداث اللجنة وطنية للنهوض بالإنتاجية وبضبط تنظيمها وطرق سيرها،

- قرار يتعلق بتحديد انبعاثات مادة الفورمالدهيد في ألواح الخشب المتكونة من مشتقات الخشب ومتطلبات السلامة.

وفي إطار **دعم القدرة التنافسية للمؤسسة في قطاع النسيج والملابس والجلود**، وعلى إثر انتشار جائحة "كوفيد-19" وتداعياتها على التجارة العالمية ومتطلبات الدول من منتجات الحماية الفردية، تمّ إصدار مرسوم رئيس الحكومة عدد 11 لسنة 2020 المؤرخ في 17 أفريل 2020 المتعلق بمراجعة الأداءات والمعاليم المستوجبة على منتجات الحماية الفردية (البلوزات، القفازات، الكمامات الواقية) ومدخلاتها للتوقّي من انتشار الإصابة بفيروس "كوفيد-19"، قصد تحفيز تصنيعها محليا وبيعها بأسعار تنافسية. وقد تم اعداد وثيقة توجيهية في شكل كراس شروط لضبط المعايير الفنية الخاصة بتصنيع الكمامات الواقية غير الطبية متعددة الاستعمال سيتمّ العمل به إلى موفى 2020. وقد انتفعت به إلى الآن 15 مؤسسة. كما تم منح 191 مؤسسة شهادة المطابقة للمعايير الفنية في المجال.

وفيما يتعلق **بإعادة النظر في التراتيب الفنّية عند التوريد لمنتجات النسيج والملابس**، تم الانتهاء خلال سنة 2020 من إعداد 3 مشاريع تراتيب فنية لمنتجات القطاع تهدف إلى تأمين سلامة المنتجات ومراقبة السوق وتعتمد على مزيد تحميل مسؤولية مطابقة المنتجات الصناعية للتراتيب الفنّية والمواصفات للمصنعين والموردين وذلك بالتصريح والالتزام بمطابقة منتجاتهم للتراتيب الفنية عند عرضها للبيع من ناحية، وإجراء المراقبة اللازمة عليها وفق ما تقتضيه المواصفات الفنّية من ناحية أخرى.

وستشهد سنة 2021 مواصلة العمل على تنفيذ الميثاق القطاعي للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص للفترة 2019-2023 والذي تمت المصادقة عليه خلال المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 19 فيفري 2019.

أما بالنسبة لقطاع الصناعات الغذائية، فقد تمّ خلال سنة 2020:

- تنقيح الأمر عدد 2095 لسنة 2006 المؤرخ في 24 جويلية 2006 والمتعلق بضبط طرق تدخل صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب وطرق تسييره. وسيسمح هذا التنقيح بمزيد دعم البرامج الاشهارية والترويجية للمؤسسات التونسية بما في ذلك المصدر الناشئ إلى جانب دعم المصدّرين بمنحة تشجيع تصدير زيت الزيتون المعلب. وتمّ الترفيع في الميزانية المخصصة لتطوير وتنويع البرامج الاشهارية والترويجية.
- الانطلاق في تنفيذ مشروع تعزيز نفاذ المنتجات الغذائية المحلية للأسواق (المرحلة 2 من مشروع PAMPAT).
- مواصلة تأمين الخدمات الإدارية للصناعات الغذائية خلال فترة الحجر الصحي سواء لتأمين تزويد السوق الداخلية بالمنتجات الغذائية وتلبية حاجيات المواطنين ومواصلة النشاط العام للمؤسسات المصدّرة.

وأخذا في الإعتبار لتداعيات أزمة كورونا على القطاع، تم إجراء بعض التعديلات على مستوى المنظومات، وذلك من خلال:

- تعزيز الأمن الصحي: مواصلة القيام بالمصادقة الفنية للمؤسسات الناشطة في مجال تحويل المنتجات ذات أصل نباتي وتوفير الوسائل اللوجستية الضرورية للقيام بهذه المهمة،
- تعزيز الأمن الغذائي: تعزيز دور الإدارة في مجال المتابعة الدورية لمؤشرات مختلف قطاعات الصناعات الغذائية (مخزون، إنتاج، تسويق، تصدير، تشغيل...) لضمان نجاعة أخذ القرار في فترة الأزمات،
- دعم القطاعات الواعدة: دعم صادرات زيت الزيتون المعلب للمؤسسات الناشطة في إنتاج زيت الزيتون المعلب وتصديره والراغبة في الحصول على مساعدات صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب،
- منظومة الألبان: المساهمة مع المجمع المهني المشترك للحوم الحمراء والألبان والمهنة في بلورة برنامج عمل لتنفيذ ميثاق الشراكة بين القطاعين الخاص والعام للنهوض بمنظومة الألبان (2019-2025).
- منظومة السكر: إعداد برنامج عمل بالتنسيق مع مصالح وزارة التجارة لتنفيذ توصيات المجلس الوزاري المضيق حول منظومة السكر المنعقد بتاريخ 16 أوت 2019،
- منظومة زيت الزيتون المعلب: إعداد استراتيجية للنهوض بتصنيع زيت الزيتون وتصديره (2020-2025) سيتم عرضها على مجلس وزاري للمصادقة والعمل على إمضاء ميثاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص والعمل على الإسراع في صدور النصوص الترتيبية المتعلقة بإحداث العلامة المميزة لجودة المنتجات الغذائية المحولة لزيت الزيتون،
- منظومة الطماطم الفصلية المعدّة للتحويل: إمضاء ميثاق شراكة بين القطاعين العام والخاص تجسيما لاستراتيجية النهوض بمنظومة الطماطم الفصلية المعدّة للتحويل (2020-2027) وبلورة برنامج عمل لتنفيذ هذه الاستراتيجية،
- النهوض بالجودة عبر اعتماد نظام الخلاص حسب الجودة بالنسبة للطماطم الفصلية المعدة للتحويل من خلال تعميم اقتناء معدات تقييم الجودة لـ 25 وحدة تحويل،
- النظر في إمكانية تمكين المؤسسات الراغبة في الحصول على العلامة المميزة للجودة من حوافز في إطار برنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية لتبلغ عدد المؤسسات 25 خلال سنة 2020، مع العمل على تنويع قاعدة المنتجات المتمتعة بالعلامة المميزة للجودة.

وسيتواصل العمل خلال سنة 2021 على النهوض بمختلف **قطاعات الصناعات الغذائية** وذلك عبر:

- دعم القدرة التنافسية القطاعية (المحلية والدولية) عبر النهوض بالتصدير وإضفاء القيمة المضافة والنهوض بالعلامات المميزة للجودة ودعم العمل ضمن العناقيد والشراكات...

- النهوض بسلاسل القيم للمنتجات الغذائية،
- حوكمة القطاع والبحث عن التمويل عبر إحداث خلية دعم لسلاسل قيم وإنجاز مواثيق شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص للنهوض بسلاسل القيم للمنتجات الغذائية وإيجاد آلية تمويل برامج العمل الرامية لتحقيق أهداف المواثيق،
- رقمنة الخدمات الإدارية والإحاطة لتبسيط الإجراءات وتوفير الإحاطة الضرورية في الوقت المناسب للمؤسسة الصناعية خاصة الصغرى والمتوسطة،
- إرساء السلامة الصحية والجودة،
- دعم الشراكة والتطوير التكنولوجي والتشبيك بالتنسيق مع القطب التنموي ببنزرت.

وبالنسبة **للقطاعات الواعدة (صناعة مكونات السيارات والطائرات والصناعات الصيدلية والجلود والأحذية وصناعة السفن)**، تمّ خلال سنة 2020:

- مواصلة العمل على تحيين النسخ النهائية من مواثيق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لدعم تنافسية قطاعات الصناعات الصيدلية وقطاع تصنيع مكونات السيارات ومكونات الطائرات والجلود والأحذية وصناعة السفن،
- متابعة وضعية شركة الفولاذ ومساعدتها على تجاوز الصعوبات الظرفية التي تواجهها من خلال إسنادها إعفاء من المعاليم الديوانية عند تصدير الخردة الحديدية واستكمال الملف الخاص بإعادة هيكلة الشركة قصد عرضه على أنظار مجلس وزاري،
- إتمام ملف شركة "Socomenin " قصد عرضه على أنظار مجلس وزاري،
- إعداد أمر متعلق بتوريد وصناعة الأحذية والمصنوعات المماثلة،
- إعداد النسخة الأولية لكراس شروط ينظم عمليات توريد اللاقطات الفولطوضوئية،
- مواصلة العمل على تبسيط الإجراءات ورقمنة كل الخدمات الادارية المسداة،
- إرساء صندوق تمويل بقيمة 800 ألف أورو لمدة سنتين (ابتداء من جويلة 2020) لمساندة المؤسّسات الصغرى والمتوسطة الناشطة في قطاعات صناعة السيّارات ومكونات الطائرات في تمويل الاجراءات المتخذة للتوقي من جائحة الكوفيد وذلك في إطار مشروع "الشراكة من أجل الشغل ودعم المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة في تونس" مع وكالة التعاون الألماني.

وستشهد سنة 2021 فيما يتعلّق بقطاع صناعة السيارات ومكونات السيارات:

- التسريع في إنجاز " Automotive Smart City" ضمن مشروع مدينة تونس للتكنولوجيا بمنطقة المتبسطة بالسبيخة،
- تأهيل ميناء رادس وتطوير السكك الحديدية المجاورة له وإنجاز المدينة الذكية للسيارات والهياكل المساندة لها،

- تسهيل الحصول على التمويل بضمانات الدولة،
- دعم وتطوير التكوين في مجال تصـنيع السـيارات ومكوناتها عبر إحداث مركز ريادة " Centre d'excellence" ومركز فني خاص لدعم التكوين في مجال صناعة السيارات ومكوناتها والإحاطة بالمؤسسات للرفع من نسق الاستثمار في هذا المجال،
- تحقيق نسبة نمو سنوية لمواطن الشغل تقدر بـ 5% وتطوير الصادرات بنسبة 10% سنويا.

أما بخصوص قطاع تصنيع مكونات الطائرات، ستشهد سنة 2021:

- إحداث خط تمويل لفائدة الشـركات الناشـطة في مجال صـناعة مكونات الطائرات خاصـة في مجالات البحث والتجديد والمشاريع الصغرى المجددة،
- تعزيز مركز الامتياز في مهن صـناعة الطيران بالمغيرة بالتجهيزات والمكونين لاسـيما في المهن الحديثة والترفيع في سقف تكفل الصندوق الوطني للتشغيل في كلفة عمليات التكوين،
- تبسيط الاجراءات الديوانية خلال التعاملات بين المؤسسات الناشطة في القطاع،
- تسهيل الحصول على التمويل بضمانات الدولة،
- تحقيق نسبة نمو سنوية لمواطن الشغل تقدر بـ 8.5% وتطوير الصادرات بنسبة 7% سنويا.

وستشهد سنة 2021 فيما يتعلّق بقطاع الصناعات الصيدلية:

- إنشـاء منصـة تكنولوجية لخدمة المؤسـسـات الصـناعية المختصـة في صـناعة وتطوير الأدوية البيولوجية والتلاقيح وذلك حسب المعايير الدولية بالقطب التكنولوجي بسيدي ثابت،
- بعث الوكالة الوطنية للأدوية،
- التقليص في آجال الحصول على ترخيص تسويق الأدوية،
- دراسة آليات رفع الدعم تدريجيا عن جملة من الأدوية المصنعة محليا،
- دعم التصدير وتطوير التجارب السريرية،
- المحافظة على نسـبة نمو سـنوية للإنتاج تفوق 8% والمحافظة على نسـبة تغطية الحاجيات المحلية تفوق 55% وتطوير معدل الاستثمار بنسبة 18% سنويا،
- انجاز 10 وحدات تصنيع أدوية جديدة وخلق 4000 موطن شغل إضافي (في أفق 2025).

وبخصوص قطاع الجلود والأحذية، ستشهد سنة 2021:

- تطوير نشاط الدباغة وهيكلة قطاع صناعة الأحذية،
- التصدي لظاهرة تهريب الجلود الخام والمنافسة غير المتكافئة والسوق الموازية.
- تطوير نسبة الادماج المحلية للاكسسوارات والمواد الأولية الاصطناعية.
- تحقيق نسبة نمو سنوية لمواطن الشغل تقدر بـ 4.5% وتطوير الصادرات بنسبة 5% سنويا.

وستشهد سنة 2021 فيما يتعلّق بقطاع تصنيع السفن:

- تطوير نشاط تصنيع السفن والرفع من قيمته المضافة،
- دعم القدرة التنافسية لهذا النشاط خاصة من خلال إعفاء القيمة المضافة المحلية من الأداء على الإستهلاك،
- إبرام ميثاق شراكة بين المهنة بالتنسيق مع الوزارات المعنية (الداخلية، المالية...) لوضع برنامج عمل يمكن من إيجاد حلول للمشـــاكل التي حالت دون تطوير القطاع بالرغم من توفر كل الظروف الملائمة لتصبح بلادنا منصة عالمية رائدة في هذا المجال،
- تحقيق نسبة نمو سنوية لمواطن الشغل تقدر بـ 15% وتطوير الصادرات بنسبة 20% سنويا.

دفع التجديد والتطوير التكنولوجي

من المنتظر أن تشهد سنة 2021 مزيد العناية **بالبحث والتطوير بالمؤسسات الصناعية** للنهوض بالقيمة المضافة التكنولوجية والتمركز بالأسواق الواعدة. وفي هذا المجال، سيتمّ:

- مراجعة الإطار القانوني المنظم للبرنامج الوطني للبحث والتجديد قصد الترفيع من سقف المنحة المسندة ومزيد تبسيط الاجراءات وتوسيع مجالات القطاعات المنتفعة بالبرنامج ومزيد التعريف به،
- إبرام عقود أهداف/عقود أداء (Contrats de performance) مع الهياكل الحاملة للمشروع المكلفة بتنفيذ ومتابعة مشاريع البحث والتجديد،
- دفع التجديد لدى المؤسسات الاقتصادية من خلال توجيه قطاع البحث العلمي نحو إيجاد حلول تكنولوجية تتماشى مع حاجيات ومتطلبات المؤسسات الصناعية،
- مواصـــلة تقييم البرنامج للوقوف على تأثيراته على تنمية قدرة البحث والتجديد لدى المؤســـسات الاقتصادية.

كما سيتمّ خلال سنة 2021 **وضع برنامج المرور إلى الصناعة من الجيل الرابع والصناعة الذكية**، وذلك من خلال:

- إعداد دراسة استراتيجية للذكاء الاصطناعي وخطة عمل للفترة 2021-2023،
- إحداث خط تمويل قصد مرافقة المؤسسات العمومية والخاصة للمرور للصناعة من الجيل الرابع والصناعة الذكية،
- إنجاز برامج تكوين في مجال تكنولوجيات الذكاء الاصـــطناعي لفائدة المؤســـسات العمومية والخاصة والمؤسسات الناشئة وكذلك الطلبة والناشئة،
- إنجاز مشاريع نموذجية لاستعمال الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات

الادارية،

- الإحاطة بـــ 300 مؤسسة لبلورة برامج للمرور إلى الصناعة الذكية من قبل خبراء مركزي الخبرة التي تم تركيزهما بالقطب التكنولوجي بسوسة وصفاقس وتكوين 100 خبير في مجال الصناعة الذكية،
- الإحاطة بـ 200 مؤسسة لتنفيذ برنامج لإعتماد الصناعة الذكية،
- إرساء 20 علاقة شراكة بين مؤسسات صناعية ومؤسسات ناشئة START UP،
- إحداث 6 مؤسسات ناشئة START UP،
- رقمنة عدد من الخدمات المسداة إلى المؤسسات الصناعية: الخدمات المتعلقة بالتكوين القانوني للشركات، إرساء تطبيقة إعلامية خاصة بمطالب الترخيص في فتح واستغلال المؤسسات المرتبة، إحداث خارطة رقمية للمناطق الصناعية، رقمنة الايداع الالكتروني لمطالب براءات الاختراع الدولية، إرساء المنظومة الالكترونية للإشهاد بالمطابقة للتصدير، رقمنة الامتياز المتعلق بتكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود ثلاث نقاط.

وفي نفس الإطار، ستشهد سنة 2021 مراجعة التشريع المتعلق ببراءات الاختراع في اتجاه ملاءمته مع متطلبات المؤسسات الصغرى والمتوسطة فضلا عن إدراج آليات جديدة لحماية الملكية الصناعية للمؤسسات الاقتصادية بالاستئناس بالتجارب الدولية في المجال.

استحثاث نسق الاستثمار الصناعي والترويج لتونس كوجهة صناعية جذابة

وفي إطار **برنامج الترويج للصناعة التونسية**، تمّ إنجاز المرحلة الأولى من مشروع الاستراتيجية الجديدة للصناعة والتجديد في أفق 2035 بتمويل من مع البنك الإفريقي للتنمية.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تقييم السياسة الصناعيّة الحاليّة ومنظومة التجديد والقيام بدراسة مقارنة في هذا المجال مع خمسة بلدان، (المغرب والشيلي وبولونيا والبرتغال وتشيكيا) بالإضافة إلى دراسة أفضل الممارسات في مجال سياسات الصناعة والتجديد في كل من المجر وتركيا والسويد والهند (مدينة بنغالور). ويتم اعتماد مبدأ التشاركية في إعداد الاستراتيجية عبر القيام بندوات جهوية وقطاعية لتقييم القدرة التنافسية لكل ولاية في تونس.

وستمكن هذه الاستراتيجية من تحديد برنامج عمل يحدّد الإجراءات العملية والأطراف المتدخلة والرزنامة الزمنية لتحقيق الأهداف المرسومة.

وسيتم خلال سنة 2021 استكمال بلورة الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتجديد في أفق 2035 والانطلاق في إنجاز الحملة الترويجية للصناعة التونسية.

المناجم

رغم التأثيرات السلبية لجائحة كورونا على المستوى العالمي والوطني، فقد حقق قطاع الفسفاط تحسنا في الإنتاج بـ 10% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، حيث بلغ الإنتاج إلى موفى شهر أوت 2020 حوالي 2,4 مليون طنا. غير أن هذه النتائج تبقى دون المأمول حيث عرف القطاع توقّفا متواترا لعمليات استخراج وإنتاج الفسفاط من طرف المعتصمين بالحوض المنجمي وتراجع وتيرة النقل بالسكة الحديدية وتعطل النقل البري، فضلا عن الركود على الصعيد العالمي نتيجة ارتفاع مستوى الإنتاج خاصة بالمغرب والبرازيل والسعودية وتراجع أسعار مشتقات الفسفاط نتيجة لطفرة الإنتاج في السوق العالمية وتراجع الطلب على الأسمدة الفسفاطية خاصّة من قبل الهند نظرا لتطوّر إنتاجها المحلي وارتفاع مخزونها من هذه المادة.

ولم تتمكن المواد غير الفسفاطية من بلوغ الأهداف المرسومة لعدم قدرة بعض المشاريع على الانطلاق الفعلي وخاصة مشاريع الجبس بسبب الإشكاليات العقارية وكذلك الأملاح والرصاص والزنك والبارتين بسبب جائحة كورونا.

وعلى مستوى البحث المنجمي، واصل الديوان الوطني للمناجم القيام بالمسح الجيولوجي الأساسي وطرق البحث الغير المباشرة كالمسح الجيوفيزيائي والجيوكيميائي. إلى جانب إنجاز خرائط المخاطر الجيولوجية ومواصلة أشغال الإستكشاف بكلّ من جبل فج الهدوم وحمام الزريبة بجبل قبلي. كما تم تحديد ودراسة مكامن الأحجار الصناعية والمواد الإنشائية وتثمينها بالجنوب الغربي والجنوب الشرقي.

وبالرغم من ذلك، شهدت سنة 2020 تحقيق جملة من الإنجازات تمثلت في:

- مواصلة مناولة استخراج الفسفاط بمنجم المكناسي،
- تحسن ظرفي في الوضع الاجتماعي،
- المحافظة على إنتاج ملح سلفات الصديوم رغم وجود صعوبات في التسويق،
- مواصلة تحيين مجلة المناجم من خلال القيام بمراجعة شاملة لمعالجة النقائص وملائمتها مع المبادئ التي جاء بها الدستور.

أما على المستوى الكمي، فينتظر أن يسجل القطاع سنة 2020 النتائج التالية:

- إنتاج حوالي 3.5 مليون طن من الفسفاط مقابل 3.85 مليون طن خلال سنة 2019،
- انتاج 200 ألف طن من الحديد،
- إنتاج 2 م. طن من ملح كلورير الصديوم،
- إنتاج 40 ألف طن من ملح سلفات الصديوم،
- إنتاج 10 آلاف طن من البرتين،

- توقع تحقيق إنتاج 750 ألف طن من الجبس،
- إنجاز جملة من الاستثمارات في قطاع الفسفاط بحوالي 60.3 م د تشمل بالخصوص مواصلة إنجاز مشروع أم الخشب والشروع في إنجاز مشروع المكناسي والقيام بالدراسات لمشروع نفطة توزر.

وسيرتكز العمل خلال سنة 2021 على:

- رفع نسق إنتاج الفسفاط ليبلغ 4.5 مليون طن،
- الإنطلاق في دراسة استراتيجية لقطاع الفسفاط التونسي ومشتقاته لتحديد المحاور الاستراتيجية لضمان استدامة وتطوير القطاع إلى حدود سنة 2035،
- رفع نسق نقل الفسفاط عبر السكك الحديدية إلى حوالي 4.5 مليون طن
- تسريع حلّ إشكالية التلوّث البيئي بمراكز التحويل وذلك بتسريع انجاز مشاريع التأهيل البيئي ومشروع الفوسفوجيبس،
- المحافظة على الموارد المائية بكل من الحوض المنجمي وقابس وصفاقس.

أما على المستوى الكمي، فينتظر خلال سنة 2021:

- إنتاج حوالي 4.5 مليون طن من الفسفاط،
- انتاج قرابة 200 ألف طن من مادة الحديد،
- انتاج قرابة 1 مليون طن من مادة الجبس،
- انتاج قرابة ألفين طن من مادة الملح،

أما على مستوى البحث المنجمي سيقع العمل على:

- تطوير البنية الجيولوجية الأساسية والرفع من نسق التغطية الجيولوجية
- جرد وإستكشاف وتقييم الإمكانات المعدنية للبلاد والعمل على ترويجها،
- مواصلة إنجاز المسح والخرائط الجيولوجية وإصدارها،
- مواصلة أشغال الإستكشاف برخصتي البحث بجبل فج الهدوم وحمام الزريبة وجبل قبلي،

ومن المؤمل أن يتمّ في سنة 2021 إنجاز جملة من الاستثمارات تناهز 224.1 م د منها 107.4 م د في قطاع الفسفاط تشمل بالخصوص مواصلة انجاز الدراسات لمشروع توزر – نفطة وإنجاز مشروع المكناسي وإتمام مشروع أم الخشب.

النقل والخدمات اللوجستية

وضعت جائحة كورونا قطاع النقل واللوجستيك أمام تحديات غير مسبوقة باعتبار تضرّر الشركات العاملة في القطاع من تداعيات هذه الأزمة التي تتسم بضبابية الرؤية حول استرجاع القطاع لسالف نشاطه. وتعتبر سنة 2020 سنة استثنائية حيث اجتاح بلادنا فيروس كوفيد 19 كأغلب دول العالم والذي كان له تأثير كبير على مختلف المجالات وخاصّة مجال الطيران المدني والسياحة نظرا لترابطهما الوثيق وذلك نتيجة تطبيق إجراءات حظر السفر والتنقل الداخلي والدولي، ممّا أدى إلى انخفاض حادّ للمداخيل وانعكاساته على السيولة وقدرة الشركات على مواصلة التكفل بمختلف المصاريف وعلى رأسها الأجور. كما انعكس على نسق إنجاز برامج ومشاريع سنة 2020 ولا تزال الرؤية الحالية غير واضحة وتتسم بالضبابية حول استعادة الحركة الجوية نشاطها بالنسق المعهود.

إنجازات 2020:

- المصادقة خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 07 ماي 2020 على إقرار **السياسة الوطنية للتنقلات الحضرية PNMU** التي سيتمّ تنفيذها عبر إيجاد آليات تمويل مستدامة لمنظومة وخدمات التنقلات الحضرية ومنها بالخصوص إحداث صندوق تمويل التنقلات الحضرية،
- الانطلاق في تنفيذ الخطة المفتوحة 2018 -2020 في إطار منظومة النقل الذكي وذلك من خلال تصميم وتركيز قاعدة بيانات خاصة متكاملة بمحطات النقل البري على المستوى الوطني " Référentiel national d'arrêts" لفتح البيانات وإعادة استعمالها في مجال النقل في إطار الخطة الوطنية لشراكة الحوكمة ونشر البيانات العمومية المتعلقة بها في شكل مفتوح: 13 شركة جهوية و 03 شركات وطنية للنقل البري،
- تدعيم أسطول الحافلات على المستوى الوطني من خلال اقتناء 300 حافلة مستعملة واستلام 10 حافلات مزدوجة جديدة ضمن حصة 2019 (162 حافلة حيث تم تسلم 152 حافلة منها 97 حافلة عادية و 55 حافلة مزدوجة).
- اقتناء 18 عربة لنقل المسافرين على الخط تونس–حلق الوادي–المرسى،
- استحثاث نسق إنجاز مشروع الشبكة الحديدية السريعة بتونس الكبرى وفض الإشكاليات التي تعيق تقدم انجازه،
- اتمام الدراسة المتعلقة بمدى قابلية انجاز مشروع المترو الخفيف بصفاقس في صيغة شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
- إصدار قرار مشترك صادر عن وزير الدولة وزير النقل واللوجستيك ووزير المالية ووزير التجارة مؤرخ في 5 ماي 2020 المتعلق بالتخفيض في معاليم المكوث والتعريفة القصوى لحراسة البضائع الموظفة على البضائع ذات المكوث المطول بميناء تونس وحلق الوادي رادس ومنح تخفيضات على مستوى معاليم حراسة البضائع بالموانئ،

- اقتناء سفينتين أحاديتي الهيكل السفلي MONOCOQUE لفائدة الشركة الجديدة للنقل بقرقنة بكلفة جملية تقدر بـ 5 م د،
- القيام بعملية تدقيق من طرف المنظمة الدولية لقطاع الطيران المدني الدولي تتعلق بتحيين النصوص الترتيبية ذات الصلة بملاحق اتفاقية شيكاغو والوثائق الصادرة عن منظّمة الطيران المدني الدولي وإعداد دلائل الإجراءات المنصوص عليها باستجوابات هذه المنظمة.
- النهوض بمنظومة اللوجستية من خلال:

- الانطلاق في إنجاز دراسة استراتيجية حول الرؤية اللوجستية لتونس في أفق 2040: تموقع تونس كمنصة لوجستية بالمتوسط،
- إعداد صيغة محينة لمشروع قانون يتعلق بالخدمات اللوجستية وشروط إحداث واستغلال المناطق اللوجستية والشروع في إعداد النصوص الترتيبية المتعلقة به،
- إنجاز دراسة تتعلق بإحداث شركة النهوض باللوجستية وبعث المناطق اللوجستية في شكل شركة ذات مساهمة خفية،
- إنجاز دراسة لتأهيل منصتي تصدير وتوريد البضائع بمطار تونس–قرطاج،
- استكمال إنجاز الدراسات الاقتصادية الخاصة بمشاريع المناطق اللوجستية المبرمجة (580 هك) للفترة 2016-2020 في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص (قرقور وبئر مشارقة وبوشمة والنفيضة وجرجيس)،
- إعداد سجل للأنشطة والمهن اللوجستية ومؤشرات النجاعة في مجال اللوجستية.

أهداف 2021:

يعتبر قطاع النقل أحد القطاعات الأكثر تضررا من جائحة كورونا ويحتاج إلى وقت أطول وجهود أكبر للتعافي من الآثار السلبية. وفي هذا الصدد، يتم العمل على تحيين مخططات استئناف النشاط وتكييفها مع تطور المؤشرات على المستوى الوطني والدولي مع الأخذ بعين الاعتبار خاصة بـ:

- خصوصية كل نمط من أنماط النقل من حيث مجال النشاط والمحيط الذي يغطيه (وطني /دولي)،
- مدى تأثير إجراءات التوقي من الفيروس من حيث التقليص في عدد المسافرين (التباعد الجسدي) وارتفاع أوقات السفرات بحكم تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتقصي والتوقي (قيس الحرارة، التراخيص، ...)
- مدى القدرة على التأقلم مع الصعوبات المالية وإيجاد الحلول لتوفير السيولة اللازمة،
- التناغم مع الإجراءات على المستوى الوطني والتوازنات الاقتصادية الكبرى،
- اليقظة والاستشراف لمتابعة أهم المستجدات ذات الصلة بالقطاع على المستوى الدولي.

وفي هذا الإطار، ستشهد سنة 2021 بالخصوص:

في مجال النقل البرّي:

- إعتماد خطة مرحلية لتركيز نظم متابعة الأسطول عبر الأقمار الاصطناعية والمساعدة على الاستغلال وإعلام المسافرين بوسائل النقل وبالمحطات وعبر الواب والهاتف الجوال وكذلك تحديد واعتماد مختلف المعايير والمواصفات في مجال التنقلات الرقمية على مستوى كافة شركات النقل البري، إضافة إلى ابرام اتفاقيات شراكة وتعاون مع عدد من المؤسسات والمنظمات والجامعات في مجال أنظمة النقل الذكي ودعم ومرافقة مبادرات التجديد في مجال النقل واللوجستية على غرار مبادرات (OpenGovDataHack2020، InnovChallenge، CARCHAIN، ...).

في مجال النقل البحري:

- استكمال العمل بإضبارة النقل بميناء رادس وتعميمها على الموانئ الأخرى وتفعيل منظومة التصرف في الحاويات في ميناء رادس "Terminal Operating System TOS" والأبواب الذكية "Smart Gates" بصفة ناجعة ودمجها مع المنظومات الإلكترونية الأخرى (TTN، الديوانة، SIMAR)
- استكمال إجراءات الدعوة للمنافسة لإنجاز مشروع الميناء بالمياه العميقة بالنفيضة لاختيار الشريك الخاص الاستراتيجي المستغل للمشروع إلى جانب تصفية الحوزة العقارية لمنطقة الخدمات اللوجستية المحاذية للميناء،
- بناء الرصيفين 8 و9 في إطار مشروع توسعة ميناء رادس.

في مجال النقل الجوي والطيران المدني:

- تطوير شبكة الطيران بتشجيع شركات النقل الجوّي على فتح خطوط جديدة وتعزيز حركة العبور بالفضاء التونسي مع التسويق للنّتائج الإيجابية التّي تحصّلت عليها بلادنا في السيطرة على الوباء والتفعيل الإيجابي للوسائل الوقائية والإجراءات الصحّية المتّخذة بكافّة الفضاءات وخاصّة المطارات،
- تطوير المداخيل غير الجوّية والبحث عن سبل تنميتها وتخصيص مساحات أكبر للأنشطة التجارية وتنويعها،
- استكمال الدراسات المتعلّقة بالتدقيق الطاقي وإنجاز المشاريع المنبثقة عنها إلى جانب التسريع في استكمال الدراسات المتعلّقة بإمكانية تركيز محطّة كهربائية فوطاضوئية بأحد مطارات الجنوب،
- تعديل مخطّط أسطول شركة الخطوط التونسية بإعادة جدولة مواعيد تسلّم 5 طائرات A 320 neo بتسلم طائرتين في 2021 وطائرتين في 2022 وطائرة في 2023
- مراجعة نشاط شركة الخطوط التونسية بالمطارات الداخلية التي تشكو ضعفا في الحركة أو انعدامها (المنستير وطبرقة وتوزر وقفصة).

- اقتناء الحافلات المخصّصة لنقل المسافرين بالمطارات بقيمة جمليّة قدرها 6,6 م د في إطار تحسين جودة الخدمات.
- تحديث برمجيات تسجيل المسافرين مع إرساء منظومة جديدة لمتابعة أمتعة المسافرين بقيمة جملية في حدود 1 م د طبقا لتوصيات المنظّمة العالميّة للطّيران المدني.
- تركيز وحدات تسجيل آلي للمسافرين بقيمة جمليّة في حدود 500 أ د.

في مجال اللوجستية:

- دخول الشركة المختصة للنهوض باللوجستية وبعث المناطق اللوجستية حيز النشاط وتمكينها تدريجيا من المخزون العقاري المخصص لفائدة مشاريع المناطق اللوجستية،
- إمضاء عقود تمويل وتهيئة واستغلال مشاريع المناطق اللوجستية المبرمجة خلال الثلاثي الثالث لسنة 2021 والانطلاق في أشغال التهيئة الخارجية والتهيئة الداخلية للمراحل الأولى بهذه المناطق بصفة متوازية خلال الثلاثي الرابع لسنة 2021،
- إعادة تنشيط التجربة النموذجية لنقل الحاويات بواسطة القطار على محور رادس– سوسة– صفاقس وقابس والعمل على توسيعها على محاور أخرى.
- إصدار قانون يتعلق بالخدمات اللوجستية وشروط إحداث واستغلال المناطق اللوجستية والنصوص الترتيبية الخاصة به،
- استكمال إنجاز الدراسة الاستراتيجية حول الرؤية اللوجستية لتونس في أفق 2040: تموقع تونس كمنصة لوجستية بالمتوسط،
- إنجاز دراستين حول ترشيد السلاسل اللوجستية واستراتيجية تطوير اللوجستية الحضرية.

السياحة

يعتبر القطاع السياحي من القطاعات الواعدة لدفع التنمية الشاملة والمستدامة ومساهم حيوي في خلق فرص العمل وتوفير العملة الصعبة وتثمين الخصائص الطبيعية والثقافية والحضارية والبيئية التي تزخر بها بلادنا.

وتعد النتائج المسجلة سنة 2019 مؤشرا واعدا لعودة السياحة التونسية لسالف نشاطها واسترجاع القطاع لنسق نموّه العادي في دفع التنمية للبلاد، وذلك بفضل الإجراءات المتخذة لفائدته حيث تم تسجيل زيادة بنسبة 13.6% في عدد الوافدين الأجانب خلال سنة 2019 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018 و10.9% في عدد الليالي السياحية المقضاة بالنزل و35.7% في العائدات السياحية.

كما شهد انطلاق الموسم السياحي إلى غاية 28 فيفرى 2020 تسجيل مؤشرات مشجعة حيث بلغ عدد الوافدين ما قدره 1.055.403 سائح بزيادة 10% وبلغت المداخيل السياحية بالعملة الأجنبية 723,4 م د مسجلة زيادة بحوالي 28%.

وقد كان من المنتظر مواصلة هذا المنحى التصاعدي بالنظر للمعطيات الأولية بمختلف الأسواق السياحية، إلا أنّه بداية من شهر مارس واجه القطاع السياحي أزمة فجئية وغير مسبوقة جرّاء تداعيات تفشي الفيروس المستجد **كوفيد 19** أدّت إلى توقف تام لعدد السياح الوافدين على بلادنا إبتداء من العشرية الثانية من شهر مارس 2020 أي بنسبة تراجع بـ 100% وذلك بالنسبة لكل الأسواق السياحية. وباعتبار نجاح التجربة التونسية في السيطرة على فيروس كوفيد 19، تمّ فتح الأجواء واستئناف حركة السياح انطلاقا من يوم 27 جوان 2020.

واعتمادا على نسب النمو المسجلة على مستوى المداخيل السياحية خلال شهر أفريل 2020، تقدّر جملة المداخيل لسنة 2020 بما قدره 7,2 مليار دينار، بما يشير إلى تسجيل تراجع في عدد الليالي السياحية وفي العائدات السياحية بـ 30% وإنجاز حجم استثمار بـ250 م د سنة 2020.

وللحدّ من تداعيات أزمة **الكوفيد 19** على القطاع السياحي وديمومة مؤسساته، تمّ إتخاذ العديد من الإجراءات ذات الطابع الإجتماعي والمالي والجبائي والتي تهمّ بالخصوص:

- إصدار مرسوم رئيس الحكومة عدد 3 لسنة 2020 المؤرخ في 14 أفريل 2020 المتعلق بضبط إجراءات إجتماعية إستثنائية وظرفية لمرافقة بعض الأصناف من العاملين لحسابهم الخاص،
- إصدار مرسوم رئيس الحكومة عدد 4 لسنة 2020 المؤرخ في 14 أفريل 2020 المتعلق بسنّ إجراءات إجتماعية إستثنائية وظرفية لمرافقة المؤسسات والإحاطة بأجراءها،
- إصدار مرسوم رئيس الحكومة عدد 6 لسنة 2020 المتعلق بسن إجراءات جبائية ومالية للتخفيف من حدّة تداعيات انتشار فيروس "كوفيد 19"،
- إصدار منشور محافظ البنك المركزي التونسي إلى البنوك والمؤسسات المالية عدد 6 لسنة 2020 لتأجيل خلاص أقساط القروض من غرة مارس إلى موفى سبتمبر 2020.

كما تم اتخاذ جملة من التدابير الاستثنائية خلال مجلس وزاري مضيق بتاريخ 30 أفريل 2020 تتمثل في:

- توظيف مبلغ بقيمة 100 م د من آلية ضمان القروض البنكية المحدثة بمقتضى المرسوم عدد 6 لسنة 2020 لضمان القروض المسندة من طرف البنوك لفائدة المؤسسات المتضررة من تداعيات الكوفيد 19 بعد توسيع مجالها لتشمل قروضا بمبلغ جملي بـ 1500 م د وذلك بعنوان منح قروض جديدة استثنائية في حدود 500 م د لفائدة المؤسسات والمهنيين الناشطين في قطاعي السياحة والصناعات التقليدية بما في ذلك شركات التصرف السياحي قصد تمويل حاجيات التصرف والاستغلال وخاصة الأجور.
- مراجعة أحكام الأمر الحكومي المتعلق بضبط شروط الانتفاع وصيغ التصرف في الخط المخصص لإعادة تمويل قروض إعادة الجدولة المسندة من قبل البنوك لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة المتضررة من أزمة الكوفيد 19 بمبلغ 300 م د على موارد ميزانية الدولة.
- ضخّ 500 م د في شكل قروض ميسرة وتمويلات، لاحتواء آثار فيروس كورونا المستجد على القطاع ومنعه من الانهيار والمساعدة في الإبقاء على فرص العمل التي تقدر بقرابة 400 ألف موطن شغل مباشر.

- وضع بروتوكولا صحيا خاصا بقطاع السياحة يهم كافة المتدخلين في القطاع من أصحاب النزل والأدلاء السياحيين والنقل وذلك طبقا لتوصيات المنظمة العالمية للصحة.
- دعم السياحة الداخلية ودعوة أصحاب النزل ووكالات الأسفار إلى تقديم عروض تفاضلية للعائلات التونسية وفي المتناول وذلك عبر التعاون مع وداديات المؤسسات بتمديد آجال استخلاص الحجوزات وأيام العطل.
- القيام بحملة ترويج للإجراءات الوقائية التي تمّ وضعها لتأمين السلامة الصحية للسياح فضلا عن التسويق لنجاحها في السيطرة على الوباء بشكل شبه كامل، ما يجعلها وجهة سياحية آمنة في حوض المتوسط.

ومن المنتظر أن تتواصل تداعيات أزمة **الكوفيد 19** على القطاع حتى **سنة 2021** لعدم وضوح الرؤية المستقبلية وخاصة توقف الرحلات الجوية وغلق الحدود بعدد هام من الدول في صورة عدم تمكّن الفاعلين الاقتصاديين من برمجة نشاطهم بالنسبة للموسم السياحي القادم حيث من المتوقع أن يشهد القطاع عودة بطيئة من حيث عدد الليالي السياحية والعائدات السياحية بزيادة 10% وإنجاز حجم استثمار بقيمة **320** م د خلال سنة **2021.** وبالتالي، من المتوقع أن يبلغ نمو القيمة المضافة بالأسعار القارة نسبة **4.7%** سنة **2021** حيث سيتم العمل على تنويع نمط الاستثمار بإنجاز المشاريع السياحية غير التقليدية والمشاريع السياحية في مناطق تشجيع الاستثمار.

وفي مجال البنية السياحية من المتوقع أن يعود نسق الاستثمار خلال سنة 2021 وذلك من خلال برمجة اقتناءات عقارية خاصة الانطلاق في انجاز البنية الأساسية للمنطقة السياحية بسبيطلة بقيمة 1.1 م د. وستبلغ بذلك ميزانية الاستثمار المتوقعة لسنة **2021** ما قيمته **4,817 م د**

الصناعات التقليدية

تميزت سنة 2020 على المستوى الدولي بتفشي وباء الكوفيد 19، مما تسبب في أزمة اقتصادية واجتماعية كبرى شلّت الحركة الاقتصادية ومنعت تنقل الأشخاص من جراء إجراءات الحجر الصحي الشامل. وكجل القطاعات الأخرى، واجه قطاع الصناعات التقليدية صعوبات هامة جراء توقف منظومة التزود بالمواد الأولية والإنتاج والترويج والتسويق على المستويين المحلي والدولي.

وللحدّ من تداعيات أزمة الكوفيد 19، تم اتخاذ جملة من الإجراءات لمساندة الحرفيين والمهنيين لضمان ديمومة نشاطهم. وتتمثل هذه الإجراءات بالخصوص في:

- إجراءات استثنائية وظرفية ذات طابع اجتماعي لمرافقة بعض الأصناف من العاملين لحسابهم الخاص والمؤسسات الحرفية (مرسومي رئيس الحكومة عدد 3 و4 لسنة 2020 بتاريخ 14 أفريل 2020).
- إجراءات استثنائية ذات طابع جبائي ومالي (مرسوم رئيس الحكومة عدد 6 لسنة 2020 ومنشور البنك المركزي إلى البنوك والمؤسسات المالية عدد 6 لسنة 2020) بتأجيل خلاص أقساط القروض التي حلّ أجلها خلال فترة مارس إلى موفى سبتمبر 2020.

- سنّ إجراءات إضافية بالنظر لهشاشة القطاع من خلال تدعيم خط تمويل المال المتداول بـ10 م د تخصص لتوفير السيولة للحرفيين لتغطية مصاريفهم المستعجلة إلى جانب تمكين الحرفيين من تأجيل سداد كراء محلات القرى الحرفية الراجعة بالنظر للديوان الوطني للصناعات التقليدية للفترة ما بين مارس 2020 ومارس 2021.
- تنمية الاستثمار وتطوير المؤسسات الحرفية بتأهيل 200 حرفية وتأطير ومرافقة الباعثين المبتكرين (200 مبتكر منهم 100 جدد)، فضلا عن إرساء منظومة أو علامة مميزة للحرفيين والمؤسسات الحرفية المتميزين والفضاءات الحرفية.
- إحداث هيكل فى إطار تشاركى بين القطاع العام والقطاع الخاص يعنى بتزويد الحرفيين والمؤسسات الحرفية وتسويق منتجاتهم.
- إنجاز الخارطة الوطنية للصناعات التقليدية والسجل الوطني للمؤسسات الحرفية وتطوير وتدعيم وسائل الاتصال
- توحيد الإشراف على القرى الحرفية ومراجعة آليات التصرف فيها.

كما تركزت الإنجازات الكمية خلال السداسية الأولى لسنة 2020 خاصة على:

- توفير قروض متداولة خلال السداسي الأول بـ 4.0 م د من جملة توقعات بـ 19.6 م د مبرمجة لسنة 2020 وتطور عدد المؤسسات الحرفية المسجلة من 2000 مؤسسة سنة 2019 إلى 2025 في سنة 2020 مقارنة بهدف 2315 إلى جانب تسجيل 120 نوايا استثمار من جملة 298 مبرمجة في 2020 ومقارنة بـ278 في 2019.
- إنتاج 23.4 ألف متر مربع من الزربية والنسيج مقارنة بـ 52 ألف كهدف لسنة 2020 و31.5 ألف قطعة شاشية من جملة 70 ألف كهدف لسنة 2020 و1.8 ألف قطعة نحاس من جملة 4 آلاف قطعة كهدف لسنة 2020.
- تحقيق حجم صادرات بقيمة 38.5 م د من جملة هدف بـ 85 م د لسنة 2020.
- المشاركة في 1100 معرض على مستوى وطني من جملة 5000 مبرمجة لسنة 2020 و26 تظاهرة بالداخل من جملة 125 مبرمجة لسنة 2020 و4 تظاهرات بالخارج من جملة 9 تظاهرات مبرمجة.
- انتفاع 350 من برامج التكوين من جملة هدف بتكوين 1400 حرفي وانتفاع 35 منتفع ببرامج التأطير الفني والمرافقة الاقتصادية من جملة هدف بـ1600 متكون.
- المساهمة في برنامج دعم تنويع السياحة التونسية وتطوير سلاسل القيمة الحرفية والتصميم والترويج للتراث الثقافي التونسي في إطار التعاون التونسي الأوروبي بتخصيص مبلغ 9 مليون أورو للنهوض بالصناعات التقليدية من حجم جملي مرصود بقيمة 55 م. أورو.
- إحداث لجنة فنية لمتابعة مشروع إحداث علامة جودة وطنية لمنتجات الصناعات التقليدية.
- إنجاز 3 قرى بالزهراء والقصرين المدينة وقفصة القطار وتواصل أشغال قرى زغوان وباجة وجندوبة والقروان وقبلي وقابس والمطوية.

أما فيما يتعلق **بسنة 2021**، سيرتكز العمل بالأساس على مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية لتنمية قطاع الصناعات التقليدية للفترة 2018-2022 وذلك بهدف تعزيز دور القطاع في التنمية المستدامة.

كما سيتم خلال سنة 2021:

- استحثاث نسق الاستثمار باستهداف تسجيل 327 نوايا استثمار سنة 2021. كما يتوقع تطور عدد المؤسسات المسجلة إلى 2450 سنة 2021.
- تعبئة حجم قروض الأموال المتداولة المسندة من قبل البنك التونسي للتضامن إلى الحرفيين والمؤسسات الحرفية إلى 11.3 م د سنة 2021.
- تطوير التظاهرات التجارية بالداخل والخارج واستكشاف أسواق جديدة وتمكين 3800 حرفي من المشاركة في هذه التظاهرات والتي تعد 8 تظاهرات بالخارج مهنية وتجارية دولية و72 تظاهرة في الداخل
- تعزيز فرص ترويج المنتوج التقليدي بالسوق الخارجية وتطوير عدد المنتفعين بخدمات الإحاطة لاقتحام الأسواق الخارجية لتبلغ 1800 سنة 2021.
- الرفع من عدد المنتفعين ببرامج التأهيل المهني والتكوين المستمر إلى 1600 منتفع.
- مواصلة مرافقة وتأطير الحرفيين وتشريكهم في المعارض الوطنية لتشمل 5200 مشارك في 2021.

التجارة الداخلية

يمثل قطاع التجارة الشريان الرئيسي للاقتصاد الوطني لكونه رافدا أساسيا في حلقات إنتاج الخيرات والخدمات سواء على مستوى التزود أو تزويد السوق الداخلية والعالمية.

وقد شهدت سنة 2020 تسجيل بعض الضغوطات على مستوى تزويد السوق وخاصة بالنسبة للصناعات الغذائية كالسميد والفرينة والزيت النباتي المدعم والحليب المدعم بالتزامن مع جائحة كوفيد ودخول البلاد في فترة حجر صحي شامل، حيث تم تسجيل لهفة وارتفاع الطلب على العديد من المنتجات الغذائية ومواد التنظيف، الأمر الذي استوجب إتخاذ عديد الاجراءات خلال سنة 2020 والتي من أهمها:

- تنفيذ مشروع في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لإنجاز المنظومة الوزارية للإحصاء والإعلام حول الأسعار التي تتيح مقارنة أسعار البيع بالتفصيل للمواد الطازجة بالأسواق البلدية اليومية والأسبوعية (codeonline.info)؛
- الشروع في انجاز دراسة حول واقع القدرة الشرائية في تونس، إضافة إلى البحوث المتصلة بالمسائل الاستهلاكية (سلوكيات المستهلك، السياسات الاتصالية والإجرائية...) وبرمجة انجاز تحاليل لإختبار ومقارنة المنتجات ذات الاستهلاك الواسع بهدف إنارة المستهلك في اختياراته.
- تأمين انتظامية التزويد بمختلف المنتجات الاستهلاكية الحساسة وعدم تسجيل أي نقص أو فقدان للمواد بالسوق باستثناء بعض التقطعات الظرفية الخارجة عن النطاق لمادة السميد والفارينة والزيت النباتي؛

- إصدار المرسوم عدد 10 لسنة 2020 المؤرخ في 17 أفريل 2020 المتعلق بضبط أحكام خاصة لزجر مخالفة قواعد المنافسة والأسعار خلال فترة الحجر الصحي الشامل؛
- تخصيص مبلغ تكميلي بـ 1 مليون أورو لإنجاز بقية الدراسات التفصيلية والفنّية لمشروع سوق الإنتاج الكبرى بسيدي بوزيد وذلك في إطار التعاون مع الجانب الإيطالي؛
- نشر طلب العروض الخاص بالدراسات الفنية والاقتصادية لمشروع سوق الإنتاج للتمور بقبلي وسوق إنتاج التمور بتوزر وسوق إنتاج القوارص بمنطقة الوطن القبلي؛
- تحيين الدراسات الخاصّة بالقاعدة التجارية للخضر والغلال بولاية باجة والقاعدة التجارية للمواد الطازجة ببئر مشارقة من ولاية زغوان؛
- المصادقة على البرنامج الوظيفي لإنجاز القسط الأول للمنطقة الحّرة واللوجستية ببنقردان على مساحة 71.2 هك على مثال التقسيم للقسط الأول للمشروع علما وأنّ نسبة تقدم إنجاز أشغال التهيئة الخارجية للمشروع (شبكة الطرقات المؤدية للمنطقة، التطهير، التنوير العمومي، الربط بالماء الصالح للشراب) بلغت 40%؛
- المصادقة على تقرير المرحلة الثانية من الدراسة المتعلقة بإعداد مخطط مديري لبعث مناطق حرة تجارية على الحدود التونسية الجزائرية التي أفضت إلى إختيار أربع معتمديات لإحداث مناطق حرة تجارية (غار الدماء وساقية سيدي يوسف وفريانة وحزوة).

وسيتم خلال سنة 2021:

- الرفع من نسق المتابعة اليومية لوضعية تزويد السوق بمختلف المواد والمنتجات والاستفادة من التجارب السابقة للمحافظة على التوازنات العامة للسوق الداخلية؛
- تطوير آليات وطرق التدخل المسبق والاستشراف لمختلف التطورات والمتغيرات لضمان حسن سير السوق وإحكام التنسيق مع مختلف المتدخلين العموميين والخواص؛
- تكوين المخزونات التعديلية لبعض المنتجات الأساسية ومراجعة طرق تمويلها وإدارتها وكمياتها وفقا لمتطلبات الظرف؛
- إنجاز دراسة جديدة حول التزويد ومتابعة الأسواق والشروع في وضع منظومات إعلامية تتعلق بمتابعة أنشطة تجارة التوزيع والمتدخلين في مسالك التوزيع بصفة عامة ومتابعة التزويد وأسواق الجملة؛
- الانطلاق في مراجعة القوانين المتعلقة بتنظيم تجارة التوزيع وممارسة بعض الأنشطة التجارية وذلك قصد ملائمة هذه القوانين مع التشريعات ذات العلاقة بالاستثمار ومع التشريعات العالمية ذات العلاقة؛
- مراجعة الأمر عدد 1744 لسنة 1994 المؤرخ في 29 أوت 1994 والمتعلق بضبط طرق المراقبة الفنية عند التوريد والتصدير والمصالح المؤهلة للقيام بهذه المراقبة لمزيد توضيح وتبسيط الإجراءات الإدارية؛
- مراجعة القرار المؤرخ في 15 سبتمبر 2005 والمتعلق بقائمات المنتوجات الخاضعة للمراقبة الفنية عند التوريد؛
- إحداث تطبيقة إعلامية جديدة بالنسبة للمراقبة الفنية عند التوريد تهدف بالخصوص إلى تدعيم اللامركزية وإسناد القرارات بطريقة لا مادية على المستوى الجهوي والمركزي؛

- إحداث تطبيقة إعلامية جديدة لعمليات المراقبة الاقتصادية والتصدي للغش؛
- إبرام اتفاقية تعاون مع برنامج الأغذية العالمي (PAM) يشمل عديد العناصر منها بالخصوص تقديم الدعم المالي والفني لإنجاز الدراسات والبحوث والتحاليل؛
- تفعيل المقاربة التشاركية بين البلديات للتصرف في الأسواق من خلال العمل على تحفيز الجماعات المحلية على بعث مشاريع مشتركة؛
- مراجعة الانتشار الجغرافي غير المتوازن لأسواق الإنتاج وأسواق الجملة للخضر والغلال؛
- مراجعة منظومة الاستغلال والتصرف في الأسواق واعتماد نظام المصادقة الفنية لاستغلال أسواق الإنتاج وأسواق الجملة للخضر والغلال؛
- الشروع في رقمنة مسالك توزيع المواد الأساسية المدعمة؛
- استكمال مخطط الأعمال للمنطقة الحّرة واللوجستية ببنقردان وإحداث شركة لتسييرها والتسويق للمشروع من خلال تنظيم ندوة وطنية حول المناطق الحرّة التجارية؛
- الإنطلاق في إعداد كراس العناصر المرجعية لدراسة الجدوى الاقتصادية المتعلقة بإحداث أولى المناطق التجارية الحرة على الحدود التونسية الجزائرية في منتصف سنة 2021 والمبرمجة بمعتمدية فريانة.

تعصير البنية الأساسية

البنية الأساسية للطرقات

تميّزت سنة 2020 باعطاء الأولوية لتنفيذ المشاريع والبرامج المتواصلة للبنية الأساسية للطرقات إلى جانب الشروع في إنجاز مشاريع جديدة. وقد بلغت الاستثمارات سنة 2020 حوالي 873.4 م د بعنوان الطرقات والجسور وحوالي 260 م د بعنوان الطرقات السيارة. وتتمثل أهم الإنجازات في:

- مواصلة أشغال الطريق السيارة قابس– مدنين– رأس الجدير والعمل على تحرير الحوزة العقارية لمشروع الطريق السيارة ECOSO الرابط بين تونس والقيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة في مستوى قسطه الأول الرابط بين تونس وجلمة بطول 188 كلم،
- إنجاز برنامج **طرقات تونس الكبرى** على غرار بناء 2 محولات ووصلة ربط بين الطريق الوطنية رقم 10 والطريق اكس واستكمال انجاز مشروع بناء المحول الرابط بين الطريق اكس 2 والطريق الوطنية رقم 9 وامتداد الطريق اكس 20 بين الطريق الجهوية 31 والمخرج الغربي،
- تأهيل عدّة طرقات وطنية ومهيكلة وإنجاز منعرجات ببعض المدن الكبرى على غرار منعرج تالة على طول 7.3 كلم ومضاعفة الطريق الجهوية 133 بين جبل الوسط والفحص بطول 22 كلم والطريق الوطنية 4 بين الفحص وسليانة بطول 65 كلم والطريق الجهوية 27 بين نابل وقربة وأشغال ربط تطاوين بالطريق السيارة أ1 ومواصلة أشغال بناء 8 محولات على الطريق الحزامية بصفاقس،

- إتمام أشغال برنامج تطوير 141 كلم من الطرقات المرقمة ومواصلة برنامج تطوير 200 كلم من الطرقات المرقمة،
- مواصلة أشغال تهيئة حوالي 895 كلم وأشغال تدعيم حوالي 716 كلم من الطرقات المرقمة،
- الانتهاء من بناء 11 جسرا ومواصلة أشغال بناء 31 جسرا،
- مواصلة أشغال تهيئة 1340 كلم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية والإعلان عن طلب عروض لأشغال تهيئة 465.7 كلم من المسالك الريفية موزعة على 19 ولاية،
- مواصلة إنجاز برنامج الصيانة الدورية لشبكة الطرقات المرقمة والجسور والمسالك الريفية موزعة على 24 ولاية،
- مواصلة إعداد الدراسات الخاصة بالطرقات خاصة منها دراسات الطريق السيارة الرابطة بين بوسالم والحدود الجزائرية وبمشروع إيصال الطريق السيارة إلى مدينة الكاف ودراسة مضاعفة ط و13 بين صفاقس وسيدي بوزيد والقصرين ودراسة تهيئة ساحة باب سعدون والتقاطعات الرابطة بين رأس الطابية وساحة باب سعدون،

ونظرا لوجود مستحقات متخلدة بذمّة مختلف المتعاملين مع الإدارة بعنوان سنة 2019 فضلا عن أزمة Covid19 شهدت سنة 2020 تأخرا في انطلاق المشاريع المرسمة ومنها خاصّة الشروع في بناء وصلة ربط مدينة بنزرت بالطريق السيارة أ 4 عبر جسر ثابت ومضاعفة مدركة الساحل وتهيئة 129.6 كلم من الطرقات المرقمة بـ 4 ولايات وتدعيم 197.7 كلم من الطرقات المرقمة بـ 6 ولايات وتهيئة حوالي 465.7 كلم من المسالك الريفية موزعة على 19 ولاية واقتناء أراضي لفائدة مضاعفة الطريق الوطنية 13 الرابط بين صفاقس –سيدي بوزيد – القصرين،

وتقدّر الاستثمارات المبرمجة في مجال البنية الأساسية للطرقات لسنة 2021 بـ 856 م د بعنوان الجسور والطرقات و170 م د بعنوان الطرقات السيارة. وعلى هذا الأساس ستشهد سنة 2021 خاصة:

- استكمال إنجاز مشروع **الطريق السيارة** قابس – مدنين ومدنين– رأس الجدير ومواصلة الدراسات بالنسبة للطريق السيارة بوسالم–الحدود الجزائرية ومواصلة الدراسات لربط مدينة الكاف بالطريق السيارة أ3، إلى جانب الانطلاق في أشغال مشروع الطريق السيارة ECOSO الرابطة بين تونس والقيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة غي مستوى قسطه الأول الرابط بين تونس وجلمة بطول 188 كلم،
- مواصلة إنجاز برنامج **طرقات تونس الكبرى** على غرار مواصلة أشغال الطريق اكس 20 بين الطريق الجهوية رقم 31 والمخرج الغربي للعاصمة بطول 15 كلم ومواصلة انجاز الطريق اكس 4 بين الطريق اكس والطريق اكس 20 على طول 4.6 كلم ومواصلة إنجاز أشغال توسيع المدخل الجنوبي للعاصمة إلى 4x2 مسالك وتخفيف الازدحام بالمخرج الجنوبي للعاصمة على طول 9 كلم،
- **تعصير الطرقات المهيكلة** من خلال مواصلة إقامة 8 منشآت فنية على مفترقات الطريق الحزامية كلم 4 وتهيئة المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس بطول 28 كلم ومضاعفة الطريق الجهوية رقم 27 ومضاعفة الطريق الرومانية (الجهوية 117) المؤدية إلى جزيرة جربة بمدنين على طول 6.3 كلم ومنعرج مدينة بن

قردان والطرقات المؤدية إلى المنطقة الحرة وإتمام اشغال الطريق الحزامية بالقصرين بطول 3 كلم باعتبار الانارة العمومية،

- مواصلة إنجاز طريق سريعة تربط تطاوين بالطريق السيارة أ 1 عبر بناء وصلة بطول 55 كلم في جزء منها عبر الطريق الوطنية رقم 19،
- مواصلة إنجاز وصلة ربط تتمثل في بناء حاجز صخري على الطريق الجهوية 128 لربط مدينة قربص على طول 2.5 كلم،
- بناء وصلة ربط مدينة بنزرت بالطريق السيارة أ 4 عبر جسر ثابت على طول 9,5 كلم.
- مواصلة أشغال تهيئة حوالي 1120 كلم من الطرقات المرقمة وأشغال تدعيم حوالي 716 كلم من الطرقات المرقمة والانطلاق في تهيئة 35.3 كلم من الطرقات المرقمة وتدعيم الطريق الحزامية لمدينة قابس على طول 18 كلم،
- مواصلة أشغال تطوير الشبكة الجهوية للطرقات وذلك عبر إنجاز أشغال سد الثغرات بالطرقات المرقمة على طول 200 كلم وتطوير الطريق الوطنية 19 جبل ماطوس بولاية تطاوين على طول 20 كلم والانطلاق في تطوير الطريق المحلية رقم 970 على طول 30.5 كلم،
- **تهيئة وتعبيد المسالك الريفية** من خلال مواصلة تهيئة 151.7 كلم من المسالك الريفية ومواصلة تعبيد 28 مسلك بطول 173.1 كلم موزعة على 23 ولاية إلى جانب مواصلة تهيئة 8 مسالك ريفية حدودية بولاية القصرين بطول 49 كلم وتهيئة مسالك ريفية بولاية جندوبة بطول 26.9 كلم وتعبيد مسالك ريفية بطول 79.5 بولاية قفصة ومواصلة تهيئة 450 كلم من المسالك الريفية والانطلاق في تهيئة 440 كلم من المسالك الريفية موزعة على 21 ولاية،

أما بخصوص برنامج صيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية، فسيتمّ خلال سنة 2021 إنجاز المشاريع التالية:

- مواصلة أشغال صيانة 79 مسلكا ريفيا بطول 429.5 كلم بـ 23 ولاية والانطلاق في أشغال الصيانة الدووية للمسالك الريفية لسنة 2021،
- أشغال الصيانة الدورية للجسور،
- مواصلة انجاز برنامج السلامة المرورية من خلال تهيئة وتصريف مياه الأمطار بالطريق الجهوية 33 بين حلق الوادي وخير الدين بولاية تونس على طول 2.3 كلم وتهيئة وتصريف مياه الأمطار بالطريق الجهوية 191 على طول 2.5 كلم بولاية المهدية والانطلاق في تهيئة السلامة المرورية للطريق الجهوية رقم 37 بتونس 0,450 كلم وتهيئة رافد على مستوى محول ط و3- ط ج 24 وإنجاز ممر علوي للمترجلين على الطريق الجهوية 21 بين محول ط ج 21 و ط م 539 ومحول ط ج 21 و ط و 5، وبناء 3 ممرات علوية للمترجلين بولاية بن عروس فضلا عن صيانة التنوير العمومي وتهيئة بعض النقاط السوداء بالطاقة الشمسية.
- انجاز برنامج إصلاح أضرار الفيضانات بمختلف الولايات،
- إنجاز البرنامج التحفيزي لصيانة الطرقات برنامج 2021،

البنية الأساسية للطاقة

تميزت سنة **2020** بتراجع عجز ميزان الطاقة الأولية وتقلص عجز الميزان التجاري الطاقي وتطور مؤشر الاستقلالية الطاقية. ويعود ذلك بالأساس إلى تقلص الطلب على الطاقة خلال فترة الحجر الصحي الشامل في علاقة بانكماش جلّ الأنشطة الاقتصادية. ولئن كان من المنتظر تسجيل تحسن في إنتاج المحروقات إثر دخول حقل نوارة طور الإنتاج إلا أنّ القطاع شهد عدّة تحدّيات ومنها بالخصوص تراجع سعر النفط في الأسواق العالمية والتداعيات الصحية لفيروس كوفيد 19 إضافة إلى التحركات الاجتماعية التي انطلقت بتاريخ 16 جويلية 2020 والتي أدّت إلى الانخفاض التدريجي لمعدلات الإنتاج اليومي بحقول الجنوب التونسي ثم توقفها نهائيا نظرا لنفاذ طاقة الخزن.

كما تميزت سنة 2020 بـ:

- انطلاق ضخ الغاز الطبيعي انطلاقا من حقل نوارة في جنوب ولاية تطاوين عبر محطة المعالجة النهائية في غنوش بقابس إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز بداية من موفى مارس 2020 بمعدل إنتاج يومي يقارب مليون متر مكعب من الغاز،
- دخول حقل حلق المنزل طور الإنتاج بداية من أكتوبر 2020،
- إسناد 4 رخص جديدة وذلك بعد حصولها على موافقة اللجنة الاستشارية للمحروقات،
- انتاج حوالي 3.7 م.طن.م.ن من المحروقات مقابل 3.66 م.طن.م.ن سنة 2019،
- إنجاز جملة من الاستثمارات تناهز 1450 م د مقابل 1580 م د خلال سنة 2019،
- تحقيق نسبة نمو بـ 1%.

ومن المنتظر أن تتواصل الجهود خلال سنة **2021** قصد تكثيف أنشطة البحث والاستكشاف من خلال طمأنة الشركاء الأجانب بتوفير الأمن والسلامة بالمنشآت ومواقع الإنتاج وخلاص الديون المتخلدة بذمة الشركاء المحليين ومراجعة مجلة المحروقات، علاوة على إقرار سياسة ترويجية للقطع الشاغرة في مجال المحروقات على المستويين الداخلي والخارجي لاستقطاب المستثمرين في ميدان استكشاف وإنتاج المحروقات.
أما على المستوى الكمي، فيتضمن منوال التنمية لقطاع المحروقات خلال سنة 2021 التقديرات التالية:

- تطور هام في نسبة النمو بحوالي 22% مقابل 1% سنة 2020 وذلك بالاستناد إلى إنتاج حوالي 4.5 مليون ط.م.ن من المحروقات مقابل حوالي 3.7 مليون ط.م.ن خلال سنة 2020،
- إنجاز مبلغ من الاستثمارات يناهز 1300 م د مقابل 1450 م د متوقعة خلال سنة 2020.

وفيما يتعلق بقطاع الكهرباء والغاز، تواصل العمل خلال سنة **2020** لتدعيم إنتاج الكهرباء وتحسين شبكة النقل والتوزيع لتأمين التزوّد بالكهرباء حيث تم الانتهاء والتشغيل الصناعي الكامل لمحطّتي إنتاج الكهرباء بكل من المرناقية – برج العامري ورادس بطاقة جمليه تعادل 1050 ميغاواط، وهو ما يعادل 20% إضافيّة من الإنتاج

الوطني للكهرباء إضافة إلى دخول محطتي إنتاج الكهرباء بالطاقة الفولطاضوئية توزر 1 و2 طور الاستغلال. هذا بالإضافة إلى مواصلة انجاز مشاريع نقل الكهرباء المبرمجة ضمن المخططين الحادي عشر والثاني عشر وتلبية طلبات الربط بالشبكة الكهربائية (130 ألف ربط جديد).

كما تواصل دعم استثمارات نقل وتوزيع الغاز الطبيعي بالنسبة للاستهلاك المنزلي والصناعي من خلال تواصل إنجاز مشاريع المخطط المديري للغاز الطبيعي قصد تلبية الطلب المتزايد من خلال ربط قرابة 42 ألف منخرط جديد إضافة إلى مواصلة ربط مناطق بلدية بالغاز الطبيعي.

أما على صعيد التقديرات الكمية، فينتظر تسجيل نسبة نمو سلبية في حدود (-3%) خلال سنة 2020 مقابل نسبة نمو بحوالي 2,0% خلال سنة 2019 تعود بالأساس إلى تأثير جائحة كورونا والحجر الصحي على مستوى طلب الكهرباء حيث تم تعديل مستوى الطلب بحوالي 15600 ج.و.س من الكهرباء مقابل 16710 ج.و.س مبرمجة. ومن المنتظر أن تبلغ جملة الاستثمارات المنجزة سنة 2020 حوالي 856 م د.

وسيشهد قطاع الكهرباء والغاز **خلال سنة 2021** نسقا أرفع في إنجاز المشاريع وذلك من خلال:

- دعم شبكة الكهرباء الوطنية لاستيعاب الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة،
- مواصلة تدعيم برنامج التجهيز بمحطات توليد الكهرباء من الغاز الطبيعي والطاقات المتجددة،
- تطوير النظام المعلوماتي للشركة التونسية للكهرباء والغاز،
- إنطلاق مشروع تجهيز المؤسسات العمومية بالطاقة الشمسية الفولطاضوئية الممول من قبل KFW،
- إرتفاع نسق دخول محطات إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في إطار نظام التراخيص وانطلاق تركيز المحطات الكبرى في إطار نظام اللزمات بقدرة 500 ميغاواط،
- نشر البرنامج الوطني لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة 2021-2025 والانطلاق في تنفيذه،
- الانطلاق في إنجاز المرحلة الأولى من برنامج الشبكة الذكية بصفاقس بتركيز حوالي 460 ألف عداد ذكي،
- انجاز مشاريع نقل الكهرباء المبرمجة ضمن المخطط الثالث عشر،
- إنهاء أشغال أنبوب الغاز تونس- بنزرت ومواصلة أشغال أنبوب تونس- باجة- الدهماني وأنبوب تطاوين والانطلاق في أشغال أنبوب المروج- مساكن
- تزويد 20 منطقة بلدية بالغاز الطبيعي (15 منطقة بلدية ببنزرت، سيدي بوزيد، جلمة، سبيطلة، حاجب العيون، لسودة) والانطلاق في أشغال تزويد كلّ من الحامة، قبلي، دوز، القلعة، سوق الاحد، جمنة وسليانة.

وعلى المستوى الكمي، ينتظر أن يسجل قطاع الكهرباء والغاز خلال سنة 2021 نسبة نمو في حدود 4 % على أساس تحسن الطلب على الكهرباء، وذلك استنادا على التوقعات التالية:

- استعادة نسق الطلب على الكهرباء على إثر جائحة كورونا وإنتاج حوالي 19600 ج.و.س،
- إنجاز جملة من الاستثمارات تناهز 1580 م د منها 920 م د عن طريق الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

أما بالنسبة لقطاع التكرير، فقد شهد استئناف نشاط المصفاة بعد توقف دام حوالي 10 أشهر من سنة 2019 لانجاز أشغال الصيانة والتعصير الضرورية، هذا بالإضافة إلى استئناف العمل بآلية التعديل الآلي لأسعار المحروقات وتحيينها لتصبح شهرية عوضا عن كل 3 أشهر.
كما شهدت سنة 2020 توقف اضطراري للمصفاة بحوالي شهر وذلك نتيجة للانخفاض الكبير للمبيعات خلال فترة الحجر الصحي الذي بلغ 60% خلال شهر أفريل لمحدودية طاقة الخزن.
وعلى المستوى الكمي، ينتظر أن يسجل قطاع التكرير سنة 2020 النتائج التالية:

- إنتاج حوالي 1.6 مليون طن من المواد البترولية مقابل 0.236 مليون طن سنة 2019،
- إنجاز مبلغ من الاستثمارات يناهز 150 م د مقابل 110 م د خلال سنة 2019،

أما فيما يتعلق بسنة **2021**، فمن المتوقع أن تتواصل الجهود لتأمين التزود بالمواد البترولية وذلك عن طريق انجاز مشاريع الصيانة والتأهيل لوحدات الإنتاج والخزن لاسترجاع نسق إنتاج المصفاة.
كما يتوقع أن يحقق القطاع نسبة نمو بـ 1% وإنجاز استثمارات بـ 90 م د وإنتاج حوالي 1.6 م طن من المواد البترولية.

السكن والتهيئة العمرانية

تتبني السياسة السكنية المعتمدة على توفير السكن اللائق لمختلف الشرائح الاجتماعية من خلال احداث وتنفيذ البرامج السكنية المتعددة وتبسيط الإجراءات ودعم القطاع. وقد **تميزت سنة 2020** بالعمل على مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بقطاع السكن والتهيئة العمرانية حيث تم الشروع في مراجعة **التشريع الخاص بالبعث العقاري** ومراجعة **مجلة التهيئة والتنمية الترابية والتعمير** وتطوير **مرصد السكن والعقار** لتوفير معطيات دقيقة حول تطور القطاع.

كما تم الشروع في وضع الإطار القانوني والمؤسساتي لمعالجة البنايات المتداعية للسقوط حيث تمّ إعداد مشروع قانون وإحالته للمصادقة حول "البنايات المتداعية للسقوط" يهدف إلى سنّ أحكام في المجال وضبط الشروط والصيغ والأطراف المتدخلة قصد إخلائها وترميمها أو هدمها وإن اقتضى الأمر انتزاعها والشروع في إحداث إطار قانوني ومؤسساتي وتشريعي خاص بالسكن المعد للكراء حيث تم إعداد تقرير المرحلة الأولى من الدراسة حول السكن المعد للكراء بالتعاون مع البنك الدولي في انتظار إعداد تقرير المرحلة الثانية المتعلقة بالمقترحات والتوجهات الكبرى، فضلا عن تثمين الرصيد السكني القائم خاصة في المراكز العمرانية القديمة حيث تم فتح باب الترشح لتقديم طلبات المشاريع من طرف البلديات للتعبير عن رغبتها في المشاركة في "برنامج احياء المراكز العمرانية القديمة بتونس".
وفي مجال التهيئة العمرانية، تمّ إعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بضبط إجراءات تنسيق الإدارات المركزية ومصالحها الخارجية والمؤسسات والمنشآت العمومية مع البلديات في مجال إعداد أو مراجعة أمثلة التهيئة

العمرانية والمصادقة عليها على ضوء أحكام الفصل 114 من القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018 المتعلق بمجلة الجماعات المحلية.

كما شهدت **سنة 2020** متابعة **428** دراسة مثال تهيئة عمرانية في مراحل مختلفة.

وتمّ خلال **سنة 2020** بناء قرابة **38** ألف وحدة سكنية باستثمـــارات جملــية تقدر بحوالي **3630 م د** منها 79.4% عن طريق الأسر و19.6% عن طريق الباعثين العقاريين الخواص.

كما تولى الباعثون العقاريون العموميون بناء حوالي 400 وحدة سكنية اجتماعية باستثمــارات بلغت 38 م د.

كما شهدت سنة 2020 مواصلة انجاز **البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي** والمتمثل في:

- التدخّل لفائدة 9000 منتفع ببرنامج إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها بكلفة 200 م د، حيث تمّ الانتهاء من بناء 4700 مسكنا ومواصلة بناء 2300 مسكنا.
- إنجاز حوالي 8400 مسكنا ومقسما اجتماعيّا بكلفة تناهز 500 م د من بينها 157 مسكنا تمّ تسليمها و1613 مسكنا ومقسما جاهزا و6630 مسكنا ومقسما اجتماعيا بصدد الإنجاز.

كما تميزت سنة **2020** بمواصلة تنفيذ **برنامج المسكن الأول** الذي يهدف إلى مساعدة العائلات متوسطة الدخل على تمويل اقتناء مساكنهم المنجزة من قبل الباعثين العقاريين أو من قبل الخواص والتي لا يتجاوز ثمنها 220 أ د، وقد انخرط في البرنامج 17 بنكا ساهمت في تمويل حوالي 1300 مسكنا بكلفة 35.9 م د.

أما على مستوى الأراضي الصالحة للبناء فقد تم توفير حوالي 220 هك منها 90% عن طريق القطاع الخاص فيما تولت الوكالة العقارية للسكنى بيع حوالي 50 هك بقيمة 120 م د.

وعلى مستوى تمويل السكن الاجتماعي، تمكن صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء من إسناد 500 قرض لتمويل مساكن بقيمة 35 م د والمصادقة على تمويل 1500 مسكن فردي وجماعي و200 مقسم بقيمة 90 م د.

أما على مستوى تأهيل وتحسين ظروف السكن، فقد شهدت سنة 2020 تدعيم تدخلات الصندوق الوطني لتحسين السكن حيث بلغت جملة تدخلاته 14 م د.

وستشهد سنة 2021 مواصلة تنفيذ مختلف الإصلاحات الرامية إلى النهوض بقطاع السكن، من خلال:

- توفير الأراضي الصالحة للبناء، حيث ستتــولى الوكالة العقارية للســكنى إقتناء حــوالي 40 هك بقيمة 17 م د واستثمار 80 م د في مجال التهيئة وبيع حوالي 50 هك بقيمة 118 م د.
- إزالة 2300 مسكن بدائي في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.
- مواصلة إنجاز 1093 مسكنا ومقسما اجتماعيا بكلفة 60 م د عن طريق الباعثين العقاريين العموميين.

- مواصلة بناء حوالي 4700 مسكن اجتماعي بكلفة 300 م د عن طريق الباعثين العقاريين الخواص إلى جانب الشروع في القسط الثاني من بناء حوالي 5100 مسكن اجتماعي بكلفة 400 م د.
- البحث عن التمويل لإنجاز حوالي 20 ألف مسكنا ومقسما اجتماعيا بكلفة 1800 م د منها 4000 مسكن ستنجز على أراضي دولية مخصصة للغرض و16 ألف مسكن ومقسم اجتماعي في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- مواصلة إنجاز برنامج المسكن الأول.
- تدعيم تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء، حيث من المتوقع إسناد 530 قرضا لتمويل مساكن بقيمة 40 م د والمصادقة على تمويل 1120 مسكنا فرديا وجماعيا و250 مقسما بكلفة جملية تقدر بـ 125 م د.
- تدعيم تدخلات الصندوق الوطني لتحسين السكن حيث من المتوقع صرف اعتمادات بقيمة 14 م د للمحافظة على الرصيد السكني القائم.

وعلى هذا الأساس، يتوقع أن تبلغ قيمة الاستثمارات في مجال السكن حوالي 3770 م د خلال سنة 2021 لإنجاز ما يقارب 37 ألف مسكنا منها 80 % عن طريق الأسر.

أما على مستوى التهيئة العمرانية، ستشهد سنة 2021 تغطية الأراضي العمرانية بمسوحات طبوغرافية وصور جوية رقمية ومواصلة إعداد ومراجعة مخططات التهيئة العمرانية وإعداد خرائط رقمية بقياسي 2000/1 و5000/1 للمدن.

كما سيتمّ متابعة الدراسات النموذجية وانجاز الأشغال المتعلقة بالشبكات الجيوديزية وقيس الارتفاع والجاذبية ومتابعة المراحل النهائية من دراسة تركيز منظومة معلوماتية جغرافية لأمثلة التهيئة العمرانية، ومتابعة مشروع رقمنة أمثلة التهيئة العمرانية للبلديات، بالإضافة إلى متابعة دراسة تركيز منظومة معلوماتية جغرافية لمتابعة النمو العمراني.

وعلى هذا الأساس، من المتوقع أن تبلغ قيمة الاستثمارات في مجال التعمير حوالي 6 م د.

تهيئة المناطق الصناعية

يعتبر توفير الأراضي الصناعية وتعصير وتطوير البنية الأساسية داخل المناطق الصناعية من أهم العناصر المشجعة للاستثمار في مجال الصناعة والخدمات المتصلة بها وعاملا أساسيا لبعث المشاريع واستقطاب المستثمرين.

ويشمل برنامج الوكالة العقارية الصناعية للفترة 2016-2020 المتعلق بتهيئة المناطق الصناعية تهيئة 42 منطقة صناعية على مساحة جملية تقدر بحوالي 1514 هك موزعة على النحو التالي:

- 13 منطقة على مساحة 522 هك على مستوى الشريط الساحلي،

- 29 منطقة تنمية جهوية على مساحة 992 هك.

وقد تولت الوكالة العقارية الصناعية إلى حدود شهر ديسمبر 2019 الانتهاء من أشغال تهيئة 7 مناطق صناعية فضلا عن 6 مشاريع في طور التهيئة و29 مشروع في طور الدراسات.

وفي إطار إعادة تهيئة المناطق الصناعية، قامت الوكالة العقارية الصناعية بإعادة تهيئة منطقة صناعية إضافة إلى منطقتين بصدد إعادة التهيئة وثلاث مناطق انتهت دراستها ومنطقتين بصدد إعداد دراسة إعادة التهيئة.

وقد شمل برنامج تدخل الوكالة العقارية الصناعية خلال **سنة 2020** إعلان أحد عشر (11) طلب عروض منها تسعة (09) طلبات عروض أشغال على مساحة 347 هك وطلبي (02) عروض دراســات على مساحة 94 هك.

أما على مستوى الدراسات، من المنتظر إعلان طلب عروض إعداد دراساتي تهيئة **منطقتين (2)** صناعيتين وهي دخان (74 هك) وبئر الحفي (20 هك).

وتقدر **الاستثمارات الجملية المحينة** لبرنامج الوكالة العقارية الصناعية لتهيئة وإعادة تهيئة المناطق الصناعية خلال سنة 2020 بحوالي 19.31 م د مقابل 18 م د مقدرة أوليا.

أما بالنسبة لبرنامج سنة 2021، فسيتمّ الإعلان عن 6 طلبات عروض أشغال على مساحة 273 هك و(3) طلبات عروض دراسات حيث سيتم إعلان طلبات عروض الأشغال الخاصة بستة مناطق صناعية على مساحة 273 هك وهي الفجيج من ولاية قابس (50 هك) والفحص المرجى من ولاية زغوان (50 هك) وبوتفاحة 2 من ولاية باجة (24 هك) والسرس من ولاية الكاف (79 هك) وبرقو من ولاية سليانة (20 هك) وجعفر رواد من ولاية أريانة (50 هك).

كما سيتمّ إعلان طلب عروض إعداد الدراسات الفنية لثلاثة مناطق صناعية تخصّ كلّ من الروماني من ولاية جندوبة (120 هك) والمغيرة 5 من ولاية بن عروس (23 هك) ومنزل تميم الملاعبي من ولاية نابل (55 هك) (البرنامج الإضافي).

وتبلغ التقديرات الأولية **للاستثمارات الجملية** لبرنامج الوكالة العقارية الصناعية لتهيئة وإعادة تهيئة المناطق الصناعية خلال سنة 2021 بحوالي 64.675 م د منها 2.1 م د لإعادة التهيئة.

المسائل العقاريـة

اعتبارا للتحديات التي تواجه المجال العقاري، تمحورت الجهود خلال سنة **2020** على تجسيم التوجهات الرامية أساسا إلى ضرورة تطوير القوانين المنظمة للقطاع واجراء الإصلاحات الهيكلية اللازمة والعمل على النهوض بالمجال العقاري لجعله رافدا أساسيا للتنمية ودافعا للعجلة الاقتصادية.

وقد شهدت سنة **2020** بالأساس:

- إصدار الأوامر الحكومية المتعلقة بالمصادقة على 332 عقد لتسوية وضعيات عقارية على مساحة 1076 هك بقيمة 3 م د للمستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية.
- تركيز منظومة التصرف في ملفات الاختبارات والحرص على تطويرها لإضفاء المزيد من الشفافية على تقنيات التقييم وتوحيد مناهجها وذلك قصد التقليص من مدة الإنجاز.
- تركيز المنظومة الإلكترونية SABE II لمزيد احكام التصرف في العقارات الراجعة لملك الدولة الخاص ومراقبة استغلالها.
- مواصلة تصفية ملف التجمعات السكنية المقامة على أراضي دولية من خلال أشغال وحدة التصرف حسب الأهداف المحدثة للغرض سنة 2018، حيث تمّ حصر حوالي 154 ألف مسكنا وقرابة 1246 تجمعا سكنيا موزعة على ما يقارب 12 ألف هك على كامل تراب الجمهورية، علما وأنّه تم خلال سنة 2020 تسوية وضعية حوالي 31 مسكنا بقيمة 65 أ د المسكن.
- استرجاع 1100 هك خلال شهري أفريل وماي 2020 من أراضي الدّولة التي كانت في وضعية استغلال غير قانونية من قبل الغير.
- تسويغ قرابة 10000 هك من الأراضي الدولية الفلاحية لفائدة شركات الاحياء والتنمية الفلاحية والفنيين الفلاحيين والفلاحين الشبان وكذلك عموم الفلاحين.
- اقتناء عقارات لازمة لمشاريع ذات مصلحة عمومية عن طريق الشراء أو المعاوضة حيث تم ابرام عقود في خصوص 700 هك وإعداد 11 مشروع أمر انتزاع 86 هك لإنجاز مشاريع عمومية.
- التفويت في عدة عقارات دولية لفائدة الوكالة العقارية للسكنى والوكالة العقارية الصناعية والوكالة العقارية السياحية والشركة الوطنية للبلاد التونسية وكذلك لفائدة الجماعات المحلية لإنجاز المشاريع السكنية والصناعية والسياحية. كما تم الشروع في التفويت في مساحة 104 هك لفائدة الوكالة العقارية للسكنى و 31 هك لفائدة عدد من البلديات.
- تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب حيث تم التفويت في 37 عقارا كائنة بكل من تونس الكبرى وبنزرت وباجة وجندوبة للمواطنين الذين حظيت مطالبهم بموافقة اللجنة الوطنية للتفويت.
- تكثيف عمل اللجان الجهوية في مجال التسويات العقارية وتسهيل عملية الانتزاع للمصلحة العامة لإنجاز المشاريع العمومية.
- إنجاز مشروع الخارطة الرقمية لأملاك الدولة حيث تم ادراج قرابة 83 ألف هك من الأمثلة الرقمية من العقارات الفلاحية بالخارطة الرقمية إضافة إلى 580 هك تم ادراجها كعقارات دولية (مقاطع).

وبذلك بلغت قيمة استثمارات القطاع لسنة **2020** حوالي **13.700** م د

وينتظر خلال سنة **2021** مواصلة الإصلاحات في المجال العقاري حيث سيتم العمل على:

- الانخراط في البرنامج الحكومي للإدارة الذكية smart 2020 من خلال تطوير برنامج المعالجة الإعلامية لبيانات السجل العقاري بإدارة الملكية العقارية.
- مواصلة مشروع الخارطة الرقمية لأملاك الدولة في جزئها المتعلق بالميدان غير الفلاحي
- مواصلة برنامج التسجيل والتحديد العقاري لملك الدولة الخاص.
- مواصلة اصدار الأوامر الحكومية المتعلقة بالمصادقة على عقود لتسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية حيث يتوقع استصدار 5 أوامر حكومية خلال سنة 2021 بمعدل 25 وضعية بالنسبة لكل أمر ليرتفع بذلك عدد العقود المبرمة إلى 300 عقد.
- الانتهاء من اعداد مجلة موحدة لأملاك الدولة تضم العقارات الفلاحية وغير الفلاحية بهدف معالجة تشتت النصوص القانونية.
- تكثيف عمليات تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب لتبلغ نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت 90% في غضون سنة 2021
- الانطلاق في إنجاز مشروع إحصاء المقاطع الدولية.
- انجاز تقاسيم مقطعية.
- بناء مقر الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بسيدي بوزيد.

وبذلك ستبلغ قيمة استثمارات القطاع لسنة **2021** حوالي **3.407** م د.

الباب الثاني

دعم التنافسية والتصدير

فرضت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الناجمة عن انتشار وباء كوفيد 19 تحديات جديدة لما لها من تداعيات سلبية على جميع المستويات الصحية والاجتماعية والاقتصادية. وعلى هذا الأساس تواجه تونس على غرار معظم بلدان العالم صعوبات عديدة باعتبار التراجع الهام المسجل في النشاط الاقتصادي والضغوطات المتزايدة على التوازنات الجملية وتنافسية المؤسسات.

ويتعين في إطار الأهداف المرسومة لمنوال النموّ للسنة القادمة إيلاء مزيد العناية بمناخ الاعمال وتنافسية المؤسسات الوطنية بما يؤهلها لاستعادة نشاطها ويمكّنها من تعزيز قدرتها على مجابهة المنافسة في السوق الداخلية وكذلك المحافظة على حصصها في الأسواق الخارجية وانتهاز الفرص المتاحة لمزيد تطوير أعمالها.

التموقع التنافسيّ

يبرز تقييم المؤشر التأليفي للتنافسية الكلية الذي يعده المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية حول التموقع التنافسي أن أداء الاقتصاد التونسي لا يزال متدنيا طيلة السنوات الأخيرة ليتمركز في المرتبة 23 ضمن مجموعة 27 دولة المكونة للدول الشبيهة والمزاحمة لتونس.

ويعزى هذا التموقع المتأخر إلى الضعف الهيكلي على مستوى عدد من العوامل والتي تشمل:

- ضعف تنوع الصادرات وتراجع حصص السوق الخارجية ولا سيما نحو الاتحاد الأوروبي،
- اختلال التوازنات المالية نتيجة تفاقم العجز الجاري والضغوط على المالية العمومية وتقلص نسبة الادخار ومستوى المدخرات من العملة بالإضافة إلى ارتفاع نسبة التضخم،
- ضعف حصة السوق المالية وارتفاع نسبة القروض غير المنتجة رغم تراجعها خلال السنوات الأخيرة،
- تراجع آداء أنشطة الصناعات المعملية على غرار الصناعات الكيميائية وصناعات مواد البناء والخزف والبلور فضلا عن تباطؤ مجهود الاستثمار وانخفاض الانتاجية الكلية لعوامل الإنتاج،
- ثقل الضغط الجبائي وضعف مستويات الدخل والاستهلاك الخاص للفرد بسعر التكافؤ مما نجم عنه تراجع مؤشر اللحاق ببلدان الإتحاد الأوروبي،
- ضعف جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر،

- محدودية عدد خوادم الانترنت الآمنة وعدد المشتركين في الانترنت ذات السعة العالية وتقلص حصة واردات سلع تكنولوجيات المعلومات،
- تراجع إمكانيات الموارد البشرية، كانخفاض عدد خريجي التعليم العالي لألف نشيط والمستوى المرتفع نسبيا لحصة المنقطعين مبكرا عن الدراسة،
- ضعف نسبة الإنفاق في البحث والتطوير ومحدودية عدد طلبات البراءات.

مؤشر التنافسية لتونس مقارنة بمعدل العينة (سنة 2019)

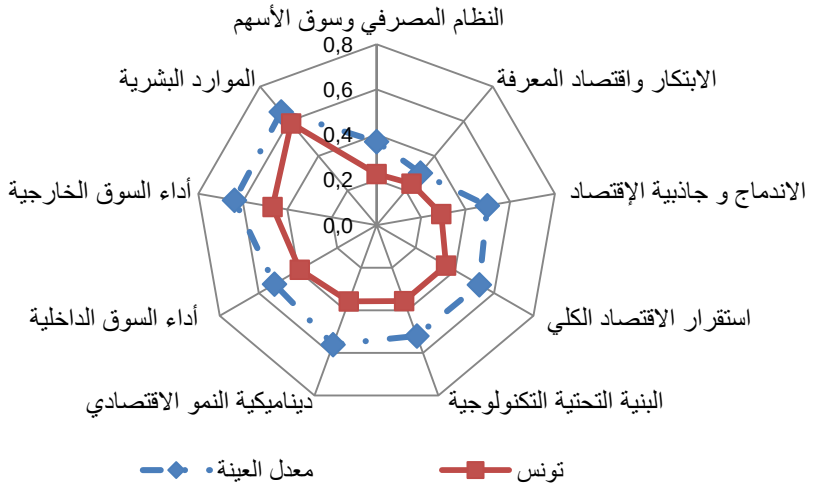

التنافسية الخارجية

شهدت التنافسية الخارجية تراجعا خلال الفترة الأخيرة يعزى بالأساس إلى عديد النقائص الهيكلية، والتي تبرز من خلال تفاقم العجز التجاري خلال العشرية الأخيرة ليرتفع إلى ما يعادل 17% من الناتج سنة 2019 وكذلك إلى انخفاض قيمة الدينار وما ترتب عنه من تضخم أعباء التوريد. كما تكمن هشاشة التنافسية الخارجية في ضعف تنوع المنتجات المصدرة وتمركزها على الأسواق الأقل ديناميكية، على غرار الاتحاد الأوروبي وتراجع الحصص بالأسواق الخارجية إضافة إلى ضعف مساهمة المنتوجات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع من مجمل صادرات السلع مقارنة بعديد الدول المنافسة.

ومن هذا المنطلق، وباعتبار التحسن المرتقب للطلب الخارجي الموجه لتونس بنحو 6.3% خلال 2021 في صورة القضاء على وباء كورونا ستتمحور الأهداف المرسومة للسنة القادمة بالأساس على مواصلة الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحسين أداء مختلف القطاعات والرقي بجودة الخدمات المسداة للمؤسسات بما يسهم في مزيد النهوض بالأنشطة المصدرة واستقطاب الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

دفع التصدير

يكتسي دفع التّصدير أولوية مطلقة باعتبار الدور المحوري في دفع نسق النمو والتحكم في التوازنات الجملية للاقتصاد. ومن هذا المنطلق ستتركّز الجهود خلال سنة 2021 على مزيد تعزيز المجهود التصديري من خلال عديد الإصلاحات والإجراءات والتسريع في تحقيق الأهداف المرسومة بالخطّة الوطنية لدفع الصادرات والتي تمّ اعتمادها من قبل المجلس الأعلى للتصدير منذ سنة 2018.

وترتكز الاستراتيجية المعتمدة على تبسيط النفاذ إلى التمويل وتأمين الصادرات وتوسيع التمثيل التجاري وتطوير اللوجيستية والنقل. ولمزيد تبسيط الإجراءات سيتّم العمل على الاستفادة من الفرص التي وفّرتها جائحة كوفيد 19 في مجال الرقمنة في اتّجاه رقمنة جميع إجراءات التصدير والتوريد وإدراج جميع المتدخلين في العملية التصديرية في شبكة تونس للتجارة. ومن ناحية أخرى ينتظر تكثيف التظاهرات الموجهة للتصدير ومزيد تنسيقها وإقرار برنامج اتصالي لمزيد ترويج وإشعاع صورة المنتوج التونسي صنع في تونس "MADE IN TUNISIA".

هذا وينتظر بالخصوص:

- تطوير نسبة المبادلات مع البلدان التي تربطها اتفاقيات تبادل تجاري حر مع تونس مع استهداف نسبة 83% من إجمالي المبادلات خلال سنة 2021.
- مزيد تنويع الأسواق الخارجية والمنتجات المصدّرة لتبلغ نسبة الصادرات خارج دول الاتحاد الأوروبي 30% في موفى 2021.
- التقدّم في برنامج تسهيل الإجراءات التجارية عن طريق حصر عدد الإجراءات غير التعريفية عند التصدير والتوريد في حدود 7 إجراءات.
- انشاء جهاز مختص للدفاع التجاري والدفاع عن الصادرات الوطنية.
- إعادة هيكلة وتنظيم الأجهزة والهياكل والبرامج المعنيّة بالتّصدير مع تكريس التناغم والانسجام فيما بينها.
- إفراد ملفّ تسهيل التّجارة بهيكل تنظيمي خاصّ (على غرار الوحدة المركزيّة للتّصرّف في الميزانيّة حسب الأهداف) وتمكينه من صلاحيّات أفقيّة ضمن عقد برامج.

الباب الثالث

دفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال

يمثل النهوض بالاستثمار الخاص وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني أحد أوكد الأولويات التي يعتمد عليها العمل التنموي للفترة القادمة بما يساهم في استرجاع نسق النمو واستيعاب مواطن الشغل الجديدة والمحافظة على التوزانات الكبرى.

وتعتبر سنة 2020 سنة استثنائية في مجال الاستثمار بالنظر إلى الانعكاسات السلبية لجائحة COVID-19 على نشاط المؤسسات الاقتصادية وما اقتضته من إجراءات ظرفية وعاجلة لفائدتها حتى يتسنى المحافظة على ديمومتها ومواطن الشغل بها.

وبالنظر للتحديات الكبرى للاقتصاد الوطني، ستتركز سنة 2021 على تسريع نسق الإصلاحات في مختلف مجالات مناخ الأعمال، لاسيما تحديث الخدمات الإدارية ودعم مسار رقمنتها وتطوير التشريعات والإصلاحات المؤسساتية لتحسين أداء الهياكل العمومية، فضلا عن الاستغلال الأمثل للإمكانيات والميزات التفاضلية المتاحة في القطاعات والجهات وتحسين خدمات النقل واللوجيستية والبنية الأساسية والتكنولوجية وفقا لأفضل المعايير الدولية.

الإصلاحات والإجراءات المعتمدة سنة 2020 لدفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال:

تركزت السياسات المعتمدة خلال سنة 2020 على محورين أساسين:

- اعتماد إجراءات ظرفية لمجابهة انعكاسات جائحة COVID-19 على المؤسسات ومواطن الشغل،
- مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في مجال تحسين مناخ الأعمال.

أهم الإجراءات الظرفية لمجابهة انعكاسات جائحة COVID-19 على المؤسسات ومواطن الشغل:

إعتمدت الحكومة خلال الفترة الأولى من سنة 2020 عدة إجراءات ظرفية عاجلة لفائدة المؤسسات الاقتصادية توزعت بين إجراءات جبائية واجتماعية وإدارية، ومن أهمها:

- تعليق الآجال القانونية المستوجبة في عدد من الواجبات الجبائية المحملة على المؤسسات الاقتصادية وكذلك المتعلقة بانجاز الاستثمارات والانتفاع بالحوافز خلال فترة الحجر الصحي الشامل،

- اعتماد إجراءات جبائية ومالية لفائدة المؤسسات في شكل تسريع آجال استرداد فائض الأداء على القيمة المضافة ومراجعة الأداءات والمعاليم المستوجبة،
- إقرار التخفيض في نسبة الفائدة المديرية حتى يتسنى تخفيف الأعباء المالية على المؤسسات، خاصة منها المتوسطة والصغرى، حفاظا على ديمومتها وعلى ديمومة مواطن الشغل بها،
- تفعيل إجراءات الانتفاع بامتياز تكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة النقدية في حدود 3 نقاط،
- تخصيص موارد مالية إضافية لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة لتدعيم مواردها الذاتية ودعم سيولة المؤسسات المتضررة من الجائحة،
- اعتماد إجراءات اجتماعية استثنائية وظرفية لمرافقة المؤسسات وبعض الأصناف من العاملين لحسابهم الخاص المتضررين من التداعيات المنجرة عن تطبيق إجراءات الحجر الصحي الشامل،
- تخصيص منصات إلكترونية وفرق عمل مسخرة بصفة دائمة لمساندة المستثمرين على مستوى مختلف الهياكل العمومية في مجال الاستثمار.

مجالات إحاطة المستثمرين في أزمة كورونا
(منصة الهيئة التونسية للاستثمار)

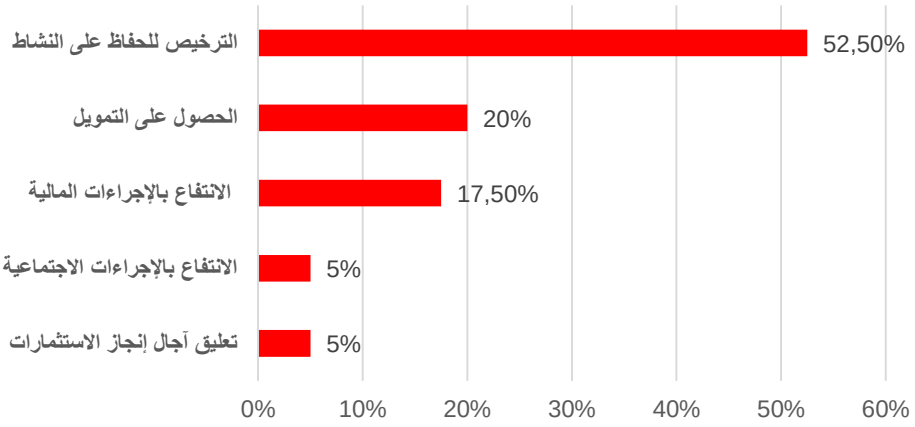

مواصلة تسريع نسق الإصلاحات الهيكلية في مجال تحسين مناخ الأعمال:

يبرز تحليل المجالات المكونة لمناخ الأعمال لسنة 2019 أن الثلاثة عوائق الأكثر حدة تشمل ظاهرة الفساد بما يستدعي العمل على إضفاء مزيد النجاعة على إجراءات مكافحة ظاهرة الفساد على المستوى التشريعي والعملي وظاهرة الضبابية وعدم وضوح الرؤية للمستثمرين بعلاقة مع المناخ السياسي وكذلك مسألة صعوبة النفاذ للتمويل البنكي خاصة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة إضافة إلى العراقيل المتعلقة بالبيروقراطية وتعقد الإجراءات الإدارية.

ومن ناحية أخرى، أكّد **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر** عن البنك الدولي لسنة 2019 أن تونس تمكنت وبعد 6 سنوات متتالية من التراجع في الترتيب، من التقدم للسنة الثانية على التوالي لتحتل المرتبة 78 عالميا مقابل المرتبة 80 في سنة 2018 لتكون بالتالي ضمن الدول الخمس الأوائل إفريقيا والثامنة عربيا، وذلك نتيجة الأثر الإيجابي لعديد الإصلاحات التي تم تنفيذها والتي شملت مجالات بدأ المشروع والمنظومة القانونية لحماية المستثمرين الأقلية ودعم الحوكمة الرشيدة للشركات وتبسيط بعض إجراءات التجارة الخارجية وتحسين إجراءات المراجعة الجبائية.

وبالتوازي، تواصلت الجهود سنة 2020 لتعزيز نسق هذه الإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال ودعم جاذبية موقع بلادنا على الساحتين الإقليمية والعالمية.

فعلى المستوى القانوني والمؤسساتي، تم خلال سنة 2020، إصدار قانون الباعث الذاتي لتحفيز المبادرة الذاتية من خلال إرساء منظومة متكاملة للباعثين في شكل إجراءات جبائية واجتماعية تفاضلية لإنجاز مشاريعهم. كما تم في إطار استكمال النصوص التطبيقية لقانون تحسين مناخ الاستثمار عدد 47 لسنة 2019 وإصدار أمر حكومي يتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات بين الهياكل والمتعاملين معها مما سيسهل المعاملات لفائدة المستثمرين وتبسيط إجراءات الاستثمار.

وفي إطار استكمال إرساء الجهاز المؤسساتي الجديد للاستثمار المنصوص عليه بقانون الاستثمار، تم الشروع في التركيز الفعلي لهياكل الصندوق التونسي للاستثمار والانطلاق في نشاطه بما سيمكن من تيسير النفاذ إلى التمويل وتنويع مصادره لفائدة المؤسسات الاقتصادية.

كما تواصل إنجاز **مشروع مراجعة تراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية،** حيث تمّ بالتنسيق مع الوزارات المعنية ومجلس المنافسة، إعداد 17 مشروع كراس شروط لتنظيم الأنشطة الاقتصادية التي تم حذف تراخيص ممارستها تطبيقا لمقتضيات الفصل 4 من الأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 المؤرخ في 11 ماي 2018 تم نشر 9 منها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية بمقتضى قرارات مشتركة بين وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي والوزارات القطاعية المعنية على أن يتم استكمال إصدار باقي كراسات الشروط قبل موفى سنة 2020.

وتم الانطلاق في رقمنة قائمة التراخيص وإجراءاتها المنصوص عليها بالأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 المؤرخ في 11 ماي 2018 حتى تكون أداة للمستثمر ودليلا لتوضيح مجال إسناد تراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية وطريقة إسنادها.

من ناحية أخرى، شهدت سنة 2020 الشروع في اعداد تقييم لقانون الاستثمار بما يسمح من رصد النقائص المسجلة واقتراح الحلول القانونية والاجرائية لتيسير الحصول على الحوافز المالية وتحسين مردودية مؤسسات الإحاطة فضلا عن لستغلال الفرص الاستثمارية الجديدة والتوجهات الجديدة للشركات الكبرى في العالم لإعادة التموقع وذلك نتيجة الانعكاسات المترتبة عن جائحة COVID-19.

وفي إطار تعزيز مساهمة المشاريع الاستثمارية الكبرى في دعم الاستثمار الخاصّ لاسيما الاستثمارات الخارجية وتطوير وتنويع القاعدة الاقتصادية وخلق الثروة وإحداث مواطن الشغل، وبالإضافة إلى بعض المشاريع الكبرى الجديدة التي تتم دراستها وفقا للمنظومة الجديدة للاستثمار المتعلقة بالمشاريع ذات الأهمية الوطنية، فقد تم التركيز في سنة 2020 على متابعة مجموعة من المشاريع الكبرى الهامة المبرمة بشأنها اتفاقيات وتعهدات سابقة شملت بالخصوص:

- مشروع المدن الرياضية العالمية بتونس (مشروع بوخاطر) بمنطقة البحيرة الشمالية حيث تم بلوغ مراحل متقدمة في إطار التنسيق بين مختلف الهياكل الفنية المعنية بخصوص الاستجابة لطلب المستثمر لتعديل مخطط المشروع وفقا للتوجهات الأولية للمخطط الرئيسي للمشروع ولأحكام اتفاقية الاستثمار،
- مشروع المرفأ المالي بمنطقة الحسيان من ولاية أريانة (بيت التمويل الخليجي) وخاصة منه ما يتعلق بمتطلبات المشروع المتعلقة بالربط بالشبكات الخارجية،
- مشروع جنان مجردة بولاية باجة في اتجاه فض الاشكال المتعلق بالعقارات التي ستشملها الدراسة الفنية للمشروع تمهيدا لاستئناف هذه الدراسة وضبط المكونات الأساسية للمشروع وفقا لخصوصيات وموارد وانتظارات الجهة.

أهم الإصلاحات المبرمجة سنة 2021:

ينتظر أن تتركز الجهود سنة 2021 على مزيد الإحاطة بالمؤسسات المتضررة من جائحة كورونا COVID-19 لمساعدتها على استعادة نشاطها والمحافظة على مواطن الشغل بها فضلا عن تسريع نسق الإصلاحات الهيكلية لمناخ الأعمال وتوفير البيئة الملائمة لاستغلال الفرص الجديدة في عدد من الأنشطة الحيوية والاستراتيجية للاقتصاد الوطني لا سيما صناعات النسيج والصيدلة والمستلزمات الصحية والبرمجيات والتجارة الالكترونية وفي الاستثمارات الخارجية في إطار توجه عدد من الشركات العالمية الكبرى لإعادة توطين بعض مشاريعها "Relocalisation".

ومن هذا المنطلق، سيتمحور العمل خلال سنة 2021 بالخصوص على:

- ملاءمة الأولويات القطاعية مع المستجدات والتحولات الاقتصادية في العالم،
- تبسيط الإجراءات وتحرير المبادرة الخاصة،
- تسريع نسق رقمنة الخدمات الموجهة للمستثمرين،
- تطوير صورة تونس كوجهة استثمارية واعدة،
- تسريع إنجاز المشاريع الكبرى ودفع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

على مستوى ملائمة الأولويات القطاعية مع المستجدات والتحولات الاقتصادية في العالم، تفرض المرحلة القادمة في ظل تأثيرات جائحة كورونا جملة من الخيارات الجديدة لحفز الاستثمار وإيلاء عناية أكثر بالقطاعات

الواعدة، على غرار الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية والصناعة 4.0 والصحة والبحث والتطوير والتوزيع فضلا عن مواصلة الإحاطة بالمؤسسات المتضررة وتخفيف العبء الجبائي على المؤسسات المصدرة لاستعادة نشاطها وقدرتها على اقتحام الأسواق الخارجية.

وينتظر في هذا السياق، أن يكون لإعتماد مشروع قانون تنشيط الاقتصاد وإدماج القطاع الموازي ومقاومة التهرب الجبائي دافعا إيجابيا لإسترجاع الثقة في مناخ الاستثمار وتخفيف الأعباء على المؤسسات الاقتصادية. كما ينتظر أن يساهم تركيز الصندوق التونسي للاستثمار وضبط إستراتيجية تدخلاته للفترة القادمة في مزيد تيسير النفاذ إلى التمويل للمؤسسات الصغرى والمتوسطة ودعم هيكلتها الماليةفضلا عن مساندة الأنشطة الواعدة والجهات ذات الأولوية.

وفي مجال تبسيط الإجراءات وتحرير المبادرة الخاصة، سيتواصل العمل خلال سنة 2021 على إنجاز مكونات مشروع مراجعة تراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية من خلال استهداف مراجعة 10% من جملة التراخيص المدرجة بالملحقين عدد 1 وعدد 3 من الأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 ومتابعة إعداد النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بحذف التراخيص أو تعويضها بكراسات الشروط بالتنسيق مع الهياكل الإدارية المعنية بها مع استكمال رقمنة الأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 والشروع في مراجعة وتحيين كراسات الشروط لممارسة الأنشطة الاقتصادية الجاري بها العمل وذلك تطبيقا لمبدئي تيسير الإجراءات وحرية الاستثمار.

وفي إطار تعصير الخدمات الموجهة للمستثمرين ورقمنتها، سيتم العمل على تعميم المنصة الإلكترونية للهيئة التونسية للاستثمار وذلك عبر إدماج مختلف الهياكل المتدخلة في مجال الاستثمار في هذه المنصة على غرار وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ووكالة النهوض بالاستثمار الفلاحي والديوان التونسي للصناعات التقليدية والديوان الوطني التونسي للسياحة. وتهدف هذه المنصة إلى مرافقة المستثمرين والسماح لهم باستكمال جميع الإجراءات الإدارية عن بعد ومن أهمها التصريح بالاستثمار والتكوين القانوني للشركات والحصول على التراخيص وإيداع طلب الحصول على الحوافز بعنوان مشروع ذو أهمية وطنية إلى جانب إيداع طلب حوافز مالية أو طلب إحاطة أو استفسار.

كما سيتم التركيز خلال سنة 2021، على **تطوير صورة تونس كوجهة استثمارية واعدة** من خلال الإعداد لبرنامج ترويجي متكامل يتضمن مقترحات قيمة "Propositions de valeur" للشركات الأجنبية وإعداد تصور للترويج لموقع تونس "Brand pays" مع التركيز على آليات الاتصال المباشر مع الشركات الأجنبية وصناع القرار ببعض الشركات الأجنبية التي تنشط خاصة في القطاعات ذات الأولوية على غرار مكونات السيارات والطائرات، إضافة إلى قطاعات الفلاحة والصناعات الغذائية والنسيج التقني والخدمات خارج بلد المنشأ والبرمجيات.

كما سيتم العمل على إنجاز خارطة استثمارية تأخذ في الاعتبار الميزات التفاضلية لتونس في ظل تداعيات أزمة كورونا وتطوير منظومة الذكاء الاقتصادي واليقظة والاستشراف حول الاستثمار بما يمكن من تطوير القدرات في استهداف المستثمرين واستقطابهم للوجهة الاستثمارية التونسية.

وفي إطار **تسريع إنجاز المشاريع الكبرى ودفع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص**، سيتواصل التنسيق بخصوص المشاريع الكبرى حيث ينتظر أن تشهد هذه المشاريع بداية من السنة القادمة بداية انطلاقة فعلية في الإنجاز تمتد على مدى العشرية القادمة لتساهم بنجاعة وبنسق تصاعدي في دعم الاستثمار الخاص.

من جهة أخرى، واعتبارا لأهمية هذه المشاريع الكبرى خاصة على مستوى مساهمتها المنتظرة في دعم الاستثمار وتوفير فرص هامة للتشغيل وإعطاء دفع هام لعدة أنشطة واعدة، واعتبارا للإشكاليات المطروحة على المستوى العقاري وحاجياتها الكبيرة من المساحات من الأراضي والربط بالشبكات الخارجية بالإضافة إلى صعوبة التعاطي مع مثل هذه الملفات لتعدد المتدخلين وخاصة في غياب الإعداد لمثل هذه الاستثمارات في إطار المخططات والبرامج التنموية، فان النجاح في استقطاب مشاريع كبرى جديدة يتطلب بالخصوص العمل على توفير عروض جاهزة لهذه المشاريع. وهو ما يستدعي إنتهاج تمشي شمولي ومتكامل للتعاطي مع هذه المشاريع في مختلف جهات البلاد، وذلك خاصة من خلال البرمجة المسبقة لتحديد فرص الاستثمار المتوفرة للمشاريع الكبرى والمهيكلة وكذلك إعداد التصورات الأولية بخصوص عناصرها ومكوناتها وحاجياتها مع ضبط الصيغ المثلى لإنجازها سواء مباشرة من قبل الخواص أو في إطاراللزمات او الشراكة بين القطاعين العامّ والخاصّ.

الباب الرابع

التحديث الإداري واصلاح الوظيفة العمومية والحوكمة والوقاية من الفساد

تكريسا للدور الهام الذي تضطلع به الإدارة في تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأهداف المرسومة سيتواصل سنة 2021 البرنامج الإصلاحي الشامل لتحديث الإدارة الذي يهدف إلى تأهيلها والرفع من نجاعاتها خاصة من خلال رقمنة إجراءاتها وتعزيز دورها في مجال قيادة ومساندة الإصلاحات المزمع إجراؤها في مختلف المجالات.

وفي هذا الإطار ستتكثف الجهود خلال سنة 2021 لاستكمال الإصلاحات بما يعزز ثقة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في قدرة الهياكل العمومية للدولة على تقديم خدمات إدارية مرقمنة ذات جودة عالية قريبة من المتعاملين مع الإدارة.

وبالتوازي سيتواصل إصلاح الوظيفة العمومية، من خلال إرساء مقاربة قائمة على التصرف التقديري في الموارد البشرية وإحداث نظام وظيفة عمومية عليا والتشجيع على الحراك الوظيفي ودعم التكوين لمواءمة الموارد البشرية للإدارات والوزارات مع الأهداف المنشودة بالاضافة إلى تدعيم فاعلية القطاع العمومي من خلال مواصلة حوكمة المؤسسات العمومية والعمل على إعادة هيكلتها وتنفيذ الإصلاحات الضرورية لتكريس مبادئ الحوكمة ومكافحة الفساد.

التحديث الإداري:

يمثل برنامج التحديث الإداري أحد أهم الإصلاحات الكبرى التي ستمكن من إرساء إدارة ناجعة ومفتوحة. وقد شهدت سنة 2020 اتخاذ العديد من الإجراءات الإصلاحية في مجالات تبسيط وتحسينالخدمات الإدارية وتيسير النفاذ إليها وكذلك دعم نجاعة العمل الإداري:

تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين جودتها وذلك من خلال:

- اعتماد مقاربة تقوم على "أحداث الحياة" في إطار الاِهتمام بمشاغل المواطنين والعمل على تذليل الصّعوبات التي تواجههم في تعاملاتهم مع المرافق العمومية، علما أن هذا المشروع يعتمد على مقاربة "التوجه نحو

المواطن–الحريف". وقد تم في هذا الإطار صياغة منهجية خصوصية ترمي إلى إعادة هندسة المسارات الإدارية للحصول على 7 مسارات ذات أولوية موجهة للمواطن. ويتواصل العمل لإعداد مخطط عمل لتجسيم السيناريوهات المعتمدة.

- إصدار الأمر الحكومي عدد 605 لسنة 2020 المؤرخ في 07 أوت 2020 والمتعلق بإرساء مسار لمراجعة الإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة، وذلك في إطار العمل على تطوير الخدمات العمومية وتبسيط إجراءاتها بما يمكّن من تخفيف العبء والرفع من أداء ونجاعة العمل الإداري.

ومن أهم الإنجازات المسجلة التوصل إلى تقليص 52% من عدد الوثائق التي تستوجب التعريف بالإمضاء و54% من عدد الوثائق التي تستوجب نسخ مطابقة للأصل. وبمقتضى إصدار المنشور عدد 07 بتاريخ 07 أوت 2020 المتعلق بالتزام الهياكل العمومية بتطبيق الإجراءات المتعلقة بحذف التعريف بالإمضاء والإشهاد بمطابقة النسخ لأصولها، تم ضبط أجل بـ3 سنوات لإنجاز هذا المشروع الريادي.

من جهة أخرى، يتم العمل حاليا على القيام بجرد شامل لقائمة الإجراءات الإدارية المستوجبة على الأفراد والمؤسسات الاقتصادية، والعمل على إعادة هندسة أربعة مسارات إدارية ذات أولوية في قطاعي الشؤون الاجتماعية والتربية وفق مقاربة أحداث الحياة.

بخصوص توجهات سنة 2021، وبصفة مرحلية سينطلق العمل على تقييم الإجراءات الإدارية المستوجبة على الأفراد والمؤسسات الاقتصادية (التي تم جردها) وضبط مقترحات تبسيطها والعمل على تنفيذها.

- تبسيط الإجراءات الإدارية الموجهة للمستثمر وذلك تطبيقا لأحكام الفصل 2 من القانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار، حيث تم إصدار الأمر الحكومي عدد 310 لسنة 2020 المؤرخ في 15 ماي 2020 المتعلق بضبط شروط وصيغ وآجال تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص الآجال واستعمال وسائل الاتصال الحديثة واعتماد الشفافية فيما يتعلق بمعاملات الهياكل العمومية مع المستثمرين والمؤسسات الاقتصادية،

وستشهد سنة 2021 استكمال جميع الوثائق بصفة تدريجية من خلال استصدار قرارات وزارية تتعلق بالقائمة الأولية في الوثائق المتوفرة لدى الوزارات أو الصادرة عنها والمتضمنة للمعلومات والمعطيات التي تكون موضوع تبادل الكتروني.

- ضبط الخدمات الإدارية الأكثر تعقيدا بالنسبة للمستثمر، وذلك من خلال إنجاز سبر آراء لعينة تمثيلية من المؤسسات الصغرى والمتوسطة حيث تم اختيار خدمة النفاذ إلى التمويل العمومي عن طريق بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة كنموذج للدراسة. ولتيسير عملية النفاذ المذكورة، تمّ العمل على إحداث إختصاص جديد داخل البنك يتمثل في توفير الإحاطة والدعم اللازمين للمؤسسات الصغرى والمتوسطة حديثة البعث أو التي تواجه بعض الصعوبات المالية (Accélérateur ou accompagnateur post- creation).

تحسين العلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها:

- تم في هذا المجال، تعميم علامة "مرحبا" لجودة الاستقبال حيث تمت مراجعة المعايير الموضوعة لضمان جودة الاستقبال بالمصالح العمومية خاصة ذات العلاقة المباشرة مع المتعاملين معها وجعلها مطابقة لجملة من المعايير والمواصفات المحددة والمستوحاة من المراجع الأوروبية. وقد تم إصدار صيغة جديدة من العلامة، بالتنسيق مع المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية، التي ستمكّن من تحفيز الهياكل العمومية للانخراط في العلامة.
- أما فيما يخص تكريس آلية "ميثاق المواطن" فقد تمت دعوة مصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية لجرد الخدمات الرئيسية التي تقدّمها للمتعاملين معها وتحديد الإشكاليات المتعلقة بها ثم الالتزام بتحسين هذه الخدمات ضمن هذه الوثيقة، وذلك في أجل محدد ووفق مقاربة تشاركية عملا بأحكام الأمر الحكومي عدد 1067 لسنة 2018 المؤرخ في 25 ديسمبر 2018 والمتمّم للأمر عدد 982 لسنة 1993 المؤرخ في 3 ماي 1993 المتعلق بضبط الإطار العام للعلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها.

تيسير النفاذ إلى الخدمات الإدارية

في إطار تيسير النفاذ للخدمات الإدارية وتقريبها من المتعاملين مع الإدارة، تمّ وضع تصوّر جديد لتطوير تجربة دور الخدمات الإدارية من خلال التوجه نحو المناطق الداخلية التي تشكو ضعف التغطية الجهوية للخدمات الإدارية، بالإضافة إلى العمل على تقليص حجم دور الخدمات وتنويع أصنافها وترشيد الموارد البشرية والمالية.

في هذا الإطار، وعلاوة على إحداث دور الخدمات متعددة الشبابيك، تم الانطلاق في تنفيذ تجارب نموذجية لأصناف جديدة لدور الخدمات والتي تتمثل في:

- **المخاطب الوحيد:** وهي نقطة اتصال وحيدة بين المواطن والهياكل الإدارية تسدي خدمات الشبابيك الراجعة بالنظر لأغلب الهياكل المشاركة في المشروع بالإضافة إلى التوجيه والإرشاد وتقبل الملفات والشكاوى،
- **دور الخدمات المتنقّلة:** وهي وحدات متنقّلة تسدي خدمات مجمّعة موجّهة لتغطية المناطق النائية أو ذات الكثافة السكانية الضعيفة والأسواق الأسبوعية إضافة إلى عدد من ذوي الاحتياجات الخصوصيّة.

وقد بلغ عدد دور الخدمات الإدارية إلى غاية الستة أشهر الأولى من سنة 2020، 55 دار خدمات إدارية منها 49 دار خدمات متعددة الشبابيك و6 دور خدمات ذات نماذج جديدة في طور التجربة بـ 3 مواقع نموذجية وهي حزوة من ولاية توزر والأخوات من ولاية سليانة وشنني من ولاية تطاوين.

وينتظر أن يتم مع موفى سنة 2020 تغطية 20 معتمدية إضافية بدور الخدمات بمختلف أصنافها، بالإضافة إلى تنفيذ مسار تأهيل وتنمية القدرات صلب 14 دار خدمات بهدف حصولها على علامة "مرحبا" قبل موفّى سنة 2020.

من ناحية أخرى، تمّ إنجاز دراسة حول الإطار القانوني والمؤسساتي لمشروع دور الخدمات، وتم الانطلاق في مرحلته الأولى من خلال تكوين فريق عمل سيتولى الإشراف الفني على مشروع دور الخدمات لمدة 3 سنوات، كما ثم إحداث هيكل عمومي قار يتولّى الإشراف عليها.

فيما يتعلق بسنة 2021 واستنادا إلى الرؤية المستقبلية لتطوير مشروع دور الخدمات في اتجاه ضمان التكامل مع مسار التحول الرقمي، سيتم العمل على تطوير تطبيقة إلكترونية مندمجة لمشروع دور الخدمات والتوجه نحو نموذج جديد يتمثل في "دور الخدمات الرقمية" وهي فضاءات قارة أو متنقلة تسدي خدمات مرقمنة كليّا تتلاءم مع حاجيات الفئات ذات الأولوية وكذلك المتعاملين مع الإدارة بصفة عامة.

كما تم الشروع في إرساء "بوابة وطنية موحدة للخدمات الإدارية الموجهة للمواطن" وهي بمثابة منفذ موحّد مندمج للخدمات الادارية على الخط وذلك باستعمال منظومة الترابط البيني بين نظم المعلومات.

دعم مشاركة المواطنين عبر منظومة "ء- مواطن"

تم منذ جويلية 2020 الإنطلاق التدريجي في استغلال هذه المنظومة للتواصل والتعامل مع المواطن، حيث تشمل حاليا 25 مكتب علاقات مع المواطن (11 وزارة و6 ولايات و7 بلديات و1 منشأة عمومية).

سيتركز العمل خلال سنة 2021 على تعميم استغلال منظومة "ء- مواطن" بداية من سنة 2021 مع تأمين الدورات التكوينية لتعزيز مكتسبات مستعملي هذه المنظومة.

دعم الشفافية وتكريس حق النفاذ إلى المعلومة

عرفت سنة 2020، الإنطلاق في مشروع تركيز منظومة إلكترونية للنفاذ إلى المعلومة بهدف تيسير ممارسة هذا الحق من خلال تمكين العموم من تقديم مطالب النفاذ والتظلم المتعلقة بها وتلقي الردود بطريقة إلكترونية فضلا عن إمكانية استغلال الإحصائيات والمعطيات التي توفرها المنظومة لإعداد التقارير الثلاثية والسنوية وتقديم مقترحات هادفة إلى تدعيم حق النفاذ إلى المعلومة.

وسيتم خلال سنة 2021 وضع إطار قانوني لتنظيم "إعادة استعمال المعلومات العمومية" الذي يعتبر امتداد للحق في النفاذ إلى المعلومة ويكتسي طابعا اقتصاديا باعتباره يمكّن القطاع الخاص من استعمال المعلومات التي ينتجها القطاع العام بما يساهم في دعم فرص الاستثمار.

وفي نفس السياق سيتم إعداد مشروع منشور تفسيري للأمر الحكومي عدد 328 لسنة 2018 المؤرخ في 29 مارس 2018 والمتعلق بتنظيم الاستشارات العمومية والذي سيكون بمثابة الدليل لتنظيم هذه الاستشارات بالنظر إلى طابعها التقني بما يمكن من تحسين جودة السياسات العمومية وضمان مقبوليتها وبالتالي توفير فرص أكبر لنجاحها في مرحلة التنفيذ.

دعم نجاعة العمل الإداري

في إطار المتابعة والتقييم الدوري لنتائج وآثار برامج ومشاريع تحديث الإدارة والوظيفة العمومية، تم بتاريخ 15 جويلية 2020، تكوين فريق عمل كلف بإعداد دراسة لتقييم التوزيع المعتمد لأيام وتوقيت العمل بالنسبة لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وتحليل ودراسة مختلف المقترحات والحلول الممكنة لتحسين التوزيع المذكور بهدف ضبط الرؤية وإعداد الخيارات النهائية واقتراح خطة للتطوير.

كما سيتم سنة 2021 إعداد مشروع أمر حكومي لتنظيم العمل عن بعد صلب مصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية، يهدف إلى ضبط الشروط والصيغ والضوابط والاجراءات المتعلقة بإرساء نظام العمل عن بعد في القطاع العمومي اعتمادا على تكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة.

سيمكن هذا النموذج الجديد من تدعيم استمرارية العمل الاداري وتوسيع المجال الزمني للخدمات المسداة إلى جانب المساهمة في الجهود والمبادرات المتعلقة بترشيد النفقات العمومية وتعزيز الإنتاجية وتعزيز القدرة على تشجيع الكفاءات وتحفيزها.

ومن ناحية أخرى وبهدف ترشيد النفقات العمومية سيتم العمل على إعادة هيكلة منظومة التصرف في السيارات الوظيفية المسندة للإطارات العليا للدولة وفئة من الموظفين العموميين انطلاقا من تشخيص الوضع الحالي للمنظومة والإشكاليات المتعلقة بها بهدف تقديم مقترحات تساهم في الحد من الإخلالات في هذا الشأن.

رقمنة الإدارة والحكومة المفتوحة

في إطار تنفيذ برنامج رقمنة الإدارة والذي يهدف إلى الرفع من جودة الخدمات الادارية المسداة للمواطن ومختلف المتعاملين مع الهياكل العمومية من خلال تأليتها وتيسير النفاذ اليها، سيتواصل خلال سنة 2021 تنفيذ محاور خطة العمل التي تم وضعها في الغرض والمتمثلة أساسا في:

تطوير جودة الخدمات على الخط والرفع من مستوى استعمالها

- توسيع نطاق استعمال مشروع "Baromètre des services en ligne"، ليشمل عدد أكبر من الخدمات الإلكترونية وهو مشروع يهدف إلى توفير أداة عملية للإدارة لتقييم الخدمات الالكترونية وقياس مدى إقبال المستعملين عليها وتحديد الآليات الكفيلة بالرفع من نسب استعمالها إلى جانب تحديد الإشكاليات والنقائص وذلك بغية تطويرها وتحسين جودتها بناء على آراء المستخدمين. وقد شملت الصيغة الأولى من هذا المقياس التي تمّ نشرها في جانفي 2020، 15 خدمة على الخط (10 خدمات ادارة–مواطن و 5 خدمات ادارة–مؤسسة) تمّ اختيارها وفقا لمنهجية ترتكز على عدد من المعايير من أهمها الخدمات ذات مستوى نضج مرتفع والخدمات الأكثر طلب من طرف المواطن.

- تطوير النسخة الأولى لبرنامج الشبّاك الموحد للنفاذ إلى الخدمات العمومية الإلكترونية one stop shop قصد تمكين المواطن والمتعاملين مع الإدارة من النفاذ إلى جميع الخدمات العمومية الإلكترونية بصورة مندمجة بالإضافة الترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية.
- سيتم تركيز مركز مساندة في مجال رقمنة الإدارة والحكومة المفتوحة في إطار برنامج تعاون فني مع كوريا الجنوبية. وسيمكن هذا البرنامج من تنفيذ عدد من المشاريع في المجال مع تطوير قدرات الكفاءات بالإدارة التونسية من خلال ضبط وتنفيذ دورات تدريبية في مجالات خصوصية لرقمنة الإدارة وإرساء الحكومة المفتوحة.

تطوير مواقع الواب العمومية والرفع من جودتها

تم خلال شهر أوت 2020 نشر تقرير متابعة مواقع الواب العمومية لسنة 2020 في نسخته الخامسة والذي خصّص لتقييم مدى نجاعة استعمال مواقع الواب العمومية من قبل الوزارات للمساهمة في إدارة الازمة الناتجة عن انتشار جائحة "كوفيد-19".

وسيتم في هذا الإطار إعداد تقارير دورية لتقييم مواقع الواب العمومية وفقا لمنهجيّة تقوم على أكثر من 140 معيارا يشمل مختلف الجوانب التي تهمّ جودة مواقع الواب العمومية على غرار ثراء المحتوى وتحيينه من ذلك توفر خدمات الكترونية، توفر آليات الكترونية لتشريك المواطن والانصات إليه، جمالية الموقع وسهولة الإبحار به، احترام الموقع للمواصفات الفنية المعترف بها عالميا، السياسة المعتمدة لضمان السلامة المعلوماتية وغيرها.

استكمال إرساء الإطار القانوني المنظم لمجال لرقمنة الإدارة

تم سنة 2020 تطوير الإطار الترتيبي المنظم لرقمنة الإدارة من خلال إعداد المرسوم عدد 31 لسنة 2020 المؤرخ في 10 جوان 2020 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات بين الهياكل والمتعاملين معها وفيما بين الهياكل. ومن أهم الأحكام التي يتضمنها التنصيص على أنّ الوثائق الإلكترونية تتمتع بنفس الحُجية القانونية للوثائق الورقية، وإحداث خدمة الترابط البيني بين الهياكل العمومية التي ستمكن من عدم مطالبة طالب الخدمة من توفير معطيات للإدارة إذا كانت هذه الأخيرة متوفرة لديها عبر منصة الترابط البيني.وسيتم في سنة 2021 إصدار أمر حكومي تطبيقي لهذا المرسوم.

مواصلة تنفيذ برامج ومبادرات الحكومة المفتوحة بالاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة

يمثّل برنامج شراكة الحكومة المفتوحة مبادرة دولية انضمت اليها تونس منذ 14 جانفي 2014، ويتواصل العمل على تنفيذ خطة العمل الوطنية الثالثة التي تمتد على الفترة 2018-2020 وتشمل 13 تعهدا يتولى إنجازها مجموعة من الهياكل العمومية بالتعاون مع المجتمع المدني.

وتتعلّق هذه التعهدات بتنفيذ مشاريع تهمّ المحاور الأساسية للحكومة المفتوحة المتمثلة أساسا، في تكريس الشفافية والمقاربة التشاركية والنزاهة وتطوير الخدمات الالكترونية.

قي هذا الإطار تم في موفى سبتمبر 2020 الانطلاق في إعداد خطة العمل الوطنية الرابعة 2020-2022 بالتشاور مع المجتمع المدني.

تأطير مسار فتح البيانات العمومية وتوفير الآليات لإعادة استعمالها

تهدف خطة العمل الخاصة بالبيانات المفتوحة إلى حثّ جميع الهياكل العمومية على نشر بياناتها وفقا لشروط ومعايير الجودة المعتمدة في المجال، وذلك قصد مزيد تكريس شفافية القطاع العمومي وتفعيل مشاركة المواطن في الشأن العام إلى جانب تعزيز الابتكار من خلال اتاحة امكانية اعادة استعمال البيانات لخلق خدمات جديدة ذات قيمة مضافة.

وفي هذا الخصوص، تمّ الانتهاء من تنفيذ جملة من الأعمال المدرجة ضمن هذه الخطة من أهمها:

- جرد البيانات العمومية من خلال مشروع نموذجي شمل عدد من الوزارات والمؤسسات العمومية،
- اعداد مشروع أمر حكومي لفتح البيانات العمومية،
- إعداد وتنفيذ برنامج تكويني في مجال البيانات المفتوحة لفائدة إطارات الدولة،
- تنظيم مسابقة في شكل "Hackathon" قصد حثّ المطورين الشبان على إعادة استعمال البيانات المفتوحة لتطوير حلول تكنولوجية مبتكرة لفائدة كل من الإدارة والمواطن.

وسيتم خلال سنة 2021 مواصلة انجاز برنامج البيانات العمومية المفتوحة من خلال إعداد مشروع أمر حكومي في الغرض، واستكمال جرد البيانات العمومية التي يمكن نشرها بالبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة التي سيتم تطويرها بالإضافة إلى مصاحبة أصحاب المبادرات لتطوير التطبيقات أو الخدمات اللإكترونية باعتماد البيانات المفتوحة.

تعزيز آليات المشاركة الالكترونية وتفعيل استعمالها

تمّ في سنة 2020 وضع تقرير تقييمي لبوابات المشاركة الإلكترونية على المستوى الوطني وتمّ نشره في بداية السنة. وستساهم مخرجات هذا التقرير في تطوير هذه البوابات والرفع من نسق استغلالها خاصة من خلال:

- وضع إطار للتنسيق بين مختلف الفاعلين في مجال المشاركة الالكترونية،
- التوجه نحو الدمج بين مختلف منصات المشاركة الالكترونية المتاحة حاليا وتفعيل استعمالها،
- استكمال التنظيم القانوني والترتيبي للمشاركة العمومية تحديدا باستعمال الوسائل التكنولوجية والتوجه نحو إرساء مبدأ إلزامية استعمال هذه البوابات من قبل مختلف الهياكل العمومية.

وقد تمّ اتخاذ عدد من الإجراءات خلال فترة الحجر الصحّي قصد ضمان استمرارية إسداء الخدمات الإدارية بالاعتماد على ما تتيحه الوسائل التكنولوجية من إمكانيات للتفاعل والتواصل الحيني مع المواطن وغيره من المتعاملين مع الإدارة وتمكينهم من الاستفادة من الخدمات المتاحة على الخط. وفي هذا الخصوص تمّ القيام بـ:

- إصدار منشور بتاريخ 03 أفريل 2020 حول ضمان استمرارية الخدمات الإدارية والتواصل مع المواطنين عبر الوسائل الالكترونية والهاتف.
- متابعة مواقع الواب العمومية وتقييمها من خلال نشر قائمة في مواقع الواب الراجعة بالنظر للوزارات وكافة المؤسسات والمنشآت العمومية. كما تمّ نشر تقرير تقييم مواقع الواب الراجعة بالنظر للوزارات.
- متابعة البريد الإلكتروني الخاص بالوزارات ومدى استجابتها للرسائل الالكترونية الموجهة إليها بالجودة وفي الآجال المطلوبة.

وستشهد سنة 2021 تطوير آليات المشاركة الالكترونية بالإعتماد على نتائج التقرير التقييمي الذي تم إعداده في الغرض.

كما سيتم العمل على تشخيص وضع الحكومة المفتوحة بتونس لتحديد الإصلاحات التي يتوجّب القيام بها في هذا المجال وتقييم مدى التقدم في تنفيذها وضبط التأثيرات والأهداف المنتظرة منها من خلال ضبط استراتيجية للحكومة المفتوحة وفق رؤية شمولية.

تحديث الوظيفة العمومية

ستساهم إستراتيجية اصلاح الوظيفة العمومية في تطوير أداء الإدارة التونسية، وإضفاء الفاعليّة والنجاعة اللازمة على برامجها حيث ستمكن من الاستجابة إلى الحاجيات الحقيقية للإدارة وفتح آفاق مهنية أمام الأعوان لمعاضدة مجهودات الدولة. وسترتكز خطة العمل سنة 2021 على مراجعة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية وذلك في إطار ملاءمته مع مقتضيات دستور 2014 وخاصة الفصل 15 منه. كما ستتكثف المساعي لملاءمة النصوص الحالية مع تطلعات تحديث الوظيفة العمومية وتطوير النظام الحالي للتصرف في المسار المهني للموظف والتأسيس لمقاربة جديدة للتصرف في الموارد البشرية من تحفيز وتقييم ونجاعة، فضلا عن مراجعة نظام التأجير بالوظيفة العموميّة في إتجاه التوصّل إلى نظام مبسّط.

إحداث وظيفة عموميّة عليا

ستشهد سنة 2021 مواصلة العمل لإحداث نظام وظيفة عموميّة عليا يشمل فئة من الموظفين السّامين وهو نظام مفتوح يعتمد التناظر للتسمية في هذه الخطط من داخل وخارج الإدارة. ويتم التعيين في هذا النظام لمدة محددة في الزمن (5 أو 6 سنوات) قابلة للتجديد مرة واحدة، كما يعتمد نظام الوظيفة العمومية العليا تقييما دوريا ونظام تأجير خصوصي أكثر تحفيزا مع الحرص على تكريس مبدأ المساءلة حيث يتم الإعفاء من هذه الخطط في

صورة عدم تحقيق الأهداف المتفق عليها كما سيتم إحداث هيئة تلحق برئاسة الحكومة تتولى التصرف في هذا النظام علاوة على تكوين لجان خاصة لانتقاء المترشحين تضم كفاءات في الاختصاصات المطلوبة.

وقد تم في هذا الإطار إعداد مشروع أمر حكومي يضبط الأحكام العامة والخاصة المتعلقة بشروط وإجراءات وصيغ التكليف بهذه الوظائف ومباشرتها تم إحالته للإستشارات الوجوبية.

تدعيم الحراك والتكوين لاعادة التوازن بين الهياكل الإدارية

تتمثل ملاءمة الموارد البشرية للحاجيات الحقيقية للإدارات وإعادة التوازن بين الإدارات، المركزية والجهوية والمحلية، محورا أساسيّا ضمن برنامج اصلاح الوظيفة العمومية.

وسيتواصل العمل خلال سنة 2021 على تفعيل النصوصو الترتيبية المنظمة لإعادة التوظيف والحراك الوظيفي ونشرقرارات تتعلق بكيفية تنظيم مناظرات إعادة التوظيف.

كما سيتم، في إطار برنامج التعاون مع البنك الدولي، إعداد مشروع أمر حكومي يهدف إلى التشجيع على العمل بالبلديات بإقرار إجراءات خصوصية منها اسناد منحة تحفيزية للراغبين في النقلة للعمل في الجهات الداخلية ووضع برنامج خصوصي لتعزيز الموارد البشرية بالبلديات في اختصاصات حيوية تتعلق بحوالي 1000 عون (مهندسين معماريين، مختصين في الإعلامية، مختصين في التصرف الإداري والمالي، ...).

كما سيتم إعداد مشروع أمر حكومي ينظم الشروط العامة للتحفيز على حراك أعوان الوظيفة العمومية، باعتبار المعطى الجغرافي والإختصاصات.

هذا وستتكثف الجهود خلال سنة 2021 لارساء منصة "حراك وظيفي لفائدة الجماعات المحلية" إلى جانب منصة خاصة مشتركة بين الوزارات (بورصة الوظيفة العمومية المشتركة بين الوزارات)

دعم منظومة التكوين

وستشهد سنة 2021 تعزيز قدرات الأعوان حيث سيتم تحديد المخططات التكوينية الشاملة والقطاعية وتخصيص الميزانية اللازمة للأنشطة المزمع القيام بها إلى جانب إعادة التفكير في الهندسة البيداغوجية للدورات التكوينية وإحداث منصة الكترونية تعنى بالتكوين تضم جميع مقترحات المدرسة الوطنية للإدارة ومركز التكوين والمدرسة الوطنية للمالية وتدعم اللامركزية.

التصرف التقديري في الموارد البشرية

سيتم خلال سنة 2021 القيام بعدد من الأنشطة الرامية إلى إرساء مقاربة التصرف التقديري للموارد البشرية للوظائف والكفاءات صلب الادارة التونسية حيث سيتم إصدار منشور لضبط أهداف هذه المقاربة وتحديد الامكانيات اللازمة لها.

ومن جهة أخرى ستتكثف الجهود لجمع وتوصيف واستغلال البيانات المتعلقة بالوظائف والكفاءات المتواجدة حاليا صلب الإدارة وتحديد الحاجيات المستقبلية من خلال إعداد قائمة المجالات الوظيفية، وسجل الكفاءات والجذاذات النموذجية للوظائف ومنجد للكفاءات. كما سيتم العمل على تطوير منظومة التصرف الآلي في أعوان الوظيفة العمومية "انصاف" لتكون أكثر فاعلية وتساعد المتصرفين على إتخاذ القرار.

مواصلة المراجعة الوظيفية للوزارات

يندرج برنامج المراجعة الوظيفية للوزارات ضمن إستراتيجية الحكومة لتحديث الادارة والوظيفة العمومية. وهي عملية دورية وآلية تتيح تحليل ودراسة مختلف الوظائف التي تضطلع بها الوزارات واقتراح السبل التنظيمية الكفيلة لإنجاز المهام الموكولة لها بالنجاعة والفعالية اللازمتين، تنطلق من تشخيص تحليلي للوضعية وتفضي إلى توصيات يتم تنفيذها تدريجياً وفق مخطط عمل.

وقد شملت المراجعة الوظيفية في مرحلتيها الأولى والثانية 7 وزارات، أمكن من خلالها:

- تنظيم دورات تكوينية حول منهجية المراجعة الوظيفية
- تنظيم ورشات عمل وندوات طبقاً لكراس الشروط المرجعية
- متابعة تنفيذ توصيات المرحلة الأولى من المراجعة الوظيفية
- إعداد التقارير النهائية للمراجعة الوظيفية للوزارات المعنية
- إنجاز دليل للمراجعة الوظيفية
- إنجاز وثيقة نموذجية لمراجعة التنظيمات الهيكلية.

هذا وقد تم برمجة الإعلان عن نتائج المرحلة الثانية للمراجعة الوظيفية (أكتوبر 2020) والإستعداد للإنطلاق لتعميم التجربة على بقية الوزارات خلال سنة 2021، من خلال إستكمال إعداد كراس شروط مرجعية لذلك ومتابعة تنفيذ مخرجات المرحلة الثانية.

حوكمة التصرف في المؤسسات والمنشآت العمومية

تميزت سنة 2020 بتطوير الإطار التشريعي والترتيبي المنظم المؤسسات والمنشآت العمومية، وفي هذا الإطار تم إصدار الأمر عدد 314 لسنة 2020 المؤرخ في 19 ماي 2020 المتعلق بضبط مبادئ اختيار وتقييم أداء وإعفاء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميين والمتصرفين المستقلين والإنطلاق في تجسيم أحكامه

من ذلك إحداث لجنة الاختيار الوزارية وإحداث وضبط تركيبة لجنة اختيار وتقييم أداء وإعفاء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميين وأدلة إجراءات لمختلف المتدخلين ومدونات سلوك ...

كما تم في إطار تطوير الشفافية والإفصاح عن المعلومة إصدار المنشور عدد 17 مؤرخ في 18 ماي 2020 الذي أكّد على إلزامية إشهار القوائم المالية وتقارير مراجعي الحسابات وتقارير الأداء بالمؤسسات والمنشآت العمومية.

ومن جهة أخرى، وفي إطار المحافظة على موارد المؤسسات والمنشآت العمومية فقد تمت دعوة هذه الأخيرة ضمن المنشور عدد 4 المؤرخ في 01 جوان 2020 إلى الإمتناع عن تحمل أعباء بعنوان مصاريف راجعة للوزارات أو الجمعيات أو المنظمات أو أي هياكل أخرى عمومية أو خاصة.

وينتظر في سنة 2021، استصدار قانون حوكمة المساهمات والمؤسسات والمنشآت العمومية الذي يتضمن محاور أساسية تتعلق بإبرام المنشآت العمومية لعقود تحسين الأداء (الأهداف – المؤشرات) وفصل مهمة إدارة المنشأة عن مهمة رئاسة مجلس الإدارة، وكذلك مراجعة منظومة الإشراف وإحداث هيكل موحد، بالإضافة إلى إلزام المنشآت العمومية بإحداث لجان دائمة للتدقيق تتولى وضع منظومة مراقبة داخلية ناجعة.

هذا بالإضافة إلى إصدار الأمر المتعلق بإحداث الهيكل المركزي والنصوص القانونية الأخرى، وتفعيلها بالإضافة لمواصلة تنفيذ أحكام النصوص القانونية الحالية على غرار الأمر عدد 314 لسنة 2020.

الحوكمة والتوقي من الفساد

شهدت سنة 2020 مواصلة تنفيذ الإصلاحات والبرامج المتعلقة بمجالات الحوكمة والتوقي من الفساد وذلك من خلال:

- إصدار الأوامر الحكومية المنصوص عليها بالقانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين والتي تندرج في إطار ارساء منظومة وطنية للنزاهة،
- إصدار الأمر الحكومي عدد 604 لسنة 2020 المؤرخ في 27 أوت 2020 والمتعلق بإحداث إدارة عامة للحوكمة والتوقي من الفساد برئاسة الحكومة وضبط مشمولاتها،
- العمل على مواصلة تركيز خلايا الحوكمة في مختلف الهياكل العمومية المركزية والجهوية والمحلية مع الحرص على تدعيم دورها في مجال التوقي من الفساد ومكافحته، إلى جانب العمل على تحيين قاعدة البيانات الخاصة بخلايا الحوكمة بصفة دورية،
- إعداد منصة الكترونية لفائدة خلايا الحوكمة بهدف تسهيل عملهم والتشبيك بينهم،
- إصدار دليل عملي لفائدة خلايا الحوكمة يضبط ويوحّد مناهج وآليات عملهم،
- متابعة نشاط خلايا الحوكمة من خلال تقارير النشاط السنوية،

- تدعيم الشراكة مع المجتمع المدني في مجال تعزيز النزاهة والتوقي من الفساد،
- مواصلة مراجعة النسخة الحالية من المرجعية الوطنية للحوكمة بالاستئناس بالممارسات الفضلى والمعايير الدولية في المجال،
- دعم مبادئ الحوكمة والتوقي من الفساد قطاعيا من خلال تطوير مدونات سلوك قطاعية تتناغم مع المدونة العامة وتأخذ بعين الاعتبار خصوصيات مختلف المهن والقطاعات،
- مواصلة تنفيذ مبادرة الحوكمة والتنافسية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تترأسها تونس خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى سنة 2020.

ومن المنتظر أن يتواصل العمل خلال سنة 2021 على مزيد بلورة المحاور المتعلقة بالحوكمة الرشيدة والتوقي من الفساد حيث سيتم التركيز على:

- مراجعة أحكام الأمر الحكومي عدد 1158 لسنة 2016 المؤرخ في 12 أوت 2016 والمتعلق بإحداث خلايا الحوكمة وضبط مشمولاتها،
- تدعيم دور خلايا الحوكمة في المجال بمختلف الهياكل العمومية مع الحرص على تعزيز قدراتها ودعم مكتسباتها من خلال برمجة دورات تكوينية لفائدتها حول الدليل العملي والانطلاق في استغلال المنصة الالكترونية،
- تعميم وتطوير مدونة سلوك وأخلاقيات العون العمومي من خلال التحسيس والتواصل بخصوصها ومواصلة مرافقة الهياكل العمومية في اعتماد مدونات سلوك خصوصية وقطاعية،
- تفعيل الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وخطة العمل الخاصة بها.

الباب الخامس

الاقتصاد الرقمي دافع للتنمية الشاملة

أصبح إقتصاد اليوم يتميّز بطابعه العالمي بما يحتّم على المؤسسات التونسية مواكبة التكنولوجيات الحديثة وعلى وجه الخصوص التكنولوجيات الرقمية وحسن توظيفها لتحسين قدرتها التنافسية وتعزيز تموقعها داخل هذا المشهد الاقتصادي الجديد المتحول. ونظرا لما أملته الحاجة أثناء أزمة الكورونا للّجوء إلى الخدمات الرقمية على غرار العمل والتعلّم والتسوّق عن بعد والتواصل الإفتراضي، أصبح من الضروري التعويل أكثر على الإنتقال الرقمي لمزيد تطويرمختلف أنماط الإنتاج وإسداء الخدمات بالسرعة التي يقتضيها العصر لمجابهة الركود الاقتصادي الذي خلّفته الجائحة العالمية Covid 19 وتحقيق التعافي الاقتصادي والاجتماعي. ومن هذا المنطلق، يتواصل تعزيز الدور المحوري لقطاع تكنولوجيات الاتصال على عدة مستويات: تشريعية، بنية تحتية، رقمنة القطاعات الأساسية (كالتعليم، الصحة والمالية...)، النهوض بالأعمال الإلكترونية، إلى جانب التجديد وذلك لجعل تونس مركزا رياديا من خلال تطوير الخدمات واستقطاب المؤسسات الناشئة التي تنشط في مجالات الابتكار والتجديد والمعتمدة على التكنولوجيات الحديثة.

إنجازات 2020:

تواصلت الجهود خلال سنة 2020 لتجسيم الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي. فعلى **الصعيد التشريعي والترتيبي**، تمّ إصدار الأمر المتعلق بإجراءات المصادقة والتوريد والتسويق للأجهزة الطرفية للاتصالات والأجهزة الراديوية وإصدار كراسات الشروط لممارسة أنشطة التدقيق في مجال السلامة المعلوماتية ونشاط إقامة واستغلال شبكة خاصة مستقلة للاتصالات ونشاط مدمج شبكات الاتصالات ونشاط مزود نقطة تبادل حركة الأنترنات.

كما تمّ إصدار مراسيم حكومية تتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات بين الهياكل العموميّة وفيما بينها والمتعاملين معها والمعرف الوحيد للمواطن وضبط محتواه ومواصفاته الفنّية وقواعد مسك سجله والتصرف فيه.

أما على مستوى تدعيم **البنية التحية الرقمية** والإدارة الإتصالية، فقد تواصل تركيز مشروع **الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة (RNIA2)** حيث بلغ عدد المواقع الإدارية المرتبطة بالشبكة حوالي 530 موقعا. كما تواصل تركيز **مشروع مركز عملياتي لإدارة الشبكة الإدارية المندمجة (NOC) وتركيز الشبكة الإدارية المندمجة للجماعات المحلية (RNIA3)** التي ستمكن من ربط ما بين **628 إلى 934 موقعا** وتم ربط حوالي 600 موقعا تابعا للجماعات

المحلية، إلى جانب تركيز **الشبكة الإدارية المندمجة لوزارة العدل (RNIA4)** التي ستمكن من ربط حوالي 200 موقعا موزعا على كافة تراب الجمهورية.

وفي إطار مشروع **تغطية المناطق البيضاء بشبكات الاتصالات ذات السعة العالية** لمتساكني 94 عمادة وفك عزلتهم الرقمية، لفائدة حوالي 180 ألف مواطن و164 مدرسة و59 مركز صحة، فقد تمّت تغطية 82 عمادة وتغطية أكثر من 163 ألف مواطن مع موفي 2019، إلى جانب **تحسين التغطية بشبكة الاتصالات لفائدة المؤسسات التربوية لتوفير السعة العالية Edunet 10** وكذلك تركيز شبكات تراسل المعطيات ذات استعمال خارجي للمركبات الجامعية بتقنية الألياف البصرية عالية التدفق ومؤمنة داخل الفضاء الجامعي تمكن الطلبة وإطار التدريس والموظفين من الولوج لشبكة الأنترنات. كما تمّ **إسناد إجازة مشغل البنية التحتية بالجملة (Opérateur d'infrastructure)** إلى شركة "لافل 4" لتوفير بنية تحتية ذات التدفق العالي. كما تمّ الشروع في إنجاز**مشروع البنية التحتية الوطنية للمعلومات الجغرافية (INIG)** الذي سيمكن من وضع نظام قائم على قاعدة بيانات رقمية تهدف إلى تركيز وصيانة وتخزين وتحليل وإخراج وتوزيع البيانات والمعلومات المكانية على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي. كما سيوفر للدولة مرجعيات جغرافية موحدة لتفادي الازدواجية في المهام وترشيد الموارد.

وبغاية تعزيز **الحكومة الإلكترونية**، تواصل إرساء **المنظومة الوطنية للتصرف الإلكتروني في المراسلات** "عليسة" **(Gestion électronique des correspondances)** وتعميمها على الوزارات. ومن المنتظر ادماج الإدارات الجهوية للوزارات بالمنظومة مع ربطها بالمنظومة الخاصة بالأرشيف الوطني في أواخر سنة 2020. كما تمّ الشروع في تركيز **المنظومة الوطنية للمعرف الوحيد للمواطن ومشروع تأهيل منظومة الحالة المدنية** التي ستمكن من توفير مرجعية معلوماتية وطنية موحدة عبر اختزال مختلف المنظومات المعلوماتية الوطنية والقطاعية وإرساء آليات موحدة ومؤمنة في كل ما يتعلق بالتعريف بمستعملي الخدمة الإدارية والتأكد من الهوية مع السعي إلى تمكين المواطن في مرحلة قادمة من خدمات إدارية مندمجة وذات جودة عالية. ومن المنتظر وضع هذه المنظومة المتكاملة حيز الاستغلال مع موفى سنة 2020.

كما تمّ تركيز **منظومة الختم الالكتروني المرئي TN CEV 2D-Doc** التي تهدف إلى تأمين الوثائق الإدارية بواسطة الختم الإلكتروني المرئي بما يعفي مستعمليها من اللجوء إلى إجراء الإشهاد بالمطابقة بالأصل. وقد تم وضع الختم الإلكتروني المرئي على شهادات الأجر للوظيفة العمومية (منظومة إنصاف) والشهادات الجامعية لعدد من المؤسسات الجامعية التابعة لجامعة قرطاج وشهادات البكالوريا. وتمّ توسيع مجال الاستعمال ليشمل شهادات التعليم العالي، سجل المؤسسات، شهادة الباكالوريا، شهادات التاسعة والسادسة أساسي، شهادة عمل، شهادة أجر، وصل إيداع تصريح بالمكاسب، شهادة في عدم ملكية عقارات مرسمة، الفاتورة الالكترونية، شهادة في الفحص الفنّي للعربة، بطاقة لاباس، إلى جانب بعث **بطاقة التعريف الإلكترونية الجديدة** "**DigiGO**" للتثبت من هوية المواطن على الخط وتمكينه من إحداث إمضاءات إلكترونية موثوق بها عبر الهواتف الجوالة. ويمكن استعمال "DigiGO" من النفاذ إلى الخدمات الإدارية على الخط على غرار منظومة التبادل الإلكتروني

للبيانات على مستوى الصندوق الوطني للتأمين على المرض ووزارة العدل. كما انطلق الاستعمال الفعلي للمنظومة بخدمة E-Jibaya للتصريح عن بعد بالأداء على المؤسسات.

ولضمان التبادل اللامادي والمباشر للمعطيات بين الهياكل العمومية، تمّ **تركيز المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية** لإضفاء النجاعة على عمل الإدارة وتبسيط الإجراءات للمتعاملين مع الإدارة من خلال إعفاء المواطن من التوفير المادي لهذه المعطيات للإدارة للحصول على الخدمات.

ومن أجل الاستغلال المشترك للبنى التحتية المعلوماتية على النطاق الوطني، تمّ الشروع في "**إرساء حوسبة سحابية وطنية**" (Cloud National). كما شرع في تركيز **نظام معلوماتي موحد للاستثمار** الذي يعمل على تشبيك الأنظمة المعلوماتية للهياكل المعنية لإتاحة ستّ خدمات على الخط لفائدة المستثمر وذلك لتعزيز وتطوير الخدمات عن بعد.

ولمتابعة تنفيذ عقود الشراء وخلاص الخدمات المسداة على الخط وتوفير منصة وطنية مندمجة لإدارة الطلب العمومي من مرحلة النشر وصولا إلى مرحلة انجاز الصفقة والخلاص والتقليص في آجال وإجراءات خلاص الصفقات العمومية، تمّ الشروع في إجراءات طلب العروض **لمشروع الخلاص الالكتروني للطلب العمومي** "**E-Payement Tuneps**". ومن المتوقع الانطلاق في الانجاز بداية من سنة 2021.

وفي **مجال الأعمال الإلكترونية والإستعمالات والتجديد** ونتيجة للظروف التي فرضتها استراتيجية التوقّي من فيروس كورونا واعتماد مبدأ العمل عن بعد، تمّ الترفيع في سعة الشبكات بـ 100 جيغابيت ومساندة الشركات في وضع آليات للسلامة المعلوماتية وتأمين استمرارية المرافق والخدمات بالقطاعات الحيوية إلى جانب تركيز منظومة رقمية (autorisation.gov.tn) لإسناد تراخيص الجولان لأعوان المؤسسات عبر الإرساليات القصيرة. كما تمّ تهيئة مناخ ملائم للتعلم عن بعد وذلك بمرافقة وزارتي التربية والتعليم العالي في توفير الحلول التكنولوجية لوضع آليات التعليم عن بعد وتمكين مستعملي منصات التعليم عن بعد من مجانية خدمة الأنترنات عبر شبكة الهاتف الجوال وتوفير الإطار اللوجيستي لاستخدام شبكات البث للقنوات التلفزية العمومية والخاصة في إعداد وبثّ دروس متلفزة تتعلق ببرامج الثلاثي الثالث للسنوات النهائيّة استعدادا للامتحانات الوطنيّة.

ولتهيئة مناخ ملائم لمتابعة **تطوّر الوضعية الصحية**، تمّ اعتماد تطبيقة لمعالجة الاتصالات الواردة على رقم النداء 190 المخصص للتبليغ على حالات الإصابة بفيروس كورونا وتحليلها واعتماد تطبيقة Co-vivre20 عبر الجوّال لمتابعة تطوّر الوضعية الصحية للأشخاص موضوع حجر صحي إلى جانب اعتماد تطبيقة "وقاية" لتحديد هوية الأشخاص اللذين وجدوا في محيط الحاملين لفيروس كورونا (Contact Tracking).

ولمعاضدة المجهود الوطني في الحدّ من **التداعيات الاجتماعية** لتفشي فيروس كورونا، تمّ تركيز خدمة هاتفية مجانية (1017) للاطلاع على تاريخ صرف المساعدات بمكاتب البريد وتوقيتها وتمكين العائلات المعوزة من

بطاقة الدفع الإلكتروني "البطاقة الاجتماعية" بصفة مجانية لاستخلاص حوالاتهم من الموزعات الآلية للأوراق المالية بكافة البنوك والبريد التونسي واعتماد حافظة النقود الالكترونية "#1021*" للدفع عبر الجوّال.

ولمعاضدة المجهود الوطني للحدّ من **التداعيات المالية** لتفشي فيروس كورونا، تمّ تركيز منظومة رقمية لتلقي طلبات الحصول على مساعدة مالية لمجابهة التداعيات الاقتصادية www.batinda.gov.tn

وفي إطار **برنامج تونس الناشئة**، تمّ إصدار مجمل النصوص القانونية والترتيبية ذات العلاقة بما يسمح بالشروع في تفعيل برنامج Startup Act. كما تم تركيز وتطوير البوابة الإلكترونية للمؤسسات الناشئة. وتمّ إسناد أكثر من مئتين وثمانين (280) علامة مؤسسة ناشئة –Labels Startups– للشركات التي حظيت ملفاتها بالقبول وفقا للشروط القانونية والترتيبية.

وفي مجال **نقل الخدمات خارج بلد المنشأ "تونس الذكية"**، عملت تونس على وضع مناخ ملائم يحفّز على الاستثمار في قطاع تكنولوجيات الاتصال حيث أصبحت تونس إحدى كبرى الوجهات لنقل الخدمات خارج بلد المنشأ "Offshoring" في المنطقة الأورومتوسطية تستقطب كبرى الشركات العاملة في مجال تطوير البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات. وقد تمّ إبرام 5 اتفاقيات شراكة مع شركات وطنية وعالمية ناشطة في مجال تكنولوجيا الاتصال لتوفير أكثر من 800 موطن شغل وإمضاء 3 مذكرات تفاهم (MoU) مع شركات ناشطة في مجال تكنولوجيا الاتصال.

و**لترشيد استغلال الطيف الترددي**، تسعى الوكالة الوطنيّة للتردّدات إلى مزيد تطوير شبكات الاتصالات الراديوية وتوفير الإحاطة والإرشاد لمستعملي الأجهزة الراديوية لترشيد استغلال الطيف الراديوي لبلوغ أهداف التنمية الشاملة. و**لضمان تشغيل التكنولوجيات الحديثة والناشئة عبر توفير الترددات الراديوية الضرورية**، شرع في تحديث الموقع المداري اعتمادا على مخرجات المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لسنة 2019، إلى جانب الشروع في إعادة توزيع واستغلال الترددات لتشغيل التكنولوجيات الحديثة والناشئة، فضلا عن **تركيز نظام قيس ومراقبة آلي ومتطور لضمان حسن استغلال الترددات وجودة تشغيل أنظمة الاتصالات الراديوية** حيث تمّ تركيز شبكة نموذجية لقياسات الحقول الكهرومغناطيسية وتمكين المواطنين من قاعدة بيانات لمتابعة مستوى اشعاع الحقول الكهرومغناطيسية، إلى جانب تركيز ماسح لخدمات الاتصالات المتنقلة للمناطق الحدودية.

وفي مجال البريد، يتواصل العمل على **تنمية الخدمات البريدية** حيث تمّ **رقمنة الخدمات المالية عبر تطوير قنوات دفع جديدة** كتطبيقة الهاتف الجوال D17 التي تمكّن من تحويل أموال وخلاص فواتير وساهمت بنسبة 38% في تطوير الخدمات المالية إلى جانب اعتماد باقة للدفع الرقمي الموجهة إلى التجار والحرفيين لقبول الخلاص بواسطة تقنية QRCode والمطابقة للمعايير الدولية MasterPassQr واستعمال بطاقة الدفع الألكتروني" e-Dinar Corporate" في شكل محافظ إلكترونية لرقمنة الامتيازات العينية والمنح ذات الصبغة الاجتماعية وإطلاق **خدمة المحفظة الرقميّة wallet** التي تمكّن من إحداث حساب رقمي افتراضي عبر الهاتف الجوال يخوّل للمنتفعين بإعانات اجتماعيّة من استخلاص إعاناتهم وسحبها سواء من مكاتب البريد أو من الفروع البنكيّة أو الموزعات

الآلية. وقد تم إحداث 420 ألف حافظة رقمية إلى غاية شهر جوان 2020، على أن يتم تعميم استعمالها لاستخلاص بقية التحويلات المالية الصادرة عن الصناديق الاجتماعية (حوالي 800 ألف حافظة رقمية).

وفي إطار تطوير التجارة الإلكترونية، تمّ إطلاق منظومة الدفع الرقمية الجديدة «MPGS» المرتبطة بشبكات الدفع العالمية (Visa, Mastercard, American Express…) وتسهيل عملية التصدير لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر شبكة البريد بتركيز خدمة Easy Export بالتعاون مع الإتحاد البريدي العالمي حيث تمّ تركيز شباك موحد للتصدير على مستوى ولايتي تونس والقيروان على أنّ يتمّ تعميم التجربة في مرحلة ثانية خلال سنة 2020 على 10 ولايات أخرى وفي مرحلة ثالثة على بقية الولايات خلال سنة 2021، إلى جانب تطوير العروض التجارية المتصلة بالتجارة الإلكترونية من خلال توفير حزمة خدمات موجهة للمؤسسات الناشطة في هذا المجال Pack e-commerce (خدمات خلاص، معالجة وتوزيع الطلبيات التي يتمّ اقتناؤها عبر الأنترنات).

وفي مجال تحسين جودة خدمات توزيع البعائث، تمّ تركيز نظام مندمج لتحسين جودة توزيع البعائث من خلال منظومة لتقفّي البعائث على أن يتمّ إدماج خدمة الخلاص عبر تطبيقة D17 لتعويض الخلاص نقدا عند تسلّم البعائث.

وفي إطار تحسين التغطية البريدية، تم إحداث 25 مكتب بريد خلال سنة 2020 موزعة في المناطق ذات التغطية البريدية الضعيفة ليبلغ بذلك عدد مكاتب البريد 1068 سنة 2020.

آفاق سنة 2021:

سعيا لمزيد ترسيخ التموقع التكنولوجي لتونس على المستوى الدولي والإقليمي في المجال الرقمي والتهيؤ لتوفير بيئة مواتية وحلول تكنولوجية لتسريع تنمية الاقتصاد الرقمي، من المنتظر أن يتواصل خلال سنة 2021 العمل على **تطوير الإطار الترتيبي والتشريعي** حيث سيتمّ العمل على إصدار المجلة الرقمية الجديدة بما يسهم في توفير مناخ ملائم للاستثمار وبعث المشاريع إلى جانب مراجعة وتنقيح مجلة البريد لمزيد تنظيم القطاع وتحسين مردوديته ووضع الإطار الترتيبي الخاص بضبط الشروط والصيغ والإجراءات المنظمة للترابط البيني الوطني والتبادل الإلكتروني للمعطيات بين الهياكل العموميّة وفيما بينها ومع المتعاملين معها، فضلا عن إصدار قانون مكافحة الجرائم السيبرنية بالتنسيق مع مصالح وزارة العدل ووزارة الداخلية وإصدار قانون يتعلق بتنظيم المشهد السمعي البصري بالتنسيق مع الأطراف المتدخلة ومراجعة منظومة الحوكمة للأقطاب التكنولوجية ووضع إطار ترتيبي لمستعملي خدمة الـ SNC Satellite News Cathering يمكن من التجميع الساتلي لتغطية التظاهرات الرياضية والأحداث الكبرى للبث المباشر من قبل شركات الانتاج أو مشغل البث الإذاعي والتلفزي، إلى جانب مراجعة مجلة التهيئة الترابية بالتنسيق مع وزارة التجهيز في اتجاه اعتماد شبكة الألياف البصرية كمرفق عمومي ضروري.

أما في مجال **البنية التحتية الرقمية**، من المنتظر استكمال **مشروع الشبكة الإدارية المندمجة للجماعات المحلية (RNIA3) ومشروع الشبكة الإدارية المندمجة لوزارة العدل (RNIA4)**، إلى جانب **تركيز شبكات تراسل المعطيات**

ذات استعمال خارجي للمركبات الجامعية Métropolitain et de WiFi Outdoor pour Réseaux Campus les 12 Campus Universitaires et 19 ISETs واستكمال **مشروع edunet10** لتحسين التغطية بشبكة الاتصالات لفائدة المؤسسات التربوية لتوفير السعة العالية ومواصلة إنجاز مشروع **البنية التحتية للمعلومات الجغرافية (INIG)**.

وفي مجال الحكومة الإلكترونية، يتّجه العمل نحو مواصلة إنجاز الحوسبة السحابية وخاصة بالنسبة لمبدأ الحوسبة السحابية أوّلا «Cloud First»، وتركيز بوابة موحدة للخدمات الإدارية لفائدة المواطن والمستثمر والمؤسسات، إلى جانب تركيز نظام مدمج للبريد التونسي وتركيز البريد الرقمي للمواطن على غرار الخدمات الالكترونية وتركيز التطبيقات ذات العلاقة بالخدمات الإلكترونية للشؤون الخارجية (e-Visa، e-Consulat) وإرساء منظومة المعرف الوطني الوحيد للمواطن وتأهيل منظومة الحالة المدنية ووضع برنامج وطني لإدارة التغيير والاتصال وإرساء وتركيز منظومة الخلاص الالكتروني للطلب العمومي وإعادة هيكلة وتطوير منظومة إدارة الموارد البشرية "انصاف"، فضلا عن العمل على إنجاز برنامج "GOV TECH" في نطاق برنامج "الحوكمة الالكترونية لدعم التحوّل الرقمي للخدمات الإدارية الموجهة للمواطن".

وفي مجال **الأعمال الإلكترونية والإستعمالات والتجديد**، سيتواصل التشجيع على الابتكار والتجديد وريادة الأعمال الرقمية حيث سيتمّ إحداث مركز أعمال بمواصفات عالمية لاستقبال وايواء 50 مؤسسة كبرى و300 مؤسسة صغرى ومتوسطة وناشئة بالمركب التكنولوجي بمنوبة.

وفي نطاق **برنامج تونس الناشئة**، سيواصل التنسيق مع الوزارات والهياكل العمومية المعنية لتحديد المسار الإجرائي لإسناد الحوافز والتشجيعات بعنوان المؤسسات الناشئة وصياغته ضمن أدلة إجراءات أو اتفاقيات واستكمال تطوير البوابة الإلكترونية للمؤسسات الناشئة إلى جانب إعداد تصوّر وبرنامج تنفيذي بالنسبة للمكوّنين الثالث والرابع من برنامج تونس الناشئة والمتعلقين تباعا بتطوير الكفاءات والإدماج الجغرافي واستكمال إجراءات تركيز صندوق الصناديق الذي سيتولّى تمويل صناديق استثمار مختصّة.

وفي **إطار نقل الخدمات خارج بلد المنشأ "تونس الذكية"**، سيتمّ تركيز نظام معلوماتي لملاءمة قدرات وكفاءات الموارد البشرية التونسية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال مع متطلبات فرص العمل في مجال الاقتصاد الرقمي وتخصّصاته ودعم وتطوير القدرة التشغيلية، إلى جانب تنظيم معرض التشغيل السنوي لبرنامج "تونس الذكية" Smart Tunisia Job Fair.

أما في مجال **ترشيد استغلال الطيف الترددي**، واعتبارا لبروز التكنولوجيات الحديثة في خدمات الاتصالات ولتزايد المتطلّبات بشأن الطيف والمدار الساتيلي، سيرتكز العمل على ضمان ملاءمة تنامي شبكات الاتصالات الراديوية مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية وضمان تشغيل شبكات الاتصالات الراديوية للتكنولوجيات الحديثة والناشئة على غرار تكنولوجيات الجيل الخامس للهاتف الجوال، إلى جانب الإعداد للمؤتمر العالمي للاتصالات

الراديوية 2023 وتحديد الحاجيات المستقبلية من الترددات الراديوية والعمل على حماية المصالح الوطنية ومواصلة تركيز نظام قيس ومراقبة استغلال الترددات وضمان جودة تشغيل أنظمة الاتصالات الراديوية.

وفي مجال تنمية **الخدمات البريدية**، سيتواصل العمل على الرفع من نسق **الإدماج المالي** (Decashing) من خلال الحدّ من التعامل النقدي عبر تطوير خدمات مالية رقمية جديدة تتماشى وحاجيات المؤسسة والمواطن.

أما في ميدان **التجارة الألكترونية**، سيتواصل إنجاز منصة Simplify Commerce التي ستمكّن صغار التجار من عرض منتوجاتهم في موقع تجاري بطريقة بسيطة ومؤمّنة وإصدار الفواتير الألكترونية ومتابعة عمليات الدفع وتركيز مشروع الدفع الألكتروني من الخارج عبر المحفظة العالمية PayPal بالتنسيق مع البنك المركزي التونسي ومؤسسة Mastercard قصد تنويع وسائل الدفع الألكتروني والتشجيع على التصدير عبر التجارة الألكترونية. إلى جانب تركيز المنصة المندمجة (Fulfillment Warehouse) التي توفّر حلول لوجستية لفائدة المؤسسات الناشطة في مجال التجارة الإلكترونية على المستوى الداخلي عبر تركيز كافة مكونات السلسلة القيمية للخدمات اللوجستية من التخزين، تسليم وإعداد الطلبيات، معالجة وفرز البعائث، ومنصة E-com@AFRICA التي ستمكّن من معالجة طلبيّات التجارة الإلكترونية الموجّهة إلى الخارج وخلق خطوط ترابط وعبور بين القارتين إفريقيا وأوروبا للبضائع المتبادلة في إطار تجسيم البرنامج الإقليمي النموذجي لتطوير التجارة الإلكترونية بإفريقيا بالشراكة مع الاتحاد البريدي العالمي.

وفي إطار **تدعيم التغطية البريدية**، سيقع إحداث 15 مكتب بريد موزعة في المناطق ذات التغطية البريدية الضعيفة و10 مكاتب بريد متجولة وتركيز 100 موزع جديد للأوراق المالية.

الباب السادس

دعم التشغيل وتحسين التشغيلية

يعتبر رفع تحدي التشغيل من الخيارات والثوابت الوطنية ذات الأولوية القصوى لما له من انعكاس على الاستقرار والسلم الاجتماعيين والتوازن المجتمعي. وعلى هذا الأساس حرصت الدولة على جعل التشغيل القاسم المشترك لكل المتدخلين في العمل التنموي وأحد أبرز أهداف السياسات القطاعية والجهوية وذلك بالتوازي مع إقرار جملة من الإجراءات والبرامج التي تمكن من الحفاظ على مواطن الشغل خلال جائحة كورونا في مرحلة اولى واستحثاث نسق إحداث مواطن الشغل في مرحلة ثانية.

وفي هذا الإطار تواصل العمل على تجسيم أهداف مخطط التنمية الخاصة بقطاع التشغيل والمبادرة الخاصة والمتمثلة بالخصوص في العمل على تحسين تشغيلية مختلف أصناف طالبي التشغيل والرفع من كفاءاتهم وقدراتهم وفق متطلبات سوق الشغل، وتشخيص مكامن جديدة للتشغيل ودعم قدرة الاقتصاد على احداث مواطن شغل لائقة والتحفيز على المبادرة الخاصة بالإضافة إلى تطوير أداء مصالح التشغيل وتحسين نجاعة تدخلاتها إلى جانب السعي إلى الحد من التشغيل الهش.

أهم الإنجازات والإصلاحات خلال سنة 2020:

تواصل العمل خلال سنة 2020 على إعداد الاستراتيجية الوطنية للتشغيل حسب المحاور المتعلقة بإحداث مواطن الشغل والنهوض بالمؤسسات وتنمية الموارد البشرية والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي وحوكمة سوق الشغل وآليات التنفيذ. وذلك بالتوازي مع تجسيم الاستراتيجية الوطنية للمبادرة الخاصة وتنفيذ مكونات البرامج التي تضمنها المخطط التنفيذي لهذه الاستراتيجية الوطنية للمبادرة الخاصة للفترة 2019-2021.

وعملا على تطوير أداء تدخلات الوكالة الوطنية للتشغيل ومزيد تفعيل دورها في استحثاث نسق التشغيل سواء منه المؤجر أو للحساب الخاص، تمّ تنفيذ الأمر الحكومي المتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الانتفاع بها والذي تضمن إحداث برنامج جديد "عقد الإعداد للحياة المهنية" وتعديل برامج "عقد الكرامة" و"عقد الخدمة المدنية" و"فرصتي" فضلا عن دعم باعثي المؤسسات الصغرى وذلك في نطاق تدخلات الصندوق.

وفي إطار التوجه نحو توفير إطار قانوني شامل خاص بالناشطين في القطاع غير المنظم يساهم في تبسيط الإجراءات المتعلقة بالتغطية الاجتماعية والصحية الخاصة بهذه الفئة وإضفاء الطابع الرسمي على الأنشطة خاصة وأنها تتميز بطاقة تشغيلية عالية، تمّ اصدار المرسوم المتعلق بنظام المبادر الذاتي والذي مكن من وضع نظام قانوني خاص ومنح امتيازات وضبط الواجبات الجبائية والاجتماعية للأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون بصفة فردية نشاطا في قطاع الصناعة أو الفلاحة أو التجارة أو الخدمات أو الصناعات التقليدية، إلى جانب مواصلة إعداد الدراسة حول "العمل غير المنظم في تونس" بالشراكة مع المعهد الوطني للإحصاء وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة العمل الدولية.

واعتبارا لأهمية تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كأحد الخيارات الاستراتيجية لبناء منوال تنموي جديد يضمن التنمية الشاملة والمستدامة، تمّ إصدار القانون عدد 30 لسنة 2020 المتعلق بالاقتصاد التضامني والاجتماعي والذي يضبط الإطار المرجعي ويحدد مفهومه وأهدافه وسبل تنظيمه والهياكل والآليات الكفيلة بإرسائه ومتابعته وتقييمه وتطويره ودعمه، وذلك بالتوازي مع إصدار القانون عدد 26 لسنة 2020 المتعلق بالتمويل التشاركي والذي يهدف إلى تنظيم نشاط التمويل التشاركي لتوفير التمويل اللازم للمشاريع والشركات بغاية دفع الاستثمار.

كما تواصل تنفيذ عدد من المشاريع في إطار التعاون الدولي بالعمل على تنفيذ مشروع "دعم الشباب التونسي" من خلال دفع المبادرة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بولاية أريانة ومواصلة تنفيذ مشروع "دعم المرأة الريفية في ريادة الأعمال بكل من ولايتي صفاقس ونابل، والذي يهدف إلى تحسين قدرات ومهارات النساء الريفيات الحاملات للمشاريع وتسهيل حصولهن على التمويل الذاتي. إلى جانب تنفيذ مشروع "رفع تحديات سوق الشغل من أجل فرص عمل عادلة في تونس" في ولاية منوبة الذي يهدف إلى تحسين خدمات التشغيل لتوفير فرص عمل أفضل للنساء من خلال تطوير نظم الرصد وتقييم سياسات التشغيل إلى جانت تحسين مهارات سيدات الأعمال في المستقبل في المناطق الأكثر حرمانًا.

وبالتوازي، تواصل تنفيذ مشروع "الإدماج الاقتصادي للشباب في تونس (مبادرون)"، الذي يهدف إلى تحسين الفرص الاقتصاديّة للشباب الأقلّ حظّا في ولايات منوبة وجندوبة والقصرين والقيروان وصفاقس وسليانة وقبلي والشروع في انجاز مرحلة تجريبية نموذجية بمعتمدية دوار هيشر من ولاية منوبة لفائدة 150 شابا من أصيلي هذه المعتمدية عبر المرافقة المشخصة من خلال مسلكين:

- العمل المؤجر بمؤسسات القطاع الخاص ويستهدف حوالي 100 شابا.
- العمل المستقل من خلال الإحاطة بحوالي 50 شابا من الراغبين في بعث المشاريع عبر توفير مرافقة مشخصة من الفكرة إلى ما بعد الإنجاز. وقد تم في هذا الإطار تهيئة فضاء لاحتضان هؤلاء الشبان أطلق عليه اسم فضاء "إبن".

كما تم الشروع في إعداد استراتيجية وطنية لدعم التشغيل بالخارج وحماية حقوق العمال المهاجرين ومواصلة إسناد الترخيص لفائدة مؤسسات التوظيف بالخارج ليبلغ العدد الجملي 24 مؤسسة توظيف مكّنت من إنجاز 6601 عملية توظيف للكفاءات التونسية بالخارج منذ إصدار الإطار القانوني.

كما تواصل العمل على تنفيذ مشروع تطوير المنظومة الإعلامية للتصرف في ملفات اليد العاملة الأجنبية والذي سيمكن من رقمنة ترخيص العمل المسند لفائدة الأجانب العاملين بتونس واعتماد الختم الالكتروني قصد مزيد تحسين الخدمات الإدارية المقدمة لفائدة المؤسسات.

وبهدف توفير حلول لتشغيل العاطلين عن العمل ممن طالت بطالتهم، تمّ إصدار القانون عدد 38 لسنة 2020 المتعلق بالأحكام الاستثنائية للانتداب في القطاع العمومي من أصحاب الشهادات العليا الذين قضوا فترة بطالة لمدة عشر سنوات فأكثر. إلى جانب امضاء اتفاقية شراكة بين كل من الوزارة المكلفة بالتكوين المهني والتشغيل ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية لتنفيذ برنامج لتحسين تشغيلية وانتداب حاملي شهادة الدكتوراه بمؤسسات التعليم العالي الخاص والمؤسسات الاقتصادية، وذلك وبالتوازي مع تقريب خدمات ومصالح التشغيل من طالبيها وتعميم إحداث فضاءات المبادرة من خلال مواصلة تنفيذ مشاريع البنية الأساسية لمكاتب التشغيل وفضاءات المبادرة.

واعتبارا للأزمة الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بتفشي "فيروس كورونا" وتطبيق إجراءات الحجر الصحي الشامل تم العمل على اتخاذ جملة من الإجراءات الاستثنائية والعاجلة بهدف تخفيف وطأة تفشي الفيروس على الاقتصاد الوطني وحماية الأفراد والمؤسسات الاقتصادية تمثلت أساسا في مواصلة صرف الامتيازات، في إطار برنامج "عقد الكرامة"، للمؤسسات الاقتصادية التي توقف سير نشاطها عن العمل خلال فترة الحجر الصحي الشامل(من مارس إلى ماي 2020) ومواصلة صرف المنح للمنتفعين بالبرامج النشيطة للتشغيل دون استثناء (عقد الاعداد للحياة المهنية وعقد الخدمة المدنية وبقية العقود سارية المفعول) خلال نفس الفترة دون اعتبار مواصلة نشاط المؤسسات والجمعيات والمنظمات المهنية من عدمه طبقا للإجراءات المعمول بها إلى جانب مواصلة صرف منح المرافقة إلى مستحقيها من الباعثين الشبان دون اعتبار وضعية المؤسسة على أن لا تتجاوز مدة الانتفاع بهذه المنحة 12 شهرا ومواصلة صرف منح التربصات التطبيقية بالمؤسسات لفائدة المتربصين خلال الفترة الممتدة من مارس إلى ماي 2020.

كما تمّ في نفس الإطار ارجاء خلاص الدّيون بالنّسبة للمنخرطين في برنامج جيل جديد من الباعثين الشبان من خلال الفترة الممتدة من مارس إلى سبتمبر 2020 وهو اجراء شمل كل من تخلّدت بذمّتهم ديون بعنوان سنة 2019 والترفيع في العقود المبرمجة للتّشغيل بالنسبة للمؤسّسات عبر إضافة 10 آلاف عقد جديد بالنسبة لعقود الاعداد للحياة المهنية و10 آلاف عقد جديد لعقود الخدمة المدنية و5 آلاف عقد لعقود الكرامة.

وبالتوازي، تمّ تمديد آجال تنفيذ كافة اتفاقيات الشراكة لتمويل البرامج التكوينية الجماعية المبرمة مع المنظمات المهنية بعنوان 2019 إلى غاية 31 ديسمبر 2020 دون اعتبار تاريخ صلاحيتها وبعث منصة رقمية مجانية

خاصة بالتكوين عن بعد "الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل تكون" لفائدة طالبي الشغل لتمكينهم من تحسين قابلية تشغيليتهم وتيسير ادماجهم بالمؤسسات التي يستوجب العمل بها تكوينا تكميليا أو تأهيلا إضافيا.

كما تمّ إصدار الأمر حكومي بضبط صيغ وشروط وإجراءات الانتفاع بالمنح الاستثنائية والظرفية المحدثة لمرافقة بعض الأصناف من العاملين لحسابهم الخاص المتضررين من التداعيات المنجرة عن تطبيق إجراءات الحجر الصحي الشامل توقيا من تفشي فيروس كورونا "كوفيد 19".

واعتبارا لنسبة النمو السلبية المنتظرة خلال سنة 2020 والمرتبطة بالأساس بالتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا، فقد تم تسجيل خسائر في مواطن الشغل تقدر بحوالي 160 ألف موطن وارتفاعا ملحوظا في نسبة البطالة لتبلغ 18% مع تصنيف قرابة 74.2 ألف شخص خارج القوى العاملة لم يتم احتسابهم ضمن العاطلين عن العمل يرغبون في العمل وصرحوا انهم لم يبحثوا عن عمل بسبب جائحة الكوفيد 19.

المشاريع والبرامج والاصلاحات لسنة 2021:

ستتميز سنة 2021 باستكمال إعداد الاستراتيجية الوطنية للتشغيل والشروع في تنفيذ مخططها العملي بالتوازي مع مواصلة تنفيذ مختلف برامج المدرجة بالمخطط التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للمبادرة الخاصة (2019-2021) وتنفيذ محاور الرؤية الخاصة بتطوير الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل.

كما سيتواصل العمل على تنفيذ عدد من المشاريع في إطار التعاون الدولي على غرار مشروع "الإدماج الاقتصادي للشباب في تونس (مبادرون)" على المستوى الوطني في كل من مجالات التوجيه والتكوين في المهارات الحياتية وتحسين التشغيلية والمرافقة لبعث المشاريع ومشروع "دعم بعث مؤسسات صغرى" ومشروع "دعم الشباب التونسي من خلال دفع المبادرة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" ومشروع "دعم المرأة الريفية في ريادة الأعمال" ومشروع "رفع تحديات سوق الشغل من أجل فرص عمل عادلة في تونس". إلى جانب الشروع في تنفيذ مشروع "النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وإحداث مواطن الشغل اللائق للشباب التونسي" ومواصلة تنفيذ برنامج جيل جديد من الباعثين مع وزارة التربية وجيل جديد من الباعثين الشبان بالبلديات في إطار الشراكة مع وزارة الشؤون المحلية والبيئة.

كما سيتمّ تفعيل المرسوم عدد 33 لسنة 2020 المتعلق بنظام المبادر الذاتي والعمل على إعداد الاوامر التطبيقية والأنظمة الاساسية التي تضمنها القانون عدد 30 لسنة 2020 المتعلق بالاقتصاد التضامني والاجتماعي. إلى جانب تفعيل برنامج دعم المبادرة لفائدة الحاصلين على شهادة الدكتوراه والذين يرغبون في بعث مشاريع مبتكرة ومتجددة يستهدف حوالي 1000 دكتور ومواصلة العمل على تقريب خدمات ومصالح التشغيل من طالبيها وتعميم إحداث فضاءات المبادرة وإنجاز محاضن احتراف في 7 ولايات كتجربة نموذجية

وتبعا لتقديرات النمو المرسومة بمنوال التنمية لسنة 2021 من المنتظر ان تبلغ إحداثات الشغل حوالي 52 ألف موطن شغل جديد وان تنخفض نسبة البطالة لتبلغ 17.3%

الجزء الثالث

التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي

الباب الأول

التنمية البشرية

التربية

شهدت سنة 2020 عناية خاصة بقطاع التربية من خلال الرفع من الاعتمادات المرصودة لنفقات التنمية بنسبة 18% مقارنة بالسنة الفارطة في إطار تواصل تنفيذ الإجراءات المتخذة الهادفة إلى الرفع من جودة الخدمة التربوية في مختلف تجلياتها البيداغوجية والتنظيمية إضافة إلى تخصيص ما لا يقلّ عن 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي و16.6% من الميزانية العامة للدولة للقطاع التربوي.

انجازات سنة 2020

أدى انتشار فيروس كورونا المستجد إلى غلق كل المؤسسات التربوية في جميع المراحل التعليمية منذ يوم **12 مارس 2020** وبالتالي انقطاع ظرفي عن الدراسة لما يزيد عن **2,3** مليون تلميذ وغلق أكثر من **7000** مؤسسة تربوية في القطاعين العام والخاص، وكذلك بقاء أكثر من **230** ألف موظف بالقطاع التربوي في منازلهم.

وتبعا لذلك تم اتخاذ عدة اجراءات استثنائية واستباقية منذ أوائل شهر مارس 2020 تتمثل في تشكيل لجنة مركزية لليقظة تعمل على متابعة الوضع التربوي وتصور مختلف السيناريوهات الممكنة لاستكمال السنة الدراسية 2020/2019 وتأمين إجراء الامتحانات الوطنية والاستعداد الجيد للعودة المدرسية 2021/2020. إلى جانب اتخاذ قرار إنهاء السنة الدراسية بالنسبة لكافة المستويات التعليمية ما عدا الباكالوريا مع الاقتصار على احتساب معدلات الثلاثيتين الأولى والثانية وذلك من منطلق مراعاة صحة التلاميذ والإطار التربوي بالدرجة الأولى واعتبارها أولوية والإبقاء على إجراء امتحان ختم التعليم الأساسي ومناظرة الدخول إلى المدارس الاعدادية النموذجية مع تأجيل مواعيدها إلى نهاية شهر جوان وبداية شهر جويلية. إضافة إلى عودة تلاميذ البكالوريا إلى الدراسة بالمؤسسات التربوية لمدة أربع أسابيع على الأقل وإجراء المناظرة في شهر جويلية وتوفير كل الإمكانات البشرية والمادية واللوجستية لإنجاحها والعمل والدراسة وفق نظام الحصة الواحدة وتطوير التعليم عن بعد.

كما تم احكام الاستعدادات للعودة المدرسية من خلال تخصيص الفترة الأولى من السنة الدراسية 2020-2021 لتلافي النقص المسجل في البرنامج البيداغوجي للثلاثية الثالثة من السنة الدراسية المنقضية 2019 وإدراج تحويرات على الرزنامة المدرسية وإعداد بروتوكول صحي خاص يتماشى مع خصائص المؤسسات التربوية.

وبالرغم من تداعيات جائحة كورونا على قطاع التربية، فقد تواصلت المجهودات في العديد من المجالات وذلك من خلال مواصلة العمل على **تعميم السنة التحضيرية** حيث تم القيام بتكوين نظري وميداني لمنشطي الأقسام التحضيرية بالقطاعين العمومي والخاص حول " منهاج السنة التحضيرية" واعتماد وثائق مرجعية للتدريس بالأقسام التحضيرية: الإطار المرجعي للكفايات المهنية لمدرسي السنة التحضيرية، منهاج السنة التحضيرية، دليل التكوين المستمر لمدرسي القسم التحضيري. كما شهدت هذه المرحلة تطور عدد تلاميذ السنة التحضيرية في السنة الدراسية 2019-2020 ليصل إلى 59544 تلميذا مقابل 597 58 تلميذا خلال السنة الفارطة. وبالتالي تطور عدد المدارس الابتدائية التي تتضمن أقسام تحضيرية ليصل إلى **2432** مدرسة سنة 2019-2020 مقابل 2386 مدرسة سنة 2019/2018. وهو ما يمثل 53.1% من المدارس الحاضنة للسنة التحضيرية مقارنة بـ 52.1% خلال نفس الفترة. كما تطورت نسبة المسجلين الجدد بالسنة الأولى والمتمتعين بالسنة التحضيرية لتصل إلى 88.5% سنة 2020/2019 مقابل 88% سنة 2019/2018.

بالتوازي، تم العمل على **تطوير كفايات الموارد البشرية** من خلال ادماج وتسوية وضعية 2574 متحصل على الاجازة التطبيقية في علوم التربية والتعاقد مع 2620 لمدة سنة وانتدابهم كأساتذة تعليم ابتدائي على ان تتم تسوية وضعيتهم ابتداءا من سبتمبر 2021. إلى جانب انتداب وتسوية وضعية 2686 معلم نائب (ما يمثل 40% من مجموع النواب) بالمدارس الابتدائية و1000 أستاذ نائب ابتداءا من سبتمبر 2020. وسيتواصل العمل بهذه المنهجية تدريجيا للقضاء على آليات العمل الهش واسناد 300 عقد لتسديد بعض الشغورات من الأعوان المكلفين بمساعدة المدرسين بالمخابر وتأطير ومرافقة التلاميذ بالمدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية.

للارتقاء **بالبرامج والمناهج التعليمية**، تواصل تعزيز تدريس اللغات انطلاقا من السنة الثانية بالنسبة للفرنسية والسنة الرابعة بالنسبة للإنجليزية. إلى جانب تعزيز تدريس مادتي التربية الموسيقية والتربية التشكيلية بداية من السنة الثالثة وتحديث برامج مادّة التربية التكنولوجية من خلال صياغة مناهج جديدة للمادة في العديد من المستويات. هذا إضافة إلى إعداد مناهج مادتي الإعلامية للسنة الثانية ثانوي وإعداد برنامج مادّة الإعلامية للسنة الأولى وتحديث برامج الإعلامية بالمرحلة الإعدادية وإعداد مناهج مادة الإعلامية للسنتين الثالثة والرابعة من التعليم الثانوي ومناهج مادة الاقتصاد للسنوات الثانية والثالثة والرابعة ثانوي.

عملا على توفير مناخ تعليمي إيجابي ومحفز يساعد المتعلمين على التعلم واكتساب قيم وسلوكات بناءة، فقد تم تركيز العمل على مزيد تطوير كل الجوانب المتصلة **بالحياة المدرسية** من خلال إحداث 4 مركّبات ثقافيّة ورياضيّة مدرسيّة. إلى جانب تدعيم خدمات الإسناد المدرسي من اقتناء 12 عربة لنقل الأكلة المدرسية واقتناء 26 حافلة للنقل المدرسي واقتناء 50 جرار بصهاريج وإحداث ضيعات بيداغوجية. إضافة إلى تعميم منظومات المتابعة الرقميّة وتطويرها بما يمكّن الأولياء من متابعة المسار الدراسيّ لأبنائهم بصفة دوريّة ومستمرّة وبما يمتّن علاقة التواصل بين الوليّ والمربّي والمؤسّسة التربويّة.

وفي إطار تعزيز **التصدي للفشل المدرسي والانقطاع عن الدراسة**، فقد تم مواصلة ارساء البرنامج النموذجي ثلاثي الأبعاد للتصدي للانقطاع والتسرّب المدرسي (M3D)، إلى جانب مواصلة تنفيذ برنامج الفرصة الثانية لإعادة إدماج المتسرّبين في المنظومة التربويّة والتكوينيّة.

كما تم التركيز على مزيد **تطوير توظيف تكنولوجيات المعلومات والاتصال في التعليم والتعلم** من خلال إرساء منظومة إلكترونية للتسجيل عن بعد لكافة الأطفال الذين هم في سن الدراسة في كل المستويات التعليمية من المرحلة الابتدائية إلى الإعدادية والثانوية ضمانا لمبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص أمام الجميع وتخفيف العبء على الأولياء ومديري المؤسسات التربوية. إلى جانب إحداث فضاء رقمي للمدارس الابتدائية والمعاهد الثانوية يمكن جميع أفراد أسرة المؤسسة التربوية من الولوج إلى محتويات بيداغوجية وإدارية. كما تم امضاء مذكرة تفاهم ين وزارتي التربية وتكنولوجيات الاتصال والتحول الرقمي حول مشروع تأهيل الشبكة التربوية وتعميم الربط بتقنية التدفق العالي وإرساء الشبكات الداخلية وتوفير النفاذ إلى خدمات الانترنات لفائدة المؤسسات التربوية. إضافة إلى إيلاء عناية هامة بالتعليم عن بعد من خلال:

التعليم عن بعد
قناة تلفزية تربوية خاصّة للتعليم عن بعد: تم إطلاق قناة تلفزية تربوية خاصة للتعليم عن بعد على ترددات القناة الوطنية الثانية تهدف إلى بث ومضات ودروس تلفزية تتعلق بالبرامج الرسمية المعتمدة وبرامج تربوية للإحاطة بالتلاميذ، وتتوجه الدروس أساساً لتلاميذ الأقسام النهائية (السادسة ابتدائي والتاسعة إعدادي والباكالوريا.)
إنشاء المدرسة الافتراضية: تم إطلاق المدرسة الافتراضية من طرف المركز الوطني للتكنولوجيات في التربية وهي منصّة تعليمية موضوعة على ذمّة التلاميذ والمدرّسين والأولياء وتحتوي على مجموعة من الخدمات الرقمية المبوّبة في إطار فضاءات مختلفة حسب المستعملين وحسب المراحل والمستويات والمواد التعليمية. وتحتوي هذه المنصّة أساسا على: – فضاء التعليم عن بعد الذي يمكن التلميذ والمدرّس من التواصل في إطار افتراضي مستغلين مكونات وعناصر التعليم عن بعد من خلال حصص تدريس مباشرة ومنتديات حوار وإرسال الدروس والفروض وإصلاحها وغيرها من الخدمات التعليمي؛ – فضاء المكتبة الافتراضية التي تحتوي على عدد من الموارد البيداغوجية الرقمية المقترحة من طرف المدرّسين والمصادق عليها من طرف المتفقدين وهي مصنّفة ومفهرسة بحيث يمكن استعمالها بصفة ميسّرة في عملية البحث عن الموارد؛ موارد رقمية خاصّة بتلاميذ الأقسام النهائية في شكل مجموعة من مقاطع الفيديو التعليمية موجّهة لتلاميذ الأقسام النهائية لمختلف المراحل التعليمية قصد إعدادهم للامتحانات الوطني؛

- موارد رقمية خاصّة بالمرحلة الابتدائية والإعدادية وتوفّر تمارين تفاعلية وموارد سمعية وفيديوهات لتعليم اللغات وكتب مدرسية رقمية للمراجعة والمرافقة إلى جانب أشرطة مصوّرة للمدرّس؛
- موارد رقمية خاصّة بمساهمات المدرّسين وهي عبارة على بنوك لموارد رقمية متنوّعة لعدد من المراجع والأنشطة والفروض والإصلاحات وهي موجّهة لكل التلاميذ ولمختلف المستويات والمراحل التعليمية إلى جانب عدد من الدّروس التلفزية التي وقع بثّها سابقا لتلاميذ الباكالوريا؛
- مواضيع مختلف الامتحانات الوطنية المرفقة بالإصلاح.

السياسات والإصلاحات في مجالات التربية لسنة 2021

سيرتكز العمل خلال سنة 2021 في القطاع التربوي بالأساس على مواصلة تنفيذ الإجراءات الهادفة إلى توفير **تعليم جيد** لكسب رهان الجودة من خلال مواصلة العمل على تعميم السنة التحضيرية وتمكين كل الأطفال الذين هم في سن الدراسة من التمتع بحقهم في التعليم. إضافة إلى تعزيز وتطوير منظومة التعليم عن بعد وتطوير البرامج وطرق التدريس من خلال إعداد مناهج مادتي الإعلامية والاقتصاد للسنتين الثالثة والرابعة من التعليم الثانوي ليتم تطبيقها في المعاهد بداية من السنتين الدراسيتين 2020-2021 و 2021-2022 تباعا.

بالتوازي، سيتواصل العمل على تحسين الادماج الاقتصادي والاجتماعي لخريجي التربية من خلال إكسابهم المهارات الحياتية اللازمة وتعويدهم على أخذ المبادرة والابتكار وبعث المشاريع. كما سيتم العمل على وضع مخطط تكوين سنوي لتطوير كفايات المدرسين وصياغة منظومة متكاملة لتأهيل المدرسين والمكونين في مجال توظيف تكنولوجيات المعلومات والاتصال والمستجدات التقنية ضمانا لرهان جودة العملية التعليمية.

وضمانا لحسن سير العملية التربوية وتحسين البنية التحتية وخدمات الاسناد، سيتم تدعيم أعمال التعهّد والصيانة بالمؤسسات التربوية وتوسيع شبكة المطاعم المدرسية وتدعيم النقل المدرسي وتحسين ظروف الإقامة بالمبيتات المدرسية.

وفي إطار مجابهة ضعف النجاعة على مستوى قيادة المنظومة التربوية، سيتم إحكام عمليات التنسيق والتواصل بين مختلف المتدخلين مع التسريع في نسق إرساء نظام معلومات مندمج للقيادة والمساندة والتقييم وضرورة تعصير وتطوير الخدمات الإدارية والإدارة الالكترونية.

كما ستتظافر الجهود للعمل على إحداث محطّات تقييمية وطنية ملزمة لجميع المتعلّمين في إطار تركيز منظومة تقييمية جديدة. إلى جانب مزيد تعزيز الرعاية النفسية والاجتماعية والصحية مع تكثيف العمل الاجتماعي بالمؤسسات التربوية وتعزيز منظومة التصدي لكل الظواهر السلبية التي تهدد المؤسسات التربوية. إضافة إلى تنويع المسالك والشعب بما يتناسب وسوق الشغل وتطوير التعليم المهني والتقني واحداث معابر بين منظومتي التعليم والتكوين المهني إلى جانب تطوير آليات التواصل والاعلام.

المؤشرات التربوية

- مكنت كل هذه المجهودات المبذولة خلال سنة 2020 من تحسين العديد من المؤشرات التربوية:

المؤشرات	2016/2015	2020/2019
نسبة تلاميذ السنة الأولى المتمتعين بالسنة التحضيرية (%)	85.9	88.5
نسبة الرسوب في الابتدائي (%)	12.2	(2019/2018) 7.3
نسبة الانقطاع في الابتدائي (%)	1.1	(2019/2018) 1
نسب الرسوب في الإعدادي العام (%)	20	(2019/2018) 17
نسب الانقطاع في الإعدادي العام (%)	10	(2019/2018) 8.9
نسبة النجاح في البكالوريا(%)	51.9	42.6

تطور عدد التلاميذ وعدد الفصول

	2020/2019		2021/2020		الزيادة/النقص
	عدد التلاميذ	عدد الفصول	عدد التلاميذ	عدد الفصول	عدد التلاميذ
التحضيري	59544	3089	61079	3109	1535
الابتدائي	1.171.569	48.743	1.191.584	48918	20015
الاعدادي العام والثانوي	926.832	34.683	952.100	35169	25268
الاعدادي التقني	10.173	419	10.357	407	184
المجموع	**2.168.118**	**86.934**	**2.215.120**	**87603**	**47002**

بلغ عدد المؤسسات التربوية 6119 مؤسسة في مفتتح السنة الدراسية 2021/2020 (4587 مدرسة ابتدائية و1532 مدرسة

التعليم العالي والبحث العلمي

تميزت إنجازات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بتفعيل استراتيجية إصلاح القطاع استنادا إلى تشخيص واقع المنظومة في جميع مستوياتها والإشكاليات التي تم رفعها وفق مقاربة تشاركية. ويهدف المخطط الاستراتيجي للإصلاح إلى هيكلة القطاع إلى تطوير جودة التكوين الجامعي وتحسين تشغيلية الخريجين وتركيز الحوكمة الرشيدة واستقلالية الجامعات والتصرف الأمثل في الموارد والنهوض بالبحث والتجديد ودعم التكوين البيداغوجي للمدرّسين الجامعيّين ومراجعة الخارطة الجامعية وتحسين ظروف الحياة الجامعية.

انجازات سنة 2020

I. التعليم العالي

شهدت سنة 2020 مواصلة انجاز الاصلاحات الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي من خلال تنفيذ جملة الإجراءات والمشاريع التي تم ادراجها ضمن المخطط التنموي 2016-2020.

ففي إطار السعي إلى دعم جودة التكوين الأكاديمي وملاءمته مع متطلبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي تم العمل خلال سنة 2020 على إعداد أدلة مرجعية للمهن والكفاءات والتكوين في التعليم العالي في إطار مشاريع وطنية ودولية بهدف ملائمة عروض التكوين مع مقتضيات سوق الشغل (تكنولوجيات الاتصال، الهندسة الكهربائية والطاقات المتجددة ...) وتدعيم منظومة البناء المشترك وذلك بإعداد ونشر صندوق تنافسي خاص بالبناء المشترك إلى جانب اعداد دراسة حول هيكلة وتطوير التكوين الهندسي بتونس ومواصلة برنامج دعم الجودة بالتعليم العالي.

وبهدف تحسين حوكمة مؤسسات التعليم العالي تواصل العمل على تغيير صبغة المؤسسات الجامعية إلى مؤسسات ذات صبغة علمية وتكنولوجية إلى جانب استكمال الملف المتعلق بمرور الإدارة العامة للدراسات التكنولوجية إلى مؤسسة عمومية ذات صبغة علمية وتقنية وشبكة المعاهد التابعة لها وذلك بالتوازي مع انطلاق برنامج الجودة بالإدارة العامة للدراسات التكنولوجية بهدف الحصول على شهادة إيزو 9001.

ولدعم مكانة تونس كوجهة جامعية متميزة للطلبة الدوليين واستقطاب الطلبة من مختلف الدول على غرار دول الجوار وكذلك دول إفريقيا جنوب الصحراء للتسجيل بالجامعات التونسية تواصلت حملات الترويج للمؤسسات الجامعية ولعروض التكوين المتوفرة بالجامعات التونسية من خلال صياغة منصة رقمية عن بعد تبرز خصائص منظومة التعليم العالي ويمكن من خلالها للطلبة الدوليين الترشح للدراسة في مختلف المؤسسات الجامعية العمومية التونسية وفتح إمكانية القبول في منظومة التعليم العالي للدراسة مقابل دفع معاليم دراسية.

وفي نفس الإطار تواصلت الجهود الرامية إلى دعم الشراكة الدولية من خلال استحثاث نسق تنفيذ مشروع الجامعة التونسية الفرنسية لافريقيا والمتوسط 'UFTAM' التي ستقدم تكوينا ذا جودة عالية ومعتمد دوليا حيث تم الانطلاق الرسمي للمرحلة التجريبية في 4 أكتوبر 2019.

وبهدف تطوير الحياة الجامعية وتحسين ظروف الدراسة والعمل داخل المؤسسات الجامعية تواصلت اشغال تهيئة فضاءات في المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية لتركيز الأجهزة المتعلقة بالتواصل والتحاضر عن بعد وإحداث منصة تشاركية للإدارة العامة للدراسات التكنولوجية ومراكز للامتحان والإشهاد ومواصلة تنفيذ برامج التعاون والشراكة الدولية الرامية إلى تطوير شبكة المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية من خلال تحسين البنية التحتية وتطوير التجهيزات العلمية والتقنية.

ولتحسين الفضاءات المخصصة للتدريس والخدمات الجامعية المسداة للطالب من سكن وإطعام وأنشطة ثقافية ورياضية، تم خلال السنة الحالية 2020 استكمال بناء المبيت الجامعي بالكاف والمبيت الجامعي بسليانة والمطعم الجامعي العمران الأعلى بتونس وبناء المرحلة الأولى من القسط الثاني للمعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات بالمهدية والمدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت والمعهد العالي للمنظومات الصناعية بقابس واستكمال توسعة المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بقابس والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية بسليانة.

كما تم في نفس الإطار، استكمال تهيئة مؤسسات التعليم العالي (كلية الحقوق والعلوم السياسية وكلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتونس والمدرسة الوطنية للمهندسين بتونس والمعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي ببئر الباي) ومؤسسات الخدمات الجامعية (المبيت الجامعي ابن زهر بمنوبة والحي الجامعي بالمروج والحي الجامعي بماطر والمركب الرياضي بالمركب الجامعي برقادة).

كما تواصل توفير التجهيزات العلمية الضرورية لفائدة المؤسسات الجامعية وخاصة المدرسة الوطنية للمهندسين والمعهد العالي للتصرف ببنزرت والمعهد العالي للبيوتكنولوجيا والمطعم الجامعي بسيدي ثابت والمطعم الجامعي بالقطب التكنولوجي بسوسة والمدرسة الوطنية للإلكترونيك والاتصالات والمعهد العالي للإعلامية والملتيميديا بصفاقس.

تطور المؤشرات:

المؤشر	السنة الجامعية 18-19	السنة الجامعية 19-20
عدد الطلبة المسجلين في القطاع العمومي	233692	232989
منهم اناث	%65.9	%66.13
عدد الطلبة المسجلين في القطاع الخاص	33462	35395
عدد الطلبة الاجانب	4691	5258

II. البحث العلمي:

سعيا للنهوض بالبحث العلمي وتوجيهه نحو تلبية حاجيات المحيط الاقتصادي شهدت سنة 2020 تنفيذ العديد من الإصلاحات والمشاريع:

دعم تشغيلية الباحثين من حملة الدكتوراه ومن الطلبة الباحثين من خلال إنجاز برنامج MOBIDOC لحركة الباحثين المموّل من قبل المفوضية الأوروبية الذي انتفع به 250 من الباحثين (دكاترة وطلبة دكتوراه) وإطلاق دفعة جديدة لفائدة 21 من حاملي الدكتوراه في إطار الأقطاب التكنولوجية بهدف تحفيز بعث المشاريع بالتعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي على المستوى الجهوي ودفعة ثانية في إطار برنامج Promesse الممول من قبل البنك الدولي لفائدة 177 باحثا بتمويل جملي قدره 8 م د. بالإضافة إلى اعلان طلب ترشحات لانتقاء 26

منتفعا من حاملي الدكتوراه لوضعهم على ذمة الجامعات قصد مزيد تدعيم نسبة مشاركة الجامعات في المشاريع الدولية ذات التمويل الأجنبي.

دعم التعاون الدولي حيث تم في إطار الاتفاق الممضى بين الاتحاد الأوروبي والجمهورية التونسية للفترة 2017-2020 اعداد برنامج " العلوم من الشباب وإليهم "Sciences With And For Youth" يهدف إلى الادماج الاقتصادي للشباب التونسي العاطل عن العمل واشراك الشباب في الأنشطة المجتمعية وفي تصميم وتنفيذ السياسات العمومية.

كما تم في إطار برنامج Promesse –PAQ PAS الهادف إلى مساندة وتمويل خريجي التعليم العالي الحاملين لافكار مشاريع لبعث مؤسسات تثمن نتائج ابحاثهم تمت الإحاطة بـ20 مؤسسة ناشئة بتمويل قدره 1.9 م د من قبل الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي بالتعاون مع وحدة التصرف حسب الأهداف لبرنامج Promesse.

وفي إطار برنامج الاتحاد الأوروبي للبحث والتجديد أفق 2020 تم تنفيذ عشر دورات تكونية عن بعد وخمس حلقات نقاش عبر الواب لفائدة شبكات الاتصال ومختلف المستفيدين من البرنامج بالإضافة إلى مجموعة من التدريبات الفردية لفائدة فرق من الباحثين تهدف إلى تأطيرهم في كتابة المشاريع الاوروبية موزعة على ثلاث محاور شملت 510 منتفع إلى جانب مشاركة وحدة متابعة البرنامج في إعداد مؤتمر التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة المتعلق بإجراءات البحث والتجديد بشأن Covid-19.

مواصلة إرساء منظومة الأقطاب التكنولوجية باستكمال مختلف مكونات قطب برج السدرية المبرمجة على قرض الوكالة اليابانية للتعاون الدولي وينتظر استكمال بقية المكونات (فضاء المصالح المشتركة وتوسعة المركز الوطني لعلوم المواد) المبرمجة على ميزانية الدولة. هذا وقد تمت مواصلة انجاز ثلاثة اقطاب تكنولوجية بكل من صفاقس وسوسة وبنزرت.

تشجيع تثمين نتائج البحث حيث تم خلال الفترة الممتدة بين سبتمبر 2019 ومارس 2020 المصادقة على تمويل 14 مشروعا باعتمادات جملية تقدر بجوالي 2 م د هذا إلى جانب التشجيع على تسجيل براءات الاختراع حيث من المنتظر ان يرتفع عدد مطالب براءات الاختراع المودعة من قبل الوزارة إلى 65 مطلب براءة اختراع سنة 2020 مقابل 57 سنة 2019 بفضل تمتع المؤسسات العمومية للبحث العلمي بخدمات مركز دعم الابتكار والتكنولوجيا الذي تشرف عليه المنظمة العالمية للملكية الفكرية حيث تم وضع قواعد بيانات عالمية لبراءات الاختراع ومحركات بحث على ذمة الباحثين من ناحية وللدورات التكوينية التي أنجزت لفائدة الباحثين والمكلفين بالتثمين ونقل التكنولوجيا بمختلف المؤسسات العمومية للبحث العلمي والجامعات في مجال حماية أصول الملكية الفكرية.

كما تم إنشاء 25 مكتب نقل تكنولوجيا في اطار برنامج نقل التكنولوجيا موزعة بين الجامعات ومراكز البحث وتمويل عدد من الأنشطة المحلية التي تم تنظيمها من قبل عدد من مكاتب نقل التكنولوجيا بالجهات فضلا عن

الانطلاق خلال شهر مارس 2020 في نشر طلب ترشحات خصوصي (spécifique Covid-19 VRR) لتمويل مشاريع بحث وتجديد في إطار برنامج تثمين نتائج البحث وذلك لمعاضدة جهود الدولة التونسية لمواجَهة انتشَار فيروس كُورونا حيث تم اقتراح (29) مشروعا للتمويل من قبل الهياكل العمومية للبحث العلمي بالشراكة مع مؤسسات اقتصادية واستشفائية.

تطور المؤشرات:

المؤشر	السنة الجامعية 18-19	السنة الجامعية 19-20
عدد المخابر	392	422
عدد وحدات البحث	215	139
عدد مراكز البحث	39	40

السياسات والإصلاحات لسنة 2021

ستتميز المنظومة الوطنية للتعليم العالي خلال سنة 2021 بإقرار جملة من البرامج والإجراءات تهدف الى الرّفع من جودة التعليم والنهوض بالتكوين الجامعي وإلى تحسين مردوديته حتى يواكب حاجيات الاقتصاد ويستجيب لطموحات الخرّيجين لاسيّما فيما يتعلّق باندماجهم في سوق الشغل. كما سيتمّ إيلاء عناية خاصة بالتأطير من خلال الرفع من نسبه ودعم عملية تكوين المكوّنين. وبالتوازي سيتواصل العمل خلال سنة 2021 لمزيد حوكمة منظومة التعليم العالي من خلال الانطلاق في تنفيذ برنامج التمويل حسب الأداء للجامعات ومراكز البحث ودواوين الخدمات الجامعية وبرنامج ما بعد الجائحة PAQ-Post Covid19 والذي يتضمن رقمنة الدروس والخدمات المرتبطة بها وتطوير البنى التحتية والوسائل المناسبة الى جانب دعم المهارات للرفع من التشغيلية وذلك بتوطيد المهارات القابلة للإحالة واكتساب مهارات مختلفة وتطوير مهارات ومهن جديدة في علاقة بالجائحة.

وسيحظى قطاع البحث العلمي والتكنولوجيا خلال سنة 2021 بعناية متميزة، من خلال مواصلة التركيز على البعد التنموي لأنشطة البحث والتجديد لمواكبة الحاجيات الجديدة للاقتصاد الوطني وذلك بإرساء شراكة فاعلة بين قطاعات التكوين والبحث والإنتاج بما يسمح ببعث نسيج جديد من المؤسسات المبتكرة والمجدّدة والقادرة على الأخذ بأسباب التقدم التكنولوجي ومجابهة حدّة المنافسة الخارجية. وبصفة أدق سيتم الشروع في وضع الإطار القانوني لمكاتب نقل التكنولوجيا ومواردها البشرية والعمل على تشجيع حركية الباحثين الشبان بالشروع في إعداد تطبيقة عن بعد لضمان التصرف ومتابعة مشاريع MOBIDOC من قبل مختلف الشركاء فضلا عن مرافقة وتدريب الباحثين الشبان المنتفعين بآليّة MOBIDOC وذلك قصد تثمين نتائج بحوثهم (براءات ومشاريع start-up).

التكوين المهني

إنجازات 2020

يندرج قطاع التكوين المهني ضمن المكونات الاساسية لمنظومة تنمية الموارد البشرية ويعتبر رافدا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلى هذا الأساس تواصل العمل خلال سنة 2020 من أجل تطوير القطاع وتحسين جودته بما يجعله يستجيب لتطلعات الأفراد وطلبات الجهات والمؤسسات الاقتصادية بمواصلة تنفيذ مشاريع البنية الأساسية والبرامج التي أقرتها خطة إصلاح المنظومة الوطنية للتكوين المهني المدرجة في مخطط التنمية 2016-2020.

تعزيز طاقة التكوين وتنويع عروضه وتحسين البنية الأساسية وتنويع الاختصاصات في جهاز التكوين المهني عبر مواصلة إنجاز 122 مشروع إعادة هيكلة وتحديث ورفع طاقة الإيواء بمراكز التكوين المهني الراجعة بالنظر للوكالة التونسية للتكوين المهني. كما تواصل دعم القطاع الخاص للتكوين المهني بالتوازي مع تكفل الدولة بكلفة التكوين المحمولة على المتدربين ومواصلة تنفيذ برنامج صك التكوين وإعطاء صلاحيات التصرف والمراقبة للجهة لتلبية حاجياتها الخصوصية. إلى جانب إعداد الإطار المرجعي لسيرورة تأهيل مراكز التكوين المهني بهدف تطوير نظام تنظير شهادات ومؤهلات التكوين المهني إلى نظام تأهيل مؤسسات التكوين المهني وفقا لمواصفات الشهادات.

وضع منظومة وطنية موحدة للإعلام والتوجيه بإعداد تصور أولي حول منصة رقمية موحدة للإعلام والتوجيه تمكّن الشباب من التعرف على المهن ومسارات التكوين المهني والحصول على مرافقة مشخصة لاختيار المسار المهني.

وضع برنامج وطني لتكوين وإدماج المنقطعين مبكرا عن الدراسة بتركيز مرحلة تحضيرية بمراكز التكوين المهني لفائدة المنقطعين مبكرا عن الدراسة لإدماجهم في مسارات التكوين المهني أو التدريب المهني بالمؤسسات الاقتصادية حيث ينتظر استكمال تهيئة الفضاءات للمراحل التكوينية بالمراكز الستّ المعنية (ولايات القيروان سيدي بوزيد القصرين صفاقس أريانة وبن عروس) والانطلاق في عمليات التكوين في موفى سنة 2020.

النهوض بالتكوين المستمر لتحسين مردوديته لفائدة المؤسسات والشغالين والشركاء المهنيين حيث تمّ الشروع في إعداد الدراسة الاستشرافية حول تطوير المنظومة الوطنية للتكوين المستمر والترقية المهنية والتي ستمكن من تقييم الخدمات المسداة من المركز والمساهمة في رسم السياسات العامة والتوجهات المستقبلية لقطاع التكوين المستمر.

وعملا على إرساء نظام جديد لتسيير المنظومة الوطنية للتكوين المهني، تواصل العمل على ترشيد حوكمة المنظومة الوطنية للتكوين المهني بإعطاء صلاحيات أكبر للجهة في القيادة وتدعيم دور الشركاء الاجتماعيين

بما يمكن من تفاعل جهاز التكوين المهني مع محيطه الاقتصادي والاجتماعي، وقد تم في هذا الإطار الشروع في تجسيم التنظيم الجديد لمؤسسات التكوين المهني الراجعة بالنظر للوكالة التونسية للتكوين المهني إلى جانب مواصلة تنفيذ المرحلة الثالثة من الدراسة الخاصة بتنظيم العلاقات التشاركية في قطاع التكوين المهني والتشغيل والمتعلقة بضبط مخطط عملي لتركيز التنظيم الجديد للعلاقات التشاركية، إضافة إلى إعداد تقرير وطني لتقييم منظومة وسياسات التكوين والتعليم المهني في نسخته الرابعة بمشاركة مختلف الوزارات والهياكل والمنظمات المهنية وبالتعاون مع المنظمة الأوروبية للتكوين في إطار مسار تورينو.

أما على المستوى الكمي، فينتظر تسجيل قرابة **66 ألف** متكون خلال سنة 2020 منهم قرابة 55 ألف متكون بالجهاز العمومي المقيس وقرابة 11 ألف متكون بالقطاع الخاص المنظر، فضلا عن تمويل عمليات تكوينيّة في إطار التكوين المستمر لفائدة 4600 مؤسسة منها 2300 مؤسسة ضمن آلية حقوق السحب وقرابة 142 ألف مشاركة منها 28 ألف مشاركة ضمن آلية حقوق السحب. إلى جانب بلوغ 13.2 ألف منتفع بالترقية المهنية.

توجهات سنة 2021:

سترتكز الجهود خلال سنة 2021 على مواصلة تنفيذ مشاريع البنية الأساسية قصد الرفع من طاقة التكوين وتنويع عروض التكوين وتحسين الخدمات الموجهة للشباب من مبيتات ومطاعم وفضاءات ثقافية. إلى جانب مواصلة تنفيذ برنامج صك التكوين في صيغته الجديدة والعمل على تطوير كراس الشروط المنظّم للقطاع الخاص للتكوين المهني ودخوله حيز الاستغلال بما يمكن من مزيد تنظيم القطاع والرّفع من جودة خدماته، إلى جانب الشروع في تركيز وتفعيل المنصة الرقمية الموحدة للإعلام والتوجيه بما يمكن طالب التكوين من الاطلاع على كافة المسارات التكوينية المتوفرة والمعطيات المتعلقة بالاختصاصات والمراكز ومتابعته وتوجيهه وتكوين مستشاري الإعلام والتوجيه.

وبالتوازي، سيتمّ تنفيذ المرحلة التجريبية لتفعيل البرنامج الوطني التحضيري لتكوين وإدماج من لا تتوفر فيهم شروط الالتحاق بالتكوين المهني والمتراوحة أعمارهم بين 14 و16 سنة، وتقييم نتائج هذه المرحلة التجريبية بهدف تعميمها بالمنظومة الوطنية للتكوين المهني واسناد الأهلية لتسعة عشر مركز تكوين مهني للتكوين في 33 اختصاصا مهني، كما سيتواصل برنامج تطوير قدرات إطارات التكوين من خلال إنجاز عمليات التكوين البيداغوجي والتقني والتفعيل التدريجي لوظيفة الإرشاد والتفقد البيداغوجي لمؤسسات التكوين المهني الأساسي العمومية والخاصة بمنظومة التكوين المهني والعمل على انتداب متفقدين باعتماد إعادة التوظيف.

كما سيتمّ الانطلاق في إعداد الدراسة المتعلقة بتطوير المنظومة الوطنية للتكوين المستمر والترقية المهنية والتي تهدف إلى تقييم الخدمات المسداة والمساهمة في رسم السياسات العامة والتوجهات المستقبلية لقطاع التكوين المستمر والعمل على مواصلة تفعيل تنظيم مؤسسات التكوين المهني الراجعة بالنظر للوكالة التونسية للتكوين المهني بما يمكن من تكريس مبدأ استقلاليتها وتفاعلها مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب تفعيل مخرجات دراسة تنظيم العلاقات التشاركية في مجال التكوين المهني والتي مكّنت من تحديد المتدخلين وتوضيح

الأدوار والمسؤوليات ومساهماتهم بالإضافة إلى اقتراح أدوات الشراكة بما يمكن من تأسيس شراكة تقوم على مبدأ المساهمة والإلزامية.

وعلى المستوى الكمي، تمت برمجة تكوين حوالي 66 ألف متكون بالجهاز الوطني المقيس للتكوين المهني منهم قرابة 55 ألف متكون بالجهاز العمومي المقيس وقرابة 11 ألف متكون بالقطاع الخاص المنظر. كما يتوقع أن يبلغ عدد المؤسسات المنتفعة بآلية حقوق السحب قرابة 2400 مؤسسة وعدد المشاركات قرابة 29 ألف مشاركة.

الطفولة

تراهن تونس في مقاربتها التنموية على العناية بالطفولة وخاصة الطفولة المبكرة في مختلف مجالاتها الصحية والتربوية والثقافية والترفيهية لتكوين جيل فاعل ومندمج في محيطه الاقتصادي والاجتماعي. وعلى هذا الأساس ستتجه الجهود نحو تنفيذ البرامج الوطنية متعددة القطاعات لتطوير واقع الأطفال والتكفل بحماية ورعاية الفئات الهشة.

الإنجازات خلال سنة 2020:

شهدت سنة 2020 تقدما نسبيا في تحقيق البرامج والمشاريع المرسمة في مجال الطفولة رغم الظرف الصعب الذي مرت بها بلادنا والمتمثل في جائحة كورونا وتداعياتها وتمثلت أبرز هذه الإنجازات بالأساس في:

العناية بالطفولة المبكرة

اتجهت الجهود نحو تنفيذ المخطط التنفيذي للاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة حيث تطورت نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة لتناهز 42% سنة 2020 مقابل 38% سنة 2019 وذلك نتيجة ارتفاع عدد رياض الأطفال الذي بلغ 5754 مؤسسة خلال السنة التربوية 2019-2020 يؤمها حوالي 302 ألف طفل، إلى جانب تنفيذ برنامج روضتنا في حومتنا وتمكين الأطفال فاقدي السند وأبناء العائلات ذات الدخل المحدود من الالتحاق برياض الأطفال حيث تطور عدد الأطفال المنتفعين بهذا البرنامج من 5281 طفلا خلال السنة التربوية 2018-2019 ليبلغ 8554 طفلا خلال السنة التربوية 2019-2020. وفي نفس الإتجاه تواصل تنفيذ برنامج تهيئة وتجهيز رياض الأطفال البلدية وإحداث فضاءات للطفولة المبكرة بمؤسسات الطفولة العمومية وخاصة بالولايات الداخلية التي تفتقر لهذا الصنف من المؤسسات حيث تم الشروع سنة 2020 في بناء وتجهيز 50 فضاء للطفولة المبكرة موزعة على 20 ولاية وانطلاق العمل بسبعة فضاءات فضلا عن إبرام اتفاقية شراكة مع وزارة الشؤون المحلية قصد إحياء رياض الأطفال البلدية وتعميمها بكامل تراب الجمهورية.

وعلى صعيد مجابهة مخلفات جائحة كورونا المستجد تم اتخاذ جملة من الإجراءات الاستثنائية من أهمها الغلق الوقتي لكافة مؤسسات الطفولة المبكرة العمومية والخاصة وتوفير جميع وسائل الحماية والتعقيم لفائدة الأطفال

والعاملين بهذه المؤسسات إضافة إلى تمتيع مؤسسات الطفولة المبكرة المتضررة بامتياز تأجيل دفع المساهمات المحمولة على الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي. كما تم تأمين الإحاطة الاجتماعية لأصحاب المؤسسات والعاملين بها المتضررين من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا وتمكينهم من الانتفاع بمنح استثنائية وظرفية بما في ذلك المؤسسات العاملة في مجال الطفولة المبكرة، بالإضافة إلى مرافقة المؤسسات المتضررة بإحداث برنامج جديد لدعم مؤسسات الطفولة الخاصة من قبل البنك التونسي للتضامن وإرجاء خلاص أقساط القروض المتعلقة لمدة ستة أشهر من سنة 2020.

تطوير منظومة رعاية وحماية الطفولة من خلال تطوير برنامج الإيداع العائلي ودعم قدرات الأسرة على احتضان الأطفال لكونها الخلية الطبيعية المثلى لتحقيق توازن الطفل حيث ينتفع بالبرنامج الأطفال المقيمون بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة والذين تم قبولهم بسبب العجز الاقتصادي وذلك بتوفير الدعم المادي (منحة شهرية) لفائدة 233 طفلا سنة 2020 مقابل 261 طفلا سنة 2019. وفي مجال حماية الطفولة تطور عدد الإشعارات التي تلقاها مندوبو حماية الطفولة من 17449 إشعار سنة 2018 إلى 17506 إشعار سنة 2019.

تحسين أداء منظومة التنشيط التربوي الاجتماعي والترفيهي وذلك بإحداث أربعة نوادي أطفال متنقلة جديدة بكل من ولايات المنستير ومنوبة وبن عروس وأريانة تنفيذا لمبدأ الإنصاف في مجال الترفيه الموجه للأطفال لوقايتهم من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر عبر تقريب خدمات مؤسسات التنشيط التربوي والاجتماعي لكل الأطفال وخاصة بالمناطق الريفية والمناطق الشعبية ذات الكثافة السكانية العالية. كما تواصل تنفيذ برنامج تهيئة وتجهيز نوادي الأطفال العمومية بمختلف الجهات ب تخصيص اعتمادات تقدر بـ 4 م د لتهيئة نوادي الأطفال و2 م د لتجهيز مؤسسات الطفولة العمومية (نوادي ومركبات الطفولة وفضاءات الطفولة المبكرة)

دعم منظومة التكوين والتفقد البيداغوجي: من خلال تحسين جودة خدمات مؤسسات الطفولة بتكوين الإطارات وسلك التفقد على المستوى الجهوي والوطني بإنجاز ما يناهز 19 ألف عملية بيداغوجية خلال السنة التربوية 2019–2020 مقابل حوالي 45 ألف خلال السنة التربوية 2018-2019 فضلا عنإحداث إجازة جديدة في اختصاص تربية الطفولة المبكرة بالمعهد العالي لإطارات الطفولة بقرطاج درمش وإعداد مشروع أمر يتعلق بتنظيم التكوين المستمر الإشهادي لفائدة إطارات التنشيط التربوي الاجتماعي.

دعم مشاركة الأطفال في الحياة العامة وذلك بتطوير نشاط برلمان الطفل وتركيز المجالس البلدية للأطفال حيث تم في هذا الإطار تنظيم الجلسة العامة للدّورة العادية الأولى لبرلمان الطفل لسنة 2020 حول موضوع: الطفولة وتأثيرات جائحة كورونا.

البرامج والسياسات لسنة 2021:

مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة: حيث ينتظر أن ترتفع نسبة التغطية بمؤسسات الطفولة المبكرة لتناهز 44% سنة 2021 بفضل برامج تهيئة وتجهيز رياض الأطفال البلدية

والترفيع في طاقة استيعابها واستهداف المناطق الداخلية والأحياء ذات الكثافة السكانية ودفع الاستثمار في القطاع الخاص والشروع في إرساء آلية حوكمة الاستراتيجية بضبط مهام اللجنة الوطنية للتنسيق ونقاط الإتصال الوزارية والشروع في تنفيذ برنامج التربية الوالدية.

تحسين أداء منظومة التنشيط التربوي الاجتماعي والترفيهي من خلال مراجعة هذه المنظومة لا سيما تجربة نوادي الأطفال القارة والترفيع في عدد نوادي الأطفال المتنقلة ومواصلة بناء وتهيئة وتجهيز شبكة مؤسسات الطفولة.

تطوير منظومة التكوين والتفقد والإرشاد البيداغوجي: بالعمل على ترشيد تدخلات إطارات التفقد والإرشاد البيداغوجي في مجال المتابعة والمرافقة والتأطير والتجديد البيداغوجي ودعم السلك بالإطارات البشرية وتحديث أساليب المتابعة والمرافقة البيداغوجية من خلال إحداث اختصاصات جديدة صلب سلك التفقد وعلى ترشيد منظومة التكوين بتنفيذ برامج تكوينية سنوية تستجيب لاحتياجات إطارات وأعوان الطفولة على المستوى المركزي والجهوي والمحلي ومتابعة إصلاح منظومة التكوين الأساسي لمختلف الأسلاك بقطاع الطفولة ومراجعة منظومة التكوين الخاص للأسلاك المختصة في المجال.

تطوير منظومة رعاية وحماية الأطفال من خلال دعم سلك مندوبي حماية الطفولة قصد تحسين وتطوير تدخلاتهم لمتابعة الحالات المحالة عليهم بالتعاون مع الأطراف المتدخلة والعمل على تطوير منظومة رعاية الأطفال بالتقليص من معدّل مدّة الإقامة المؤسساتية وحث الأسر على احتضان الأطفال فاقدي السند في إطار برنامج الإيداع العائلي بالتوازي مع مواصلة تهيئة المراكز المندمجة للشباب والطفولة ومركبات الطفولة.

دعم مشاركة الأطفال بضمان مشاركة أفضل للأطفال واليافعين في جميع المسائل التي تهمهم وتعزيز مشاركتهم في تقييم وإعداد السياسات والبرامج وتقديم الإصلاحات والتصورات المستقبلية للقطاع في الوسط التربوي وعبر برلمان الطفل وعبر مختلف المنابر المتاحة للأطفال.

تطور المؤشرات على المدى المتوسط (2020-2022)

المؤشر	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة (%)	36	37	38	42	44	46
عدد رياض الأطفال	4483	4349	4600	5754	*	*
عدد الأطفال بمركبات الطفولة	4339	4493	4430	4261	4460	4480
عدد الأطفال المقيمين بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة	476	426	410	323	390	380
عدد أطفال الوسط الطبيعي بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة	1473	1503	1572	1437	1605	1615
عدد الأطفال المنتفعين ببرنامج الإيداع العائلي	244	267	261	233	280	290

الشباب

تواصل الاهتمام بكل الفئات الشبابية لدورها الفاعل في تحقيق الأهداف التنموية من خلال تطوير مساهمتها في الحياة المدنية والسياسية وتطوير برامج التنشيط التربوي والإجتماعي والترفيهي لاحتضان الشباب في أوقاته الحرة.

أهم الإنجازات خلال سنة 2020:

سجلت سنة 2020 إنجاز البرامج والمشاريع المرسمة في مجال الإحاطة بالشباب وتنمية مهاراته رغم الصعوبات الناجمة عن جائحة كورونا.

دعم مشاركة الشباب المدنية والاقتصادية:

اتجهت الجهود نحو تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب وتشجيعه على المشاركة الفاعلة في الشأن العام والعمل التطوعي وقد تجسمت هذه المشاركة من خلال إنجاز مجموعة من البرامج التحسيسية والتوعية السمعية والبصرية حول كيفية التصدي لتفشي فيروس كورونا والالتزام بالحجر الصحي العام من طرف إذاعات وتلفزات الواب بدور الشباب ودعم المبادرات والابتكارات الشبابية لمعاضدة جهود الدولة للوقاية من هذه الجائحة (35 مبادرة شبابية) إلى جانب تنفيذ جملة من المبادرات التطوعية التضامنية خلال فترة الحجر الصحي على غرار تجميع وتوزيع المساعدات على العائلات محدودة الدخل وتعقيم عدد من المؤسسات العمومية فضلا عن تنفيذ برامج نوادي التربية على المواطنة في مجالات حرية الرأي والتعبير ومقاومة الفساد والعنف المسلط على المرأة.

وفي إطار فعاليات تونس عاصمة الشباب العربي التي انتظمت في فيفري 2020 بمشاركة 141 شابا وشابة من 25 دولة عربية وأوروبية تم تنفيذ برنامج "منتدى الشباب العربي الأوروبي حول السياسات العمومية للشباب "

أما في مجال تنمية مهارات الشباب في مجال ريادة الأعمال وتيسير اندماجهم اجتماعيا واقتصاديا ودعم المبادرات الشبابية في مجال بعث المشاريع تم تنفيذ برنامج "الشباب صناع السياسات" في إطار برنامج الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) بهدف تكوين 100 شابا وشابة من 06 بلديات ودعم 8 مشاريع شبابية في إطار برنامج النهوض بالمبادرات الشبابية في مجال بعث المشاريع الصغرى التابع " للكنفجاس إضافة إلى تنظيم دورات تكوينية في مجال ريادة الأعمال وإنجاز المشاريع الخاصة لفائدة الشباب.

النهوض بالترفيه والسياحة الشبابية: حيث تم تعديل عدد المستفيدين من برنامج السياحة الشبابية وذلك بالاقتصار على تنظيم مجموعة من الأنشطة النوعية خلال صائفة 2020 شملت 26 مصيفا جهويا لفائدة 13 جهة داخلية وحدودية ومواصلة برنامج "سياحة وتكوين" بمعدل 2000 شاب وشابة عن كل ولاية إضافة إلى تنفيذ

البرنامج الوطني " تنشيط الشواطئ" بـ 11 ولاية ساحلية ومن المنتظر أن يبلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج أكثر من 100 ألف شابا وشابة.

أما في خصوص منظومة التبادل الشبابي مع الخارج فقد شارك الشباب في الصالون العربي الثالث بالمملكة المغربية تحت شعار "تمكين الشباب العربي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة" وفي برلمان الشباب العربي بالمملكة الأردنية بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

تطوير البنية الأساسية الشبابية: وتجلى ذلك من خلال ارتفاع عدد دور الشباب من 352 دار شباب سنة 2019 إلى 355 دار شباب سنة 2020 وبلغ عدد المركبات الشبابية 32 سنة 2020. كما تواصل دعم وتطوير المؤسسات الشبابية حيث تمت تهيئة 46 دار شباب و8 مراكز اصطياف وتخييم و5 مراكز إقامة إضافة إلى اقتناء 8 دور شباب متنقلة وتجهيز المؤسسات الشبابية بالتجهيزات الحديثة للإتصال والترفيه خاصة مع تقدم تنفيذ برنامج تأهيل مؤسسات الشباب من الجيل الثاني.

رصد أوضاع الشباب: حيث تم إعداد دراسة حول واقع الشباب وإنتظاراته خاصة بعد أزمة جائحة الكورونا وإنجاز البوابة الالكترونية للمرصد الوطني للشباب والتطبيقة الخاصة بالمرصد بهدف تطوير آليات التواصل مع الشباب وتقريب الخدمات الإعلامية إليه إضافة إلى تنظيم ورشات عمل حول تداعيات وباء كورونا على المجتمع التونسي والفئات الشبابية والانطلاق في إنجاز دراسة حول مجموعات الأحباء بالجمعيات الرياضية وظاهرة العنف في الملاعب الرياضية بالشراكة مع المجلس الثقافي البريطاني. كما تم نشر نتائج المسح الوطني حول الشباب لاعتمادها في رسم التوجهات المستقبلية للفئات الشبابية.

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2021:

سيتجه العمل نحو **دعم مشاركة الشباب المدنية والاقتصادية** وذلك بالانخراط في الأعمال التطوعية في مختلف مؤسسات الشباب عبر تنويع أساليب التنشيط بها ومواصلة دعم المشاريع المقدمة في إطار برنامج النهوض بالمبادرات الشبابية في مجال بعث المشاريع الصغرى. كما ستتجه الجهود نحو حث الشباب على المشاركة الفعالة في المجال المدني والسياسي.

وتكريسا **لحق الشباب في الرعاية الصحية والاجتماعية** سيتجه العمل نحو تجسيم حق الشباب في الرّعاية الصحّية والنفسية والاجتماعية لحمايته من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر من خلال إعطاء الأولوية في دعم البرامج والمشاريع الشبابية والرياضية للمناطق الداخلية والحدودية وتعزيز الدور التوعوي لنوادي وتلفزات وراديو الواب بالمؤسسات الشبابية خاصة في مجال حماية الشباب من السلوكات المحفوفة بالمخاطر.

أما في خصوص **منظومة الترفيه والسياحة الشبابية** سيتم السعي نحو تكثيف وتنويع البرامج الموجهة للشباب بالتعاون مع الهياكل العمومية ومنظمات المجتمع المدني وتطوير برامج التبادل الشبابي مع البلدان الشقيقة والصديقة ومواصلة برنامج تهيئة مراكز الإقامة ومراكز التخييم والإصطياف الشبابي.

وفي مجال **البنية الأساسية الشبابية** سيتواصل تنفيذ برامج تهيئة وتأهيل المنشآت الشبابية في مستوى البنية الأساسية ودعمها بالتجهيزات العصرية الملائمة ومن المتوقع أن يبلغ عدد دور الشباب 360 دار شباب سنة 2021 وعدد المركبات الشبابية 34 مركبا إضافة إلى مواصلة تهيئة المؤسسات الشبابية في إطار تنفيذ البرنامج الوطني لمؤسسات الشباب من الجيل الثاني.

كما ستتواصل الجهود لإنجاز البحوث والدراسات المتصلة بالشأن الشبابي من خلال تطوير المعطيات المضمنة ببوابة المرصد الوطني للشباب وإنجاز بحث حول الأشكال الجديدة للالتزام المدني لدى الشباب بالتعاون مع المجلس البريطاني ومنتدى العلوم الاقتصادية والاجتماعية.

الرياضة

شهد قطاع الرياضة والتربية البدنية تطورا في مختلف المؤشرات الرياضية المتصلة بالممارسة الرياضية والمنشآت الرياضية بفضل الإستثمارات العمومية والمساهمة المتنامية للقطاع الخاص.

إنجازات سنة 2020:

اتجهت الجهود في مجال **الرياضة المدنية نحو توسيع قاعدة الممارسين المجازين** ببعث جمعيات جديدة بالمناطق والأحياء التي تتوفر بها منشآت رياضية جوارية ليبلغ عددها 1665 جمعية رياضية سنة 2020 مقابل 1502 جمعية سنة 2019 وإحداث فروع جديدة ليبلغ عدد المجازين حوالي 190 ألف سنة 2020. كما تواصل الدعم المالي للجمعيات الرياضية بما قدره 17.6 م د لفائدة 1087 جمعية إلى جانب الدعم الإستثنائي من صندوق النهوض بالرياضة والذي بلغ 440 أ د بإضافة 4 جمعيات في اختصاصات رياضية جديدة مستهدفة. إلى جانب الجمعيات الرياضية الصغرى خاصة بالمناطق الداخلية. كما شرعت في النشاط جامعات رياضية جديدة (الريشة، والطائرة والرياضات الإلكترونية والكمبو) إلى جانب إحداث 12 رابطة جديدة خاصة بالمناطق الداخلية.

وعلى المستوى والمحلي تم تنفيذ برنامج تنمية الرياضة المحلية عبر إبرام اتفاقيات مع البلديات تمتد على خمس سنوات.

كما تم الشروع في دراسة إمكانية تطوير أنشطة شركة النهوض بالرياضة وفق المنظومة الجديدة بإضافة ألعاب أخرى لاسيما الرهان متعدد الإحتمالات للرفع من مداخيلها ودعم موارد الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب.

وفي إطار النهوض بالرياضة النسائية تم الترفيع في عدد المجازات من حوالي 56 ألف مجازة سنة 2019 إلى ما يناهز 85 ألف مجازة سنة 2020 إلى جانب تطور عدد الجمعيات الرياضية النسائية ليبلغ 142 جمعية سنة 2020.

كما تواصل الدعم المالي لفائدة الجمعيات النسائية بمبلغ قدره 1.4 م د سنة 2020 في إطار تخصيص نسبة 10% سنويّا من مداخيل الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة لفائدة الجمعيات الرياضية النسائية وإعفائها من معاليم الانخراط بالجامعات الرياضية وتدعيم مجانية استغلال المنشآت الرياضية للتمارين.

وفي خصوص رياضة ذوي الاحتياجات الخصوصية تم الحرص على نشر رياضة المعوقين في مراكز التربية المختصة وبعث اختصاصات جديدة بالتعاون مع الجامعات الرياضية بإحداث فروع لها في جامعات رياضة الأسوياء (الكانويكاياك، الترياتلون، التجديف، الكرة الطاولة...) طبقا للقوانين الدولية المنظمة لهذا الاختصاص الرياضي. وقد تطور عدد جمعيات رياضة المعوقين من 116 جمعية سنة 2019 إلى حوالي 180 جمعية سنة 2020.

وفي إطار ترشيد **التصرف والتسيير بالهياكل الرياضية** تمت دعوة الجامعات الرياضية للانخراط في اعتماد المعيار المحاسبي Norme40 حيث بلغ عددها 26 جامعة خلال شهر جوان 2020 ويتوقع أن يبلغ 38 جامعة في موفي 2020. كما تمت توصية الجمعيات الرياضية فتح حساب جاري موطن وحيد يخصص للتمويل العمومي المسند لها. وتكريسا للشفافية ولإحكام التصرف المالي تم تعليق صرف المنح لفائدة الجمعيات الرياضية التي تثبت في شأنها إخلالات في التصرف المالي.

وفي مجال **الرياضة للجميع** تواصل العمل على نشر الممارسة الرياضية والبدنية بكل المناطق حيث بلغ عدد التظاهرات في هذا المجال 345 تظاهرة سنة 2020 باستهداف 3 مليون تونسي وذلك في إطار تجسيم البرنامج الوطني لنشر الممارسة الرياضية الذي انخرطت في تنفيذه الهياكل الرياضية والمندوبات الجهوية للشباب والرياضة والجماعات المحلية وعدد من الوزارات والمنظمات وهياكل المجتمع المدني بالإضافة إلى مؤسسات القطاع الخاص حيث تطور عدد المجازين في الرياضات غير التنافسية إلى 17415 سنة 2019 و20 ألف سنة 2020.

كما تم إنجاز المسح الوطني حول الممارسات الرياضية والبدنية لدى التونسيين من طرف المرصد الوطني للرياضة بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء والذي ستساهم نتائجه في وضع الخطة المستقبلية للنهوض برياضة المواطنة ونشر ثقافة الرياضة كعامل صحة ووقاية وترفيه.

كما تعززت **شبكة المنشآت الرياضية** حيث ارتفع عدد القاعات الرياضية من 248 قاعة سنة 2019 إلى 268 سنة 2020، وارتقى عدد الملاعب المعشبة خلال نفس الفترة من 311 ملعب إلى 329 وعدد المسابح المغطاة

من 16 إلى 17 مسبحا إلى جانب مواصلة تأهيل الملعب الأولمبي بسوسة وإعداد الدراسات الفنية لتأهيل الملعبين الأولمبيين بالمنزه ورادس وقصر الرياضة والمسبح الأولمبي بالمنزه.

وعلى صعيد **رياضة النخبة:** تواصلت الإحاطة برياضيي النخبة باعتماد معايير تصنيف جديدة تأخذ بعين الاعتبار المميزات الفنية لكل اختصاص والعمل على ترشيح أكبر عدد ممكن من الرياضيين في مختلف الاختصاصات الرياضية للمشاركة في الألعاب الأولمبية طوكيو 2020 وتنفيذ برامج الإحاطة الاجتماعية والصحية لرياضيي النخبة.

وفي مجال التربية البدنية تواصل العمل على تعميم تدريس مادة التربية البدنية بجميع المراحل الدراسية إذ بلغت هذه النسبة 64.36% بالابتدائي و94.91% بالإعدادي و98.78% بالثانوي خلال الموسم الدراسي 2020/2019 في حين بلغت هذه النسبة 57% بمؤسسات التكوين المهني و67.4% بالمؤسسات التربوية المختصة وذلك بفضل البرنامج الخصوصي (537 انتداب) لدعم قطاع التربية البدنية والرياضة والحد من التفاوت بين الجهات.

كما تم إعداد اتفاقية إطارية لصيانة المنشآت الرياضية بالمؤسسات التربوية مع مختلف الهياكل المتداخلة في الشأن التربوي ودعمها بالتجهيزات رياضية وتوزيعها على الجهات، إلى جانب تحيين البرامج الرسمية المعتمدة لتدريس مادة التربية البدنية ومواصلة العمل بالخلايا والهياكل التنموية للنشاط الرياضي في الوسط المدرسي مع القيام بدورات رسكلة لإطارات التربية البدنية ومهن الرياضة.

كما تم اتخاذ جملة من الإجراءات والتعديلات المرتبطة بالتطورات الظرفية لاسيما جائحة كورونا تتمثل في:

- إلغاء اختبارات بكالوريا تربية بدنية دورة جوان 2020 واجراء الاختبارات التطبيقية والشفاهية لبكالوريا شعبة الرياضة دورة جوان 2020 باعتماد مراكز جهوية مع تطبيق بروتوكول صحي خاص بكل اختصاص رياضي وذلك بالتنسيق مع الجامعات الرياضية.
- إيقاف نشاط النهائيات الإقليمية والوطنية لمراكز وخلايا النهوض بالرياضة وكذلك النهائيات الإقليمية والوطنية للرياضة المدرسية والجامعية.
- تأجيل مناظرة الالتحاق بشعبة الرياضة في انتظار استقرار الوضع الوبائي.

بخصوص التكوين والبحث: تطور عدد الطلبة بالمعاهد العليا ليبلغ 3947 طالبا خلال السنة الجامعية 2020/2019 بزيادة 158 طالبا مقارنة بالسنة الجامعية 2019/2018 كما بلغ عدد الطلبة المتخرجين 878 طالبا خلال دورة جوان 2019 رغم الانخفاض المسجل في عدد الإطارات الجامعية التي بلغت 144 إطار جامعي بمعدل 28 طالب لكل أستاذ جامعي. كما بلغ عدد الطلبة المسجلين بالماجستير الجامعية 439 طالبا خلال السنة الجامعية 2020/2019 وعدد الطلبة المسجلين بمرحلة الدكتوراه 211 طالبا. كما تم إعتماد التدريس عن بعد خلال فترة الحجر الصحي وتعديل روزنامة التكوين بسبب جائحة كرونا.

أهم البرامج والسياسات لسنة 2021:

وفي إطار **دعم الرياضة المدنية ستتجه الجهود نحو** توسيع قاعدة ممارسي الرياضة المدنية لبلوغ حوالي 200 ألف مجاز سنة 2021 وهو ما يتطلب الترفيع في حجم الدعم المالي العمومي المخصص لفائدة الجمعيات الرياضية والمتأتي من الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب في حدود 25 م د سنة 2021 مع العمل على حث الجمعيات المحترفة على إيجاد موارد تمويل أخرى. كما سيتواصل الدعم الخصوصي للجمعيات الرياضية الصغرى ب 3.1 م د خاصة للجمعيات الموجودة بالمناطق الداخلية الحدودية والاحياء الشعبية ذات الكثافة السكانية العالية.

كما سيتم الترفيع في عدد المدارس الفيدرالية بالمناطق والجهات المفتقرة إلى فروع وجمعيات في بعض الاختصاصات الرياضية إلى 73 مدرسة فدرالية سنة 2021. كما ستتدعم الرياضة النسائية أكثر فأكثر لتحقيق نسبة تطوّر في عدد المجازات تقدّر بـ 27,7% سنة 2021 لبلوغ 60 ألف مجازة. كما سيتجه الاهتمام نحو رياضة المعوقين بالرفع من عدد الجمعيات لبلوغ 200 جمعية سنة 2021 وبعث فروع للرياضيين ذوي الإحتياجات الخصوصية ضمن الجامعات الرياضية للأسوياء. وسيتجه الحرص نحو استضافة التظاهرات الرياضية الكبرى لا سيما التظاهرات المؤجلة إلى سنة 2021 بسبب جائحة الكورونا (حوالي 50 تظاهرة إقليمية وعالمية).

ولمساندة الجامعات الرياضية في ترشيد التصرف والتسيير صلب هياكلها ستتم صياغة عقود برامج مع الجامعات الرياضية تضبط تعهداتها السنوية وأهدافها وفق الإعتمادات المرصودة مع العمل على بلوغ عدد 48 جامعة رياضية تعتمد في مسك حساباتها على تطبيق المعيار المحاسبي NC 40.

وفي خصوص دعم **رياضة المواطنة** ستتواصل الجهود نحو نشر الوعي بأهمية ممارسة الأنشطة الرياضية والبدنية لبلوغ 442 تظاهرة رياضية سنة 2021 تستهدف أكثر من 4 مليون تونسي إلى جانب توفير البنية الاساسية الملائمة بمساهمة القطاع الخاص لاسيما في مجال بعث الفضاءات الرياضية وفق التشريع الجاري به العمل.

تحسين النتائج الرياضية والارتقاء بمستوى الرياضيين لبلوغ منصات التتويج إقليميا ودوليا:

في إطار الإحاطة بالنخبة الرياضية سيتم ابرام عقود أهداف مع رياضيي النخبة الممتازة المترشحين او المعنيين بالترشح للألعاب الأولمبية والبرالمبية طوكيو 2020 حيث بلغ عدد العقود المبرمة 34 عقد سنة 2020 مع استهداف الرياضيين ذوي الاحتياجات الخصوصية بهذه النوعية من العقود تدعيما لسياسة المساواة بين الاسوياء وذوي الاحتياجات الخصوصية.

كما سيتم الترفيع في عدد الرياضيين المستهدفين بعقود تحفيزية إلى 120 رياضي سنة 2021 مع قابلية الترفيع وفق النتائج المحققة.

ولتوفير الظروف الملائمة لرياضيي النخبة سيرتفع عدد مراكز اعداد وتكوين النخبة إلى 25 مركز سنة 2021 لاحتضان عدد أكبر من الرياضيين الملتحقين بمختلف المراكز ليصل إلى 545 سنة 2021، إلى جانب توفير الإطار الفني الكفء بالتعاقد مع أفضل الإطارات الفنية الوطنية لإيقاف نزيف الهجرة إلى الخارج والعمل على جلب الإطارات الفنية الأجنبية ذات الكفاءة العالية للاستفادة من خبراتها ودعم تمويل أنشطة رياضيي النخبة بتنويع مصادر تمويل التحضيرات من خلال تقنين عقود الإستشهار ودعم الشراكة مع القطاع الخاص مما يخول للنخبة الرياضية أن تستعد لمختلف التظاهرات الرياضية لاسيما الألعاب الافريقية للشبان والألعاب الاولمبية للشبان لسنة 2022. كما سيتم الترفيع في عدد الملتحقين بالمعهد الرياضي من 200 تلميذ خلال السنة الدراسية 2019-2020 إلى 260 تلميذ خلال السنة الدراسية 2020-2021.

علاوة على الحرص المتواصل لتطوير نسبة التغطية بمادة التربية البدنية لا سيما بالابتدائي، ستتجه الجهود نحو مراجعة وتحيين برامج تدريس مادة التربية البدنية بالمؤسسات التربوية والمراكز المختصة من خلال انجاز مشروع " تربية بدنية ذات جودة". كما سيتم إنجاز دراسة تقييمية لواقع الخلايا التنموية للرياضة وإصدار منشور مشترك خاص بالخلايا التنموية الرياضية في الوسط المدرسي بالتنسيق مع وزارة التربية (اتفاقية تبني بالإعدادي). وفي نفس السياق سيتم الشروع في إنجاز "تقييم شعبة الرياضة" وانطلاق الدراسات لإحداث معاهد اقليمية رياضية (06 معاهد رياضية) وتحديد الولايات المحتضنة.

وعلى صعيد التكوين والبحث سيتواصل تأهيل البنية الاساسية للمعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية **والترفيع** في نسبة التأطير ببلوغ معدل مدرس باحث لكل 25 طالب وتحسين نسبة تأطير رسائل البحث بمرحلة الماجستير بمدرسين باحثين ببلوغ معدل مدرس باحث لكل 4 طلاب.

الثقافة

إنجازات 2020:

في إطار مساندة قطاع الثقافة **لمجابهة جائحة كوفيد 19** تم إتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير تمثلت في إحداث حساب دفع الحياة الثقافية وهو "حساب أموال مشاركة" موجه لدفع القطاع الثقافي ودعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لمختلف المتدخلين في القطاع ومصاحبة عدد من المؤسسات والمبادرات الثقافية المتضررة من توقف الأنشطة، فضلا عن تمويل ومرافقة الخدمات الثقافية والفنية المنجزة عن بعد خاصة بعد توقف ما يزيد عن 700 نشاط ثقافي. كما تم في نفس الإطار توزيع منح لفائدة نحو 1500 مبدع وفنان من صندوق حساب دعم الحياة الثقافية و3 آلاف منتفع من صندوق المؤسسة التونسية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة إضافة إلى توسيع قائمة المنتوجات الخاضعة لمعلوم التشجيع على الابداع الادبي والفني.

قصد **دعم الاستثمار وتشجيع المبادرة في المجال الثقافي تم** الانطلاق في بعث صندوق الاستثمار الثقافي لتطوير الدور الاقتصادي للقطاع الثقافي وانطلاق التجربة النموذجية لبرنامج "بصمات ابداعية" الذي يهدف إلى

دعم التنوع الثقافي من خلال تنمية مهارات الفاعلين الثقافيين في مجال تصوّر وتنفيذ المشاريع الثقافية، خاصة في الولايات الداخلية وإبراز وتمويل ومرافقة المشاريع الثقافية ذات الإشعاع الجهوي.

وفي مجال **حماية الفنانين والمنتوج الثقافي والتراثي** تم الانطلاق في مراجعة نظام التغطية الاجتماعية الخاص بالفنانين والمبدعين والمثقفين ودعم آليات تمويل صندوق دعم التغطية الاجتماعية للفنانين والمبدعين وانطلاق الاعداد لإرساء منظومة التصرف الجماعي في حقوق الملكية الأدبية والفنية وبرنامج إرساء نظام متابعة برامج البث ومواصلة تنفيذ برنامج انفاذ ونشر ثقافة الملكية الأدبية والفنية.

وبهدف **تنمية الاقتصاد الثقافي الرقمي ودعم اللامركزية الثقافية** تم إنجاز جملة من البرامج تمثلت أساسا في استغلال المحامل التكنولوجية كوسائط لنشر المحتوى الثقافي والتعريف بالتراث بالانطلاق في بعث التلفزة الثقافية وتنويع البرامج الثقافية بالقنوات التلفزية (برنامج "شوفلي فن" على القناة الوطنية الثانية) إلى جانب تنظيم شهر التراث الرقمي ومهرجان قابس "سينما فن " في نسخته الرقمية مع مبادرة 'مبدعون في الحجر' و"اقرأ لتحيا" ومع "الكتاب تحيا الاسرة"، إضافة إلى انجاز جملة من المشاريع على مستوى البنية التحتية بتوسيع شبكة المرافق الثقافية من خلال الانتهاء من إنجاز 9 دور ثقافة بقسطيها الأوّل والثاني ومكتبتين وتركيز مشروع المكتبة الافتراضيّة ومشروع متحف التّراث المكتوب "ميضة السّلطان" بدار الكتب الوطنية وتطوير جناح لوي براي لذوي الإعاقة البصريّة صلب المكتبة الوطنية.

كما تواصل العمل على مزيد **تثمين التراث الأثري والتاريخي من خلال** إدراج عنصر" القصور الصحراوية ومنازل الجنوب التونسي" ضمن القائمة التمهيدية للتراث الثقافي العالمي لليونسكو وإيداع ملف ترشيح جزيرة جربة على قائمة التراث العالمي لليونسكو.

أما في مجال **دفع الديبلوماسية الثقافية في مجال حقوق الملكية الأدبية والفنية** تم انتخاب تونس بالإجماع لترأس لجنة البرنامج والميزانية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية لسنتي 2020-2021.

توجهات 2021:

ستتركز الجهود سنة 2021 على إنجاز جملة من البرامج والسياسات والمشاريع للارتقاء بالشأن الثقافي على جميع المستويات. **ولمزيد حوكمة القطاع** ستتم إعادة توزيع الموارد العمومية المؤسسية والمالية والبشرية ومراجعة استغلال البنى التحتية واعتماد المنظومة الإلكترونية للتصرف في الدعم المسند للفنانين. كما سيتواصل برنامج **تأهيل المؤسسات الثقافية العمومية** وتفعيل مشروع حوسبة المكتبات العمومية الذي سيمكن من إرساء نظام معلومات واتصال خاص بالشبكة المكتبية وبتطوير بوابة توثيقية تتيح فهارس محوسبة موحدة للمكتبات على الخط وإمكانية التراسل الإلكتروني بينها وربطها بشبكات وطنية وعالمية مماثلة.

أما فيما يتعلق **بتطوير الإطار التشريعي** سيم الانتهاء من اعداد القانون المتعلق بالفنان والمهن الفنية والقانون المتعلق بالمتاحف ومراجعة النصوص القانونية المنظمة للمؤسسة التونسية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة والنص المنظم للتراث.

وستتكثف البرامج في مجال **العناية بالقطاع السمعي البصري** من خلال تشجيع إنتاج الأفلام السينمائية واقتناء الأفلام التونسية المنتجة بدون دعم مسبق ومساندة التظاهرات السينمائية العريقة بالإضافة إلى مواصلة العناية بقطاع الاستغلال السينمائي عبر تنفيذ قسط جديد من برنامج تأهيل قاعات العرض وتجهيزها بآليات العرض الرقمي ودرس الصيغ الكفيلة بتطوير التشريعات وملاءمتها مع محامل الإنتاج والتوزيع الجديدة.

أما في مجال **العناية بالكتاب** وقصد تحسين المعدل الوطني للكتب مقارنة بعدد السكان سيتم تنفيذ سياسة الدعم المباشر للكتاب عن طريق آليات "الإقتناءات للكتب التونسية" و"دعم الورق" و"التوصية بالنشر" للأعمال الهامة للمبدعين والأعلام التونسية مع الشروع في مراجعة القوانين المنظمة للمجال استعدادا لبعث المركز الوطني للكتاب ودعم المكتبات بالمجموعات الوثائقية المطبوعة والرقمية وخاصة الموجهة لفائدة محدودي وفاقدي البصر والأطفال في سن ما قبل الدراسة من خلال بعث 24 مكتبة صوتية وتركيز استديو تسجيل مركزي لتسجيل الكتاب الصوتي وإتاحته بالمكتبات العمومية وبعث 8 فضاءات لضعيفي وفاقدي البصر وبعث فضاءات لسن ما قبل الدراسة: 48 فضاء بمعدل فضاءين (2) لكل ولاية وتركيز 24 مقهى ثقافي (حدائق المطالعة) بالمكتبات الجهوية.

وسيتواصل العمل عل **المحافظة على المخزون الإبداعي الوطني** من خلال تنفيذ مشروع انقاذ الرصيد السينمائي والتشكيلي عبر جرد الأرشيف ورقمنة دفاتر الجرد ونقل الرصيد وحفظه بدار الكتب الوطنية وبمدينة الثقافة وتنفيذ برنامج لجرد المجموعات التشكيلية وضمها في قاعدة بيانات خاصة بها إضافة إلى **دعم القطاع المسرحي** من خلال تشجيع الإنتاج المحترف والهاوي وتطوير المنظومة الهيكلية والتشريعية للقطاع من خلال إعادة هيكلة مراكز الفنون الدرامية وتحيين النص المنظم لبطاقة الاحتراف في المجال.

وعلى صعيد أخر سيتم تنفيذ جملة البرامج من أجل **حماية التراث** من خلال مواصلة انجاز أعمال جرد المخازن والجرد المتحفي والاتنوغرافي ورقمنتها ومواصلة الحفريات والمسوح الاثرية وتجهيز المواقع والمعالم والمتاحف بمستلزمات الحماية الذاتية واستصدار النصوص الترتيبية الخاصة بحماية المعالم والمواقع وتثمين التراث وادراجه في الدورة الاقتصادية من خلال الترفيع في عدد العناصر المادية واللامادية المودعة للتسجيل في قائمات اليونسكو للتراث العالمي ومواصلة تهيئة المعالم والمواقع ضمن المسالك السياحية وتدعيم البنية المتحفية بإحداث متحف بسيدي بوزيد والمتحف التراثي والطبيعي بتطاوين واعتماد خطة ترويجية للمواقع والمعالم والمتاحف.

تطور المؤشرات الثقافية

المؤشر	2019	2020	2021
عدد المكتبات العمومية	427	429	431
معدل القراءة	0.59	0.60	0.61
عدد الكتب لكل ساكن	0.68	0.69	0.70
عدد دور الثقافة	230	235	242
نسبة تغطية دور الثقافة للمعتمديات (%)	72.71	74.73	76.83
عدد مراكز الفنون الدرامية والركحية	23	24	25
عدد المعاهد الجهوية للموسيقى	24	24	24

المرأة والأسرة وكبار السن

إنجازات سنة 2020:

المرأة

شهدت سنة 2020 إقرار جملة من الإجراءات لمزيد دعم منظومة حماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في جميع المجالات على مستوى التشريعات والواقع، ومقاومة جميع أشكال التمييز إضافة إلى دعم حضورها في مواقع القرار وتحمل المسؤوليات. وتمثلت أبرز هذه التدخلات في:

تنفيذ الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية من خلال تنفيذ المشروع الوطني المندمج لمقاومة الانقطاع المدرسي خاصة لدى الفتيات في المناطق الريفية وذلك بتجهيز فضاءات متعددة الاختصاصات لاحتضان التلاميذ في أوقات ما بين الدراسة بالمدارس الابتدائية والإعدادية، ومواصلة تنفيذ برنامج التمكين الاقتصادي لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي حيث تم إحداث 46 مورد رزق لـ 45 إمرأة بكلفة جمليه قدّرت بـ 159 أد بولايات: جندوبة، توزر وسيدي بوزيد وسيتم خلال الفترة المتبقية من سنة 2020 إحداث موارد رزق إضافية بـ 06 ولايات بالإضافة إلى مواصلة **برنامج دفع المبادرة الاقتصادية النسائية** "**رائدة**" حيث تم في هذا الإطار الترفيع في الاعتماد المخصص للبرنامج من 3 م د إلى 10 م د سنة 2020 ومضاعفة نسبة القروض المخصصة للمشاريع الفلاحية النسائية 5 مرات من 6% إلى 30%، إضافة إلى تخصيص 70% من المبلغ المخصص للبرنامج للجهات الداخلية في إطار التمييز الإيجابي.

تحقيق تكافؤ الفرص والمساواة ومقاومة جميع أشكال التمييز والعنف والتطرف من خلال تنظيم حملات وقائيّة عبر المعلقات والإعلانات والبلاغات الإذاعيّة والتلفزية وشبكات التواصل الإجتماعي والتي تهدف إلى تغيير التمثلات الاجتماعية والصور النمطية قصد التوقي من العنف ضد المرأة من ذلك الحملة التي تم تنفيذها داخل

وسائل النقل تحت شعار "المتحرش ما يركبش"، إلى جانب تأمين جملة من الأنشطة التوعوية والبرامج التحسيسية على المستوى المركزي والجهوي في إطار حملة الـ 16 يوم من النشاط لمقاومة العنف ضد المرأة من كل سنة.

كما تم في نفس الاطار تحيين الاستراتيجية الوطنية لمقاومة العنف ضد المرأة عبر مراحل وإعداد مشروع خطة تنفيذية لها من خلال إصدار الأمر المتعلق بإحداث مرصد وطني لمقاومة العنف ضد المرأة ومواصلة تنفيذ المحور الثاني من الاستراتيجية الوطنية لمقاومة العنف ضد المرأة والمتعلق بتوفير الخدمات لفائدة النساء ضحايا العنف، وذلك بهدف توفير الخدمات الملائمة للضحايا في كل الأوقات، من خلال إبرام اتفاقية إطارية مع الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي لدعم الخط الأخضر 1899 لاستقبال وتوجيه النساء ضحايا العنف وإبرام اتفاقيات شراكة مع 04 جمعيات ذات خبرة في مجال التعهد بالنساء ضحايا العنف لتامين خدمة الخط الأخضر 24/24 و7/7 وقد تم تسجيل 11361 مكالمة واردة على الخط الأخضر إلى حدود تاريخ 30 جوان 2020 منها 3085 مكالمة متعلقة بالعنف المسلط على النساء(90% عنف لفظي، 84% عنف نفسي، 76% عنف جسدي، 37% عنف اقتصادي و17% عنف جنسي) بينما تمّ تلقي 22% من المكالمات تخص العنف المسلط على الأطفال.

وفي نفس السياق تم وضع هيئات تنسيقية لمقاومة العنف ضد المرأة في مختلف ولايات الجمهورية بالإضافة إلى إطلاق منصة تفاعلية الكترونية لتقديم خدمات الإحاطة النفسية مع الأطفال والعائلة: "أحنا معاك ماكش وحدك" خلال الحجر الصحي، وإحداث خط أخضر مجاني 1809 للإنصات والمرافقة النفسية وتوجيه الطفل والعائلة بالتعاون مع منظمة اليونيسيف والمجتمع المدني كما تم تركيز مركز إيواء وقتي للنساء ضحايا العنف لاستقبال النساء والأطفال المرافقين لهنّ خلال فترة الحجر الصحي مع عزل كل امرأة ضحية عنف في وحدة سكنية بمفردها كإجراء وقائي للتثبت من سلامتها من فيروس كورونا المستجدّ، على أن يتم في مرحلة لاحقة توزيعهم على مراكز الإيواء بضحايا العنف وقد استفادت من خدمات المركز 17 إمرأة وفتاة و13 طفل مرافق.

مأسسة النوع الاجتماعي بإدماج هذه المقاربة في السياسات والميزانيات ومخططات التنمية والتشريعات من خلال توقيع اتفاقية شراكة مع المعهد الوطني للإحصاء ووضع خارطة طريق لإدماج النوع الاجتماعي ضمن منصة الواب الإحصائية للمعهد الوطني للإحصاء الحالية وتنظيم دورات تدريبية لصالح مختلف شركاء الدولة في المجال الإحصائي حول المؤشرات المصنفة حسب النوع الاجتماعي بالإضافة إلى مرافقة أعضاء مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل وبرمجة دورات تكوينية لدعم قدراتهم ومعاضدة مجهودات المجلس الرامية إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والتقييم والميزانية للقضاء على جميع أشكال التمييز بين المرأة والرجل وتحقيق المساواة بينهما في الحقوق والواجبات.

وفي نفس الإطار تم إبرام اتفاقية شراكة مع وزارة التنمية المحلية في مجال المساهمة في إدراج المساواة وتكافؤ الفرص ضمن المقاربة الوطنية لإرساء اللامركزية ومرافقة الجماعات المحلية تنص على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص في السياسات العمومية على المستوى المحلي وإسناد مواصفة "بلدية محترمة لمبدأ

المساواة وتكافؤ الفرص" تسند من وزارة المرأة والأسرة وكبار السنّ للبلديات النموذجية التي تنجح في إدراج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن برامجها وميزانياتها ومشاريعها.

تنظيم مهنة المعينات المنزليات من خلال وضع خط تمويل خاص بالمعينات المنزليات بالشراكة مع البنك التونسي للتضامن والجمعية المهنية التونسية لمؤسسات التمويل الصغير للحد من تداعيات ازمة كوفيد 19 والحجر الصحي وآثارهما السلبية على النساء والأسر وخاصة من هن في وضعيات هشاشة اقتصادية واجتماعية والمنتميات للقطاع غير المنظم وتم منح قرابة 1000 قرض ميسر لصالح عاملات المنازل بسقف يبلغ 1000 دينار تكون قابلة للتسديد على مدة 24 شهرا مع فترة إمهال بشهرين. كما تم إحداث لجنة وطنية لمراجعة المنظومة القانونية تعنى في مهمتها الأولى بمراجعة الإطار القانوني لعاملات المنازل قصد تجنب التضارب بين النصوص النافذة وملاءمته للمعايير الدولية في المجال.

الأسرة:

مثلت سنة 2020 محطة هامة لتنمية قدرات الأسر التونسية في الوسطين الريفي والحضري وإسهامها في الدورة الاقتصادية وحمايتها ودعم تماسكها وتعزيز حقوق كافة أفرادها ووقايتهم من كافة اشكال التهميش ومظاهر العنف والتهديد والتطرف والإرهاب حيث تم تنفيذ **برنامج الدعم الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخصوصية** من خلال تمكين 350 أسرة من مشاريع اقتصادية صغرى ومتناهية الصغر لفائدة 14 ولاية باعتمادات تقدر بـ 1.4 م د وتنظيم حلقات تكوينية في مجال التكوين الفني وفي كيفية تسيير مؤسسة صغرى بالتعاون مع مكاتب التشغيل لفائدة المستفيدين من البرنامج.

وتواصل تنفيذ برنامج التمكين الإجتماعي للأسر بـ 24 ولاية (350 بلدية) في إطار عقود برامج في مجالات التربية الوالدية والإعداد للحياة الزوجية والوقاية من السلوكيات السلبية والتدريب على التصرف في الأزمات فضلا عن دعم برنامج **الإحاطة بالأسر المهاجرة** بتنظيم أنشطة تحسيسية وتوعوية ووضع برنامج مرافقة وإحاطة إجتماعية ونفسية لأبناء الأسر المهاجرة المقيمين بأرض الوطن بـــ 8 ولايات.

كما تواصل تنفيذ برنامج التوجيه والإرشاد الأسري عبر مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري بباجة وحي التضامن من ولاية أريانة لمساعدة أفراد الأسر على كيفية التعامل مع الصعوبات والمشاكل متعددة الأوجه وذلك بالشراكة مع الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي وفي هذا الإطار انطلق نشاط مركز الارشاد والتوجيه الأسري بغار الدماء بولاية جندوبة فضلا عن تأمين خدمات الجوار ومواصلة إحداث فضاءات مندمجة للأسرة بولايات القيروان والمنستير وباجة وصفاقس ومدنين والكاف وسليانة وسيدي بوزيد والمهدية.

وبهدف حماية الام والطفل تم استكمال مشروع القانون المتعلق بعطلة الامومة والاستعداد للمصادقة على إتفاقية حماية الأمومة عدد 183 ولاسيما التوصية عدد 191 منها، في إطار انخراط الجمهورية التونسية في المنظومة القانونية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالتنسيق مع مختلف المتدخلين.

كما تم إطلاق منصة تفاعلية الكترونية لتقديم خدمات الإحاطة النفسية مع الأطفال والعائلة وتخصيص مساحة إعلامية يومية في إطار البث الإذاعي المشترك بين الإذاعة الوطنية وإذاعة الشباب والإذاعة الثقافية للأخصائيين النفسانيين لتقديم النصائح وكيفية التعامل مع كل أفراد العائلة خلال فترة الحجر الصحي الشامل والموجه.

ودعما للبحوث والدراسات تم اعداد دراسة نوعيّة حول " أمن النّساء" تمثّل أوّل تدقيق نوعي من نوعه في تونس يتناول أمن النساء اعتمادا على بحث ميداني نوعي وستشمل المناطق الحدودية انطلاقا من سنة 2021 واعداد بحث موظّف للوقاية من التطرّف العنيف حول " دور النّساء والشّباب في الوقاية من التطرّف العنيف والقيام بدراسة حول عاملات المنازل: المسارات والمعيش والتموقع الاجتماعيّ 2019-2020 إلى جانب اعداد دراسة كيفية حول العنف المبني على النوع الاجتماعي المسلط على المراهقات وحاجياتهن من حيث الخدمات.

كبار السن:

تواصلت السياسة الاجتماعية الموجهة للإحاطة بكبار السن لتأمين شيخوخة نشيطة ودعم مكانتهم في الحياة العامة وتثمين خبراتهم وكفاءاتهم بالإضافة إلى المحافظة عليهم قي أسرهم وفي محيطهم الطبيعي قصد دعم التواصل بين الأجيال وخاصة استكمال صياغة **مجلة كبار السن** وإصدارها. وتمثلت أبرز هذه التدخلات في:

مواصلة تجسيم السياسة الاجتماعية الموجهة لوقاية وحماية كبار السن لتأمين شيخوخة نشيطة من خلال الرفع من جودة الخدمات الاجتماعية والتثقيفية والترفيهية المسداة لهم بالبيت أو بمؤسسات الرعاية وإلى دعم مكانتهم في الحياة العامة وتثمين خبراتهم وكفاءاتهم، بالإضافة إلى المحافظة عليهم داخل أسرهم وفي محيطهم الطبيعي وذلك بدعم الروابط الأسرية والتواصل بين الأجيال وخاصة استكمال صياغة مجلة كبار السن وإصدارها.

وقاية كبار السن وحمايتهم من خطر الفيروس المستجدّ حيث تم وضع إستراتيجية حمائية استباقية تتضمن جملة من الإجراءات العاجلة والاستثنائية لفائدة كبار السن المقيمين بمؤسسات الرعاية العمومية والخاصة تمثلت بالأساس في عزل المقيمين بمؤسسات الرعاية بشكل كامل ومنع الزيارات من قبل أقارب المقيمين وتمكينهم من التواصل معهم من خلال تطبيقات التواصل الاجتماعي إلى جانب تمكينهم من استخلاص جرايات التقاعد والمنح الاجتماعية في مقر إقامتهم وذلك بالتنسيق مع الديوان الوطني للبريد مع توزيع الأعوان للعمل بالتناوب بالإضافة إلى توفير آلات تعقيم والمواد المعقمة لكافة مؤسسات الرعاية مع التعقيم اليومي لفضاء مؤسسات الرعاية (العمومية والخاصة).

الإحاطة بكبار السن المودعين لدى عائلات حاضنة بصرف منح الايداع العائلي لفائدة الأسر المتكفّلة بكبار السنّ الفاقدين للسّند لمدة خمسة أشهر إضافة إلى إسنادهم مساعدة نقدية استثنائيّة ظرفيّة مباشرة (200 دينارا) والإحاطة بكبار السن المعوزين ومحدودي الدخل وذوي الاحتياجات الخصوصية بوضع خط هاتفي مجاني على ذمّة العموم لتلقي الإشعارات المتعلقة بالطلبات الاجتماعية والصحية لكبار السن والتعهد بهم في وضعيات العنف

والتهديد، وذلك طيلة أيام الأسبوع وخلال فترة الحجر الصحي الشامل (تم التعهد بـ 85 حالة). كما يتم إعداد دليل الاجراءات الصحية للوقاية من انتشار العدوى بفيروس كورونا المستجد بمؤسسات رعاية المسنين.

حماية كبار السن من خلال تركيز لجنة تفكير لمراجعة التشريعات وإعداد إستراتيجية وطنية 2021-2025 بمختلف أبعادها الاجتماعية والصحية والحقوقية والمؤسساتية. وفي مجال التوعية تم تمرير ومضة تحسيسية بعنوان "كبارنا في عينينا "وانطلاق حملة "نحميو كبارنا" والاحتفاء «باليوم العالمي لنشر الوعي بشأن إساءة معاملة كبار السن" وتنظيم ندوة وطنية بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان حول كبار السن والمنظومة الحقوقية: من الحماية إلى الحقوق" والشروع في إعداد كراس الشروط يتعلق بإحداث نواد نهارية لكبار السن واستكمال إعداد كراس الشروط المتعلق بإحداث مؤسسات رعاية كبار السن.

تطوير البحوث والدراسات حبث سيتم تقديم نتائج الدراسة حول العنف الموجه ضد كبار السن في تونس التي أنجزت بالتعاون مع منظّمة "كفى عنف واستغلال" وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومنظمة المرأة العربية في إطار دراسة عربية حول" العنف المسلط على كبار السن في المنطقة العربية، مع التركيز على وضع كبيرات السن ".

توجهات سنة 2021:

المرأة:

في إطار مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية لدفع المبادرة الاقتصادية النسائية في مرحلتها الثانية سيتم التركيز على بعث المشاريع الصغرى والمتوسطة وذات القدرة التشغيلية ومرافقة المشاريع النسائية في كافة مراحل السلسلة القيمية ودعم القطاعات الواعدة بالنسبة للنساء (المؤسسات الناشئة المؤسسات المختصة في الرقمنة...) وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بمضاعفة نسبة القروض المخصصة للمشاريع الفلاحية النسائية 5 مرات من 6 بالمائة إلى 30 بالمائة وتخصيص 70 بالمائة في اطار برنامج دفع المبادرة الاقتصادية النسائية للجهات الداخلية إضافة إلى مواصلة إحداث مراكز لإيواء النساء ضحايا العنف من خلال تهيئة وتجهيز 03 مراكز بـ 03 ولايات داخل الجمهورية وتقييم القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة بعد سنتين من دخوله حيز التنفيذ والعمل على تطويره ومراجعته والمصادقة على اتفاقيتين حول انضمام تونس للاتفاقية عدد 183 لمنظمة العمل الدولية حول حماية الأمومة وللاتفاقية عدد 189 المتعلقة بالعمل اللائق للعمال المنزليين ووضع إطار قانوني لتكافؤ الفرص بين الجنسين في مواقع القرار واستكمال تنفيذ مكونات برنامج ترسيخ المساواة بين النساء والرجال الممول من قبل الاتحاد الأوروبي في مجالات تتعلق بمأسسة النوع الاجتماعي والميزانيات

المراعية للنوع الاجتماعي وتمكين المرأة في المجال الاقتصادي وفي المجال العامة ومقاومة العنف المبني على النوع الاجتماعي.

كما سيتم العمل على تنفيذ استراتيجية إنتاج مؤشرات العنف المسلط على النساء اعتمادا على السجلات الإدارية 2015-2022 التي تهدف إلى إنتاج 38 مؤشرا خصوصيا لقياس تطورات العنف القائم على النوع الإجتماعي اعتمادا على السجلات الإدارية بعد أن كان عددها 24 مؤشرا سنة 2017.

الأسرة:

في إطار مزيد دعم قدرات الاسرة وتنميتها سيتم مواصلة تنفيذ برنامج التمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخصوصية من خلال رصد اعتمادات بـ 3 م د بعنوان سنة 2021 بهدف التدخل بـ 15 ولاية وتحقيق مؤشر تمكين حوالي 350 أسرة من مشاريع إقتصادية في موفي سنة 2021.

كما سيتم تنفيذ برنامج الإحاطة بالأسرة المهاجرة من خلال رصد اعتمادات تقدر بـ 100 أ د سنة 2021 عبر التدخل بولايتي الكاف والمنستير وذلك بهدف تمتين صلة أفرادها ببلدهم وتعزيز مساهمتهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبلوغ مؤشر الإحاطة بـ 2500 أسرة مهاجرة في موفي سنة 2021.

وفي إطار مواصلة الخطة الوطنية للنهوض بالأسرة 2018-2022 سيتم رصد اعتمادات دفع تقدر بـ 1 م د سنة 2021 وذلك للتدخل بالولايات عبر تقديم خدمات التوعية والتحسيس والمرافقة حول التربية الوالدية والإعداد للحياة الزوجية والوقاية من السلوكيات السلبية وإحداث فضاءات مندمجة للأسرة لدعم برنامج تأمين خدمات الجوار من خلال تقديم خدمات متعددة الاختصاصات لفائدة مختلف أفراد الأسرة في إطار فضاءات مندمجة للأسر.

كما سيتم الشروع في إعداد دراسة حول الطلاق من منظور متعدد الأبعاد ودراسة أخرى حول آثار الأزمات على الأسرة وإعداد قاعدة بيانات حول الأسر المنتفعة ببرنامج التمكين الإقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخصوصية واعداد دراسة كمية وكيفية حول واقع الفئات النسائية الهشّة وسبل الادماج الاجتماعي والاقتصادي 2020-2021: للتقصي حول واقع الفئات النسائية المهمشة من حاملات الإعاقة الجسدية أو الذهنيّة، الأمهات العازبات وعاملات الجنس والبحث في سبل إدماجهنّ اجتماعيا واقتصاديّا بالإضافة إلى دراسة نوعيّة حول "واقع الهجرة النّسائيّة في تونس2020-2021 لدراسة العوامل التي تترجم التطورات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية للهجرة خاصة منها هجرة النساء.

كبار السن:

ستتميز سنة 2021 بإرساء استراتيجية وطنية لكبار السن وبلورة برنامجها التنفيذي بالشراكة مع مختلف الوزارات واستكمال صياغة مجلة كبار السن وإصدارها وتفعيل المناشير المتعلقة بأولوية نفاذ كبار السن إلى الخدمات الإدارية بالإضافة إلى تفعيل الخطة الوطنية للإعداد للتقاعد ولشيخوخة نشيطة.

كما سيتم العمل على تحسين الخدمات بمؤسسات رعاية كبار السن وتعميم العمل بعقود القدرة على الأداء مع الجمعيات المنتفعة بالتمويل العمومي وإبرام عقود تطوع لإدماج كبار السن في الحياة العامة على أن يكونوا منخرطين بالسجل الوطني للكفاءات من كبار السن والمتقاعدين إلى جانب إبرام اتفاقيات شراكة بين الوزارة والبلديات على المستوى الجهوي لإرساء بيئة صديقة لكبار السن وتنظيم الاستثمار في مجال كبار السن وذلك بمراجعة كراس الشروط المتعلق بإحداث وتسيير مؤسسات رعاية كبار السن وإعداد كراس الشروط يتعلق بإحداث نواد نهارية لكبار السن.

كما ستتوجه الجهود لتعزيز التعاون مع الهيئات الحقوقية في مجال متابعة مؤسسات رعاية كبار السن وإعداد دليل التعهد بكبار السن ضحايا العنف وإرساء خطة اتصالية لقطاع كبار السن لترسيخ ثقافة حقوق كبار السن وتقنين خدمات الجوار وخدمات الاستشفاء بالبيت كما سيتم إعداد دراسة وطنية حول "حاجيات كبار السن في زمن الكورونا".

الباب الثاني

النهوض الاجتماعي

أهم الإنجازات والإصلاحات خلال سنة 2020:

تعتبر سنة 2020 سنة استثنائية بالنظر إلى انتشار جائحة كورونا وما ترتب عنها من إجراءات ذات بعد اجتماعي لمساندة العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل. وفي إطار خطة العمل التي وضعتها الحكومة بالتشاور والتنسيق مع الأطراف الاجتماعية وبمشاركة كل المتدخلين المعنيين، وعلى هذا الأساس تم:

- صرف مساعدات اجتماعية لفائدة 1.1 مليون عائلة معوزة أو محدودة الدخل باعتماد يقدر بحوالي 287 م د. وتجدر الإشارة إلى انه تم في هذا الإطار رصد 300 ألف عائلة هشة غير مشمولة سابقا ببرامج المساعدات الاجتماعية وتمكينها من المساعدات الاجتماعية الاستثنائية.
- تمكين 483 ألف أجير وعامل لحسابه الخاص بمساعدات مالية بعنوان شهر أفريل 2020 باعتمادات جملية قدرت بـ97 م د (Batinda و Helpentreprises).
- تمكين العائلات الفقيرة من 174 ألف طرد غذائي (104 ألف في إطار مجهود الدولة و70 ألف في إطار مجهود جهوي ومحلي) و89 ألف طردا في إطار حملة تجميع التبرعات ودعم المدّ التضامني بمشاركة المجتمع المدني.
- صرف مساعدات اجتماعية لفائدة أصحاب الجرايات المسندة من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية التي يساوي أو يقل مبلغها الشهري 180 دينارا حيث قدر عدد المنتفعين ب 140 ألف منتفعا بمبلغ جملي قدره 14 م د.
- تمكين بعض الفئات الهشة من التونسيين بالخارج من مساعدات عينية ونقدية بالتنسيق بين الملحقين الاجتماعيين ورؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصليات.
- تمكين الأجانب المتواجدين بتونس المتضررين من تداعيات فيروس كورونا من مساعدات غذائية ومساعدات مالية.

وفي إطار تبسيط ورقمنة الإجراءات الإدارية وبهدف تيسير التسجيل للانتفاع بالمساعدات الاجتماعية تم وضع منصات الكترونية نذكر منها بالخصوص منصتي Help entreprise و Batinda كما تم وضع منصة لطلب الانتفاع بإجراء تأجيل دفع المساهمات المحمولة على الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي بعنوان الثلاثية الثانية من سنة 2020 ومنصة لاستغلال قواعد البيانات وإجراء التقاطعات مركزيا وجهويا.

وفي هذا السياق تم استعمال لأول مرة الحسابات الافتراضية بالبريد والبنوك لصرف المساعدات الاجتماعية الاستثنائية واستغلال 12 قاعدة بيانات تم تركيزها على مستوى المركز الوطني للإعلامية بهدف إجراء التقاطعات من أجل حوكمة المساعدات الاجتماعية واستهداف المستحقين بطريقة ناجعة وشفافة.

في مجال الشغل والعلاقات المهنية

- الشروع في بلورة تصور ومقاربة جديدة للنهوض بالحوار الاجتماعي بالمؤسسة بالتشاور مع الأطراف الاجتماعية تتمثل في إلزامية عرض الاختلاف أو الخلاف وجوبا داخل المؤسسة بين المؤجر والممثلين النقابيين.
- التنسيق مع الأطراف الاجتماعية قصد الترفيع في عدد الاتفاقيات المشتركة للمؤسسات باعتبارها تمثل جزءا مهما من مصادر التشريع الاجتماعي وتمكن من تجاوز ثغراته القانونية خاصة وأن البعض من الاتفاقيات القطاعية لم تعد تستجيب إلى حاجيات وخصوصية المؤسسات.
- المصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية عدد 187 حول الإطار الترويجي للصحة والسلامة المهنية.
- مراجعة النصوص التشريعية والعمل على إصدارها بالرائد الرسمي والمتعلقة بـ:

  - ضبط القواعد العامة لحفظ الصحة وتهيئة أماكن العمل
  - الوقاية من التعرض للموارد الكيميائية الخطرة بالوسط المهني
  - عقود الشغل لممارسة طب الشغل بالمؤسسات
  - الجائزة الوطنية للصحة والسلامة المهنية

وضمانا لاحترام شروط حفظ الصحة بالمؤسسات الاقتصادية وبالوظيفة العمومية أعدت الإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية بالتعاون مع معهد الصحة والسلامة المهنية 09 أدلة و09 بطاقات توجيهية حول سبل التوقي من فيروس "كوفيد-19". كما واصلت مصالح تفقد طب الشغل والسلامة المهنية زيارات التفقدّ والمتابعة والتحسيس والتكوين في إطار التوقي من فيروس كوفيد-19 بالوسط المهني حيث بلغ، إلى غاية 14 سبتمبر 2020، عدد زيارات التفقد والمتابعة، 4782 زيارة نتج عنها 518 توصية و1548 تنبيه كما بلغ عدد حصص التحسيس والتكوين 735 حصة.

في مجال الضمان الاجتماعي

- إعادة عرض مشروع الأمر الحكومي المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 499 لسنة 1974 المؤرخ في 27 أفريل 1974 والمتعلق بتنظيم جرايات الشيخوخة والعجز والباقين بعد وفاة المنتفع بجراية في الميدان غير الفلاحي على الأطراف الاجتماعية واستكمال التشاور بخصوص رزنامة تطبيقه. ويهدف هذا الأمر إلى الترفيع في سنّ الإحالة على التقاعد للعاملين في القطاع الخاص والمنشآت العمومية الخاضعة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والترفيع في المساهمات الاجتماعية بنسبة 3% (2% على المؤجر و1% على الأجير).

- منح فارق تكميلي لفائدة أصحاب الجرايات المسندة من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية التي لا يتجاوز مبلغها الشهري الصافي 180 دينار.
- تأجيل تاريخ بداية تطبيق الزيادة في التعريفات التعاقدية والنقاط ذات الانعكاس المالي (غرة جويلية 2020) طبقا للتعهدات المضمنة بمحاضر الاتفاق التي تم إمضاؤها في بداية السنة الجارية بين الصندوق ونقابات مسديي الخدمات الصحية بالقطاع الخاص ومواصلة العمل بمقتضيات الاتفاقية القطاعية إلى غاية 31 ديسمبر 2020.
- التفاوض مع ممثلي مسدي الخدمات الصحية والتوصل إلى إمضاء محضر اتفاق مع أطباء الأسنان والبيولوجيين
- إصدار مقرر لوزير الشؤون الاجتماعية بتاريخ 30 جوان 2020 بناء على الفصل 13 من القانون عدد 71 لسنة 2004 المتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض يخول مواصلة التكفل بمصاريف منخرطي الصندوق طبقا لمقتضيات الاتفاقية القطاعية بالنسبة للأطباء.

في مجال النهوض الاجتماعي

1. النهوض بالعائلات الفقيرة والعائلات محدودة الدخل:

- إسناد منح مالية شهرية تتراوح قيمتها بين 180 و240 دينارا لفائدة 260352 عائلة معوزة في شهر جوان 2020 وذلك بعد إجراء التقاطعات مع قواعد البيانات العمومية وحذف من ثبت عدم استحقاقهم لمقاييس الانتفاع.
- تمتيع الفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل بدعم مادّي ظرفي لمساعدتها على مجابهة المصاريف الإضافية بمناسبة العودة المدرسية والجامعية، وتمكين كلّ طفل متمدرس من منحة قدرها 50 دينار وكل ابن يزاول تعليما عاليا من منحة قدرها 120 دينار. وسيشمل هذا الدعم حوالي 290 ألف تلميذ و35 ألف طالب.
- وضع مخطط عملي فني ولوجستي للتسريع في استكمال إدراج حوالي 300 ألف أسرة بسجل برنامج الأمان الاجتماعي وحذف الأسر غير المعنية به ليبلغ بذلك العدد الجملي للأسر المستهدفة ما يناهز 900 ألف أسرة وإتمام البحوث الميدانية لحوالي 450 ألف أسرة ووضع التطبيقات الخاصّة بنظام التنقيط واللجان الفنية الجهوية والاعتراض حيّز الاستغلال.
- الشروع في إنجاز برنامج الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل باعتماد قدره 8 م د وذلك إثر ضبط شروط وإجراءات وصيغ الانتفاع بهذا البرنامج،
- إصدار النصوص التطبيقية للقانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 المؤرخ في 30 جانفي 2019 المتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي.

2. النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة:

- تقديم دعم مادي لفائدة مؤسسات التربية المختصة التابعة للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة (منح التكفل بنفقات التأهيل والتربية المختصة والرعاية بالبيت) بـ 50 م د وتوفير 485 عونا وإطارا.
- الاستعداد لانطلاق نشاط المركب الاجتماعي والتربوي بسيدي حسين.
- استحثاث انطلاق النشاط بوحدة عيش لإيواء المعوقين بالقيروان وبلغ عدد مؤسسات الإيواء حاليا: 5 مؤسسات تضم 259 مقيما من ذوي الإعاقة.
- ارتفاع عدد مؤسسات التأهيل والتكوين المهني والإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة ليبلغ 4 مؤسسات تضم 127 متربصا ومنتفعا بخدمات التأهيل الوظيفي.
- بلغ عدد المتكونين 111 متكونا سنة 2020. كما تحصّل 31 شخص من ذوي الإعاقة السمعية على شهادة إثبات الكفاءة المهنية في اختصاصات مختلفة تمّ إدماج 15 منهم بمؤسسات خاصة وللحساب الخاص.

ورغم كل المجهودات المبذولة في المجال، تبقى بعض النقائص يجري العمل على تجاوزها ومنها:

- عدم القدرة على الاستجابة لقائمات الانتظار لدخول مؤسسات الرعاية (أكثر من 200 طلب إيواء) نظرا لبلوغ طاقة الاستيعاب القصوى للإيواء بالمؤسسات.
- بطء نسق بناء المؤسسات الجديدة لإيواء الأشخاص ذوي الإعاقة الفاقدين للسند العائلي وصعوبة تخصيص أراضي لفائدة وزارة الشؤون الاجتماعية.
- نقص الخدمات التربوية المختصّة والخدمات التأهيلية والأنشطة الرياضية الملائمة والأنشطة الترفيهية
- نقص في التعريف بالمنافع والخدمات التي تقدمها المؤسسات العمومية العاملة في مجال الإدماج المهني والاجتماعي لفائدة القاصرين عن الحركة العضوية والسمعية.
- نقص أو انعدام التواصل بين بعض المؤسسات العمومية لرعاية وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع المدني.
- ضعف وصعوبة التواصل مع المؤسسات الخاصة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة المتحصلين على شهادة الكفاءة المهنية بسوق الشغل.

3. في مجال الدفاع الاجتماعي:

- الانطلاق في بعث المشاريع الاقتصادية لفائدة بعض الفئات الاجتماعية الهشة على غرار الأمهات العازبات والمسرحين من السجون ومن مراكز الإصلاح التربوي وذلك في إطار خط التمويل الجديد المحدث صلب ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية بكلفة 1 م د سنويا تنفيذا لقرارات رئيس الحكومة بتاريخ 19 مارس 2019 والذي ينصّ على تمويل 100 مشروع اقتصادي لفائدة الفئات الهشة.
- الانتهاء من بناء مقر وحدة العيش التابعة لجمعية "الرفيق" بصفاقس (300 ألف دينار).
- مواصلة بناء بقية مقرات وحدات العيش التابعة لجمعيات الطفولة الفاقدة للسند العائلي.

- الترفيع في المنحة الممنوحة للعائلات الحاضنة للأطفال في إطار الإيداع العائلي والمولودين خارج إطار الزواج منظوري المعهد الوطني لرعاية الطفولة من 100 دينار شهريا إلى 200 دينار شهريا (قرار وزير الشؤون الاجتماعية المؤرخ في 20 جانفي 2020).
- تركيز مشروع الفرصة الثانية للمراهقات والمراهقين والتعهد بالمنقطعين عن التعليم حيث تمّ تحديد مركز الدفاع والإدماج الاجتماعي بقابس كموقع نموذجي لتجسيد هذا المشروع.

4. في مجال التعاون الدولي لدعم الإصلاحات الاجتماعية تتمثل أهم المشاريع فيما يلي:

- مشروع التعاون التونسي الألماني "التحالف من أجل النمو الاقتصادي والتشغيل والحوار الاجتماعي الممول من قبل الوزارة الفدرالية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية بمبلغ 5 مليون أورو.
- مشروع مؤسسات مستدامة وتنافسية بتونس الذي يتم تنفيذه بتمويل من سويسرا والنرويج بملغ قدره 865.000 دولار أمريكي.
- مشروع "التقدّم بأجندة العمل اللائق في شمال إفريقيا" الذي يتولى تنفيذه مكتب العمل الدولي بتمويل من وكالة التعاون الدولي السويسرية بملغ قدره 2 مليون دولار.
- مشروع "كلنا ضدّ عمل الأطفال بتونس" الذي يتم تنفيذه من قبل مكتب العمل الدولي بتونس بتمويل من وزارة العمل الأمريكية بمبلغ قدره 3 مليون أورو.
- مشروع حول "دعم الحوار الاجتماعي وتعزيز الحماية الاجتماعية في تونس" الذي يتم تنفيذه من قبل مكتب العمل الدولي بتونس بتمويل من الحكومة النرويجية بمبلغ قدره 800.000 دولار أمريكي.

آفاق سنة 2021

تسعى وزارة الشؤون الاجتماعية إلى إرساء صندوق التأمين على فقدان مواطن الشغل بناءا على التوافق الحاصل مع الأطراف الاجتماعية حول آليات تمويله بالتساوي ومستوى المنافع المسداة لمن فقدوا شغلهم بصفة مؤقتة وكذلك آليات المرافقة والتكوين وإعادة الإدماج خاصة في ضوء الأزمة الصحية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد وانعكاساتها الاجتماعية من خلال البحث عن سبل جديدة لمعاضدة مجهودات الدولة والصناديق الإجتماعية للمحافظة على ديمومة المؤسسة ومواطن الشغل. كما سيتم العمل على تكثيف مراقبة الأنشطة الاقتصادية خاصة غير المنظمة لتعزيز التغطية الاجتماعية وتدعيم موارد الدولة.

من ناحية أخرى، سيتم العمل على تفعيل نشاط المجلس الوطني للحوار الاجتماعي قصد مواصلة النظر في مجموعة النصوص القانونية والترتيبية والشروع في إعداد الإستراتيجية الوطنية للوقاية من الأخطار المهنية إضافة إلى العمل على تسوية وضعيّة المتعاونين المتعاقدين في مجال تعليم الكبار عبر انتدابهم على دفعات بالاعتماد على جملة من المقاييس والمعايير الموضوعيّة في إطار القطع مع كلّ أشكال العمل الهشّ.

أما بخصوص النهوض بالفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل، تسعى الوزارة خلال سنة 2021 إلى تفعيل كل مكوّنات المنظومة الجديدة لبرنامج الأمان الاجتماعي ووضعها حيز التنفيذ لضمان شموليتها لكافة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل دون إقصاء مع العمل على استكمال الجانب المؤسساتي للبرنامج عبر إحداث المجلس الوطني للتنمية الإجتماعية والوكالة الوطنية للتنمية والإدماج الاجتماعي.

كما سيتواصل العمل على تكثيف الدعم للأسر الفقيرة ومحدودة الدخل للتخفيف من تداعيات كوفيد 19 وخاصّة للحدّ من الانقطاع المدرسي للأطفال والشبان والتوقي من سوء تغذيتهم وتدهور صحتهم ومؤهلاتهم وقدراتهم التعليمية والتكوينية وذلك بمساندة الأسر ماديا وتحسيسها للعناية والتعهد بكل أبنائها.

وبخصوص النهوض بالأشخاص المعوقين، ستتولى المصالح الفنية للوزارة إعداد تقييم شامل لقطاع الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بهدف تطويره وإضفاء النجاعة عليه. كما سيتم الترفيع في الاعتمادات المخصصة لتسيير مراكز التربية المختصة بهدف تحسين الخدمات المسداة والترفيع في عدد التلاميذ المسجلين بهذه المراكز. إضافة إلى ذلك سيتم الشروع في مراجعة الاتفاقية المشتركة للأشخاص المعوقين قصد تحسين ظروف الإحاطة بهاته الفئة وتدعيم إدماجها الاجتماعي والاقتصادي تطبيقا للاتفاقيات الدولية ولدستور الجمهورية التونسية.

وفيما يتعلق بالدفاع الاجتماعي سيتم خلال سنة 2021 توسيع نشاط آلية الإسعاف الاجتماعي لتشمل ولايتي صفاقس وسوسة وتقييم وتطوير دور مؤسسات الرعاية الاجتماعية بما يستجيب لحاجيات التعهد بالفئات المستهدفة بناء على تقييم أدائها.

هذا وسيم العمل على تفعيل الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية والتعليم غير النظامي بعد عرضها على مجلس وزاري للمصادقة. وترمي هذه الإستراتيجية إلى التقليص من النسبة العامة للامية مع التركيز على النساء الريفيات والمناطق ذات الأولوية وإرساء الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص والمنظمات الوطنية وجمعيات المجتمع المدني لمجابهة الأمية.

في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج

تمثلت الإنجازات في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج في:

- تأمين عدد من الأنشطة الصيفية لديوان التونسيين بالخارج بعنوان سنة 2020 عن طريق وسائل التواصل الحديثة (تقنية الاتصال عن بعد) على غرار المنتدى السنوي للتونسيين بالخارج والصالون الافتراضي للخدمات المسداة لفائدة التونسيين بالخارج بمساهمة مختلف المتدخلين العموميين.
- تركيز آلية "تونسنا للإدماج" صلب ديوان التونسيين بالخارج في ثلاث مكاتب نموذجية (على مستوى الإدارة المركزية والمندوبيتين الجهويتين بصفاقس ومدنين). ويهدف هذا البرنامج إلى تيسير عملية الإدماج

الاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين العائدين من خلال البرامج الوطنية التي توفرها الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل والهيئة العامة للنهوض الاجتماعي.

- الشروع في تركيز منصة إلكترونية للكفاءات والجمعيات التونسية الناشطة في الخارج تحتوي على قاعدة معطيات يتم تحيينها بصفة دورية عند الاقتضاء.
- انطلاق المسح الوطني للهجرة الدولية في تونسTunisia HIMS الذي يمتد من جويلية 2020 إلى مارس 2021 وذلك بالتعاون بين المعهد الوطني للإحصاء والمرصد الوطني للهجرة، ويعتبر هذا المسح الأول من نوعه في تونس لشموليته حيث يهتم بمختلف الجوانب المحيطة بالهجرة المغادرة والوافدة.

من ناحية أخرى يتم العمل على تذليل الصعوبات الترتيبية والإجرائية التي تعيق تركيز المجلس الوطني للتونسيين بالخارج وخاصة منها التي قد تتطلب مراجعة بعض الأحكام القانونية والترتيبية في علاقة برفض العديد من الجمعيات لعملية القرعة التي يتحدد على أساسها اختيار ممثلي الجمعيات الوطنية والجمعيات والمجالس المنتخبة الناشطة في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج.

آفاق سنة 2021:

سيتم العمل خلال سنة 2021 على تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية من خلال تكثيف الإرشاد والتوجيه المستثمرين الراغبين في بعث مشاريع في تونس والتعريف بالحوافز وإحداث تطبيقة حول أنشطة ودور ديوان التونسيين بالخارج في هذا المجال. كما سيتم العمل على تنظيم ملتقيات وندوات مع رجال الأعمال والمستثمرين الشباب. هذا وسيواصل الديوان أنشطته لربط الصلة مع التونسيين بالخارج من خلال تنظيم رحلات استطلاعية ومصيفات وتعليم اللغة العربية وتنظيم دورات تكوينية لفائدة جمعيات التونسيين بالخارج.

من ناحية أخرى سيتم كذلك السعي على توفير معطيات إحصائية دقيقة ومحينة وذات مصداقية حول مساهمة الهجرة في التنمية وإتمام الدراسة حول تشخيص مصادر المعطيات الإحصائية حول الهجرة في تونس قصد تحديد الجهات المنتجة والمجمعة لهذه المعلومات ووضع تصور لنظام معلومات ملائم لحسن حوكمة ظاهرة الهجرة والتوصل إلى إبرام اتفاقيات مع هذه الجهات لجمع وتبادل البيانات والمعطيات المتوفرة لديها.

كما سيتم خلال سنة 2021 مراجعة وثيقة الإستراتيجية الوطنية للهجرة حيث شرعت مجموعة من خبراء الشبكة الأكاديمية للهجرة في شمال إفريقيا بطلب من المرصد الوطني للهجرة وبالتعاون مع المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، في إعداد دراسة حول مدى مواكبة مشروع الإستراتيجية الوطنية للهجرة للمستجدات الحاصلة في المجال.

قطاع الصحة

اتسمت سنة 2020 بوضع استثنائي على المستويين العالمي والمحلي فرضه ظهور جائحة كورونا وتداعياتها على كلّ القطاعات بصفة عامة وعلى القطاع الصحي بصفة أدقّ استوجبت تدخلات ظرفية استثنائية واستعجالية لمجابهته.

بالتوازي، واعتبارا لأهمية دور القطاع الصحي في التنمية بجميع أبعادها وتكريسا للحق الدستوري للتمتع بالصحة للجميع، تواصلت التدخلات لدعم هذا القطاع والرفع من مردوديته خلال سنة 2020 لتشمل عديد المجالات ذات الأولوية سيتمّ العمل على تعزيزها وتثمينها خلال سنة 2021.

أهم الإنجازات والإصلاحات خلال سنة 2020:

ففي مجال **مقاومة جائحة الكورونا** صوّبت وزارة الصحة أغلب جهودها ومواردها لمجابهة هذا الوباء وتبعاته من خلال وضع استراتيجية وطنية شاملة للتوقي والترصد والوقاية من انتشاره تتمثل أبرز مكوناتها في ضبط الهياكل المشرفة على تطبيق الاستراتيجية على مستوي المنظومة الصحية وتحديد مهامها ومجال تدخلها وتنسيق عملها مع هياكل الوزارات الأخرى بالإضافة إلى وضع خطة للتقصي والتكفل بالحالات المشبوهة والمؤكدة ومرافقة المؤسسات العمومية والخاصة على حسن التكفل بالمرضى من خلال إصدار أدلة إجراءات ومسارات التكفل بالمرضى حسب المعايير الدولية والعمل على إحكام التصرف في الموارد الذاتية والهبات التي تم الحصول عليها في إطار مجابهة الوضعية الوبائية والحرص على التوزيع العادل للتجهيزات والمعدات الطبية وأدوات الحماية الفردية مع إرساء خطة اتصالية محكمة مكنت من مد المواطنين ومختلف المتدخلين بالمعلومات الضرورية.

كما تم وضع مجموعة من المنصات الإلكترونية لمتابعة العديد من المعطيات من أبرزها المنظومة الرقمية للتصرف في المعدات الطبية والمنظومة المعلوماتية لمتابعة وضعية أسرّة الإنعاش الطبي والمنظومة الرقمية لمتابعة المرضى في الحجر الصحي (covivre-20) ومنظومة "أحمي" لمتابعة مسار المرضى.

بالتوازي، تمّ إعداد البروتوكولات الصحية القطاعية في أطار التحضير لرفع الحجر الصحي وبعد فتح الحدود مع تكثيف المعاينة الصحية لنقاط العبور الحدودية البرية وتنظيم دورات تكوينية في مجال الوقاية من فيروس كورونا.

وبهدف **دعم أولوية الوقاية والتأثير في محددات الصحة**، تركزت التدخلات على جانب الوقاية حيث تواصل العمل على دعم البرامج الوطنية للرعاية الصحية الأساسية من خلال دعم مجال التلقيح بتوفير اللقاحات والأمصال والمضادات الحيوية بكلفة 93 م د وتعزيز البرنامج الوطني للتلقيح بإدراج التلقيح ضد التهاب الكبد الفيروسي نوع أ ومواصلة تنفيذ الحملة الوطنية للتلقيح ضد الحصبة للرفع من نسبة التغطية التي تقدر حاليا بـ 85%.

كما تم تعزيز **البرنامج الوطني لسلامة الأم والوليد** بتدعيم الفحوصات في فترة ما حول الولادة واستهداف الجهات التي تسجل نسب تغطية دون المستوى الوطني في هذا المجال إضافة إلى مواصلة تنفيذ الحملة الوطنية للتقصي المبكّر لسرطان الثدي ومعالجته والتحسيس به والتكفل بمجانية العلاج.

وفي نفس الإطار، تمّ الإنطلاق سنة 2020 في وضع خطط العمل السنوية من أجل التنزيل العملياتي للاستراتيجيات الوطنية التي تمّ إعدادها خلال سنتي 2018 و2019 على غرار الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات حول مكافحة الأمراض غير السارية والخطة الوطنية للحد من مقاومة المضادات الحيوية والاستراتيجية الوطنية لصحة الأم والوليد.

سعيا إلى **تطوير الإطار الترتيبي والتشريعي للقطاع الصحي** شهدت سنة 2020 إعداد مشروع قانون أساسي يتعلق بحقوق المرضى والمسؤولية الطبية ومشاريع أوامر حكومية تعلقت بمراجعة مهمة وزارة الصحة ومشمولاتها، وإعادة تنظيم مصالح الإدارة المركزية لوزارة الصحة إلى جانب ضبط الشروط العامة لممارسة الطب عن بعد ومجالات تطبيقه وإحداث وحدة الصحة الرقمية.

كما تم إعداد مرسوم يتعلق بإقرار خصوصية أسلاك أعوان الصحة وإدراجهم بالفصل 2 من القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

وفي مجال **تطوير جودة الخدمات الصحية**، شهدت سنة 2020 مواصلة تنفيذ برنامج دعم طب الاختصاص بالمناطق الداخلية والشروع في إعداد ملفات طلب العروض (دراسات وتصميم) المتعلقة بإنجاز المستشفيات التي تم إدراجها في إطار التعاون الدولي (مستشفيات جهوية صنف" ب «بجلمة وحفوز ومكثر وغار الدماء وسبيبة والجم وتالة والدهماني ومستشفى جامعي بالقيروان ومستشفى متعددة الاختصاصات بقفصة وتطوير الخدمات الصحية بسيدي بوزيد ومستشفى الامراض السرطانية بتونس الكبرى).

كما تم الإنطلاق في أشغال إعادة تهيئة شبكات الإعلامية الداخلية ل 20 مستشفى والشروع في تعميم استغلال منظومة أخذ المواعيد عن بعد في الهياكل الصحية العمومية وتطويرها وإرساء التجربة النموذجية للمنظومة الرقمية لبطاقة "لاباس" في الهياكل الصحية العمومية إضافة إلى مواصلة إعداد دليل اعتماد مراكز تصفية الدم واقسام الاستعجالي ودليل اعتماد مراكز الكشف بالأشعة وإنجاز المسارات العلاجية لمرضى السكري.

كما شهدت سنة 2020 دخول حيز الإستغلال لبعض الأقسام الإستشفائية (الإستعجالي بالمستشفى المحلي حسان بلخوجة ببنزرت، قسم الإنعاش وقسم العيادات الخارجيّة والاستعجالي بمستشفى الأطفال البشير حمزة).

توقعات وتوجهات سنة 2021

لدعم المكتسبات في المجال الصحي وتعزيز دوره الاقتصادي والاجتماعي والرفع من مستوى خدماته، ستتمحور التدخلات خلال سنة 2021 حول:

- **متابعة تنفيذ الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة** "الصحة والرفاه للجميع" سيتم ضبط الأولويات للغايات التي تم رصدها في المجال إلى جانب استكمال إعداد دليل مؤشرات النظام الصحي بتونس طبقا

لما ضبطته المنظمة العالمية للصحة في منطقة شرق المتوسط بما يسمح من متابعة القطاع الصحي والمقارنة بالغايات المرسومة.

- دعم **الصحة الأساسية والطب الوقائي** عبر مواصلة تنفيذ البرامج الوطنية ذات الصلة على غرار البرنامج الوطني للتلقيح والبرنامج الوطني لصحة الأم والطفل والبرنامج الوطني لحماية المحيط.... وإدراج حملات تحسيسية وتثقيفية بعلاقة مع تداعيات فيروس كورونا وتداعياته.
- **دعم السياسة الدوائية** سيتمّ العمل على مزيد تطوير ودفع الاستثمار في مجال الصناعة الدوائيّة وخاصّة منها أدوية الأمراض الخطيرة والمزمنة بهدف تعزيز موقع تونس في مجال الصناعة الدوائيّة. كما سيتم العمل على مواصلة تزويد المستشفيات والصيدليات بالأدوية الضرورية والترفيع في مستوى المخزون الإستراتيجي للأدوية بالصيدلية المركزية.
- الإنطلاق في تنفيذ **الإستراتيجيات الوطنية** التي تم إعدادها خلال سنتي 2018 و2019 (الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات حول مكافحة الأمراض غير السارية والخطة الوطنية للحد من مقاومة المضادات الحيوية والاستراتيجية الوطنية لصحة الأم والوليد...)
- **دعم البنية التحتية الصحية** والتقليص من التفاوت بين الجهات في هذا المجال، ستشهد سنة 2021 الشروع في الإنجاز الميداني للمشاريع المدرجة في إطار التعاون الدولي (المستشفى الجامعي بالقيروان، المستشفيات الجهوية بسبيبة ولجم، المستشفيات متعددة الإختصاصات بقفصة وسيدي بوزيد....)
- **دعم مجال البحث العلمي والتجديد** سيتم العمل على إنعاش البحث في المجال الصحي بالمؤسسات العمومية من خلال دعم أسسه وموارده وتوجيهه نحو الأولويات الوطنية في الصحة. وفي هذا الإطار تم بعنوان ميزانية القطاع لسنة 2021 إقتراح خط تمويلي للبحث والتجديد في الصحة يقدر بـ7 م د مخصصة لدعم مخابر البحث بالمؤسسات الصحية العمومية ودعم لجان حماية الأشخاص وإحداث المنصة الوطنية للبحث في المجال الصحي. كما سيتم الإنطلاق في إنجاز مركزين جديدين للبحوث السريرية متعددة الإختصاصات والأمراض السرطانية فضلا عن بعث المشروع الوطني للجينات ومشروع العينات البيولوجية.
- **إصلاح للمنظومة الصحية والبرنامج الخصوصي لقطاع الصحة على مستوى الحوكمة ورقمنة القطاع ومقاومة الفساد،** سيتم العمل خلال سنة 2021 على استكمال المشاريع المبرمجة لتطوير المنظومة المعلوماتية قصد رقمنة المؤسسات الصحية والعمل على استغلالها ودعمها لتقديم خدمات صحية جيدة تتميز بالشفافية وتضمن المساواة وذلك من خلال تدعيم البنية التحتية الرقمية وتطوير النظام المعلوماتي وتعميم الاستغلال وتطوير الخدمات الصحية الرقمية وتطوير الكفاءات وتوفير المساندة والإحاطة الفنية لكل المتدخلين.

ومن المنتظر ان تتمّ المصادقة خلال سنة 2021 على مشروع السياسة الصحية في أفق 2030 والشروع في إنجاز المرحلة الثالثة للحوار المجتمعي عبر إنجاز برنامج العمل المفصل وتحديد الكلفة التقديرية لمختلف مكونات السياسة الصحية المستقبلية التي تم إعدادها خلال المرحلة الثانية من الحوار المجتمعي خلال الفترة 2017-2019.

تطور المؤشرات الصحية:

مؤشرات في مجال الصحة	2017	2018	2019	2020	2021 (تقديرات)
أمل الحياة عند الولادة	75.4	75.4	75.5	75.53	75.58
نسبة الوفيات بالألف	6	5.9	5.9	5.83	5.78
عدد السكان لكل طبيب	768	763	758	753	748
نسبة وفيات الأطفال بالألف	14.1	14.3	14	14.03	13.98
نسبة الولادات المؤمنة صحيا لكل 100 ألف ولادة حية	98.5	98.8	98.9	99.1	99.3
عدد الأسرة في القطاع العمومي	21064	21356	21598	21873	22140
عدد مراكز الصحة الأساسية	2157	2161	2165	2169	2173
ميزانية التنمية للقطاع الصحي (م د)	173.2	204	269	300.1	348

الجزء الرابع:
تجسيم طموح الجهات

تواصل سنة 2020 دعم التنمية بالجهات الداخلية وتحسين ظروف العيش من خلال تنفيذ مشاريع ذات صبغة جهوية تستجيب لحاجيات وأولويات الجهات ومواصلة الإصلاحات المؤسساتية في مجال اللامحورية واللامركزية لتصبح الجهة شريكا فاعلا في أخذ القرار وفي وضع وتنفيذ ومتابعة المخططات التنموية.

دفع التنمية بالجهات والرفع من جاذبيتها

يتجسد هذا المحور في تهيئة مناخ جاذب للاستثمار على المستويين الاجتماعي والاقتصادي وذلك بحسن استغلال الطاقات والمنظومات الاقتصادية الكامنة بالجهات وإحكام توظيفها ودفع الاستثمار الخاص وتوفير الظروف الملائمة للعيش لتثبيت المتساكنين بأراضيهم مع تكريس مبدأ التمييز الإيجابي.

وتتمثل أبرز إنجازات سنة 2020 في:

- إصدار قانون عدد 30 لسنة 2020 المؤرخ في 30 جوان 2020 المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني والذي يهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الجدوى الاقتصادية وقيم التطوع والتضامن الاجتماعي وهيكلة الاقتصاد غير المنظم بما يمكن من تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وتحسين جودة الحياة.
- الشروع في إنجاز الدراسة الخاصة بدعم التحول الاقتصادي وتنافسية القطاعات الواعدة بتونس والممولة من طرف البنك الافريقي للتنمية.
- الشروع في تمويل عدد من المشاريع النموذجية في إطار المنظومات الاقتصادية بثماني ولايات نموذجية ضمن برنامج IRADA الذي يهدف إلى تطوير المنظومات المستهدفة وحل الإشكاليات المتعلقة بمراحل تركيزها إضافة إلى تطوير منظومة التكوين المهني لتستجيب لحاجيات القطاع الخاص وخصوصيات الجهات المعنية.
- مواصلة إنجاز دراسة استراتيجية لتنمية المناطق الحدودية في أفق سنة 2030.
- الانتهاء من إنجاز دراسة للنهوض بمنظومة السياحة البديلة بولايات إقليم الوسط الغربي.
- الانتهاء من الدراسة الخاصة بالمخطط الاستراتيجي للتنمية لولاية جندوبة في أفق 2050.

ومن المنتظر أن يتواصل العمل سنة 2021 على تطوير مناخ الأعمال بالجهات ورصد مكامن الاستثمار عبر:

- الشروع في إعداد دراسات استراتيجية لتنمية إقليم تونس الكبرى في أفق 2050 ولتنمية ولاية سوسة في أفق 2030.
- مواصلة تمويل عدد من المشاريع النموذجية في إطار المنظومات الاقتصادية ضمن برنامج IRADA

- الشروع في تمويل مشاريع في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتمكين هذا الصنف من المشاريع من امتيازات خصوصية للرفع من جاذبية عديد المناطق لاستغلال خصوصياتها وامكانياتها وخاصة منها الولايات ذات الطابع الفلاحي.

تحسين ظروف العيش على المستويين المحلي والجهوي

يعتبر محور تحسين ظروف العيش على المستويين المحلي والجهوي من الركائز الأساسية للمخطط التنموي 2016-2020 باعتبار مساهمته في تقليص الفوارق التنموية بين الجهات.

البرنامج الجهوي للتنمية

يعتبر البرنامج الجهوي للتنمية أداة تدخل تكميلية للبرامج القطاعية بهدف معاضدة المجهود التنموي للدولة للمساهمة في الحد من الفوارق بين الجهات وتحسين ظروف العيش والتقليص من مستوى الفقر والبطالة وذلك من خلال إنجاز مشاريع البنية التحتية المتعلقة بتزويد المناطق الريفية والحضرية بالماء الصالح للشرب والإنارة والطرقات والمسالك، ودعم موارد الرزق وتحسين السكن للفئات الضعيفة.

وقد تم في إطار ميزانية البرنامج لسنة 2020 رصد اعتمادات تعهد ودفع بقيمة 352 م د بعنوان تحسين ظروف العيش وإحداث وتدعيم مواطن الشغل والتكوين المهني. وقد مكنت اعتمادات الدفع المرصودة في إطار ميزانية البرنامج لسنة 2020 من تغطية جزء من التعهدات السابقة لسنوات 2015-2019 والتي بلغت إلى غاية شهر ديسمبر 2019 حوالي 488 م د بالإضافة إلى تغطية جزء من اعتمادات الدفع المطلوبة بعنوان البرنامج لسنة 2020.

وينتظر أن يتم خلال سنة 2020 الانتهاء من إعداد دراسة تقييمية لتدخلات البرنامج الجهوي للتنمية للفترة 1997-2018 والتي ستفضي إلى تقديم مقترحات تخص مجالات تدخل البرنامج باعتبار تعميم النظام البلدي على كافة تراب الجمهورية وبروز حاجيات جديدة بالجهات وذلك بهدف تحسين نجاعة وفعالية واستدامة هذا البرنامج.

كما سيتم تفعيل مخرجات وتوصيات الدراسة التقييمية للبرنامج وذلك بمراجعة منشور السيد رئيس الحكومة عدد 26 بتاريخ 06 أوت 2013 المتعلق بتسريع نسق إنجاز البرنامج الجهوي للتنمية وستشمل هذه المراجعة خاصة مكونات البرنامج ومجالات تدخله وطريقة تسييره وذلك قصد الاستجابة للحاجيات المستجدة للجماعات المحلية وتجاوبا مع الصلاحيات الجديدة التي أصبحت تتمتع بها في إطار النظام اللامركزي الجديد بالإضافة إلى تعميم النظام البلدي على كامل التراب الوطني.

وفي إطار العمل على دفع نسق الاستثمار الخاص للباعثين الشبان وتوفير جزء من التمويل الذاتي فقد تم في إطار ميزانية البرنامج لسنة 2020 ضمن آلية اعتماد الانطلاق تخصيص اعتمادات بقيمة 15 م د منها 10 م د للمساهمة في توفير التمويل الذاتي لمشاريع البنك التونسي للتضامن ضمن آلية "اعتماد الانطلاق 1" و5 م د

للمساهمة في توفير التمويل الذاتي لمشاريع بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة ضمن آلية اعتماد الانطلاق 2.

وقد ساهمت آلية "اعتماد الانطلاق 1" منذ انبعاثها سنة 2012 في تمويل قرابة 20 ألف مشروع مكنت من توفير حوالي 25 ألف موطن شغل باعتمادات جملية تقدر بحوالي 108 م د.

وبخصوص "اعتماد الانطلاق 2" فقد ساهمت هذه الآلية في تمويل ما يزيد عن 150 مشروعا مكنت من إحداث حوالي 2800 موطن شغل بقيمة جملية تقدر بحوالي 25 م د.

وفي إطار الحرص على مزيد دعم تدخلات البرنامج الجهوي للتنمية فإنه من المنتظر أن تشهد سنة 2021 تخصيص اعتمادات بحوالي 355,6 م د ستوجه لعناصر تحسين ظروف العيش وإحداث وتدعيم مواطن الشغل والتكوين المهني ودعم سعر شراء الحلفاء وإعادة تهيئة المناطق الصناعية خارج مناطق التنمية الجهوية.

سيتم سنة 2021 تخصيص اعتمادات بقيمة 15 م د بعنوان آلية اعتماد الانطلاق منها 10 م د لآلية اعتماد الانطلاق 1 و5 م د لآلية اعتماد الانطلاق 2.

برنامج الحضائر الجهوية

تواصل وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار الإشراف على برنامج الحضائر من خلال متابعة خلاص العملة ضمن البرنامج الجهوي للتنمية وقد تم خلال سنة 2020:

- مواصلة فتح اعتمادات التغطية الاجتماعية للعملة المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث تم تمتيع حوالي 47 ألف عامل بالتغطية الاجتماعية.
- صرف منح العملة الذين تجاوزوا 60 سنة (180 دينارا) منذ شهر فيفري 2018 في انتظار استكمال وزارة الشؤون الاجتماعية للإجراءات اللازمة وإصدار "الأمر الحكومي المتعلق بإحداث برنامج خصوصي لتسوية وضعية عملة الحضائر المنتدبين بعد سنة 2010 الذين بلغوا سن (60) سنة فما فوق".
- تسجيل تقلص في عدد عملة الحضائر حيث بلغ العدد الجملي للعملة 46861 عاملا في موفى شهر أوت 2020 مقابل 47819 في موفى ديسمبر 2019 لتبلغ بذلك المنح المسندة خلال الفترة الممتدة بين شهري جانفي وأوت 2020 حوالي 154 م د.

وسيتم العمل سنة 2021 على:

- وضع الآليات لتسوية وضعية عملة الحضائر.
- تقليص عدد عملة الحضائر ليبلغ في موفى سنة 2021 حوالي 46000 عامل ومواصلة خلاص منح عملة الحضائر مع تمتيعهم بالتغطية الاجتماعية.

- تفعيل الأمر الحكومي المتعلق بإحداث برنامج خصوصي لتسوية وضعية عملة الحضائر المنتدبين بعد سنة 2010 الذين بلغوا سن (60) سنة فما فوق وتمكين المعنيين من الانتفاع بمنحة تعادل المقدار الصافي للمنحة المسندة في إطار "البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة" (180 دينارا) وبطاقة العلاج المجاني.

وسيتم سنة 2021 رصد مبلغ 230 م د لخلاص عمال الحضائر.

برنامج التنمية المندمجة

يشمل برنامج التنمية المندمجة في قسطيه الأول والثاني إنجاز 90 مشروعا موزعة على 90 معتمدية تهم كامل ولايات الجمهورية بكلفة جملية محينة إلى موفى أوت 2020 تقدر بـ 543,2 م د لفائدة حوالي 2,9 مليون ساكن، ويشمل التدخل عناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية وتمويل المشاريع الفردية المنتجة حيث يتوقع أن تبلغ جملة التعهدات في موفى سنة 2020 لإنجاز مختلف عناصر البرنامج 497,4 م د ومجموع الدفوعات 477,3 م د. وتتمثل الإنجازات المادية للبرنامج فيما يلي:

- إرتفاع عدد المشاريع الفردية المنجزة إلى 3795 ستمكّن من توفير 8590 موطن شغل منها 932 لفائدة حاملي الشهائد العليا
- الانتهاء من تكوين 4953 منتفع من جملة 7624 مبرمجة وتشمل مجالات مختلفة من أهمّها الصناعات التقليدية والفلاحة.
- ارتفاع عدد العناصر الجماعية المنجزة أو التي بصدد الإنجاز إلى 979 عنصر من جملة 981 عنصر مبرمج وتتمثل في 291 عنصر في البنية الأساسية المنتجة و527 عنصر في البنية الأساسية و161 عنصر في التجهيزات الجماعية.

ولتحسين الأداء وحفز المبادرة الخاصة تم سنة 2020 إبرام اتفاقيات (وملاحق) مع البنوك المعنية بتمويل المشاريع الفردية (البنك التونسي للتضامن والبنك الوطني الفلاحي وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة) وإبرام اتفاقيات مع هياكل المساندة (الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل والوكالة التونسية للتكوين المهني والديوان الوطني للصناعات التقليدية ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد ووكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية ووكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي وديوان تربية الماشية وتوفير المرعى) وبعث دورات تكوينية لفائدة الباعثين مع إعطاء الأولوية في إسناد اعتماد الانطلاق 1 و2 لفائدة باعثي المشاريع الفردية ضمن برنامج التنمية المندمجة.

كما تم إلى غاية شهر أوت 2020، ضمن القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة المخصص لفائدة 100 معتمدية بكلفة جملية تقدر بـ 1000 م د، انجاز 520 مشروعا فرديا بقيمة 15,4 م د مكنت من توفير 790 موطن شغل منها 181 موطن شغل لفائدة حاملي الشهائد العليا، والانطلاق في اعداد الدراسات الفنية والتنفيذية ودراسات الجدوى لمختلف العناصر المبرمجة والشروع في انجاز بعض العناصر الجماعية حيث بلغت الاعتمادات

المفتوحة للعناصر الجماعية إلى موفي شهر أوت 2020 حوالي 61,8 م د تعهدا و18,0 م د دفعا للشروع في انجاز الدراسات وبعض العناصر الجماعية.

وستشهد سنة 2021 تخصيص 64.6 م د للبرنامج منها 24.6 ضمن ميزانية الدولة (9.6 م د للقسطين الأول والثاني و15 م د للقسط الثالث) و40 م د اعتمادات موظفة على القروض الخارجية.

مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة

في إطار دعم التنمية بالمناطق الريفية ذات مؤشر التنموية الجهوية الأقل من المعدل الوطني، شهدت سنة 2020 الانتهاء من انجاز المشروع الخاص بولايتي تطاوين وقبلي في مرحلته الثانية إضافة إلى مواصلة إنجاز مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بعدّة ولايات بنسق أقلّ من المتوسط اجمالا نظرا لتأثير جائحة كوفيد 19 على تقدم الإنجاز المادي.

وستشهد سنة 2021 الإنتهاء من انجاز مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بولايات قابس (المرحلة 2) وقفصة ومواصلة انجاز عدد من المشاريع بولايات سليانة والكاف والقصرين ومدنين وصفاقس وبنزرت وزغوان إضافة إلى الانطلاق الفعلي في انجاز مشروع جديد للتنمية الفلاحية المندمجة بالقيروان من خلال الادماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الهشة بمناطق تدخل المشروع.

وتتمثل المكونات الأساسية لهذه المشاريع في انجاز عديد العناصر المتمثلة في تنمية المنظومات الفلاحية وتعبيد المسالك الفلاحية وأشغال المحافظة على المياه والتربة وإحداث البحيرات الجبلية والآبار إضافة إلى إحداث وتهيئة المناطق السقوية ودعم الإنتاج الفلاحي عبر التوسع في غراسات الأشجار المثمرة والزياتين وإحداث أنشطة موفرة للدخل لصغار الفلاحين الشبان والمرأة الريفية.

برنامج التنمية الحضرية المتكاملة:

يشمل برنامج التنمية الحضرية المتكاملة إنجاز مشروعين نموذجيين بولاية القصرين تتمثل في مشروع حي الخضراء بمعتمدية سبيطلة ومشروع حي الزهور وحي الكرمة بمعتمديتي الزهور والقصرين الشمالية وذلك بكلفة جملية تقدر بـ 25,3 م د.

وفي هذا الإطار تم إلى موفى أوت 2020 تحقيق استثمارات في حدود 12,6 م د تعهدا و4,1 م د دفعا لإنجاز الدراسات والعناصر الجماعية على غرار السوق البلدي والفضاء الصناعي ومركزي الصحة العمومية ومركبي الطفولة وملعب الحي إلى جانب انجاز أشغال البنية الأساسية من تعبيد الطرقات ومد شبكة تصريف المياه المستعملة وتركيز وحدات الانارة العمومية. إلى جانب صرف اعتمادات في حدود 0,8 م د لانجاز المشاريع الفردية.

وسيتم سنة 2021 صرف اعتمادات تعهد قدرها 3,5 م د (عناصر جماعية 1,5 م د ومشاريع فردية 2 م د) واعتمادات دفع قدرها 6,9 م د (عناصر جماعية 4,9 م د ومشاريع فردية 2 م د).

برنامج تهذيب وادماج الأحياء السكنية

شهدت سنة 2020 مواصلة انجاز مختلف مكونات الجيل الأول من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية الذي يشمل تهذيب 156 حيا موزعة على كافة ولايات الجمهورية بكلفة جملية تقدر بـ 611 م د لفائدة حوالي 865 ألف ساكن حيث تم في هذا الإطار انجاز استثمارات جملية بـ 26 م د شملت تركيز البنية الأساسية وبناء التجهيزات الجماعية والرياضية والفضاءات الاقتصادية.

كما تم الانطلاق في انجاز الجيل الثاني من برنامج تهذيب وادماج الأحياء السكنية لفائدة 146 حيا بكلفة جملية تقدر بـ 665 م د، وذلك من خلال استكمال الدراسات لمشاريع القسط الأول من البرنامج الذي يضم 58 حيا والانطلاق في انجاز الأشغال باستثمارات تقدر بـ 2.3 م د.

وستشهد سنة 2021 مواصلة انجاز مختلف مكونات الجيل الأول من البرنامج والتي تشمل أشغال البنية الأساسية وانجاز ملاعب الأحياء وبناء الفضاءات متعددة الاختصاصات والفضاءات الصناعية وانهاء الأشغال بمكون تحسين السكن باستثمارات جملية تقدر بـ 52.1 م د.

كما سيتم مواصلة انجاز الجيل الثاني من برنامج تهذيب وادماج الأحياء السكنية من خلال الانطلاق في الأشغال لمشاريع القسط الأول، والانطلاق في اعداد الدراسات الفنية لمشاريع القسط الثاني الذي يضم 43 حيا وذلك باستثمارات جملية تقدر بـ 36.4 م د.

دعم اللامركزية وارساء أسس الحوكمة الجهوية والمحلية الرشيدة

في إطار متابعة تنفيذ مسار اللامركزيّة وإرساء أسس الحوكمة الجهوية والمحلية ودفع التنمية المحليّة بكامل تراب الجمهورية تم خلال سنة 2020:

- تنظيم استشارة وطنية حول تفعيل مسار اللامركزية ضمت مختلف الأطراف الفاعلة من ممثلي الإدارات والمجتمع المدني والأحزاب والخبراء تم خلالها تقييم مدى نجاح الأداء البلدية على ضوء ما تضمنته فصول مجلة الجماعات المحلية.
- العمل على دعم البلديات بالموارد البشرية والرفع من نسبة التأطير من خلال تفعيل برنامج الحراك الوظيفي الذي يهدف إلى إعادة توظيف حوالي 900 إطار في اختصاصات ذات أولية لفائدة الجماعات المحلية وبرنامج الانتداب الخصوصي الذي سيتواصل على امتداد سنتين وسيوفر 1031 فرصة عمل وسيشمل 250 بلدية.

- تعزيز رقمنة الخدمات البلدية من خلال تركيز منظومة المعرف الوحيد للمواطن الذي يهدف إلى إرساء مرجعية موحدة للتعريف بالمواطن وإتاحة الفرصة للإدارة لتوفير خدمات مندمجة، ومشروع إرساء منصة رقمية لإسناد رخص البناء على المستوى الوطني والمحلي، ومشروع الخلاص الالكتروني للأداءات البلدية كذلك اعداد منصة خاصة بتنظيم عملية الحراك الوظيفي لفائدة البلديات.
- الانطلاق في انجاز البرنامج الخصوصي لتجهيز البلديات الجديدة (86 بلدية) بكلفة جملية تقدر بـ336 م د ويشمل انجاز المقرات البلدية واقتناء المعدات وإنجاز مشاريع البنية الأساسية والمشاريع الشبابية والاقتصادية.
- الانطلاق في انجاز البرنامج الخصوصي لتجهيز البلديات التي شهدت عمليات توسعة لحدودها الترابي في إطار تعميم النظام البلدي على كافة المتساكنين (185 بلدية) بكلفة جملية تقدر بـ 115 م د من خلال التدخل بالبنية الأساسية وإنجاز المشاريع الشبابية والاقتصادية.
- مواصلة انجاز برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية لفائدة 272 بلدية القائمة من خلال انجاز البرنامج السنوي للاستثمار البلدي لسنة 2020. ومواصلة انجاز مشاريع القسط الأول من البرنامج الخصوصي لتهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي للفترة 2015-2018. والانطلاق في انجاز المشاريع المدرجة بقسط 2019 من البرنامج الذي يضم 29 مشروعا بـ29 بلدية بكلفة جملية تقدر بـ70 م د.
- مواصلة انجاز برنامج دعم المسائلة واللامركزية وفعالية البلديات "تدعيم" لفائدة 31 بلدية الممول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

وفي إطار مواصلة العمل على تركيز مسار اللامركزية ستشهد سنة 2021:

- مواصلة تنفيذ برنامج تدعيم قدرات البلديات من طرف مركز التكوين ودعم اللامركزية من خلال إنجاز برنامج 2021 المعد من القبل البلديات حسب احتياجاتهم.
- مواصلة انجاز برنامج تجهيز البلديات الجديدة والبلديات التي شملتها عملية توسعة لحدودها الترابية.
- انطلاق انجاز برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2021 بـ 272 بلدية في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية وإعداد برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2022.
- استكمال انجاز قسط 2019 من برنامج تهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي.
- الانطلاق في انجاز برنامج احياء المراكز العمرانية القديمة بكلفة 40 م د

دفع التعاون الدولي اللامركزي

يمثل التعاون الدولي اللامركزي آلية تساهم في معاضدة مجهودات الدولة في دفع التنمية بالجهات وتعزيز قدرات الجماعات المحلية وذلك من خلال تشخيص وإعداد وبرمجة ومتابعة تنفيذ برامج ومشاريع التعاون الدولي في ميادين التنمية الجهوية والتخطيط.

وفي هذا الإطار شهدت سنة 2020:

- مواصلة إنجاز مشروع دعم اللامركزية بتونس ADEC في مكونه الخاص "بدعم الحكم المحلي والجهوي" بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي " GIZ" لفائدة ولايات الوسط الغربي والشمال الغربي بهدف دعم قدرات الإدارات الجهوية للتنمية ودواوين التنمية في مجالات عدة كالتخطيط والتقييم والمتابعة وإعداد التقارير التنموية للولايات. حيث تم في هذا الإطار إعداد استراتيجية التنمية لولاية جندوبة في أفق سنة 2050.
- الشروع في إعداد استراتيجية وطنية للتنمية الجهوية والتي تهدف إلى وضع إطار دامج لمختلف السياسات والبرامج التنموية في الجهات وتمكن من تحديد التوجهات الكبرى والرؤية المستقبلية في هذا المجال.
- مواصلة إنجاز مشروع "المبادرة من أجل التنمية الجهوية" (الجيل الثالث) بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي"GIZ" الذي يهدف إلى تحسين ظروف عيش المواطنين عامة والفئات الهشة خاصة عبر التدخل لتحسين بعض الخدمات العمومية في قطاعات مثل التربية والصحة والطفولة على مستوى البنية التحتية والتجهيزات الجماعية بولايات الشمال الغربي والوسط الغربي.

وسيتم خلال سنة 2021:

- الانتهاء من صياغة الاستراتيجية الوطنية للتنمية الجهوية
- استكمال استراتيجية التنمية لولاية جندوبة في أفق سنة 2050.
- مواصلة انجاز برنامج دعم المسائلة واللامركزية وفعالية البلديات "تدعيم" لفائدة 31 بلدية الممول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.
- مواصلة تنفيذ برنامج «إدامة» المنجز من طرف وزارة الشؤون المحلية والبيئة بالتعاون مع المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد CILG-VNG International والذي يهدف إلى دعم جهود الحكومة التونسية في عملية إرساء اللامركزية من خلال تعزيز قدرات الجهات الفاعلة مركزيا ومحليا في قيادة وتنفيذ مسار إرساء اللامركزية وضمان استدامتها ويستهدف البرنامج 13 بلدية موزعة على كامل تراب الجمهورية.
- الشروع في إنجاز مشروع دعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية من أجل تنمية دامجة بتونس والممول من طرف صندوق الانتقال الديمقراطي لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا « MENA TRANSITION FUND» والمنجز من طرف وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية والذي يهدف إلى تعزيز قدرات الهياكل العمومية في مجال الاقتصاد الكلي ومتابعة وتقييم سياسات التنمية الجهوية.

الجزء الخامس:
التنمية المستدامة

الباب الأول: إحكام التصرف في الموارد الطبيعية وترشيدها

يعتبر ضمان استدامة الموارد الطبيعية وتنميتها من المحاور الرئيسية التي ترتكز عليها السياسة التنموية بتونس. ويمثل موضوع تعبئة وإحكام استغلال مختلف الموارد الطبيعية الشرط المحوري لاستدامة التنمية في بلادنا. وقد شهدت سنة 2020 في هذا الصدد إنجازات متواضعة في مجملها وذلك بالنظر لتأثيرات جائحة كوفيد 19 على انجاز المشاريع والبرامج. وينتظر أن تشهد سنة 2021 دعم هذه الإنجازات عبر التركيز بالخصوص على استحثاث نسق انجاز المشاريع والبرامج المتواصلة والمعطلة.

الموارد المائية

في إطار حوكمة قطاع المياه ولمجابهة الطلب المتزايد وتلبية حاجيات الماء الصالح للشرب وتنمية القطاعات الاقتصادية، ينتظر استكمال الدراسة الاستشرافية حول الماء في أفق 2050 التي تعتمد على مقاربة الإدارة المندمجة للموارد المائية. كما سيتم مواصلة العمل على تنفيذ خطة تعبئة الموارد المائية التقليدية وخاصة منها السطحية عبر انجاز السدود إضافة إلى العمل على تحسين الاستغلال الرشيد للموارد المائية عبر برنامج الاقتصاد في مياه الري وذلك لبلوغ نسبة تجهيز للمساحات القابلة للري بمعدات الاقتصاد في الماء تقدر بـ95% مع نهاية سنة 2021، فضلا عن تدعيم دور الجمعيات المائية في إدارة الأنظمة المائية.

وتتمثل أهم مشاريع المزمع إنجازها خلال سنة 2021 في:

- مواصلة أشغال بناء سد ملاق العلوي بالكاف وتعلية سد بوهرتمة بجندوبة،
- الانطلاق في أشغال انجاز مشروع سدّ تاسة بالكاف وسد خلاد بباجة،
- مواصلة أشغال ربط سدّي سيدي سعد والهوارب بالقيروان وتعصير قنال مجردة – الوطن القبلي لتدعيم منظومة تحويل المياه،
- مواصلة أشغال خزاني السعيدة بمنوبة والقلعة الكبرى بسوسة لتلبية منطقة تونس الكبرى ونابل والمناطق الساحلية من حاجيات الماء الصالح للشرب،
- مواصلة انجاز مشروع الحماية من الفيضانات بوادي مجردة في جزئه الأول الذي يشمل ولايات منوبة وأريانة وبنزرت،
- استكمال دراسة انجاز سد الرغاي وتعلية سد سيدي سعد.

الماء الصالح للشرب

إتسمت سنة 2020 بجملة من الأوضاع الصعبة تميزت بالجفاف وانتشار وباء كورونا، ممّا أثر على نسق انجاز المشاريع وتحقيق النتائج المنتظرة والأهداف المرسومة المتعلقة بـ:

- تعبئة الموارد التقليدية وغير التقليدية
- تحسين التزود بالمناطق الريفية
- تحسين مردودية الشبكات

وينتظر أن تشهد سنة 2021 تطور نسق إنجاز مختلف البرامج والمشاريع وخاصة البرامج الكبرى التي من أهمها:

- مواصلة تحسين نوعية المياه بالتخفيض في درجة ملوحة المياه الموزعة بالجنوب التونسي ذات ملوحة تفوق 2غ/ل إلى مستوى لا يتجاوز 1.5غ/ل
- تعبئة الموارد الغير التقليدية من خلال انجاز محطة تحلية مياه البحر بصفاقس وانجاز أشغال بناء محطة تحلية مياه البحر بالزارات.
- الشروع في أشغال محور الجلب ببنزرت ومواصلة اشغال محور الجلب بباجة
- مواصلة إنجاز مشروع تحسين مردودية الشبكات بالوسط والجنوب التونسي
- مواصلة تزويد المناطق الريفية.

ولتنفيذ هذه البرامج، تمّت برمجة حوالي 500 م د كاستثمارات لقطاع الماء الصالح للشرب منها قرابة 70 م د سيتم انجازها عن طريق الهندسة الريفية والباقي سيتم انجازه عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

حماية الثروة الطبيعية

تعتبر تونس من بين الدول الأكثر عرضة للاثار السلبية للتغيرات المناجية واثارها السلبية وخاصة فيما يتعلق بالظواهر الطبيعية الحادة على غرار الفيضانات والجفاف وارتفاع درجات الحرارة والتصحر والانجراف والانجراد بما يستدعي مزيد العناية بالمحافظة على الثروة الطبيعية وحسن توظيفها.

وتحتل الغابات والمراعي والأراضي الفلاحية مكانة هامة في مكونات الثروة الطبيعية حيث تضطلع بدور اجتماعي واقتصادي وبيئي هام سيتواصل خلال سنة 2021 العمل على رفع نسبة الغطاء الغابي من 8.47% متوقعة مع نهاية سنة 2020 إلى 8.51% مع نهاية سنة 2021. وتتمثل أهم مشاريع قطاع الغابات والمراعي في:

- استكمال مشروع التصرف المندمج في الغابات الذي يهم ولايات زغوان وسليانة وباجة وجندوبة والكاف،
- مواصلة إنجاز مشروع التصرف في المشاهد الطبيعية بعد اعادة هيكلته والذي يهم 8 ولايات بالشمال والوسط الغربي،

- مواصلة انجاز برنامج التصرف في الموارد الطبيعية بالمناطق الهشة الذي يشمل 5 ولايات وهي: الكاف وسليانة وبنزرت وسيدي بوزيد والقيروان. وتهم بالخصوص مناطق ذا قدرة ضعيفة لمجابهة التغيرات المناخية مع التركيز على تدعيم البنية الاساسية الريفية بها،
- مواصلة إنجاز مشروع تنمية الموارد الطبيعية حول جبل طرزة بولاية القيروان،
- مواصلة إنجاز مشروع التنمية الفلاحية الريفية حول البحيرات الجبلية الذي يهم ولايات القصرين وسيدي بوزيد والقيروان والذي يهدف إلى جعل هذه البحيرات محركا للتنمية بالجهة عبر الاستغلال المحكم للمياه وتهيئة مصبات الأودية حولها بالغراسات المنتجة ذات المردودية الكبيرة للفلاح،
- تنفيذ البرنامج السنوي للغابات عبر تكثيف عمليات التشجير والبرنامج السنوي للمحافظة على المياه والتربة عبر برمجة عديد العناصر في الغرض.

فلاحة عصرية ضامنة للأمن الغذائي

المناطق السقوية

لتحسين مردودية وإنتاجية المناطق السقوية التي تساهم بنسبة هامة في القيمة المضافة لقطاع الفلاحة سترتكز الجهود على إعادة تهيئة وتعصير المناطق السقوية العمومية الموجودة وتثمينها بالتركيز على مراحل ما بعد الإنتاج على حساب الاحداثات الجديدة وذلك نظرا لندرة المياه.

وسيتم سنة 2021 العمل على تدارك التأخير في إنجاز المشاريع المتواصلة عبر استحثاث نسق الانجاز في مختلف الولايات على غرار مشاريع تعصير وتهيئة المناطق السقوية العمومية للتقليص من نسبة ضياع المياه وتحسن الإنتاجية وذلك بمناطق سيدي ثابت (3200 هك) وحوض مجردة السفلى في مرحلته الثانية (2800 هك) ومرناق (6500 هك) والعروسية (2750 هك)، إضافة إلى مواصلة انجاز مشروع تثمين المناطق السقوية بولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد من خلال تنمية سلاسل القيمة لـ9 آلاف هك من المناطق السقوية العمومية الذي يعتمد على التعاونيات الفلاحية كمحرّك للتنمية بالجهة ومشروع تكثيف المناطق السقوية بولايات جندوبة وباجة وسليانة وبنزرت ونابل وصفاقس الذي يشمل 25 ألف هك مع احداث مؤسسة تعنى بالمناطق السقوية العمومية بالشمال عوضا عن الجمعيات المائية.

كما سيتم مواصلة انجاز البرامج السنوية لصيانة التجهيزات المائية وتهيئة المسالك الفلاحية قصد تسهيل استغلال المناطق السقوية وتحسين انتاجيتها إضافة إلى مزيد إيلاء العناية بالواحات باعتبارها جزءا هامّا من المناطق السقوية عبر مواصلة برنامج تعويض الآبار العميقة لتفادي الضعف الذي شهدته هذه الآبار على مستوى التدفق وتدنّي نوعية المياه بالواحات.

وبهدف تنمية الصحراء سيتواصل انجاز مشروع إحداث حزام من الواحات على مساحة 300 هك بمنطقة المحدث جنوب معتمدية الفوار من ولاية قبلي تحت اشراف وزارة الدفاع الوطني.

الصيد البحري

شهدت سنة 2020 مواصلة إنجاز عدد من مشاريع دعم البنية الأساسية الموانئية إضافة إلى مواصلة تنفيذ برنامج دعم وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري بالتجهيزات الأساسية لتحسين خدماتها تجاه حرفائها.

ومن المنتظر أن تشهد سنة 2021 استحثاث نسق انجاز المشاريع المتواصلة للبنية التحتية للصيد البحري عل غرار تهيئة موانئ سيدي يوسف وسيدي منصور وقابس وطبلبة والمهدية وقلعة الأندلس وقليبية. وفي إطار المحافظة على الموارد السمكية والتنمية المستديمة للصيد البحري، ينتظر دعم المجهودات المتواصلة لمجابهة الصيد العشوائي خصوصا عبر تكثيف الرقابة وتركيز 100 كلم^2 إضافية من الأرصفة الاصطناعية لبلوغ 1640 كلم^2 بالمناطق الساحلية ذات الأولوية مع موفى سنة 2021.

الباب الثاني: ترشيد استهلاك الطاقة والطاقات المتجددة

شهدت **سنة 2020** في مجال ترشيد استهلاك الطاقة والطاقات المتجددة:

- إعداد اتفاقيّات مشاريع لزمات إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسيّة الفولطاضوئية بقدرة **500** ميغاوات في انتظار عرضها على البرلمان للمصادقة خلال الثلاثي الأخير من سنة 2020،
- متابعة سير تنفيذ مشاريع انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة المتحصلة على موافقات مبدئية في إطار نظام التراخيص للجولتين الأولى (2017) والثانية (2018)،
- إعلان نتائج الدعوة الثالثة لمشاريع انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في إطار نظام التراخيص حيث تم إسناد الموافقة المبدئية لـ **16** مشروع للطاقة الشمسية الفلطاضوئية لإنتاج **70** ميغاواط باستثمارات جمليه تقدر بـ **150** م د،
- دخول محطتي انتاج الكهرباء من الطاقة الفولطاضوئية توزر **1** و**2** بقدرة **10** ميغاواط لكل محطة طور الإنتاج بكلفة **50** م د.
- دخول أول محطة فلطاضوئية في إطار نظام التراخيص طور الاستغلال بالنفيضة بقدرة 1 ميغاواط والانتهاء من إنجاز محطة ثانية بقدرة 10 ميغاواط بتطاوين وهي بصدد تجارب التشغيل،
- إسناد 52 موافقة إلى موفى سبتمبر 2020 لمشاريع الإنتاج الذاتي من الطاقة الشمسية الفلطاضوئية بقدرة 10,8 ميغاواط،
- الشروع في إنجاز تدقيق طاقي لـ **350** بلديّة وذلك بالنسبة للبناءات والمنشآت وشبكة التنوير العمومي وأسطول العربات يهدف إلى رسم خطة عمل لتنفيذ المشاريع وضبط برنامج متكامل للاستثمار البلدي في ميدان النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة،
- الانطلاق في إعداد البرنامج الوطني لتجهيز أسقف منازل العائلات محدودة الدخل بالطاقة الشمسيّة الفولطاضوئية،

- ترسيم دراسة تحت عنوان "تنمية اقتصادية منخفضة للكربون" تهدف إلى توفير الظروف الملائمة لتشجيع الاستثمار لتحقيق أهداف المساهمة المقررة وطنيا في قطاع الطاقة بكلفة **2.4** م د،
- مواصلة تنفيذ برنامج النجاعة الطاقية في المؤسسات العمومية الذي يهدف للتخفيض بـ 20 بالمائة من استهلاك الطاقة في الهياكل والمؤسّسات العموميّة المركزيّة والجهويّة في أفق 2021.
- مواصلة تنفيذ برامج التحكم في الطاقة في قطاعات الصناعة والنقل والخدمات من خلال إبرام 40 عقد برنامج في القطاع الصناعي وإبرام 10 عقود برنامج في قطاع النقل وإبرام 20 عقد برنامج في قطاع الخدمات وتركيز 62 ألف م^2 من اللاقطات الشمسية لتسخين المياه في قطاع السكن والمهن الصغرى وتركيز مساحة 12,5 ألف م^2 في مجال تسخين المياه بالطاقة الشمسية في قطاعي الخدمات والصناعة وتركيز قدرة تناهز 20 ميغاواط من المحطات الشمسية لإنتاج الكهرباء المرتبطة بالشبكة في الجهد المنخفض ضمن برنامج المباني الشمسية وإبرام 2 عقود برامج وتركيز قدرة تناهز 22 ميغاواط في مجال التوليد المؤتلف للطاقة.

أما فيما يتعلق **بسنة 2021**، فسيتواصل العمل لتحقيق الانتقال الطاقي وترشيد استهلاك الطاقة وتنويع مصادرها وذلك من خلال:

- الانطلاق في تركيب المحطات الشمسية الفلطاضوئية في إطار اللزمات موضوع طلب العروض الصادر سنة 2018 بقدرة 500 ميغاواط،
- دخول محطات جديدة لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة حيز الاستغلال متحصلة على موافقات مبدئية خلال سنتي 2017 و2018 في إطار نظام التراخيص،
- الانطلاق في تنفيذ البرنامج الوطني لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة 2021-2025 الذي ينتظر أن يتم إعداده والمصادقة عليه قريبا وذلك من خلال:

  - نشـــر دعوة خامســـة لتقديم مشـــاريع لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في إطار نظام التراخيص،
  - نشر طلب عروض دولي لتركيز مشاريع لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية الفولطاضوئية في إطار نظام اللزمات (وفقا لما سيحدده البرنامج الوطني 2021-2025)،
  - نشـــر طلب عروض دولي لتركيز مشـــاريع لإنتاج الكهرباء من طاقة الرياح في إطار نظام اللزمات (وفقا لما سيحدده البرنامج الوطني 2021-2025)،
  - مواصـــلة إســـناد التراخيص لمشـــاريع الإنتاج الذاتي للكهرباء من الطاقات المتجددة المرتبطة بالجهدين العالي والمتوسط،

- تركيز 15 ميغاواط من المحطات الشمسية الفولطاضوئية على أسطح المنازل،
- الانطلاق في تنفيذ برنامج وطني يهدف إلى الحدّ من الهشاشة الطاقية للعائلات محدودة الدخل التي تستهلك أقل من 100 كيلوواط ساعة في الشهر والتي تمثل حوالي مليون عائلة،
- الانطلاق في تنفيذ برنامج استبدال 4 مليون فانوس متوهج بفوانيس LED،

- الانطلاق في تنفيذ برنامج "بروسول إلاك" الاجتماعي للعائلات ذات الاستهلاك المحدود للكهرباء (أقل من 1200 كيلواط ساعة في السنة)،
- الانطلاق في تنفيذ برنامج "بروسول إلاك" الإقتصادي للعائلات ذات الاستهلاك المتوسط للكهرباء (بين 1200 و 1800 كيلواط ساعة في السنة)،
- الانطلاق في تنفيذ برنامج استبدال الثلاجات القديمة بثلاجات ذات كفاءة طاقية عالية،
- الانطلاق في تنفيذ برنامج العزل الحراري لأسطح المنازل،
- الانطلاق في تنفيذ مشروع النجاعة الطاقية في المؤسسات العمومية الممول من البنك الألماني للتنمية وصندوق الإنتقال الطاقي،
- الانطلاق في تنفيذ مشروع تجهيز المؤسسات العمومية بالأنظمة الفولطاضوئية الممول من البنك الألماني للتنمية وصندوق الإنتقال الطاقي،
- الانطلاق في تنفيذ برنامج تجديد شبكة التنوير العمومي،
- مواصلة برنامج التدقيق الطاقي لـ 350 بلدية،
- الانطلاق في تنفيذ برنامج التحكم في الطاقة بالمساجد،
- مواصلة برنامج صيانة الأنظمة الفوطوضوئية بالأنظمة الفطوضوئية قسط 2021،
- برمجة القيام بعديد الحملات التحسيسية والتوجيهية المتعلقة بالتحكم في الطاقة بكلفة جمليه حوالي 800 أ د،
- إحداث هيئة تعديلية بقطاع الكهرباء،
- إعداد "مجلة للطاقات المتجددة" لإرساء إطار موحد للنهوض بالقطاع،
- مواصلة تنفيذ برامج التحكم في الطاقة في قطاعات الصناعة والخدمات والسكن والنقل.

الباب الثالث: تهيئة ترابية متوازنة تشمل كل الجهات وتحترم التوازنات البيئية

تمثل التهيئة الترابية جملة الاختيارات والتوجهات والإجراءات التي يتم ضبطها على المستوى الوطني أو الجهوي لتنظيم استعمال المجال الترابي وضمان التناسق في تركيز المشاريع الكبرى للبنى الأساسية والتجهيزات العمومية والتجمعات السكنية وفق نظرة بعيدة المدى تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الوطنية وإحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني في إطار تنمية مستدامة للحفاظ على حق الأجيال القادمة.

ومن هذا المنطلق، تلعب التهيئة الترابية دورا هاما وأساسيا في مجال التخطيط الترابي وتوفير الأرضية الملائمة لتركيز البنى التحتية والتجهيزات العمومية الكبرى.

وفي إطار تنفيذ البرنامج الذي تم ضبطه بالمخطط الخماسي للتنمية 2016-2020، يتواصل العمل خلال سنة 2020 لإنجاز ما يلي:

- الإعداد للشروع في دراسة المثال التوجيهي لتهيئة الساحل الشرقي لبنزرت.

- الإعداد لانطلاق دراسة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني (سيقع تمويله من طرف الاتحاد الأوربي) وتم في الغرض باعتماد المسار التشاركي إعداد مذكرة توجيهية للتهيئة الترابية لتكون إطارا لجميع دراسات ومشاريع التهيئة الترابية وخاصة
- دراسة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني. ويتم حاليا إعداد الضوابط المرجعية للدراسة وملف طلب العروض الخاص بها.

وتقدّر اعتمادات الدفع المفتوحة على ميزانية الدولة لسنة 2020 بـــ 500 أ د.

وستشهد سنة 2021 مواصلة العمل على تجسيم برنامج مخطط التنمية 2016-2020 مع الحرص على مواصلة تنفيذ الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم ضبطها والشروع فيها منذ سنة 2017 والمتمثلة أساسا في:

- مراجعة الإطار التشريعي للتهيئة الترابية ضمن المجلة الجديدة.
- الرفع من نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي
- تحسين الاتصال والتواصل مع مختلف الأطراف المتدخلة في مجال التهيئة الترابية،
- دعم مبادئ الحوكمة المفتوحة من خلال نشر دراسات التهيئة الترابية على موقع الوزارة.

وسيتم في هذا الإطار خلال سنة 2021 مواصلة إعداد الدراسات التي انطلق إنجازها في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى:

- الإعداد لانطلاق دراسة المثال التوجيهي لتهيئة المجموعة العمرانية لمدينة مدنين.
- القيام بطلب عروض بخصوص مهمة مساندة تقنية لمصالح الإدارة العامة للتهيئة الترابية.

وينتظر أن تبلغ الاعتمادات المرصودة خلال سنة 2021 في ميدان التهيئة الترابية 300 أ د تعهدا و700 أ د دفعا.

الباب الرابع: حماية البيئة

تواصلت الجهود خلال **سنة 2020** للحدّ من التلوث والرفع من مستوى العيش وفي هذا الإطار تمثلت أهمّ الإنجازات في مجال ***حماية البيئة*** في:

- دعم البلديات من خلال استكمال الأشغال المتعلقة بتهيئة مساحات خضراء بدوار هيشر وجرادو من ولاية زغوان وغار الدماء وأريانة. كما تمّ تحسين حديقة الحيوانات بشنّي من ولاية قابس إضافة إلى توزيع تجهيزات حضرية لفائدة البلديات لتركيزها بالمساحات الخضراء والحدائق العمومية والمنتزهات الحضرية.

- النهوض بالتربية البيئية والتربية من أجل التنمية المستدامة بالشراكة مع وزارة التربية من خلال تهيئة الحدائق وتنشيط نوادي البيئة في حوالي 400 مدرسة ومعهد. كما تمّ احداث نواة تضم 54 مكون في مجال التنمية المستدامة من متفقدي وزارة التربية.
- إنجاز محطة بئر الحفي/سيدي علي بن عون بولاية سيدي بوزيد بكلفة 12 م د.
- الانتهاء من أشغال توسيع وتهذيب شبكات التطهير بجبل الجلود وسكرة والساحلين بكلفة 5.7 م د وتطهير 36 حيّا شعبيا بكلفة 13.5 م د وتطهير المنطقة الريفية ورغش بولاية جندوبة بكلفة 1.5 م د.
- مواصلة تنفيذ مشروع النهوض بالسياحة الإيكولوجية ودعم التنوع البيولوجي الصحراوي.
- الانطلاق في تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر بهدف التأسيس لخيار الاقتصاد الجديد مع الأخذ بعين الاعتبار الفرص التي يتيحها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والدائري.
- استكمال عدد من الدراسات على غرار حماية وتثمين حديقة البلفدير ومشروع النهوض بالسياحة البيئية بالحدائق الوطنية دغومس وجبل بوهدمة والدراسة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية.

وستوجه الإستثمارات سنة 2021 في مجال التصرف في المياه المستعملة أساسا إلى:

- انتهاء أشغال إنجاز 4 محطات تطهير جديدة بالوسط الحضري وهي: بن قردان بولاية مدنين والقطار بولاية قفصة والكندار بولاية سوسة والسبيخة بولاية القيروان.
- انتهاء تطهير 16 حيا شعبيا.
- مواصلة أشغال توسيع وتهذيب 6 محطات التطهير وهي: جنوب مليان والمهدية والمحرس والجم وسيدي بوعلي والوردانين.
- مواصلة أشغال محطتين تطهير صناعيتين بالمنستير والمكنين.
- إنطلاق أشغال إنجاز 10 محطات تطهير جديدة: سوسة الشمالية 2 والخليدية وتاكلسة وبئر مشارقة وتيبار ووادي الزرقاء وتالة وفريانة/تلابت والسواسي والرديف/أم العرائس.
- إنتهاء تهذيب قنال الخليج لتحويل المياه المعالجة من محطة التطهير شطرانة نحو المصرف البحري بكلفة 65 م د.
- إنتهاء أشغال توسيع شبكات التطهير الرئيسية برواد وتهذيب وتدعيم شبكات التطهير بولاية بنزرت وتوسيع وتهذيب شبكات التطهير بمدن سوسة وحمام سوسة ومساكن والقلعة الصغرى وزاوية سوسة.
- إنتهاء أشغال تهذيب التجهيزات بمحطات الضخ بولايات سوسة والمنستير والقصرين.
- مواصلة أشغال توسيع شبكة التطهير بمنطقة حروش بقمرت وتهذيب محطات الضخ بالمرسى وقمرت وقرطاج وتهذيب شبكة التطهير بجبل الجلود وأريانة والقيروان.
- مواصلة تهذيب محطات الضخ بولاية بن عروس وولاية سوسة ومنبليزير وشط الغابة وتونس الشمالية؛
- مواصلة إنجاز محطة تحويل المياه المستعملة بطبلبة والبقالطة ومحطة تحويل المياه المستعملة من أكودة إلى محطة التطهير سوسة حمدون.
- مواصلة تهذيب وتوسيع شبكات التطهير بمدن طبلبة والبقالطة والمكنين وزرمدين ومنزل نور وبنبلة وبنان.

- مواصلة تهذيب وتدعيم شبكات التطهير بمدن ساقية الدائر وساقية الزيت وتطاوين وولاية قابس.
- تنفيذ البرنامج السنوي المخصص لصيانة الأودية والمجاري العابرة للمدن والذي يهم جهر وتنظيف 54 وادي ومجرى بطول 84 كلم موزّعة على 9 ولايات وهي تونس وأريانة ومنّوبة وبن عروس وبنزرت ونابل وسوسة والقيروان وصفاقس وذلك باعتمادات في حدود 3,4 م د.
- ربط المنطقة الصناعية بالنفيضة بكلفة 3 م د.
- إنجاز شبكة تحويل المياه الصناعية المستعملة بالمكنين بكلفة 12 م د.

أمّا في مجال ***التصرّف في النفايات***، ينتظر خلال سنة 2021:

- مواصلة انجاز الدراسات المتعلقة بوحدات المعالجة والتثمين بتونس الجنوبية والمهدية وجزيرة جربة وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة وسليانة والكاف وقبلي وتطاوين.
- إنجاز أشغال خانة جديدة ببرج شاكير وولايات القيروان ونابل وبنزرت وسيدي بوزيد.
- انجاز 3 وحدات معالجة وتثمين بكل من ولايات قابس وسوسة وبنزرت يتم اسنادها للخواص في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص عن طريق اللزمة.
- الانطلاق في دراسة إنجاز 3 وحدات لمعالجة وتثمين النفايات بكل من باجة/جندوبة وصفاقس ومدنين.
- الانطلاق في دراسات وأشغال تهيئة وتأهيل المصبات المراقبة في طور الاستغلال ببرج شاكير ونابل وصفاقس.

وفيما يخصّ ***حماية وتهيئة الشريط الساحلي***، ستخصص الاستثمارات بالأساس لمواصلة أشغال حماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري لجهة القنطاوي الجنوبية وسليمان وفلاز المنستير وكرنيش بنزرت وجزء من الشريط الساحلي بكاب زبيب (ولاية بنزرت) والانطلاق في أشغال شط مامي ببنزرت وأغير جربة وشواطئ الرجيش – سلقطة (ولاية المهدية) إضافة إلى ومواصلة أشغال إعادة بناء رصيف الإرساء بالميناء القديم بغار الملح (ولاية بنزرت) وحماية القنال الشمالي لسبخة بن غياضة من التموجات فضلا عن انجاز البرامج السنوية المتعلقة بتنظيف الشواطئ وإنجاز الفسح الشاطئية وبرامج التحسيس والتكوين. كما سيتواصل إنجاز أمثلة التصرف في المناطق الساحلية الحساسة ودراسات استصلاح وتهيئة سباخ سيدي خليفة وسبخة الديماس بالمهدية وسبخة المنستير (الساحلين) وسبخة المالح.

وفي إطار المحافظة على الملك العمومي البحري سيتم:

- مواصلة مشروع رقمنة الملك العمومي البحري وارتفاقاته بكلفة جملية تقدر بحوالي 1,1 م د ومواصلة تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري لعدة مناطق من الشريط الساحلي (منطقة أغير بجربة ومنطقة سليمان وسبخة بوزيد من ولاية نابل وسبخة الساحلين وسبخة خنيس من ولاية المنستير ومنطقة مدغشقر بصفاقس).
- تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي المينائي لعدة موانئ بحرية (ميناء الصيد البحري بالبقالطة وميناء الصيد البحري بالمنستير وميناء الصيد البحري بالكتف وميناء الصيد البحري بسوسة وميناء الصيد البحري بالمهدية

وميناء الصيد البحري بالهوارية والميناء التجاري بصفاقس والميناء الترفيهي ببنزرت والميناء الترفيهي ياسمين الحمامات).

- مواصلة إنجاز الداراسات الخاصة بمشروع تثمين وتهيئة سبخة السيجومي بتونس.

وبخصوص مقاومة التلوث الصناعي، ينتظر خلال سنة 2021:

- إعداد الدراسات الاستراتيجية للوقاية والحدّ من التلوث وتشخيص وتحديد مصادر التلوث وتقييم الحالة البيئية لمختلف الأوساط ومقاومة كل مصادر التلوث والضرر وجميع أشكال تدهور المحيط.
- حث وتشجيع أصحاب المؤسسات الكبرى لتنفيذ برامج تأهيل بيئي لوحداتهم ومراقبة ومتابعة المخالفات الملوّثة والتجهيزات المخصصة لمعالجتها وضبط ومتابعة تنفيذ برامج إزالة التلوث وبرامج التدخل السريع لمجابهة الوضعيات الطارئة والحوادث المتسبّبة في التلوث ووضع برامج وآليات لمراقبة ومتابعة نوعية المياه والتربة والهواء فيما يتعلق بتأثيرات التلوث ووضع وتنفيذ برامج واستراتيجيات للوقاية والحد من مخاطر المواد الكيميائية والنفايات الخطرة وذلك إيفاءا بالتزاماتنا تجاه الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة.

وفي مجال مجابهة التغيرات المناخية، سيتمّ دعم القدرات الوطنية لتنفيذ المساهمات المحدّدة وطنيا بموجب إتفاق باريس حول المناخ والمساهمة في المجهودات الدولية للتخفيف من إنبعاثات الغازات الدفيئة والتأقلم مع التغيرات المناخية وتقديم الدعم والمساندة الفنّية للقطاعات المعنية لإنجاز دراسات الحساسية للتغيّرات المناخية وإعداد البرامج الخاصة بالتخفيف من الانبعاثات الغازية، إلى جانب العمل على إدراجها ضمن استراتيجيات وخطط التنمية القطاعية وتقييم ومتابعة البرامج والمشاريع في مجال التخفيف والتأقلم وتقدم تنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب المساهمات المحددة وطنيا (INDCs) واتفاق باريس.

وقصد التقليص من وقع الكوارث لا سيما تواتر الفيضانات والجفاف، سيتم العمل على تدعيم القدرات الوطنية لرصد المخاطر الطبيعية وتعزيز الإنذار المبكر للتوقّي من الكوارث والحدّ من آثارها ووضع وتدعيم خطط للتصرف في الكوارث الصناعية والتكنولوجية وإعداد الإستراتيجية وبرنامج العمل الوطني للحدّ من مخاطر الكوارث.

وفيما يتعلق بمجال الحوكمة البيئية، ستعمل الوزارة المكلفة بالبيئة على نشر ممارسات الحوكمة الجيّدة في مجال حماية البيئة وإدماج البعد البيئي في التهيئة والتخطيط الترابي من خلال تحليل التأثيرات المنتظرة للتغيرات المناخية واقتراح طرق الملائمة في مجال التخطيط الترابي. فضلا عن وضع مخطط استراتيجي للإتصال والتربية البيئية من خلال العمل على تكثيف حملات التحسيس والإعلام والتشجيع على الأعمال من أجل تونس خضراء وضمان التربية والتواصل البيئي والتصرف في وضعيات الأزمات البيئية (مخطط للتصرف في الأزمات البيئية). وفي **مجال حماية المدن من الفيضانات**، تقدّر الإستثمارات خلال سنة 2021 بـ 152.5 م د ستوجه أساسا لمواصلة:

- القسط الأول من حماية تونس الغربية من الفيضانات بكلفة جملية تقدر بحوالي 178 م د.
- حماية المناطق الشمالية والشرقية لتونس الكـــبرى من الفيضـــانات بكلفة جمـــلية تقـدر بحوالي 34 م د.
- تهيئة وادي قابس بكلفة جملية تقدر بحوالي 7 م د.
- حماية بعض المدن من الفيضانات على غرار مدينة العالية والجريصة ونفطة ومرناق والقصرين.
- إعداد الدراسة الإستراتيجية للتصرف في مخاطر الفيضـــانات بتونس بكلفة جمـلية تقدر بحوالي 5 م د.

ومن المنتظر الانطلاق في أشغال حماية 35 مدينة مبرمجة لسنتي 2021-2022 موزعة على ولايات منوبة وبن عروس وبنزرت ونابل وزغوان والكاف وباجة وجندوبة وسليانة والمنستير والمهدية وصفاقس والقيروان والقصرين وقفصة وتوزر وقابس ومدنين بكلفة جملية تقدر بحوالي 197 م د.

الملحق الإحصائي

قائمة الجداول

جدول عدد I : الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (م د) i

جدول عدد II : الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (%) ii

جدول عدد III : الموارد والاستعمالات بالأسعار القارة (%) iii

جدول عدد IV : الادخار والتمويل بالأسعار الجارية iv

جدول عدد V : القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة (%) v

جدول عدد VI : القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%) vi

جدول عدد VII : تكوين رأس المال الإجمالي الثابت حسب القطاعات (م د) vii

جدول عدد VIII : مؤشر التنمية البشرية viii

جدول عدد IX : مؤشرات ديمغرافية viii

جدول عدد X : مؤشرات في مجالات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني ix

جدول عدد XI : مؤشرات في مجال الصحة xi

جدول عدد XII : مؤشرات في مجالات الرياضة والشباب والطفولة والثقافة xi

جدول عدد XIII : مؤشرات في مجال الدخل والنهوض الاجتماعي xii

جدول عدد XIV : التشغيل xii

جدول عدد I : الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (م د)

2021	2020	2019	2018	2017	
121109,6	111074,7	113843,6	105268,5	96298,3	الناتج المحلي بأسعار السوق
60125,0	54549,0	68399,3	64764,4	54103,6	واردات الخيرات والخدمات
26016,4	24814,0	23360,6	21002,6	20113,5	الاستهلاك العمومي
89291,5	83541,2	82208,6	76095,3	69514,3	الاستهلاك الخاص
115307,9	108355,2	105569,2	97097,9	89627,8	جملة الاستهلاك
17002,6	14472,5	19940,0	19553,6	18138,6	تكوين رأس المال الثابت
47630,0	43145,0	56119,8	50975,2	42198,4	صادرات الخيرات والخدمات

جدول عدد II : الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (%)

2021	2020	2019	2018	2017	
9,0	-2,4	8,1	9,3	7,2	الناتج المحلي بأسعار السوق
10,2	-20,2	5,6	19,7	18,7	واردات الخيرات والخدمات
4,8	6,2	11,2	4,4	9,3	الاستهلاك العمومي
6,9	1,6	8,0	9,5	7,8	الاستهلاك الخاص
6,4	2,6	8,7	8,3	8,1	جملة الاستهلاك
17,5	-27,4	2,0	7,8	4,4	تكوين رأس المال الثابت
10,4	-23,1	10,1	20,8	17,4	صادرات الخيرات والخدمات

جدول عدد III : الموارد والاستعمالات بالأسعار القارة (%)

2021	2020	2019	2018	2017	
4,0	-7,3	1,0	2,7	2,0	الناتج المحلي بأسعار السوق
4,0	-17,4	-7,4	1,7	3,5	واردات الخيرات والخدمات
1,3	-2,1	0,3	0,2	0,3	الاستهلاك العمومي
1,6	-3,9	1,3	2,1	2,4	الاستهلاك الخاص
1,5	-3,5	1,0	1,7	1,9	جملة الاستهلاك
11,9	-30,9	-3,8	2,0	0,3	تكوين رأس المال الثابت
5,1	-21,8	-1,2	4,4	4,6	صادرات الخيرات والخدمات

جدول عدد IV : الادخار والتمويل بالأسعار الجارية

	2017	2018	2019	2020	2021
الناتج المحلي بأسعار السوق	96298,3	105268,5	113843,6	111074,7	121109,6
صافى المداخيل من الخارج	-2737,0	-3241,8	-3640,4	-3702,1	-4335,8
الناتج القومي الإجمالي	93561,3	102026,7	110203,2	107372,7	116773,8
صافى التحويلات الجارية	4771,5	5384,1	6282,8	6165,4	6459,3
الدخل الوطني المتاح الإجمالي	98332,8	107410,8	116486,0	113538,0	123233,2
جملة الاستهلاك	89627,8	97097,9	105569,2	108355,2	115307,9
الادخار الوطني	8705,0	10312,9	10916,8	5182,8	7925,3
النسبة من الدخل المتاح (%)	**8,9**	**9,6**	**9,4**	**4,6**	**6,4**
تكوين رأس المال الثابت	18138,6	19553,6	19940,0	14472,5	17002,6
النسبة من الناتج المحلى الإجمالي (%)	**18,8**	**18,6**	**17,5**	**13,0**	**14,0**
العجز الجاري	-9870,7	-11646,9	-9637,0	-8940,7	-10371,5
النسبة من الناتج المحلى الإجمالي (%)	**10,3**	**11,1**	**8,5**	**8,0**	**8,6**

جدول عدد V : القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة (%)

	2017	2018	2019	2020	2021
الفلاحة والصيد البحري	**1,8**	**11,3**	**0,8**	**5,5**	**-2,6**
الصناعات المعملية	**1,3**	**1,1**	**-0,7**	**-11,7**	**5,0**
الصناعات الفلاحية والغذائية	1,7	4,2	0,6	5,0	-1,6
مواد البناء والخزف والبلور	-5,6	-2,1	2,0	-12,0	8,0
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	4,3	1,5	-1,5	-19,0	7,0
تكرير النفط	-16,5	3,5	-50,9	250,0	3,3
الصناعات الكيميائية	2,3	-3,0	3,4	-0,1	4,3
صناعات النسيج والملابس والجلد	0,4	1,5	-3,0	-22,0	8,0
صناعة التبغ	-4,0	-0,4	1,6	1,6	1,8
صناعات مختلفة	0,2	-0,1	-1,3	-15,0	9,0
(الصناعات المعملية غير الصناعات الفلاحية والغذائية)	**1,2**	**0,4**	**-1,0**	**-15,8**	**7,1**
الصناعات غير المعملية	**-3,2**	**-1,7**	**-1,8**	**-9,2**	**10,7**
المناجم	12,4	-17,1	21,1	-0,5	12,0
المحروقات	-12,2	-3,1	-8,1	-1,0	15,0
الكهرباء	2,7	0,9	4,7	-3,0	4,5
الماء	2,2	3,3	2,1	1,8	3,0
البناء والأشغال العامة	-1,5	0,5	-0,4	-18,0	9,0
الخدمات	**4,7**	**3,2**	**2,2**	**-10,6**	**5,3**
التجارة	1,0	1,0	1,1	-7,0	4,0
النقل	8,5	3,2	-2,4	-21,0	7,0
المواصلات	0,4	3,1	3,7	2,5	3,0
النزل والمقاهي والمطاعم	8,3	8,3	6,8	-37,0	9,5
مؤسسات مالية	14,3	4,9	4,6	1,1	5,5
إصلاح وصيانة	2,7	3,4	2,7	-14,0	5,0
خدمات أخرى للتسويق	2,7	2,5	2,5	-6,0	4,9
إنتاج خدمات الوساطة المالية غير المحتسبة	**22,2**	**5,4**	**4,0**	**4,1**	**4,3**
جملة أنشطة التسويق	**2,3**	**3,2**	**0,9**	**-8,9**	**4,5**
جملة الأنشطة غير المسوقة	**0,7**	**0,4**	**1,0**	**-1,9**	**1,5**
الإدارة العمومية	0,6	0,4	0,9	-1,8	1,5
الجمعيات	4,1	4,3	3,5	-0,2	3,0
أعمال منزلية	4,1	4,2	4,1	-8,1	3,5
الناتج المحلي بتكاليف العوامل	**2,0**	**2,6**	**0,9**	**-7,4**	**3,8**
الأداءات غير المباشرة بعد طرح المنح	2,8	3,7	1,9	-5,0	4,6
الناتج المحلي بأسعار السوق	**2,0**	**2,7**	**1,0**	**-7,3**	**4,0**

جدول عدد VI : القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)

	2017	2018	2019	2020	2021
الفلاحة والصيد البحري	**10,6**	**19,0**	**6,5**	**11,2**	**2,8**
الصناعات المعملية	**9,9**	**8,9**	**4,7**	**-7,9**	**10,4**
الصناعات الفلاحية والغذائية	7,3	9,5	9,6	9,2	4,1
صناعات مواد البناء والخزف والبلور	-0,8	3,7	13,0	-7,6	13,4
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	17,0	9,6	2,7	-14,8	12,4
تكرير النفط	-72,8	8,4	-50,5	257,9	7,4
الصناعات الكيميائية	9,5	-2,1	12,2	4,9	10,6
صناعات النسيج والملابس والجلد	11,2	14,1	0,0	-19,8	12,3
صناعة التبغ	17,0	9,1	13,8	5,2	5,3
صناعات مختلفة	6,5	10,4	-2,2	-12,9	14,5
(الصناعات المعملية غير الصناعات الفلاحية والغذائية	**10,5**	**8,8**	**3,5**	**-12,2**	**12,4**
الصناعات غير المعملية	**-0,7**	**5,8**	**6,3**	**-12,5**	**16,3**
المناجم	10,5	-17,3	41,6	4,5	18,2
المحروقات	5,2	23,5	1,2	-17,8	20,8
الكهرباء	-29,2	-44,0	9,3	0,9	9,7
الماء	10,4	3,3	2,1	6,4	7,6
البناء والأشغال العامة	1,6	7,6	6,5	-13,9	14,5
الخدمات	**9,6**	**11,4**	**9,3**	**-5,4**	**11,0**
التجارة	7,7	8,5	7,8	-1,3	10,2
النقل	13,3	13,7	3,5	-15,7	12,4
المواصلات	0,4	1,4	3,7	3,5	3,5
النزل والمقاهي والمطاعم	14,9	18,1	18,4	-33,4	15,5
مؤسسات مالية	19,4	20,1	21,6	8,3	12,9
إصلاح وصيانة	9,3	9,9	12,3	-9,5	10,3
خدمات أخرى للتسويق	7,4	10,1	7,2	-0,3	11,2
إنتاج خدمات االوساطة المالية غير المحتسبة (-)	**37,8**	**22,1**	**25,9**	**6,2**	**5,9**
جملة أنشطة التسويق	**8,0**	**11,0**	**7,2**	**-4,7**	**10,3**
جملة الأنشطة غير المسوقة	**8,4**	**3,3**	**11,9**	**6,8**	**4,9**
الإدارة العمومية	8,4	3,2	11,8	7,0	4,8
الجمعيات	7,3	7,5	15,4	3,8	6,1
أعمال منزلية	7,3	7,8	14,9	-4,7	5,6
الناتج المحلي بتكاليف العوامل	**8,1**	**9,3**	**8,1**	**-2,3**	**9,0**
الأداءات غير المباشرة بعد طرح المنح	-1,7	8,9	8,6	-3,6	9,1
الناتج المحلي بأسعار السوق	**7,2**	**9,3**	**8,1**	**-2,4**	**9,0**

جدول عدد VII : تكوين رأس المال الإجمالي الثابت حسب القطاعات (م د)

	2017	2018	2019	2020	2021
الفلاحة والصيد البحري	**1 266,8**	**1 302,8**	**1 450,0**	**1 331,5**	**1 486,5**
الصناعات المعملية	**2 100,7**	**2 291,8**	**2 532,0**	**1 480,0**	**1 572,0**
الصناعات الفلاحية والغذائية	520,0	590,0	620,0	410,0	400,0
صناعة التبغ	20,0	20,0	20,0	20,0	22,0
صناعات مواد البناء والخزف والبلور	329,0	315,0	334,0	200,0	200,0
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	480,0	520,0	570,0	250,0	250,0
تكرير النفط	90,0	110,0	173,0	150,0	90,0
الصناعات الكيميائية	270,0	320,0	350,0	200,0	320,0
صناعات النسيج والملابس والجلد	181,7	176,8	185,0	150,0	190,0
صناعات مختلفة	210,0	240,0	280,0	100,0	100,0
الصناعات غير المعملية	**2 819,3**	**3 745,0**	**3 930,0**	**2 936,0**	**3 794,1**
المناجم	227,3	250,0	180,0	135,0	224,1
المحروقات	1 410,0	1 730,0	1 670,0	1 450,0	1 300,0
الكهرباء	602,0	940,0	1 160,0	856,0	1 580,0
الماء	250,0	280,0	300,0	145,0	290,0
البناء والأشغال العامة	330,0	545,0	620,0	350,0	400,0
الخدمات	**9 010,5**	**9 258,0**	**9 465,0**	**6 580,0**	**7 620,0**
إصلاح وصيانة	95,0	100,0	100,0	100,0	100,0
النقل	2 472,6	2 661,9	3 300,0	2 250,0	2 500,0
المواصلات	619,0	613,0	995,0	600,0	600,0
النزل والمقاهي والمطاعم	372,8	342,9	370,0	250,0	320,0
التجارة وخدمات أخرى	5 451,1	5 540,2	4 700,0	3 380,0	4 100,0
التجهيزات الجماعية	**2 941,3**	**2 956,0**	**2 563,0**	**2 145,0**	**2 530,0**
جملة تكوين رأس المال الثابت	**18 138,6**	**19 553,6**	**19 940,0**	**14 472,5**	**17 002,6**

جدول عدد VIII : مؤشر التنمية البشرية

	2016	2017	2018	2019	2020	*2021
مؤشر التنمية البشرية	0.729	0.735	0.739	0.743	0.752	

*: تقديرات

جدول عدد IX : مؤشرات ديمغرافية

	2016	2017	2018	2019	2020	*2021
عدد السكان (بالألف)	11.304	11.494	11.608	11.732	11.852	11.982
نسبة النمو الطبيعي	1.39	1.22	1.29	1.32	1.35	1.38
نسبة الولادات (بالألف)	19.4	18.2	18.6	18.4	18.5	18.8
نسبة الوفيات (بالألف)	5.5	6	5.9	5.9	5.8	5.8
مؤمل الحياة عند الولادة (بالسنة)	75.4	75.4	75.4	75.4	75.5	75.6
مؤشر الخصوبة	2.31	2.21	2.2	2.2	2.19	2.2

*: تقديرات

جدول عدد X : مؤشرات في مجالات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني

تطور المعطيات الخاصة بنسب التمدرس

	2016	2017	2018	2019	2020	*2021
نسبة التمدرس6-11 سنة (%)	99.1	99.2	99.2	99.2	99.1	99.2
ذكور (%)	99	99.1	99.1	99.1	99.1	99.3
إناث (%)	99.2	99.3	99.3	99.2	99.1	99.1

تطور المعطيات الخاصة بالسنة التحضيرية

	2016	2017	2018	2019	2020	*2021
نسبة الالتحاق بالسنة التحضيرية (%)	85.9	86.9	85.5	88	88.5	90.6

تطور المعطيات الخاصة بالمرحلة الابتدائية

	2016	2017	2018	2019	2020	*2021
عدد المدارس	4597	4568	4576	4583	4583	4587
عدد التلاميذ (بالألف)	1079	1101	1123	1149	1172	1192
عدد الفصول	47.010	47.470	47.941	48.008	48.743	48.918
عدد المدرسين	64.944	64.000	63.642	63.228	65.981	68.667
معدل عدد التلاميذ بالفصل الواحد	23	23.2	23.4	23.9	24	24.4
معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد	16.6	17.2	17.6	18.2	17.8	17.3
معدل عدد التلاميذ بالمؤسسة الواحدة	236	241	245	251	256	259

تطور المعطيات الخاصة بمرحلة الإعدادي العام والتعليم الثانوي

	2016	2017	2018	2019	2020	*2021
عدد المؤسسات	1409	1421	1424	1431	1437	1449
عدد التلاميذ(بالألف)	893	884	888	900	927	952
عدد الفصول	34.969	34.862	34.814	34.127	34.683	35.169
عدد المدرسين	75.056	74.249	73.665	72.887	73.979	75.071
معدل عدد التلاميذ بالفصل الواحد	25.5	25.4	25.5	26.4	26.7	27
معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد	12	11.9	12	12.3	12.5	12.7
معدل التلاميذ بالمؤسسة الواحدة	634	621	623	629	645	657

تطور المعطيات الخاصة بالتكوين المهني

	2016	2017	2018	2019	2020	*2021
عدد المتكونين في الجهاز الوطني للتكوين المهني المقيس (بالألف)	72.6	67.0	66.8	73.0	66	66

تطور المعطيات الخاصة بالتعليم العالي

	2016	2017	2018	2019	2020	*2021
عدد الطلبة في القطاع العمومي (بالألف)	263.8	250.9	241.1	233.7	232.9	230.5
عدد الطلبة في القطاع الخاص (بالألف)	30.6	31.3	31.2	33.5	35.4	
عدد المتحصلين على شهادات عليا (القطاع العمومي) (بالألف)	57.9	54.4	48.7	49.1		52.1
عدد المتحصلين على شهادات عليا (القطاع الخاص) (بالألف)	7.8	8.7	7.7	8.6		

*: تقديرات

جدول عدد XI: مؤشرات في مجال الصحة

	2016	2017	2018	2019	2020	*2021
أمل الحياة عند الولادة بالسنة	75.3	75.4	75.4	75.4	75.53	75.58
نسبة الوفيات بالألف	5.9	6	5.9	5.9	5.83	5.78
عدد السكان لكل طبيب	760	750	742	758	753	748
نسبة وفيات الأطفال بالألف	14.2	14.1	14.3	14	14.03	13.98
نسبة الولادات المؤمنة صحيا	98	98.5	98.8	98.9	99.1	99.3
عدد الأسرة في القطاع العمومي	20400	20480	20520	21598	21873	22140
عدد مراكز الصحة الأساسية	2100	2100	2105	2165	2169	2173
ميزانية التنمية للقطاع الصحي (م د)	133.9	173.2	204	269	300.1	348

*: تقديرات

جدول عدد XII : مؤشرات في مجالات الرياضة والشباب والطفولة والثقافة

	2016	2017	2018	2019	2020	*2021
عدد الملاعب المعشبة	250	277	297	311	329	349
عدد القاعات الرياضية	205	224	236	248	268	275
عدد المجازين في الرياضة المدنية (بالألف)	145	147	169	181	190	200
عدد دور الشباب	333	344	348	352	355	360
عدد دور الثقافة	225	227	234	230	235	242
عدد المكتبات العمومية	403	420	427	427	429	431

*: تقديرات

جدول عدد XIII : مؤشرات في مجال الدخل والنهوض الاجتماعي

	2016	2017	2018	2019	2020	*2021
نسبة الفقر (%)	15.2	15.2	15.2	15.2		
الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن (40 ساعة) (بالدينار في الشهر)	289,639	305,586	323,439	343.104	343.104	
الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن (40 ساعة) (بالمليم في الساعة)	1671	--	--	--		
الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن (48 ساعة) (بالدينار في الشهر)	338,000	357,136	378,560	403.104	403.104	
الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن (48 ساعة) (بالمليم في الساعة)	1625	--	--	--		
الأجر الأدنى الفلاحي المضمون (بالدينار في باليوم)	13,000	13,736	14,560	15.504	15.504	
التحويلات الاجتماعية (م د)	20953.6	20953.6	20953.6	20953.6	20953.6	
نسبة التحويلات والنفقات الاجتماعية من الناتج (%)	23.4	23.4	23.4	23.4		
عدد المنتفعين ببرنامج العائلات المعوزة (بالألف)	250	250	243	248	260	
عدد المنتفعين ببطاقات العلاج المجاني (بالألف)	250	250	243	248	260	
عدد المنتفعين بالتعريفات المنخفضة (بالألف)	620	620	620	623	470	
عدد الجمعيات الناشطة في مجال النهوض بالمعوقين	147	147	147	290	290	
عدد الفروع التابعة للجمعيات	237	237	288	290	290	
عدد مراكز التربية المختصة للمعوقين	314	314	311	310	310	

جدول عدد XIV : التشغيل

	2016	2017	2018	2019	2020	*2021
نسبة البطالة (15 سنة فما فوق) (%)	15.6	15.3	15.4	15.3	18	17.3
ذكور	12.4	12.4	12.5	12.3	15.2	14.6
إناث	23.5	22.6	22.7	22.4	24	23.2

تم طبع هذه الوثيقة بوزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار
شارع الشيخ محمد الفاضل بن عاشور مبنى «B4»، البرج "أ" المركز العمراني الشمالي 1082 تونس، الجمهورية التونسية
الهـاتف : (+216) 70 55 66 00
الفـاكس : (+216) 71 799 069
البريد الإلكتروني : boc.mdici@tunisia.gov.tn